

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

آثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في
الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

إشراف الأستاذ الدكتور:
أ.د/ محمد العربي ساكر

إعداد الطالبة:
فوزية خلوط

لجنة المناقشة:

| | | | |
|--------|-------|------------------|-----------------------|
| رئيسا | | جامعة بسكرة..... | أ.د/ صالح مفتاح |
| مقررا | | جامعة بسكرة..... | أ.د/ محمد العربي ساكر |
| مناقشا | | جامعة ورقلة..... | أ.د/ أعر عزاوي |
| مناقشا | | جامعة خنشلة..... | أ.د/ حسين بن الطاهر |
| مناقشا | | جامعة بسكرة..... | د/ ميروك رايس |
| مناقشا | | جامعة مسيلة..... | د/ عبد القادر نويبات |

السنة الجامعية: 2013-2014

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه
وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

"النمل الآية 19"

أحمد الله تبارك وتعالى حق حمده الذي وفقني في إتمام عملي، كما أتقدم
بشكري وامتناني الكبيرين للأستاذ الدكتور سائر محمد العربي لقبوله الإشراف على
هذا البحث رغم انشغالاته الكثيرة، وعلى ما قدمه لي من توجيهات قيمة خلال كل
مرحلة من مراحل إنجاز هذا العمل.

كما أشكر الأستاذ الدكتور داودي الطيب على دعمه الكبير لي، جزاه الله كل
خير.

أيضا أشكر أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذا البحث.

وفي الأخير أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

شكرا

إهداء

إلى روح والدي الكريمين أسكنهما الله فسيح جنانه.

إلى زوجي العزيز لدعمه لي وتشجيعه لإتمام هذا العمل.

إلى ولداي رامي و ليلية.

إلى جميع إخواني وأخواتي الأعزاء.

إلى زملاء الدراسة والعمل.

الفهرس

مقدمة عامة.....أ

الفصل الأول: دراسة في السياسة المالية والسياسة النقدية

| | |
|----|--|
| 1 | تمهيد..... |
| 2 | المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية و أدواتها..... |
| 2 | المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية..... |
| 3 | المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية..... |
| 17 | المطلب الثالث: تطور السياسة المالية..... |
| 25 | المطلب الرابع: أهداف السياسة المالية..... |
| 27 | المبحث الثاني: دراسة في السياسة النقدية..... |
| 27 | المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية..... |
| 28 | المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية..... |
| 33 | المطلب الثالث: تطور السياسة النقدية..... |
| 35 | المطلب الرابع: أهداف السياسة النقدية..... |
| 38 | المبحث الثالث: علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية..... |
| 38 | المطلب الأول: المقارنة من حيث الفعالية بين السياستين المالية والنقدية..... |
| 44 | المطلب الثاني: التنسيق بين السياستين المالية و النقدية..... |
| 50 | المطلب الثالث: دمج السياستين المالية والنقدية وفقا لنموذج (IS - LM)..... |
| 51 | المطلب الرابع: علاقة السياسة المالية والنقدية بالسياسة الاقتصادية..... |
| 58 | الخلاصة..... |

الفصل الثاني: الأسس النظرية والمفاهيم الأساسية للاستثمار

| | |
|----|---|
| 59 | تمهيد..... |
| 60 | المبحث الأول: الاستثمار عبر مختلف المدارس الاقتصادية..... |
| 60 | المطلب الأول: الاستثمار في الفكر الكلاسيكي..... |
| 62 | المطلب الثاني: الاستثمار في الفكر الماركسي..... |
| 64 | المطلب الثالث: الاستثمار في الفكر الاقتصادي الكينزي..... |
| 71 | المطلب الرابع: الاستثمار في الفكر الاقتصادي الإسلامي..... |

| | |
|-----|--|
| 80 | المبحث الثاني: ماهية الاستثمار، أنواعه وأهميته..... |
| 80 | المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار..... |
| 81 | المطلب الثاني: أنواع الاستثمار..... |
| 87 | المطلب الثالث: أهمية الاستثمار..... |
| 88 | المطلب الرابع: أهداف الاستثمار ومخاطره..... |
| 90 | المطلب الخامس: العوامل المؤثرة في الاستثمار وطرق تمويله..... |
| 95 | المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول الاستثمار العمومي..... |
| 95 | المطلب الأول: ماهية الاستثمار العام..... |
| 97 | المطلب الثاني: طبيعة الاستثمار العمومي..... |
| 98 | المطلب الثالث: طبيعة الاستثمارات العمومية في الجزائر..... |
| 102 | الخلاصة..... |

الفصل الثالث: الاستثمارات العمومية في ظل المخططات التنموية

| | |
|-----|---|
| 103 | تمهيد..... |
| 104 | المبحث الأول: الاستثمارات العمومية في ظل المخطط الثلاثي (67-1969)..... |
| 104 | المطلب الأول: الواقع الاقتصادي والمالي للجزائر في الفترة (1962-1970)..... |
| 105 | المطلب الثاني: تمويل الاستثمارات المخططة وبداية تطبيق المخطط الثلاثي..... |
| 109 | المطلب الثالث: السياسة الاستثمارية للمخطط الثلاثي (1967-1969)..... |
| 110 | المبحث الثاني: الإصلاحات المالية لسنة 1971 واستثمارات المخططين الرباعيين..... |
| 110 | المطلب الأول: الإصلاحات المالية لسنة 1971..... |
| 113 | المطلب الثاني: السياسة الاستثمارية للمخطط الرباعي الأول (1970-1973)..... |
| 115 | المطلب الثالث: السياسة الاستثمارية في ظل المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)..... |
| 116 | المطلب الرابع: آلية تمويل القطاع العمومي المنتج..... |
| 123 | المبحث الثالث: السياسة الاستثمارية للمخططين الخماسي الأول والثاني (1980-1989) ونظام تمويلهما..... |
| 123 | المطلب الأول: المخطط الخماسي الأول (80-1984)..... |
| 125 | المطلب الثاني: المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)..... |
| 127 | المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية والمالية خلال فترة (80-89)..... |
| 134 | الخلاصة..... |

الفصل الرابع: الإصلاحات الاقتصادية والمالية لتفعيل الاستثمار في ظل الاتفاقيات الدولية.

| | |
|-----|---|
| 136 | تمهيد..... |
| 137 | المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية المفروضة من طرف المؤسسات الدولية..... |
| 137 | المطلب الأول: الأوضاع الاقتصادية في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق..... |
| 139 | المطلب الثاني: أهداف الإصلاحات الاقتصادية..... |
| 142 | المطلب الثالث: تمويل برنامج التعديل الهيكلي والتثبيت..... |
| 143 | المبحث الثاني: محتوى برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي..... |
| 144 | المطلب الأول: الاتفاق مع الجهات الدولية..... |
| 146 | المطلب الثاني: السياسات الاقتصادية المتبعة..... |
| 163 | المطلب الثالث: الخصوصية وعلاقتها بالسياسة الاستثمارية في الجزائر..... |
| 168 | المبحث الثالث: تأثير الإصلاحات الاقتصادية والمالية على تحفيز الاستثمار في ظل اقتصاد السوق... .. |
| 169 | المطلب الأول: النتائج الاقتصادية الكلية المتواصل إليها في الجزائر بعد فترة التسعينات..... |
| 173 | المطلب الثاني: نتائج وأثار الإصلاحات على الاستثمارات القطاع الخاص..... |
| 178 | الخلاصة..... |

الفصل الخامس: مخططات التنمية الوطنية (2001-2014)

| | |
|-----|--|
| 180 | تمهيد..... |
| 181 | المبحث الأول: محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وأهدافه..... |
| 181 | المطلب الأول: ظروف تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)..... |
| 184 | المطلب الثاني: مميزات وأهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي..... |
| 185 | المطلب الثالث: القطاعات المستفيدة من البرنامج..... |
| 194 | المطلب الرابع: تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي..... |
| 202 | المبحث الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)..... |
| 203 | المطلب الأول: ظروف تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)..... |
| 204 | المطلب الثاني: محتوى البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي..... |
| 220 | المبحث الثالث: البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا (2006-2009)..... |
| 220 | المطلب الأول: البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب..... |
| 222 | المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا..... |

| | |
|-----|---|
| 223 | المبحث الرابع: برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) |
| 224 | المطلب الأول: دواعي صدور البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) |
| 224 | المطلب الثاني: محتوى البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) |
| 227 | الخلاصة..... |

الفصل السادس: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري

| | |
|-----|---|
| 228 | تمهيد..... |
| 229 | المبحث الأول: أسباب ظهور وانتشار الأزمة المالية العالمية |
| 229 | المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية العالمية وأنواعها..... |
| 237 | المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية |
| 241 | المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للأزمة المالية العالمية..... |
| 244 | المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري..... |
| 244 | المطلب الأول: أسباب تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية |
| 245 | المطلب الثاني: انعكاسات وآثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري |
| 255 | المطلب الثالث: إجراءات مواجهة آثار الأزمة المالية في الجزائري |
| 256 | المبحث الثالث: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي |
| 256 | المطلب الأول: مجموع خطط الإنقاذ المقترحة من طرف الدول الغربية والعربية..... |
| 261 | المطلب الثاني: القمم العالمية لمواجهة الأزمة المالية العالمية الراهنة..... |
| 267 | المطلب الثالث: حلول الأزمة من منظور إسلامي |
| 276 | الخلاصة..... |
| 277 | خاتمة عامة |
| 286 | قائمة الجداول |
| 289 | قائمة الأشكال |
| 290 | المراجع |

قائمة الجداول

| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|-------------|---|--------|
| جدول رقم 01 | تطور دور الخزينة في تمويل استثمارات المخطط الثلاثي | 107 |
| جدول رقم 02 | مساهمة ادخارات الخزينة و تسبيقات الجهاز المصرفي في تمويل استثمارات المخطط الثلاثي | 107 |
| جدول رقم 03 | قروض الجهاز المصرفي للاقتصاد (1971-1963) | 108 |
| جدول رقم 04 | التقديرات والانجازات الفعلية لاستثمارات المخطط الثلاثي (1969-1967) | 109 |
| جدول رقم 05 | برنامج الرباعي الأول للاستثمار (1973-1970) | 114 |
| جدول رقم 06 | استثمارات المخطط الرباعي الثاني (1977-1974) | 115 |
| جدول رقم 07 | استثمارات الفترة (1979-1978) | 116 |
| جدول رقم 08 | قروض الجهاز المصرفي للاقتصاد BNA, BEA, CPA | 119 |
| جدول رقم 09 | تمويل الاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية | 122 |
| جدول رقم 10 | توزيع استثمارات المخطط الخماسي الأول (1984-1980) | 124 |
| جدول رقم 11 | برنامج استثمار المخطط الخماسي الثاني (1989-1985) | 126 |
| جدول رقم 12 | توزيع القروض للاقتصاد حسب القطاعات المختلفة (86-90) | 131 |
| جدول رقم 13 | القروض الممنوحة من البنك المركزي (86-90) | 132 |
| جدول رقم 14 | ميزانية الدولة (1988-1985) | 133 |
| جدول رقم 15 | تطور الكتلة النقدية والنتاج الداخلي الخام ما بين (1964 - 1989) | 139 |
| جدول رقم 16 | تطور المؤشرات النقدية | 147 |
| جدول رقم 17 | سعر صرف دولار / دينار خلال الفترة (1991-1988) | 149 |
| جدول رقم 18 | تطور معدل الصرف للدولار مقابل الدينار خلال الفترة (1993 - 1998) | 150 |
| جدول رقم 19 | تطور الرصيد الإجمالي للخزينة (1993-2001) | 152 |

| الصفحة | عنوان الجدول | الرقم |
|--------|---|-------------|
| 153 | هيكل الجباية العائدة للدولة في الفترة (1993-2000) | جدول رقم 20 |
| 155 | تطور أنظمة السعر في الجزائر | جدول رقم 21 |
| 156 | تطور الميزان التجاري في الجزائر (1989-1994) | جدول رقم 22 |
| 156 | تطور المديونية الخارجية للجزائر (1989-1993) | جدول رقم 23 |
| 157 | تطور المديونية الخارجية للجزائر (1994-2001) | جدول رقم 24 |
| 158 | تطور احتياطات الجزائر من الصرف الأجنبي للفترة (86-2001) | جدول رقم 25 |
| 158 | تطور الميزان التجاري للجزائر في الفترة (1994-2001) | جدول رقم 26 |
| 160 | القروض الموجهة لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية (1988-1997) | جدول رقم 27 |
| 162 | القروض الموجهة للقطاع العام والقطاع الخاص (1986-1990) | جدول رقم 28 |
| 163 | مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة ما بين (1990-1996) | جدول رقم 29 |
| 167 | توزيع نشاطات الاستثمار الخاص لسنة (1994) | جدول رقم 30 |
| 169 | تطور معدلات نمو الاقتصاد الجزائري بين (1990-2000) | جدول رقم 31 |
| 169 | تطور بعض المؤشرات الاقتصادية: نسبة التضخم، احتياطات العملات وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1993-1999) | جدول رقم 32 |
| 170 | تطور ميزان المدفوعات بين (90-2000) | جدول رقم 33 |
| 171 | تطور الاستثمارات في الجزائر بالأسعار الجارية (1980-1990) | جدول رقم 34 |
| 171 | تطور معدلات الاستثمار في الجزائر (67-1990) | جدول رقم 35 |
| 182 | تطور أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1999-2001) | جدول رقم 36 |
| 184 | التوزيع السنوي للمبالغ المالية المخصصة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي | جدول رقم 37 |
| 186 | مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) | جدول رقم 38 |
| 188 | مخصصات برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية | جدول رقم 39 |
| 190 | مخصصات برنامج القطاع الفلاحي على الصناديق الثلاثة | جدول رقم 40 |
| الصفحة | عنوان الجدول | الرقم |

| | | |
|-----|---|-------------|
| 191 | مخصصات برنامج الصيد البحري والموارد المائية | جدول رقم 41 |
| 192 | العمليات الخاصة ببرنامج دعم الإصلاحات | جدول رقم 42 |
| 194 | مخصصات برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية | جدول رقم 43 |
| 195 | تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1998-2004) | جدول رقم 44 |
| 196 | تطور معدلات نمو القطاع الصناعي خلال (2001-2004) | جدول رقم 45 |
| 200 | تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2000-2004) | جدول رقم 46 |
| 201 | تطور نسبة الفقر خلال سنوات (88-95-2000-2004) على المستوى الوطني | جدول رقم 47 |
| 202 | تطور معدلات التشغيل خلال الفترة (2000-2004) | جدول رقم 48 |
| 204 | تطور الديون الخارجية خلال الفترة (2000-2005) | جدول رقم 49 |
| 205 | مخصصات برنامج دعم التنمية الاقتصادية | جدول رقم 50 |
| 211 | برنامج تطوير المنشآت الأساسية | جدول رقم 51 |
| 213 | مخصصات الخدمة العمومية وتحديثها | جدول رقم 52 |
| 249 | تطور الميزان التجاري الجزائري خلال سنتي (2007 و 2008) | جدول رقم 53 |
| 252 | تطور متوسط معدل صرف الأورو معبرا عنه بالدولار خلال الفترة (2002-2009) | جدول رقم 54 |
| 254 | تدفق رأس المال الأجنبي المباشر نحو الجزائر في الفترة (2000-2006) | جدول رقم 55 |
| 261 | إجراءات دول الخليج لمواجهة الأزمة المالية | جدول رقم 56 |

قائمة الأشكال

| الصفحة | عنوان الشكل | الرقم |
|--------|---|------------|
| 22 | محددات التوازن المستقر للاقتصاد القومي | شكل رقم 01 |
| 41 | فعالية السياسة النقدية وفقا لمرونة منحى التفضيل النقدي | شكل رقم 02 |
| 42 | السياسة النقدية و مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة | شكل رقم 03 |
| 43 | تأثير مرونة منحى الاستهلاك على الدخل | شكل رقم 04 |
| 46 | منحنى فليبس | شكل رقم 05 |
| 50 | السياسة المالية و النقدية | شكل رقم 06 |
| 55 | السياسة المالية في ظل سعر الصرف الثابت | شكل رقم 07 |
| 55 | السياسة النقدية في ظل سعر صرف ثابت | شكل رقم 08 |
| 56 | السياسة المالية في ظل سعر الصرف العائم | شكل رقم 09 |
| 57 | السياسة النقدية في ظل سعر الصرف العائم | شكل رقم 10 |
| 67 | منحنى الطلب الاستثماري | شكل رقم 11 |
| 100 | إجراءات تمويل الاستثمارات المخططة بعد الإصلاحات المالية لسنة 1971 | شكل رقم 12 |
| 117 | مخطط نظام التمويل الجزائري (1971-1982) | شكل رقم 13 |

مقدمة عامة:

شهد الاقتصاد الجزائري في فترة ما قبل التسعينيات من القرن الماضي مرحلة التخطيط المركزي ، أين أولت الدولة أهمية كبيرة للاستثمارات الضخمة، وكذا اعتماد القطاع العام وتقييد القطاع الخاص وتم الاعتماد في تلك الفترة على الإنفاق العام بهدف إعادة بناء البنية الأساسية للاقتصاد، لكن عشرية الثمانينات من التخطيط قد اصطدمت في نصفها الثاني (1986) بصعوبات مالية ناتجة عن انهيار أسعار البترول، مما أدى إلى ظهور اختلالات في الاقتصاد الوطني لم تتمكن على إثرها السلطات العمومية من إنعاشه، الأمر الذي ابرز حقيقة مفادها أن العوائد البترولية لم تعد تكفي لتغطية مستلزمات تمويل الاقتصاد، لذلك لجأت الدولة إلى تغطية هذا العجز عن طريق الإصدار النقدي وتعبئة القروض الخارجية، هذا أدى إلى تفاقمها وأصبحت تمثل نسبة معتبرة من مداخيل الصادرات البترولية، هذا من جهة ومن جهة أخرى ضغط المؤسسات المالية الدولية أرغمت الدولة الجزائرية على إتباع وقبول تغيير جذري لسياستها الاقتصادية والذي تمحور في مجموعة من الإصلاحات استهدفت تحرير السوق، وإلغاء القيود على المعاملات وإزالة الدعم قصد تحقيق الاستقرار الاقتصادي وضمان التوازنات المالية، وبذلك تم فتح المجال أمام الاستثمار الوطني الخاص والأجنبي للمساهمة في العملية التنموية في القطاع المنتج، في حين يقتصر الاستثمار العمومي على الهياكل القاعدية لخلق شروط الاستثمار المنتج.

ولقد استدعت التطورات الاقتصادية الدولية الجديدة، وبعد تداعيات الأزمة المالية العالمية، والتي عكست هشاشة النظام الاقتصادي المالي الدولي فمنذ أبريل 2009، أصبحت مجموعة الدول الـ 20 الصناعية تشكل نقلا لا يستهان به في العلاقات الاقتصادية الدولية، ومما لا شك فيه أن الأزمة المالية كشفت قصورا واضحا في العلاقات الاقتصادية الدولية، وهذا ما يستدعي إعادة بناء مفاهيم اقتصادية وقواعد للتعامل في أسواق المال الدولية، وأيضا استخدامات رؤوس الأموال الأجنبية وكذا المبادلات التجارية وعلاقات التعاون الدولي.

في ظل هذه التطورات الاقتصادية الدولية يتطلب الواقع دراسة حقيقية لأفاق التنمية الاقتصادية، وبما أن اقتصاديات الدول العربية وخاصة الاقتصاد الجزائري تركز في نموها على عناصر خارجية خاصة أسعار المواد الأولية وتعتمد على إيرادات صادرات المحروقات الأمر الذي يجعلها أكثر عرضة لتقلبات الاقتصاد الدولي.

وفي ظل هذه المعطيات سنحاول من خلال دراستنا إبراز مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر منذ الاستقلال وحتى القرن الواحد والعشرون مبرزين في ذلك تأثير تلك الإصلاحات على الاستثمارات العمومية في الجزائر سواء أكانت إيجابية أو سلبية، وما هي الحلول المقترحة من

طرف السلطات العمومية للنهوض باقتصاد يعتمد على إنتاج المؤسسات أكثر من الاعتماد على الموارد الأولية.

إشكالية البحث:

اعتمدت الجزائر كباقي الدول النامية وخاصة في ظل التحولات التي شهدتها خلال عشرية التسعينات، سياسة الإصلاحات الاقتصادية وهذا بهدف خلق مناخ اقتصادي ملائم للاستثمار المحلي وجلب المستثمرين الأجانب قصد تعبئة مصادر التمويل البديلة للمديونية، سواء أكانت داخلية أو خارجية.

وفي ظل هذه الإصلاحات ولتقل الأعباء التي تتحملها الخزينة العمومية نتيجة منح الامتيازات المالية والجبائية للمستثمرين تظهر أمامنا الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهمت أدوات السياسة المالية في تفعيل حركة الاستثمارات في الجزائر؟ وهل الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة حققت الأهداف المرجوة منها على مستوى قطاع الاستثمار؟ هذه الإشكالية تقودنا إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية نحاول الإجابة عليها من خلال هذا البحث وهي:

- ♦ إلى أي مدى استطاعت السياسة المالية في الجزائر تنفيذ الخطط التنموية بالفعالية المطلوبة؟
- ♦ ما هي آثار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على السياسة المالية المتبعة؟
- ♦ ما هي أهم النتائج التي توصلت إليها السياسات الاستثمارية قبل اعتماد الإصلاحات الاقتصادية والمالية؟
- ♦ هل كانت الإصلاحات المالية فعالة على مستوى الاقتصاد بصفة عامة وعلى الاستثمار بصفة خاصة؟
- ♦ ما هو واقع إصلاح المؤسسات العمومية وخصصتها، وهل استطاعت أن تهيء المناخ المناسب لتشجيع وتحفيز الاستثمارات؟
- ♦ ما هي مختلف البرامج التنموية التي اعتمدها الدولة خلال الفترة (2001-2014)، وما حجم المخصصات المالية لكل برنامج؟
- ♦ هل نجحت المشاريع التنموية المعتمدة خلال الفترة (2001-2014) في إعطاء دفعة قوية للتنمية الاقتصادية، وهل حققت الأهداف المرجوة منها؟
- ♦ ما هي الآثار الإيجابية والسلبية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري؟
- ♦ ما هي الإجراءات المتبعة لمواجهة الأزمة المالية العالمية؟

فرضيات البحث:

لمعالجة إشكالية البحث التي طرحناها، اعتمدنا بعض الفرضيات التي يمكن أن تساعدنا في الإجابة عليها:

- ♦ عدم كفاءة وفعالية السياسات المتبعة سبب من أسباب الاختلالات التي تصيب اقتصاديات الدول النامية.
- ♦ تشجيع الاستثمارات وتحفيزها لا يتوقف على مجموعة من الضمانات المقدمة من طرف الدولة للمستثمرين، إنما توفير مناخ استثماري مستقر خاصة في الجوانب الأمنية، السياسية والقانونية.
- ♦ التحول من الإستراتيجيات التنموية المطبقة في ظل الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق لم تحقق أهدافها المرجوة، بل أنتجت اختناقات أعاقت التنمية الاقتصادية.
- ♦ الهدف من إنجاز المشاريع التنموية الكبرى هو خلق اقتصاد متكامل ومنوع قادر على تنويع المصادر التمويلية بعيدا عن العائدات النفطية.
- ♦ من إيجابيات تأثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني هو تحول الاستثمارات الأجنبية المتضررة من الأزمة إلى استثمارات منتجة في الجزائر .
- ♦ ضرورة إتباع أدوات السياسة المالية في حل الأزمة المالية العالمية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في إشكالية الاستثمار في الجزائر باعتباره أساس تحقيق النمو ودفع عجلة الاقتصاد لكل بلد باختلاف أنظمتها الاقتصادية، ويعتبر من المواضيع المتداولة لإقرار السياسة التنموية.

- ♦ كما تزداد أهمية البحث في هذا المجال بسبب التحولات الاقتصادية الدولية والمتمثلة في العولمة، وما تفرضه من شروط لتقديم المساعدة الدولية ونجاح الإصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات والهيئات المالية الدولية.
- ♦ أيضا يكتسي الموضوع أهمية بالغة على المستوى المحلي باعتباره أساس النمو والتنمية الاقتصادية، فلا يمكن تطوير اقتصاد بلد ما إلا من خلال عمليات الاستثمار.
- ♦ تكمن الأهمية لموضوع دراستنا في معرفة طرق وآليات تمويل الاستثمارات العمومية خاصة من خلال أدوات السياسة المالية.

- ♦ محاربة إظهار النقائص التي وقعت فيها السياسة الاقتصادية السابقة والتأكيد على ضرورة معالجة هذه الاختلالات وإيجاد الحلول الناجعة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين.
- ♦ حداثة السياسة الاستثمارية المتبعة في الجزائر والتي جاءت في ظل التحولات الاقتصادية العالمية.

أهداف البحث:

من بين الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها:

- ♦ دراسة مدى تأثير أدوات السياسة المالية في تفعيل الاستثمارات العمومية وزيادتها وبالتالي تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.
- ♦ دراسة إشكالية الاستثمار والتأثيرات الداخلية والخارجية من خلال التحولات الاقتصادية الدولية، والدور الذي يلعبه الاستثمار في الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي.
- ♦ محاولة دراسة الإستراتيجية الناجعة لتأهيل الاقتصاد الوطني لتحقيق الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق في أحسن الظروف.
- ♦ دراسة مدى تأثير الإصلاحات المتبعة من خلال المخططات التنموية وبرامج دعم النمو المتبعة من طرف الدولة على الاستثمارات العمومية خاصة وعلى الاقتصاد ككل عموماً.
- ♦ معرفة الآثار الإيجابية والسلبية للأزمة المالية على الاقتصاد الوطني ومحاولة إيجاد الحلول للنهوض بالاقتصاد الجزائري.

مبررات اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع للاعتبارات التالية:

- ♦ الدور الذي يلعبه الاستثمار باعتباره أساس تحقيق الإنعاش الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية وبالتالي تزايد اهتمام الحكومات والاقتصاديين بهذا القطاع.
- ♦ الوضعية الاقتصادية للبلدان النامية عامة والجزائر خاصة وإتباعها لاستراتيجيات مختلفة من أجل الدفع بعجلة النمو والتي في الأخير لم تحقق النتائج المرجوة منها.
- ♦ اعتماد المشاريع التنموية الكبرى ضمن مخططات التنمية ومدى انعكاس هذه المشاريع على التنمية الاقتصادية.
- ♦ تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري.

الدراسات السابقة للبحث:

نلاحظ من خلال الدراسات السابقة تم التطرق لمواضيع السياسة المالية من خلال رسالة دكتوراه للباحث دراوسي مسعود الذي بحث في موضوع السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، حيث ركز في بحثه على التدخل الامثل للدولة وضرورة التكامل بين القطاعين العام والخاص وصولا الى تحقيق التوازن الاقتصادي. أما نحن فسوف نعالج موضوع السياسة المالية ومدى تأثيرها على الاستثمارات العمومية المنتجة في ظل الاصلاحات المالية والنقدية، الجبائية و اصلاحات المؤسسات العمومية .

أما فيما يخص موضوع الاستثمارات فقد تعددت الدراسات السابقة نذكر منها :رسالة الدكتوراه للباحث لعيني فريد تحت عنوان:اشكالية الاستثمار في الجزائر من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ، حيث عالج الباحث اشكالية الاستثمار والتأثيرات الداخلية والخارجية من خلال التحولات الاقتصادية الدولية مع محاولة ايجاد استراتيجية تمكن الاقتصاد الوطني من تحقيق الانتقال من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق في احسن الظروف ، الا ان الباحث لم يشير الى العوائق الاستثمارية في الجزائر واثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وضرورة اعتماد سياسة مالية تعمل على تفعيل الاقتصاديات الانتقالية.

منهج البحث:

تعرضنا في هذه الدراسة إلى الجانب النظري لمفاهيم السياسة المالية والأسس النظرية والعلمية من خلال دراسة حول الاستثمار، فقد ركزنا في دراستنا حسب ما يتطلبه موضوع الدراسة، حيث تناولنا في الدراسة:

- ♦ المنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية والأجنبية التي تبحث في السياسة المالية وتحقيق التوازن، وكذا البحث في مجال الاستثمار وأهميته الاقتصادية والاجتماعية، وأيضا تداعيات الأزمة المالية العالمية وذلك بغية توضيح المفاهيم والأهداف والخصائص.
- ♦ بالإضافة إلى ذلك إتباع المنهج التحليلي الوصفي وذلك بهدف تحليل البيانات مع الإشارة إلى واقع الجزائر ودور الاستثمارات في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، أيضا عرض مؤشرات التنمية في الجزائر من خلال محاور البرامج التنموية المسطرة، ومختلف المشاريع التنموية والمخصصات المالية لكل برنامج، تقييم هذه المشاريع من حيث تكاليف المشاريع ومدى تقدم نسب الإنجاز، وتحليل آثار هذه المشاريع على مؤشرات التنمية الاقتصادية.

تقسيم الدراسة:

من أجل الوصول إلى الهدف من وراء هذه الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا الأسئلة الفرعية، قمنا بتقسيم الدراسة إلى ستة فصول تسبقها مقدمة عامة، وتليها خاتمة عامة تتضمن أهم النتائج و التوصيات، وهذا على النحو التالي:

جاء الفصل الاول كتمهيد لموضوع الدراسة حيث تناولنا فيه ماهية السياسة المالية والنقدية،العلاقة بين السياستين وأخيرا علاقة السياسة المالية والنقدية بالسياسة الاقتصادية.

أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة الاسس النظرية والمفاهيم الاساسية للاستثمار، حيث تعرضنا لمختلف المفاهيم الاقتصادية للاستثمار عبر مختلف المدارس ، ثم أهمية الاستثمار وأهدافه ، أهم العوامل المؤثرة فيه وطرق تمويله ، وأخيرا لمحة عن الاستثمار العمومي في الجزائر.

الفصل الثالث جاءت الدراسة لأهم الاستثمارات العمومية في ظل المخططات التنموية بدءا من الاستثمارات في ظل المخطط الثلاثي ومرورا بالمخططين الرباعيين ، و أخيرا المخططين الخماسيين ، وأهم الاصلاحات الاقتصادية والمالية المرافقة لذلك ، و نظم تمويل هذه المخططات .

الفصل الرابع تضمن الاصلاحات الاقتصادية والمالية المتبعة في الجزائر في ظل الاتفاقيات الدولية ، حيث تطرقنا للأوضاع الاقتصادية في مرحلة التحول الى اقتصاد السوق ،أهم الاصلاحات الاقتصادية المفروضة من طرف الهيئات و المؤسسات الدولية، وأخيرا نتائج هذه الاصلاحات و أثارها على استثمارات القطاع الخاص.

الفصل الخامس تضمن مخططات التنمية الوطنية في الفترة 2001-2014، بحيث تناولنا كل برنامج على حدا: أولها محتوى برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 و أهدافه ، يليها البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 يتبعه البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا 2006-2009، أما برنامج التنمية الخماسي للفترة 2010 - 2014 فتطرقنا فيه لدواعي صدور البرنامج و محتواه.

الفصل السادس والأخير عالجنا فيه انعكاسات الازمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري حيث بدأنا الدراسة بأسباب ظهور و انتشار الازمة المالية العالمية ،الاثار الاقتصادية للازمة على الاقتصاديات العالمية عامة والاقتصاد الجزائري خاصة. وأهم الخطط المقترحة لمواجهة الازمة المالية العالمية الراهنة من منظور الاقتصاد الغربي و الاسلامي .

تمهيد :

أدى تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي فيما يتعلق بعلم المالية العامة، إلى زيادة أهمية استخدام السياسة المالية في وضع سياسة اقتصادية كلية في أي دولة، وبالرغم من تعدد أدوات السياسة المالية فقد ظلت وحتى وقتنا الحاضر أحد عناصر السياسة الاقتصادية الكلية بالرغم من تنافسها مع السياسة النقدية في هذا الجانب.

وتأتي أهمية السياسة المالية من خلال الدور الذي تلعبه في تحديد السياسات و التطورات الاقتصادية الكلية وعلى مستوى الطلب الكلي وهي تؤثر مباشرة على استخدام الاقتصاد النقدي، وسياسة سعر الصرف على ميزان المدفوعات، ومستوى الدين والتضخم والنمو الاقتصادي.

والسياسة المالية باعتبارها عنصر من عناصر السياسة الاقتصادية سنحاول التعرف على ماهيتها، وأدواتها، أهدافها ووسائلها في التأثير على النشاط الاقتصادي وكذا علاقتها بالسياسة النقدية كون هاتين السياستين تمثلان العناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية العامة للدولة، ويرتبط بعضها مع بعض ارتباطا وثيقا.

المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية و أدواتها

من أجل دراسة السياسة المالية ودورها في النشاط الاقتصادي، يستوجب أولاً دراسة مفهوم السياسة المالية والأدوات المستخدمة للتأثير على النشاط الاقتصادي، وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم السياسة المالية كما سنتعرف الى أهم الأدوات والآثار التي تستخدمها للتأثير على السياسة الاقتصادية للدولة.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

تعددت تعاريف السياسة المالية نأخذ منها ما يلي:

أولاً التعريف الأول:

يقصد بالسياسة المالية، الطريق التي تنتهجها الدولة لاستخدام الأدوات المالية والإيرادات العامة والموازنة العامة لمواجهة وعلاج المشاكل الاقتصادية المختلفة ولتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، في ضوء الفلسفة الاقتصادية والسياسة التي تتبناها الدولة.⁽¹⁾

ثانياً التعريف الثاني:

السياسة المالية عبارة عن مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل، والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة، أي يقصد بالسياسة المالية الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام و تدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة.⁽²⁾

ثالثاً التعريف الثالث:

تعتبر السياسة المالية من الوسائل الهامة للدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي، لذا فإن الدولة تستطيع من خلال تكييف مستويات الإنفاق والإيرادات العامة للتأثير في التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.⁽³⁾

(1) أحمد زهير شامية، "النقد و المصارف"، مؤسسة زهران للطباعة و النشر و التوزيع، ط1، عمان، 1993، ص:347.

(2) عبد المطلب عبد الحميد : "النظرية الاقتصادية – تحليل كلي و جزئي للمبادئ"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص:425.

(3) بلعزوز بن علي : "محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"، نيران المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص:112.

رابعاً التعريف الرابع:

السياسة المالية هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة و المعتمد المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى.⁽¹⁾

تعريف عام للسياسة المالية:

يمكن أن نستخلص من هذه التعاريف تعريف شامل للسياسة المالية : "تعني مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي ومن ثم تحقيق نمو مرتفع وذلك من خلال استخدامها لأوعية الميزانية (النفقات العامة، الإيرادات العامة والأرصدة الميزانية).⁽²⁾

ومن خلال التعاريف السابقة، نستطيع القول أن جميعها يتفق في أن السياسة المالية هي أداة الدولة في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بغية تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية وسياسية، أي استخدام بعض النشاطات الحكومية في تطوير الاقتصاد القومي من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة إضافة إلى القروض العامة للدفع بعجلة الاقتصاد الوطني و تحقيق النمو والاستقرار الاقتصاديين

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية

تتدخل الدولة في المجال الاقتصادي من خلال الأدوات التي تستخدمها الحكومة والمتمثلة في: النفقات العامة، الإيرادات العامة وتوازن الميزانية.

ففي حالات الكساد أو التضخم تتدخل الحكومة بإحدى أدواتها من أجل إنعاش الاقتصاد وذلك بانتهاجها إما سياسة مالية توسعية في الحالة الأولى أو سياسة مالية انكماشية في الحالة الثانية، وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

أولاً النفقات العامة

ثانياً الإيرادات العامة

ثالثاً توازن الميزانية

(1) Philip.A.Klein : **the management of market, oriented economics a comparative perspective wadswor**, the publishing company, Belmont California, 1973, p: 176.

(2) محمّد الكفراوي: "السياسة المالية و النقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي – دراسة التحليلية مقارنة"، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 1997، ص: 437.

الفرع الاول: النفقات العامة

يعتبر استخدام النفقات العامة كأداة للتأثير على الظروف والأوضاع الاقتصادية التي تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي، بحيث تقوم السلطات العمومية بحقن الاقتصاد الوطني خلال فترات الانكماش عن طريق زيادة الإنفاق العام وذلك بفرض رفع القدرة الشرائية وبالتالي الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، ومن ثم إنعاش الاقتصادي الوطني وتفعيل آلياته.

كما تعرف النفقات على أنها: مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام⁽¹⁾ ، ويمكن تلخيص عناصر الإنفاق العام في ثلاث عناصر:

- الإنفاق العام عبارة عن مبلغ نقدي
- الإنفاق العام يقوم به شخص عام
- الإنفاق العام يقصد به نفع عام.

1/ تقسيمات النفقات العامة:

يمكن تقسيم النفقات العامة إلى عدة تقسيمات أهمها: (2)

- تقسيم النفقات العامة وفقا لمعيار القوة الشرائية.
- تقسيم النفقات العامة وفقا لمعيار طبيعة العملية الاقتصادية وهو تقسيم وظيفي للنفقات العامة.
- تقسيم النفقات العامة وفقا لمعيار دوريتها.

1/1 تقسيم النفقات العامة من حيث استخدام القوة الشرائية:

تنقسم النفقات العامة من حيث تأثيرها على الدخل القومي إلى قسمين:

- النفقات الحقيقية
- النفقات التحويلية.

يفرق علماء المالية بين النفقات من حيث من يقوم بالاستعمال المباشر للقوة الشرائية للنقود موضوع النفقة، فإذا كانت الدولة وكافة الهيئات العامة هم المستعملون، المباشرون للقوة الشرائية وذلك عن طريق شرائهم للسلع والخدمات من الأفراد والمشروعات الخاصة، فإننا بصدد نفقات حقيقية، وعلى العكس إذا كان الأفراد والمشروعات الخاصة هم المستعملون المباشرون للقوة الشرائية للنقود موضوع

(1) أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص:347.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص:437.

الإنفاق دون قيامهم بدفع مقابل ذلك في صورة سلع وخدمات فإننا نكون بصدد نفقات ناقلية أو محمولة للقوة الشرائية.⁽¹⁾

2/1 تقسيم النفقات العامة بحسب أغراضها (التقسيم الوظيفي للنفقات العامة)

تقسم النفقات العامة وفقا لاختلاف وظائف الدولة وهي:

- * **النفقات الإدارية:** وهي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة وتشمل على نفقات الدفاع، الأمن والعدالة إلى جانب التمثيل السياسي.
- * **النفقات الاجتماعية:** وهي النفقات التي تخصصها الدولة لوظائفها الأساسية، كالخدمات القاعدية، التعليم، الصحة... إلخ.

3/1 تقسيم النفقات العامة من حيث دورتها:

تتقسم النفقات العامة من حيث تكرارها الدوري إلى نفقات عادية و نفقات غير عادية.

- * **النفقات العادية:** تلك النفقات التي تتكرر دوريا خلال فترة زمنية معينة مثل: كل شهر، سداسي ، سنة... إلخ كمرتبات الموظفين.
- * **النفقات غير العادية:** هي تلك النفقات التي لا تتكرر كل سنة وهي تلك النفقات المخصصة للكوارث الطبيعية.

2/ الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال استخدامها للعمليات المالية المتعلقة بالإنفاق العام كأداة التأثير على الظروف الاقتصادية، ففي فترات الانكماش تقوم السلطات العمومية بحقن الاقتصاد القومي عن طريق زيادة الإنفاق العام وهذا بغرض رفع القدرة الشرائية للاقتصاد القومي وتحريك أجهزته، وهذا يعرف بالمنطق الكينزي (المضاعف أو المعجل)، إلا أن هذا يتوقف على نوعية الإنفاق العام.⁽²⁾

بالنسبة للنفقات التحويلية المتعلقة بالنفقات الاجتماعية و المعاشات الاستثنائية فإنها بمثابة حقن نقدي للاقتصاد القومي ينتج عنه زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وبذلك فإن السياسة المالية الانفاقية تعنى بالاستقرار الاقتصادي الداخلي وعلاج حالة الركود والانكماش غير أن هذا النوع من الانفاق يثير دائما نوعا من النزاع بين الاعتبارات الاجتماعية و الاقتصادية، فيما يخص النوع الثاني من الإنفاق و

(1) السيد عبد المولى، "المالية العامة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص-ص: 68-69.

(2) محمود عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، "الاقتصاد المالي للوضع و الإسلامي بين النظرية و التطبيق"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص: 346.

المتمثل في الإنفاق على الأشغال العامة، فهو يستخدم لمحاربة البطالة عن طريق تقوية البنية الاقتصادية، أي عن طريق زيادة الإنفاق الموجه للاستثمار وذلك بغرض إعادة الانتعاش إلى الاقتصاد القومي، وقد سلكت العديد من الدول هذا المسلك من أجل اجتياز حالة الكساد الكبير الذي حدث سنة 1929، وقد تلجأ الدول إلى الحالة العكسية أي تخفيض الإنفاق العام في حالة محاربة ظاهرة التضخم.

وخلاصة لما سبق، فإن الإنفاق العام عادة ما يستخدم كأداة فعالة لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية من خلال ضبطه وترشيده أو التوسع فيه.

الفرع الثاني: الإيرادات العامة

هي مجموع الأموال التي تحصلت عليها الدولة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملكها الذاتية أو من مصادر خارجية سواء كانت من الضرائب أو قروض داخلية أو خارجية أو مصادر تضخمية، لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، فقد تبدلت النظرة إلى الضرائب والقروض وأصبحت تتخذ في كثير من الأحيان وسيلة لا مجرد الحصول على إيراد مالي للموازنة العامة للدولة فحسب بل لتحقيق غايات وأهداف اقتصادية واجتماعية.⁽¹⁾

ونستخلص من التعريف أن للإيرادات العامة عدة تصنيفات نذكر منها:

- الإيرادات الاقتصادية (أملاك الدومين).
- الإيرادات السيادية (الضرائب و الرسوم).
- الإيرادات الائتمانية (القروض العامة).
- الاصدار النقدي الجديد

1/ الإيرادات الاقتصادية:

هي تلك الإجراءات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة، وهي إيرادات ناجمة عن تأجير العقارات العائدة لها، فوائد القروض وأرباح المشروعات بهذا الوصف يمكن أن نتناول إيرادات الدولة من ممتلكاتها من مصدرين.⁽²⁾

إيرادات الدومين والثلث العام.

(1) محمّد الكفراوي، مرجع سابق، ص: 158.

(2) طارق الحاج، "المالية العامة"، دار الصفاء للنشر، عمان، 1999، ص: 38.

1.1/ إيرادات الدومين:

الدومين كلمة تطلق على ممتلكات الدولة بجميع أنواعها، عقارية أو منقولة، و أيا كان نوع ملكية الدولة لها عامة أو خاصة، وتنقسم ممتلكات الدولة (الدومين) إلى قسمين:⁽¹⁾ دومين عام وخاص.

1.1.1/الدومين العام:

يقصد به ممتلكات الدولة المعدة لتلبية الحاجات العامة، والذي يخضع لأحكام القانون العام، مثل الطرقات، المطار والمساحات العامة... إلخ، وتقوم الدولة بالانفاق على صيانة هذه المرافق والمحافظة عليها.

والهدف من الدومين العام تقديم خدمات عامة وليس ملء أموال الخزينة العامة، وقد نجد بعض الدول تفرض رسوما رمزية لمن يرغب الانتفاع من هذه المرافق والبعض الآخر قد لا يفعل.

2.1.1/ الدومين الخاص:

ويقصد به كل ما تملكه الدولة ملكية خاصة ولا يخضع لأحكام القانون العام، كما لا يخضع للمنفعة العامة، وتعتبر ملكية الدولة هذه باعتبارها شخص اعتباري تتصرف بهذا النوع من الملكية كالشخص الطبيعي تماما قد تستطيع أن تبيعها أو ترهنها، ولهذا تعتبر مصدر مالي مهم للدولة، وتقسم الدومين الخاص إلى أربع أقسام هي:

- **الدومين الزراعي:** يشمل ممتلكات الدولة من الأراضي الزراعية والمناجم والغابات.
- **الدومين التجاري:** ويشمل مختلف الشركات الوطنية والمحلية الصناعية والتجارية التابعة للقطاع العام.
- **الدومين المالي:** وهي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من السندات الحكومية وأذونات الخزينة والأسهم، بالإضافة إلى الفوائد من القروض التي تمنحها الدولة للأفراد أو المؤسسات أو توظيف أموالها في البنوك.
- **الدومين العقاري:** وهي تلك الإيرادات الناجمة عن ملكية الدولة للمناجم والعقارات المبنية، الأراضي البور، الصحراء... إلخ

1. 2/ الثمن العام:

(1) زينب حسين هض الله، "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية، بيروت، 1994، ص: 248.

يعتبر الثمن العام مصدر من مصادر إيرادات الدولة ويعرف بأنه مبلغ يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، أي هو تلك المبالغ التي تحصل عليها الدولة بعد تقديمها لخدمات عامة تعود على الأفراد بالمنفعة الخاصة مثل خدمات البريد، الكهرباء، المياه... إلخ والثمن العام يدفع اختياريًا ويدفعه فقط من ينتفع بالخدمة العامة عكس الضريبة التي تدفع إجباريًا.

2/ الإيرادات السيادية:

تتمثل في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرًا من الأفراد لما لها من حق السيادة و تتمثل في الضرائب والرسوم والغرامات المالية و التي تذهب إلى خزينة الدولة وغيرها من القروض الإجبارية، ونقتصر الدراسة على الضرائب و الرسوم.

2. 1/ الرسوم:

تعتبر الرسوم من الإيرادات العامة للدولة التي تستخدم حصيلتها في تمويل الإنفاق العام وتحصل عليها من الأفراد حينما يلجئون إلى طلب خدمة خاصة من بعض مرافقها العامة.

ويمكن تعريف الرسم كما يلي: هو مبلغ نقدي يدفعه الفرد إلى الدولة أو غيرها من الهيئات العامة جبرًا مقابل انتفاعه بخدمة معينة تؤديها له يترتب نفع خاص له إلى جانب نفع عام.⁽¹⁾

والرسوم عدة أنواع نذكرها على سبيل المثال الرسوم القضائية، الرسوم الجامعية رسم تسجيل الملكية العقارية، الرسوم المفروضة على بعض النشاطات كالصيد رسوم الحفلات... إلخ ويمكن تلخيص الرسم فيما يلي:⁽²⁾

- الصفة النقدية للرسم.
- الصفة الإجبارية: يقوم الفرد المستفيد من الخدمة بدفع قيمة الرسم جبرًا للهيئة التي تؤدي له الخدمة.
- تحقيق النفع الخاص إلى جانب النفع العام.
- الرسم يدفع مقابل خدمة معينة.

2. 2/ الضرائب:

تعتبر الضرائب المصدر الرئيسي للإيرادات العامة ليس لكونها مورد مالي ولكن لأهمية الدور الذي تلعبه في تحقيق أغراض السياسة المالية وما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية، ويمكن

(1) السيد عبد المولى، مرجع سابق، ص: 20.

(2) محمد إبراهيم المولى، "علم المالية العامة"، النسيان الوطني للمطابع الجامعية، الجزائر، 1997، ص: 49.

تعريفها كما يلي "هي عبارة عن اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين وفقا لقدراتهم بطريقة نهائية وبلا مقابل وذلك لتغطية الأعباء العامة وتحقيق أهداف الدولة المختلفة.⁽¹⁾

ويمكن تلخيص عناصر الضريبة فيما يلي:

- الضريبة اقتطاع نقدي، عكس في السابق أين كانت تدفع عينا.
- الضريبة تدفع بصفة نهائية: أي لا يستطيع المكلف دافع الضريبة المطالبة باسترجاع المبلغ الضريبي المدفوع مهما كانت الظروف.
- الضريبة تفرض بلا مقابل: فلا يتوقع المكلف دافع الضريبة أن تعود عليه المنفعة خاصة مباشرة، و لكن تعود عليه بشكل غير مباشر باعتباره فرد من المجتمع من خلال المنفعة العامة.
- الضريبة لها أهداف: تضع الدولة عند فرضها للضرائب عدة أهداف، تختلف من دولة لأخرى و بصفة عامة، أهداف الضريبة متمثلة في:

- أهداف مالية: الحصول على أموال لتغطية النفقات العامة.
- أهداف اجتماعية: تستخدم لحل ومعالجة الكثير من المشاكل الاجتماعية مثل: إعادة توزيع الدخل والثروة والحد من الظواهر السيئة...إلخ
- أهداف اقتصادية: وتختلف من دولة لأخرى، فمنها ما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية ومنها ما يتعلق بالأزمات الاقتصادية أو بالاستثمارات...إلخ

1.2.2/أنواع الضرائب:

تنقسم الضرائب إلى عدة أنواع،تختلف حسب الزاوية التي ينظر إليها، وسنعمد في دراستنا على تقسيم الضرائب من جانب تحمل عبء الضريبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة و هذا لتحديد الآثار الاقتصادية الناجمة عنها.

1.1.2.2/الضرائب المباشرة:

ويقصد بها الضرائب التي تفرض مباشرة على المداخل والثروات سواء كانت لشخص معنوي أو طبيعي.⁽²⁾

ومن أهم الضرائب المباشرة، ضريبة الدخل، ضريبة كسب العمل، ضرائب الأرباح التجارية والصناعية، الضرائب العقارية.

(1) طارق الحاج، مرجع سابق، ص:47.
(2) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 264.

- مميزات الضرائب المباشرة: تتميز بما يلي:

- العدالة في توزيع الأعباء حيث تأخذ بمبدأ التصاعد وظروف الممول.
- عدم تأثرها بالدورات التجارية والتقلبات الاقتصادية.
- سهولة تقديرها وبالتالي يعتمد عليها في تقديرات إيرادات الموازنة.
- تتميز بالوضوح في كيفية الدفع.

عيوبها تتمثل في:

- لا تضمن صفة العمومية وكثيرا ما تخرج الدولة عن العمومية لإعفاء بعض الفئات منها وهذا يؤدي إلى انخفاض حصيلتها.
- عدم وجود المرونة الحقيقية للحصيلة منها في ظل استمرار ظاهرة التنظيم.
- نظرا لكونها تدفع مرة كل عام كل عام فهي تعد ثقيلة العبء عليه، وهذا يدعو للتهرب منها⁽¹⁾

2.1.2.2/ الضرائب غير المباشرة:

هي كل الضرائب التي تمس كيفية استعمال الدخل، أي الاستهلاك، أو هي تلك الضريبة التي يستطيع من يتوردها للخزينة نقل عبئها إلى الغير فيكون بمثابة الوسيط ومن بين أهم الضرائب غير المباشرة: الرسوم الجمركية ضريبة الإنتاج والضريبة غير المباشرة.

- سهولة دفع الممول لهذه الضريبة حيث تختص في ثمن السلعة التي يشتريها.
- تتميز بالمرونة.
- أن التصاعد في الضرائب غير المباشرة يؤدي إلى تقليل الاستهلاك وليس الادخار
- يتم نقلها بطريقة منتظمة.
- تتميز بسرعة تحصيلها دون تعقيد للقوانين أو نشوب خلافات بين محولها ومصالح الضرائب.

- أما عيوبها تكمن في:

- قد لا تحدث العدالة الضريبية ولا تتناسب مع مقدرة المورد.
- تتخفف انخفاض شديد في فترات الانكماش الاقتصادي.
- تستلزم جبايتها عدة إجراءات لتفادي الغش، و هذا يؤدي إلى إعاقة الإنتاج وتداول الثروة.

3/ إيرادات الدولة من القروض العامة:

⁽¹⁾ محمد إبراهيم المصالي، مرجع سابق، ص: 57.

تعتبر القروض العامة أحد مصادر الإيرادات العامة التي تلجأ إليها الدول لتغطية نفقاتها العامة، حيث تعرف بأنها "مبالغ نقدية تقتترضها الدولة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقاً لشروط القرض".⁽¹⁾

تقسيمات القروض العامة: يمكن تقسيم القروض العامة إلى التقسيمات التالية:

* **القروض الداخلية والقروض الخارجية:** ومعيار التفرقة بين هذين النوعين هو مصدر القرض، حيث القروض الداخلية هي القروض التي تصدرها الدولة داخل حدودها الإقليمية، أي قروض تحصل عليها الدولة من طرف الأشخاص، الطبيعيين و المعنويين المعتمدين داخل إقليم الدولة هذا النوع من القروض لا يزيد ولا ينقص من الثروة الوطنية كما لا يؤثر على سعر الصرف ولا على ميزان المدفوعات و إنما يؤدي إلى إعادة توزيع الثروة القومية.

أما القروض الداخلية فهي مديونية الدولة تجاه أشخاص لا يقيمون في إقليم الدولة سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو معنويين ممثلين في شركات أو هيئات حكومية أو أجنبية أو هيئات دولية، وتلجأ الدولة لهذه القروض بسبب نقص المدخرات الوطنية أو عجز في ميدان المدفوعات وهي على عكس القروض الداخلية من حيث:

• تؤدي الثروة الوطنية بالزيادة عند الإصدار غير أنها تؤثر بالنقصان عند السداد.

• تحسن من سعر الصرف وحالة ميزان المدفوعات عند الإصدار ولكنها تعمل العكس عند السداد.

• القرض الخارجي يمكن أن يؤدي إلى تدخل الجهة الدائنة في شؤون البلاد المدينة، سواء كانت بلد أو منظمة دولية.

• القروض الاختيارية والقروض الإجبارية: معيار التفرقة هي حرية المكنتب، حيث تعرف القروض الاختيارية بأنها القروض التي يكتتب فيها الأفراد أو الهيئات الخاصة أو العامة، طوعية واختيارياً و تعرف، القروض الإجبارية بأنها القروض التي يكتتب فيها الأفراد أو الهيئات الخاصة أو العامة الوطنية وغيرها جبراً وذلك وفقاً للأوضاع التي يقرها القانون، تلجأ الدولة لهذا النوع من القروض في الحالات التي يسود فيها التضخم.

• القروض القصيرة والمتوسطة و الطويلة الأجل: يعتبر الزمن معيار التفرقة بين هذه القروض، حيث تسدد القروض قصيرة الأجل في مدة لا تزيد عن سنة وهي إما لسد عجز نقدي لتأخر الإيراد عن الإنفاق، حيث تصدر الدولة قروض قصيرة الأجل تعرف بسندات قصيرة، وفي حالة العجز المالي تزيد

(1) محمد إبراهيم الصالي، مرجع سابق، ص: 71.

النفقات العامة عن الإيرادات العامة وعليه تصدر الدولة قروض قصيرة الأجل لفترة أطول تسمى سندات الخزينة غير العادية.

أما القروض متوسطة و طويلة الأجل تتراوح مدتها بين سنة و خمس سنوات، والطويلة الأجل تزيد مدتها على خمس سنوات، وهذا النوع من القروض يمنح من أجل إقامة بعض المشروعات الاستثمارية أو لتغطية نفقات الدفاع والحروب.

4/الإصدار النقدي الجديد: تعتبر هذه العملية من أحد الطرق التي تلجأ لها الدولة لجلب موارد جديدة من أجل تمويل النفقات العامة ويتم بطريقتين:

* إما بإصدار نقود جديدة من طرف بنك الإصدار (بنك المركزي).

* أو عن طريق خلق كمية من النقود عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية التي تستطيع خلق نوع من النقود تسمى بنقود الودائع والنقود الكتابية وبالتالي إضافة كمية جديدة إلى وسائل الدفع ولا يخالف الأثر النهائي لهذه الطريقة عن طريق الإصدار الجديد في زيادة وسائل الدفع التي تستخدم في تمويل النفقات العمومية.⁽¹⁾

ويعمل الإصدار الجديد في زيادة الوسائل التي تستعمل التمويل التضخمي لعمليات التنمية، أي عن طريق زيادة الطلب الكلي للسلع والخدمات عن العرض الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للنقود.

ب/ الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة : تمثل الإيرادات العامة أهمية كبرى لا تقل أهمية عن النفقات الاقتصادية، حيث يمكن استخدامها هي الأخرى للتأثير على الأوضاع الاقتصادية للدولة، ومن خلال استخدام مختلف أدوات الإيراد العام يمكن أن تحقق آثار مباشرة وغير مباشرة على الدخل والأوضاع الاقتصادية السائدة، ففي حالة استخدام الدولة لإيرادات الدومين العام على سبيل المثال، فهي تمكنها من أن تنظم وتحدد أسعار الموارد الاقتصادية التي تمتلكها، حيث يمكن أن تتحكم في أسعار منتجات الأخشاب والنباتات النادرة لوجدت أن المصلحة الاقتصادية تستلزم التوسع في الصناعات التي تستخدم منتجات الغابات كمدخلات لها في العملية الإنتاجية وذلك لتحريك وتشجيع هذه الصناعات و العكس إن وجدت الدولة نفسها في وضع يهدد تدمير هذا المورد الاقتصادي.⁽²⁾

ويمكن أن تستعمل هذا الإيراد في إنعاش الاقتصاد وذلك بخلق مناصب شغل جديدة كما تستطيع السلطات المالية التأثير على الأوضاع الاقتصادية عن طريق آلية القروض العامة الداخلية، وهنا تستطيع السلطات المالية تحقيق أثر انكماشى يترتب عليه ظاهرة التضخم، أي إنقاص الاستهلاك

(1) السيد عبد المرلى، مرجع سابق، ص: 444.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية (تحليل جزئي و كلى)"، مرجع سابق، ص: 352.

الخاص والاستثمار الخاص ففي حالة التضخم تقوم السلطات العمومية بإصدار قروض عامة بمزايا مغرية وهذا من شأنه تخفيض القيمة السوقية للأوراق المالية التي تتطوي على مزايا أقل مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة الذي تتبعه آثار انكماشية و العكس في حالة الركود.

أما بالنسبة للقروض الخارجية فإنها تؤدي إلى زيادة حجم الموارد الحقيقية المتاحة للبلد المقترض لاسيما من النقد الأجنبي الذي تشكل ندرته عائفا رئيسيا للبلدان النامية.

أخيرا تلجأ الدولة إلى استخدام القطاع الضريبي كعامل مؤثر على الوضع الاقتصادي، حيث تعتبر الضريبة الأداة الأكثر فعالية ومرونة والتي تستخدم لإنعاش الاقتصاد القومي وفي تصحيح الاختلال التوازني.

وهناك العديد من الآثار الاقتصادية للضرائب من أهمها: (1)

* الأثر على الاستهلاك و الإنتاج:

إن فرض الضريبة على المداخل المنخفضة ينجم عنها انخفاض في الاستهلاك والإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني ومن السلع الكمالية يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك وهذا لا ينعكس على مقدرة الأفراد على الإنتاج (عدم تأثر الإنتاج).

* الأثر على الادخار و الاستثمار:

إن فرض ضرائب مباشرة بشكل تصاعدي يقلل من القدرة على الادخار ومن ناحية أخرى فإن فرض الضريبة على القيم المنقولة، يؤدي إلى نقص الادخار أيضا و تقليل استعداد الأفراد على الاستثمار.

وفرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يزيد من الادخار، أما في حالة فرض هذه الضرائب على السلع الضرورية ينقص من الادخار الاختياري ، أقل من الضريبة المفروضة على الأرباح غير الموزعة، فإن هذا يؤدي في نفس الوقت إلى تقليل الأموال الاحتياطية بمعنى نقص الاستثمار الذاتي وفي نفس الوقت يؤدي إلى ارتفاع دخول الأفراد نتيجة زيادة التوزيعات وقد يؤدي هذا إلى زيادة الادخار.

* الأثر على إعادة توزيع الدخل، فرض ضرائب مباشرة تصاعدية مع توجيه الضريبة إلى الخدمات العامة فإن النتيجة النهائية هي إعادة توزيع الدخل بطريقة عادية، وتكون نفس النتيجة في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الضرورية، وهذا يؤدي إلى سوء توزيع الدخل والنتيجة زيادة الفوارق الاجتماعية.

(1) عبد الكريم صادق بركان، عبد المجيد دراز، "مبادئ الاقتصاد العام"، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 1993، ص-ص: 173-187.

* أثر الضرائب على كسب العمل: هنا نميز حالتين:

- الأولى حالة فرض ضريبة على أصحاب الدخل المحدودة، فهذا يؤدي إلى زيادة الإقبال على العمل عن طريق الساعات الإضافية بهدف تعويض ما اقتطع منه كضريبة.
- أما الثانية حالة الدخل المرتفعة، إذا فرضت عليها ضريبة بنسبة مرتفعة قد تؤدي إلى الإقلال من العمل أو عدم الإقبال عليه.

الفرع الثالث : توازن الميزانية (الموازنة العامة)

1- ماهية الموازنة العامة:

تعني كلمة موازنة في اللغة عدة معاني منها المساواة وهي مشتقة من كلمة ميزان ويقصد به العدل وأطلق لفظ الميزانية في بادئ الأمر على محفظة النقود ثم قصد بها فيما بعد المالية الدولية، وفي جميع الحالات تعني كلمة الموازنة العامة الإيرادات والنفقات العامة للدولة، واستخدم لفظ الميزانية الأولى مرة في بريطانيا و يقصد به الحقيقة التي يحمل فيها وزير الخزانة بيان الحكومة من موارد الدولة وحاجاتها إلى برلمان ثم استخدم اللفظ بعد ذلك للإشارة إلى مجموعة الوثائق التي تحتويها حقيقة وزير الخزانة، أي الخطة المالية الحكومية وهو بصدد تقديمها للبرلمان للحصول على موافقة الهيئة التشريعية.⁽¹⁾

فالموازنة تقدير مفصل و معتمد لمصرفات الدولة إيراداتها لمدة مقبلة من الزمن وقد أصبحت الآن الأداة الرئيسية التي تستخدم في السياسة المالية لتحقيق الرفاهية والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية⁽²⁾ الموازنة العامة وثيقة مصادق عليها من السلطة التشريعية المختصة، تحدد نفقات الدولة و إيراداتها خلال فترة زمنية متصلة⁽³⁾ كما تعبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية ومن هذا التعريف يمكن أن نخلص إلى أن الميزانية العامة ليست أداة محاسبية فقط تبين الإيرادات والنفقات المستقبلية بل هي أيضا وثيقة الصلة بالاقتصاد ووسيلة لتحقيق الأهداف الموجودة وتتميز بالخصائص التالية:

أ- الميزانية العامة توقع **Prévision**: هي بمثابة البيان لما تتوقع السلطة التنفيذية أن تنفقه وأن تحصله من إيرادات مالية خلال مدة قادمة، حيث تقوم هذه السلطة بإجراء هذا التنبؤ أو التقدير قبل عرضه على السلطة التشريعية للمصادقة عليه وتعد الميزانية بما تتضمنه من بنود النفقات والإيرادات ومبالغها بمثابة برنامج عمل الحكومة في الفترة المقبلة.

⁽¹⁾ Jesse bulkheads : **government Budgeting**. john Wiley, new York , 1963, p:2.

⁽²⁾ منيس سعد عبد المالك، "اقتصاديات المالية العامة"، طبعة معدلة، مطبعة مخيمرت ،القاهرة،1970، ص: 293.

⁽³⁾ حسين مصطفى حسين، "المالية العامة" ليس ان المطبسات الجامعية، ط.3، الجزائر، 1992 ص: 75.

ب- الميزانية العامة إجازة **Autorisation**: و نعني بذلك أن السلطة التشريعية هي التي تختص باعتماد الميزانية، أي الموافقة على توقعات الحكومة عن نفقات وإيرادات السنة المقبلة فتكون في حكم المشروع.

ج- الميزانية العامة تعبر عن أهداف الدولة الاقتصادية والمالية: مختلف بنود محتويات الميزانية من إيرادات و نفقات تحدث آثار اقتصادية و اجتماعية، وكذا سياسية و بالتالي تعتبر الإطار العام الذي تتعكس فيه اختيارات الدولة لأهدافها من جهة وأداتها للتحقيق من جهة أخرى، كما للميزانية العامة مبادئ وقواعد تضبط و تحكم في إنشائها.

2- قواعد و مبادئ الميزانية العامة:

* **مبدأ وحدة الميزانية العامة**: يعني أن تدرج كافة الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة في وثيقة واحدة الغرض من ذلك هو عرض الموازنة بأبسط صورة⁽¹⁾ للمطلع على الميزانية وإمكانية التعرف على عناصرها بسهولة وتكوين فكرة دقيقة و سريعة على نشاط الدولة ومعرفة أن كان هناك توازن الأمر، فائض أو عجز ومن مهمة البرلمان في فرض مراقبته على أعمال السلطة التنفيذية.

* **مبدأ السنوي**: يقصد به أن تتم الموافقة عليها سنويا، بحيث لا تشترط فيها تاريخ البدء، وكان هذا لسبب صعوبة التنبؤ لأكثر من سنة لنفقات وإيرادات الدولة خاصة في حالة الاضطرابات وتقلبات الأسعار كما أن الضرائب المباشرة هي بدورها تحصل سنويا.

* **مبدأ الشمولية و العمومية**: يقصد بها أن تكون الميزانية الدولة شاملة لكافة النشاط المالي للدولة بحيث أن تتضمن كافة الإيرادات و النفقات دون إقصاء أي جانب.

* **مبدأ عدم تخصيص الإيرادات العامة**: نقضي هذه القاعدة بأن لا يخصص إيراد معين لتغطية نفقة معينة، إذ يمنع على السلطة التنفيذية الربط بين إيرادات معينة ونفقات معينة، فالمبدأ أن ادمج كافة الإيرادات العامة لتمويل كافة النفقات العامة، فالتخصص من شأنه فتح الباب لتبديد أموال الدولة والإسراف فيها في حالة تجاوز مبلغ الإيرادات مبلغ الاحتياجات للمرفق والعكس يكون التقصير في الأداء إذا قلت الإيرادات عن الحاجة.

* **مبدأ التوازن**: يقصد به تساوي كل من إيرادات و نفقات الدولة و قد كان هذا في الفكر المالي الكلاسيكي الذي يعتمد على الدولة الحارسة والمتدخلة في النشاط الاقتصادي ولكن مع تطور دور الدولة حديثا أصبح له مفهوم اقتصادي يشمل التوازن الاقتصادي ولا يقتصر على التوازن المحاسبي وبالتالي فالميزانية العامة هي أداة لتحقيق هذا التوازن.

3- مصادر تمويل عجز الموازنة:

(1) منيس سعد عبد المالك، مرجع سابق، ص-ص: 311-314.

يمثل العجز أو الفائض التالي إجمالي الإيرادات وإجمالي النفقات ويشير العجز الحكومي إلى وجود سياسة مالية توسعية، بينما يدل الفائض على سياسة مالية انكماشية، فالضرائب والإيرادات الأخرى تمص جزء من القدرة الشرائية للقطاع الخاص، بينما تؤدي النفقات إلى زيادة الطلب الكلي.⁽¹⁾

وتلجأ معظم الدولة خاصة النامية عجز الميزانية من خلال عدة طرق إما عن طريق والاقتراض من البنك المركزي أو البنوك التجارية أو من القطاع المصرفي عن طريق بيع السندات إلى الهيئات والمؤسسات عن طريق التمويل الخارجي.

* التمويل عن طريق البنك المركزي تستطيع الحكومة أن تلجأ للبنك المركزي لتمويل الاحتياج بواسطة بيع سندات للبنك المركزي أو بواسطة الاستعانة تسبيقات مباشرة من هذا الأخير، وتؤدي هذه الطريقة إلى ارتفاع الكتلة النقدية بالمعنى الواسع.⁽²⁾

* التمويل عن طريق البنوك التجارية: تتم هذه الطريقة من خلال شراء سندات الدين العمومي المصدرة من قبل الخزينة العمومية من طرف البنوك التجارية الدين العمومي للقطاع الخاص غير المصرفي، أي تحويل ملكية إيداع القطاع الخاص إلى الإيرادات العامة للدولة، وهذه العملية لا تؤثر على الكتلة النقدية و لا على سيولة النظام المصرفي.

* التمويل الخارجي : يتم اللجوء إلى العالم الخارجي لتمويل الدين العمومي (عجز الموازنة) حيث أن رؤوس الأموال الخارجية لا تؤثر على الكتلة النقدية إلا في الحالة التي يمكن أن تؤدي إلى رفع العملة الوطنية المتواجد في يد القطاع غير المصرفي.

4. الآثار الاقتصادية لعجز الميزانية:

يؤدي استعمال عجز الميزانية إلى آثار اقتصادية ايجابية حسب المدرسة الكينزية وآثار سلبية حسب المدرسة النقدوية.

أ- الآثار الايجابية: يعتبر الكينزيون السياسة المالية وسيلة الدفع الاقتصادي في حالة الركود، وذلك من خلال تنشيط الطلب الفعلي عن طريق تعويض النقص في الطلب الخاص بزيادة الطلب العام، خاصة الطلب الاستثماري وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام ويسمح باللجوء إلى عجز الميزانية وإلى القروض العامة بتوزيع الأعباء الاستثمارية العمومية الكبيرة على عدة سنوات.

(1) محمود حميدات، "دور السياسة الميزانية في تمويل التنمية تطبيق على الجزائر" (معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر) أطروحة دكتوراه غير منشورة، 1995، ص: 29.

(2) طييب محمد، "السياسة الميزانية للجزائر خلال فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق" (معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر) رسالة ماجستير غير منشورة، 1997، ص: 49.

* تضخم الأعباء الميزانية المستقبلية للدولة باعتبار أن القروض هي ضرائب مؤجلة وهو ما ينتج عنها أعباء التسديد بالإضافة إلى الفوائد الواجب دفعها فهي تضغط بصفة كبيرة على ميزانية السنوات القادمة.

* ظاهرة إحلال النشاط الاقتصادي العام محل النشاط الاقتصادي الخاص ويظهر ذلك من خلال تمويل عجز الميزانية بواسطة القروض الخاصة غير المصرفية وهذا يسهم بامتصاص جزء من الادخار المتوفر الذي يمول الاستثمار ومن خلال ارتفاع معدلات الفائدة.

المطلب الثالث: تطور السياسة المالية

إن تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية و اختلافها، وظهور دور الدولة وتدخلها الفعال والمؤثر في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أظهر عوامل جديدة حددت معنى للسياسة المالية يتناسب مع هذا التطور حيث ظهرت عدة دراسات الاقتصاديين وماليين لتحديد السياسة المالية واختلفت محدداتها باختلاف المرحلة التاريخية والظروف والأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والفكرية.

وستنطلق فيما يلي إلى مكانة السياسة المالية عبر مختلف المدارس الاقتصادية:

أولا السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي: في فترة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر كانت تسود أفكار النظرية التقليدية والتي تعتمد على مجموعة من المبادئ أهمها:

- ضرورة إبعاد الدولة عن التدخل في حياة الاقتصادية باعتبار أن هناك يد خفية قادرة على تحقيق الصالح العام.⁽¹⁾

- المصلحة الفردية هي أساس السياسة المالية و منها تحقيق المصلحة العامة، و يقتصر دور الدولة في تحقيق الأمن والنظام (دور حارسه).

- التوظيف الكامل هو حالة التوازن الاقتصادي و أي اختلال ما هو الإحالة ظرفية.

- المنافسة الكاملة أساس التحليل الكلاسيكي.

- يميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات مستوى سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل.

(1) قدي عبد المجيد، "فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية" - دراسة حالة النظام الجزائري في الفترة ما بين 88-95" (معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر) أطروحة دكتوراه غير منشورة، 1995، ص:7.

- يعتبر قانون ساي "say" للمنافذ الركيزة الأساسية للفكر الكلاسيكي الذي يؤكد على فكرة " كل عرض يوجد طلب مساو له" أي وجود علاقة نسبية مباشرة بين الإنتاج الكلاسيكي والإنفاق، أما النقود فهي وسيط للتبادل فحسب، فكل زيادة في الإنتاج تخلق تلقائياً زيادة مماثلة لها في الإنفاق (الطلب) لشراء الإنتاج الجديد وقد استمرت أفكار الكلاسيك حتى عجز السياسة المالية و فشلها في معالجة الاختلالات، حيث أن التمسك الحرفي بأسس السياسات المالية وفقاً للفكر الكلاسيكي لا بد وأن يؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية وازدياد حدتها، إضافة إلى ذلك فإن هذا الاعتقاد يعيق السياسة النقدية عن تحقيق أهدافها.

ففي حالات الرواج والتضخم تزداد الدخول النقدية فترتفع حصيللة الضرائب و تزداد إيرادات الدولة مما يدفع الحكومة وتحقيقاً لمبدأ التوازن الحسابي للموازنة العامة زيادة الإنفاق العام، مما يزيد الدخول النقدية فترتفع حصيللة الضرائب مرة أخرى، و هذا ما يدفع الحكومة إلى زيادة انفاقها لتحقيق التوازن وهذا يزيد من حدة التضخم.

أما في حالة الكساد (الحالة العكسية) تقل حصيللة الضرائب مما يؤدي إلى انخفاض حصيللة الإيرادات وهذا ما يدفع الحكومة إلى خفض نفقاتها للمحافظة على توازن الميزانية وفي الحالتين تتفاقم الأزمات.

وكل هذا يؤكد على عدم واقعية الأفكار الكلاسيكية خاصة، بعد أزمة الكساد الكبير سنة 1929-1930، حيث انخفض الطلب الفعلي وصاحبه انخفاض في مستوى الإنتاج والدخل القومي، تفشي البطالة، انهيار الأسواق وبالتالي فشل الفكر الكلاسيكي في معالجة الاختلالات الملائمة للوضع الاقتصادي السائد.

ثانياً السياسة المالية في الفكر الكينزي : بعد أن سادت النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة و مفهوم الدولة الحارسة وما أملت على السياسة المالية من دور محايد، فإن التطورات الكبيرة السياسية منها والاقتصادية والمتمثلة في الكساد العالمي والحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير المعتقدات في الدول الرأسمالية خاصة بعد عجز المدرسة الكلاسيكية عن احتواء أزمة 1929 وما صاحبها من آثار خاصة انتشار البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وهذا أدى إلى ظهور مدرسة جديدة في الفكر الاقتصادي بزعامة الاقتصادي "جون مينارد كينز" والذي نادى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل التام والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي، حيث لم تعد قاعدة توازن الميزانية لها معنى، حيث يمكن إحداث عجز في الموازنة العامة للدولة وأصبح تدخل الدولة ضرورياً في جميع الحالات من أجل ضمان السير الحسن للنظام، فحسب كينز فإن الدولة هي الوحيدة والقادرة على رقابة أسلوب الإنتاج الرأسمالي وبدونها فإن القطاع الخاص يمكن أن يقع في أزمات.

وليس من الضروري حسب كينز تحقيق توازن في الميزانية وحصر الإيرادات العامة في تغطية النفقات العامة بل أصبحت تهدف إلى تحقيق مستويات أعلى من العمالة.⁽¹⁾

من أهم مبادئ التحليل الكينزي:⁽²⁾

- إعطاء دور متزايد للدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي إضافة لكونها دولة حارسة (توفير الأمن والنظام).
- الاعتماد على التحليل الكلي للنشاط الاقتصادي مقابل التحليل الجزئي الذي كان سائدا عند الكلاسيك.
- أحداث التوازن المالي وأيضا الاقتصادي والاجتماعي من خلال التدخل لإنهاء الكساد ومعالجة التضخم وإعادة توزيع الدخل.
- رفض قيام توازن عفوي منذ البداية وإنما يقرون بوجود توازن عام في النهاية، أي تعادل بالضرورة بين الادخار والاستثمار باعتبار أن كلا منهما يساوي ذلك الجزء الذي لم يستهلك في نهاية المرحلة.
- رفض مبدأ اليد الخفية.
- الإقرار بالبطالة و أنها تمثل حالة طبيعية للاقتصاد.
- الاهتمام بتدخل الدولة وضرورة إقامة قطاع عمومي من خلال الاستثمارات العامة.

تعتبر نظرية كينز الأساس النظري لسياسات التدخل الحكومي على مستوى النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق العمالة والقضاء على البطالة، كما يعتبر كينز من أهم المفكرين الذين يشجعون قيام المشاريع العامة خاصة بعد حدوث أزمة الكساد الكبير فقد كان يحث على تحفيز الاستهلاك من أجل تحريك الاقتصاد، وضرورة تدخل الدولة من أجل تحريك الاستثمار وهذا باستعمال سياسة عجز الموازنة، ويعتبر كينز الاستثمار أحد روافد الطلب والإنفاق، وهو ما يعرف بمضاعف الاستثمار Multiplificateur في حين أن عدد من إتباعه ادخلوا تأثيرا آخر للاستثمار وهو ما يعرف بالمعجل "Accelator" باعتباره إضافة إلى الطاقة الإنتاجية وبالتالي زيادة القدرة في المرحلة الثانية.⁽³⁾

أ/ مفهوم المضاعف عند كينز:

ترتبط فكرة المضاعف بمفهوم الاستثمار الذاتي أو المستقل وهو عبارة عن كل استثمار يتم اتخاذه لقرارات مستقلة عن الدخل.

(1) محمد طويلب، مرجع سابق، ص: 10.

(2) طالبى فريد: "فعالية السياسات النقدية و السياسات المالية و هو امل نجاحها في ظل التغيرات الدولية-دراسة حالة الجزائر.(معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر)،رسالة ماجستير غير منشورة، 2002، ص: 98.

(3) طالبى فريد، مرجع سابق، ص: 80.

فحسب كينز المضاعف هو الأثر الذي يحدثه الاستثمار الذاتي أو المستقل على الاستهلاك و ذلك عن طريق سلسلة الدخول النقدية التي تتجم عن الإنفاق الأولى للاستثمار ومن أجل فهم أساس المضاعف نفرض وجود اقتصاد مغلق و يمكن التعبير عن هذا الاقتصاد كالاتي :

$$Y = G + I + G$$

$$D = G \div S + G \quad \text{مع}$$

$$G = coy + b$$

$$I = I_o$$

$$dc / dy = c, 0 < c < 1 \text{ et } bo > 0$$

ومنه فإن:

$$Y = D \quad G + I + G = G + S + G = DI = S$$

ومن خلال تحليل المعادلات السابقة نجد أن :

$$Y + G (y - t) + b + I + G = D (1 - c) y = - ct + b + I + G$$

$$Y = \frac{ct + b + I + G}{1 - c} \quad \dots(1)$$

ونرمز للمضاعف بـ : (kg) الذي يبين العلاقة بين تطور مستوى الإنتاج (dy) تطور النفقات العمومية بدون تغيير معدلات الضرائب.

$$Kg = \frac{dy}{dg} = \frac{1}{1 - c} \quad \dots (2)$$

ومن خلال المعادلة (1) يمكن تحديد مضاعف الاستثمار كالاتي :

$$KI = \frac{dy}{dg} = \frac{1}{1 - c}$$

وكما رأينا أن كينز يولي أهمية كبيرة في تحديد مستوى الدخل والتشغيل، وبالتالي فإن المضاعف يبين الأثر الذي يحدثه الاستثمار الذاتي والمستقل عن الاستهلاك فإذا كان الاستثمار كبيرا كان حجم الدخل والتشغيل كذلك، والعكس صحيح أي إذا كان الاستثمار قليل يكون الدخل والتشغيل منخفضا أيضا، وتفسير ذلك يعود إلى أن الادخار يعد كاملا سلبيا بالعمل الايجابي (الاستثمار) فإن الطلب الكلي سيكون أقل من حجم العرض الكلي مما يترتب عليه انخفاض مستوى التشغيل وحجم والعكس صحيح.

وهذا ما حاول كينز أن يوضحه في نظرية المضاعف الذي يمثل المعامل العددي الذي يحدد مقدار الزيادة في الدخل الناتجة عن الإنفاق على الاستثمار.

ب/ مفهوم المعجل:

تتصل نظرية المعجل بدراسة أثر التغير في الاستهلاك على الاستهلاك المسبب، وهو على عكس نظرية المضاعف التي ترتبط بدراسة أثر التغير في الاستثمار على الدخل ثم على الإنفاق الاستهلاكي ففكرة المعجل ترتبط بالاستثمار المشتق أو التابع، أي بمعنى آخر السلع الإنتاجية التي تنتج سلع استهلاكية.

فالاستثمار التابع ينتج عادة عن طريق الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية وهو يتحقق عادة تحت تأثير الزيادة في الدخل وبالتالي فإن الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية، تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الإنتاجية، أي زيادة الاستثمار الذي يعتبر استثمارا مشتقا على السلع الاستهلاكية، تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الإنتاجية، أي الزيادة في الاستثمار لا تنقصر على الزيادة في الاستثمار المستقل فقط، وإنما تؤدي الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية إلى زيادات أخرى في الاستثمار وتتحول بمقتضاها الأجزاء المدخرة إلى استثمارات تابعة أو مشتقة.

والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل، و يمكن التعبير عنها كما يلي:

$$\text{المعجل} = \frac{\text{التغير في الاستثمار}}{\text{التغير في الاستهلاك}}$$

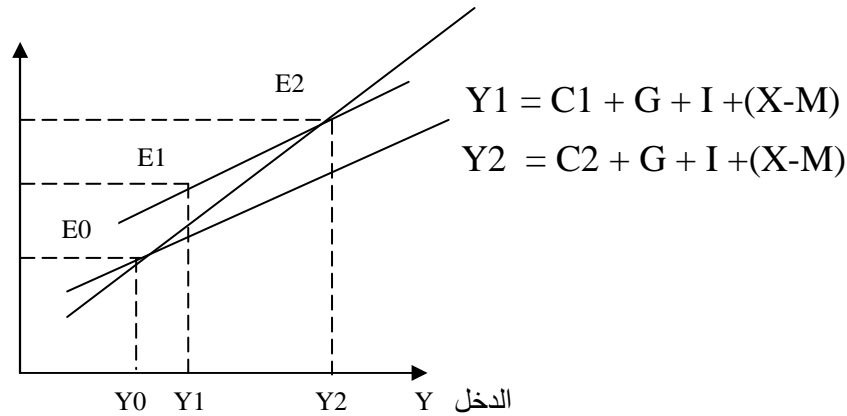
هنا يتضح أن كينز يلقي على الدولة مسؤولية التدخل في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح لها من أدوات السياسات الاقتصادية بصفة عامة، والسياسات المالية بصفة خاصة لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكان من الضروري لكي تقوم الدولة بهذه المسؤوليات الجديد أن تصمم سياسات مالية تتماشى مع هذا المفهوم الجديد وهذا ما تكفل به أتباع كينز (هيكس وهانسن).

ج - تحليل هيكس و هانسن:

لقد أفاض هانسن في تحليل نظرية كينز مستخدما معادلة الدخل القومي ومستعينا بالرسم البياني الموضح في الشكل (1) ليستعرض محددات التوازن المستقر للاقتصاد القومي من خلال مقارنة نقطة التوازن بمستوى التشغيل الكامل من أجل تحليل النشاط الاقتصادية ورسم السياسات الاقتصادية اللازمة لتحقيق أهداف المجتمع.

الشكل (1)

G الإنفاق



المصدر: دراز حامد عبد المجيد، دراسة في السياسات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص: 32.

يتضح من خلال الشكل السابق أن نقطة التوازن الفعلي للاقتصاد القومي هي منحني الطلب الكلي الذي يتكون من مجموع المتغيرات الكلية : الاستهلاك، الاستثمار الإنفاق الحكومي، وصافي الميزان التجاري، و كذلك نجد الطلب الكلي يمثل المجموع الجبري لدالة الاستهلاك مضافا إليها قيمة الإنفاق والاستثمار، وإنفاق القطاع الحكومي وصافي العمليات الخارجية، وبالتالي فإن نقطة التوازن الفعلي للاقتصاد القومي هي (Y1) حيث يتقاطع منحى الطلب الكلي مع منحى العرض الكلي (خط 45°) محددًا نقطة الطلب الفعال.

- فإذا افترضنا أن مستوى التوظيف الكامل يتحقق عندما يصبح مستوى الدخل القومي عند (Y1) فإن هذا يدل على أن الاقتصاد القومي في توازن عند مستوى أقل من التوظيف الكامل معبرا بذلك عن الفجوة الانكماشية ووجود بطالة إجبارية نظرا لأن مستوى الطلب الفعال عند (Y1) غير كاف لتحقيق التوظيف الكامل.

أما في حالة تقاطع الطلب الكلي (Y1) مع الخط 45° عند (Y1)، أي عند مستوى أعلى من التوظيف الكامل، فإن هذا يؤدي الى ظهور فجوة تضخمية نظرا لأن مستوى الطلب الفعال عند (Y3) أكبر من المستوى اللازم لتحقيق التوظيف الكامل. و لما كان من المتعذر زيادة الإنتاج القومي بعد مستوى التوظيف الكامل فإن مستوى الأسعار لا بد وأن ترتفع هنا و بدأ الضغوط التضخمية في الظهور.

ففي حالة الكساد، على السلطات العمومية أن تتخذ الأساليب و السياسات المالية التي تمكنها من التأثير مباشرة على مكونات الطلب الفعال لترفع منحى الطلب الكلي إلى أعلى، وعندما تظهر بوادر التضخم فعلى الدولة أن تسارع باستخدام أدوات السياسة المالية لتؤثر على مكونات الطلب الفعال بحيث ينخفض منحى الطلب الكلي إلى أسفل.

وسادت هذه الأسس الجديدة للسياسة المالية خلال الأربعينيات من خلال دراسات هانسن وتلامذته في تحليل السياسة المالية ودورها في التحليل الآن.

ثالثا السياسة المالية عند الاشتراكيين:

مع ازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وقيام الثورة البلشفية في الاتحاد السوفياتي سابقا سنة 1917 إلى جانب ازدهار مفاهيم الاشتراكية التي تتلخص في الملكية العامة لوسائل الإنتاج بدلا من الملكية الخاصة، وضرورة تحول الدولة في هذه المرحلة إلى الدولة المنتجة وفي الوقت نفسه المحققة للعدالة من خلال الحد من التراكم الرأسمالي وإيجاد فرص أكبر لتشغيل العمال وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من التقلبات التي يمكن أن تنتابه.

فلم تعد الدولة مسؤولة فقط عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي كما هو الحال في الدولة المتدخلة (الفكر الكينزي) تاركة أمر الإنتاج و التوزيع بصفة أساسية للقطاع الخاص، بل أصبحت تقوم أساسا بالإنتاج و التوزيع كما تحددها الخطة الوطنية العامة الاقتصادية والاجتماعية، وبهذا فإن دور الميزانية قد تغير، فقد أصبحت جزء من الخطة الوطنية، وبالتالي الإيرادات العامة والنفقات العامة أصبحت تتماشى حسب ما تقره الخطة المالية العامة للدولة.

وبذلك أصبحت المالية العامة المالية تخطيطية، حيث تتكون المالية من ميزانية الدولة وميزانية الشركات العامة و خطة الائتمان والسيولة، وتعتبر الميزانية العامة للدولة أهم أجزاء الخطة المالية وذلك من خلال الأهداف التي تقوم على تحقيقها و المتمثلة في:

- تمويل الخطة الوطنية.

- ضمان تنفيذ الخطة العينية، وذلك عن طريق أحكام الرقابة على وحدات الإنتاج المختلفة باستخدام الوسائل المالية.

فالدولة إذن تراقب كل النشاط الاقتصادي بواسطة المخطط، فهي ليست في حاجة لوسائل السياسة الاقتصادية كالسياسة الميزانية النقدية في النشاط الاقتصادي.

وبهذا فمعالم السياسة المالية في ظل النظام الاشتراكي لم تكن واضحة لأنها كانت دائما تحت سيطرة الخطة الوطنية.

رابعا السياسة المالية عند النقديين:

عقب التسعينيات دخل النظام الرأسمالي في أزمة هيكلية عارمة زعزعت الآليات التي كان يسير عليها على الصعيد المحلي والدولي ثم كثرة الصعوبات الاقتصادية التي ظهرت بعد الأزمتين البترولييتين التي خلفت آثار كبيرة منها:

- ضعف معدل النمو الاقتصادي مما صعب من تحمل عبء الاقتطاعات الإجبارية.
- الركود التضخمي و آثار السلبية .

هذه الصعوبات أدت إلى الالتجاء إلى أنماط جديدة للتسوية من الفكر الليبرالي فظهرت في سنوات الثمانينات سياسات اقتصادية جديدة ترفض السياسات المنتهجة في تلك المرحلة لتظهر المدرسة النقدية بزعامة M. Friedman و إتباعه منددة بالأفكار الكينزية، بل أرجعت كل الأزمات والمشكلات التي يعاني منها النظام الرأسمالي إلى الأفكار الكينزية، فأصبحوا يهتمون أساسا بالكتلة النقدية والسياسة النقدية، ويركزون على أهميتها في التنظيم وضبط الاقتصاد الوطني وترشيد سلوك الأطراف الاقتصادية الأخرى.

وبهذا ينسب "فريدمان" وأنصاره كافة المشكلات الرأسمالية (التضخم، البطالة، الركود،...) إلى مجرد أخطاء السياسة النقدية التي عمقتها سياسة التضخم الحكومي، من هنا فإن الهدف الجوهرى للسياسة الاقتصادية يجب أن يتمثل في مكافحة التضخم أي في تحقيق الاستقرار النقدي، وليس في تحقيق التوظيف الكامل الذي كان الكينزيون يضعونه على قمة أهداف السياسة الاقتصادية، ولن يتم ذلك إلا بانتهاج سياسة نقدية صارمة تؤدي إلى ضبط معدلات نمو كمية النقود بما يتناسب مع الناتج القومي الحقيقي ولتحقيق ذلك يجب اللجوء أولا إلى المصادر الأساسية للأفراد في عرض النقود، ومن أهم هذه المصادر، هو نمو العجز في الميزانية العامة للدولة وهو العجز الذي تفاقم بسبب تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي، من هنا بدأت هذه المدرسة ترفض نفسها بوضعها للمبادئ المتمثلة في:

- خفض العجز في الميزانية العامة للدولة.
- ضبط معدلات نمو عرض النقود.
- إبعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي.
- الحد من الاستثمارات العامة في القطاع العام.

ومع انتشار أفكار المدرسة النقدية الني تنتقد بشدة المدرسة الكينزية، برزت أفكار أخرى من داخل النيوكلاسيك عرفت تحت مصطلح " اقتصاديات العرض" وهو تيار يتفق تماما مع ما ذهب إليه النقديون من ضرورة ضبط معدلات نمو عرض النقود وتحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي وإطلاق العنان لقوى السوق.

ولكن أهم ما يميز أنصار اقتصاديات العرض هو أنهم على خلاف كبير، فهم يرون أن المشكلة الرئيسية التي تواجه الرأسمالية المعاصرة هي كيفية إنعاش العرض الكلي وليس الطلب الكلي.

ولقد شكلت هذه الأفكار الاقتصادية توليفة جديدة تجمع بين ما قاله أنصار المدرسة النقدية الذين نادوا بخفض العجز في الموازنة العامة للدولة وضبط معدلات نمو عرض النقود وإبعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي، وبين ما قاله أنصار اقتصاديات العرض الذين طالبوا بخفض الضرائب، وهو ما يسمى بالاقتصاد " الريجاني " "Reganiane" و " التاتشيرية" الذي بدأ يرسم ملامحه والذي يمكن حصره في :

- الاتجاه نحو تخفيض عجز الموازنة العامة من خلال إجراء تخفيضات كبيرة في مجال الانفاق الحكومي (غير العسكري) الموجه للضمان الاجتماعي و الخدمات...إلخ.
- إجراء تخفيضات هائلة في الضرائب المفروضة على الدخل المرتفعة و أرباح الشركات ورؤوس الأموال.
- تقييد معدلات نمو كمية النقود من خلال زيادة أسعار الفائدة وتقييد حجم الائتمان الممنوح للمحكومات والمشروعات العامة.
- الاعتماد المتزايد على القطاع الخاص وقوى السوق.
- خفض ما يسمى بالحجم الكبير للحكومة من خلال تشجيع الخصخصة.

ورغم كل هذه الاختلافات والانتقادات حول السياسة المالية إلا أن هذا لا ينفى دورها الكبير في التأثير على النشاط الاقتصادي والظروف الاقتصادية، حيث تشهد الساحة الفكرية تيار "جديد" يبحث حول دور السياسة المالية في إحداث الاستقرار الاقتصادي، ويبرز ذلك من خلال الدور الهام الذي يوليه صندوق النقد الدولي للسياسة المالية للإنعاش الاقتصادي.

المطلب الرابع: أهداف السياسة المالية

تساهم السياسة المالية مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للدخل الوطني كما تساهم أيضا في دعم النمو والاستقرار الاقتصاديين.

أولا التوازن المالي:

يقصد به استخدام موارد الدولة على أساس وجيه، فينبغي أن يتم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزنة العامة من حيث المرونة و في نفس الوقت يلائم مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع، ومواعيد الجباية. (1)

(1) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 462.

ثانيا التوازن الاقتصادي:

أي الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل وهنا يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاع الخاص و العام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وتقتصر نشاطها على توجيهه بواسطة الإعانات والضرائب، ويتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع الدخل القومي إلى حده الأقصى، أي أنه يتحقق التوازن عندما نجد أن المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومة يتعادل مع المنافع الحدية التي تقطعها الحكومة بتحصيل إيرادات من الأفراد، فالتوازن هنا يعني استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم إنتاج أمثل.⁽¹⁾

ثالثا التوازن الاجتماعي:

بحيث يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانياته، وما تقتضيه العدالة الاجتماعية و بالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترب هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات من الأفراد، إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مستوى معين من المنتجات، عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد بصورة عادلة، ويستلزم ذلك تدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل الوطني باستخدام أدوات السياسة المالية.

رابعا التوازن العام:

يكون هذا التوازن بين مجموع الإنفاق الوطني^(*) وبين مجموع الناتج الوطني بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، والأدوات التي تستعملها الدولة كثيرة للوصول إلى هذا الهدف، أهمها الضرائب والقروض والإعانات والإعفاءات والمشاركة في تكوين المشاريع مع الأفراد و غيرها.

وقد يكون هناك تعارض بين هذه الاهداف فالمفروض أن تهدف السياسة المالية الى تحقيق التوازن العام أولا، ثم تسعى إلى توفير التوازن الاقتصادي وبعد ذلك التوازن الاجتماعي، على شرط ألا يخل هذا الهدف بالحجم الأمثل للإنتاج، وأخيرا الهدف المالي وتسيير موارد الدولة على أحسن وجه مع مراعاة هدف الاستقرار والظروف الملائمة للإنتاج الأمثل والتوازن الاجتماعي.⁽²⁾

(1) فوزية خلوط ، "دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار و النمس الاقتصاديين في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة الجزائر"، (كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة) رسالة ماجستير غير منشورة، 2005، ص:22.

(*) إنفاقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص-ص:240-242.

المبحث الثاني: دراسة في السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية من ضمن السياسات الاقتصادية التي يتوجب علينا معرفة مدى أهميتها وذلك من خلال أهم الأدوات الخاصة التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام وسنتناول في هذا المبحث المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية.

المطلب الثالث: تطور السياسة النقدية.

المطلب الرابع: أهداف السياسة النقدية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

تعددت تعارف السياسة النقدية، إلا أن هناك اتفاقاً حول العناصر المكونة للسياسة، ويمكن إيجاز مفهوم السياسة النقدية في التعاريف التالية:

التعريف الأول:

تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة من التدابير المتخذة من طرف السلطات النقدية من أجل إحداث أثر على الاقتصاد أو من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف.

التعريف الثاني:

يقصد بالسياسة النقدية مجموعة من الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية للهيمنة على شؤون النقد والائتمان وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة، والهدف من هذا التأثير امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد.⁽¹⁾

التعريف الثالث:

تعتبر السياسة النقدية بأنها عملية استخدام مجموعة مختلفة من الأدوات والسياسات الهادفة إلى التأثير على عرض النقد ولأداء الاقتصاد بشكل عام. يمكن أن نخلص إلى تعريف شامل للسياسة النقدية:

(1) عقيل جاسم عبد الله، "النقد و البنك"، دار مكتبة الحامد للنشر، عمان، 1999، ص: 207.

تعريف شامل للسياسة النقدية:

السياسة النقدية من السياسات الاقتصادية التي تتخذ من العرض النقدي ارتكازا للتأثير على حالة الاقتصاد، باستعمال مجموعة من الوسائل التي يتبناها البنك المركزي ومن أجل الأهداف التي حددها لها القانون.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي بصفته القائم على السلطة النقدية مجموعة من الأدوات لتحقيق الأهداف المسطرة للسياسة النقدية، تلك الأدوات التي يمكن من خلالها تنظيم نشاطه والنشاط المصرفي بصورة عامة والتأثير في النشاط الاقتصادي وهذه الأدوات هي ما يطلق عليها بأدوات السياسة النقدية.

وتمارس السياسة النقدية تأثيرها على النشاط الاقتصادي من خلال مجموعتين من الأدوات للتأثير على عرض النقود بهدف تقليص أو زيادة الكتلة النقدية ففي حالة الركود، يقوم البنك المركزي بزيادة السيولة من خلال إتباع سياسة توسعية والتي تعني عدم كفاية السيولة اللازمة للاقتصاد، أما في حالة التضخم فيتبع سياسة انكماشية، فتمنع وقوع الاقتصاد في تدفق نقدي فائض عن الحاجة، الأمر الذي يدفع بالسلطة النقدية إلى الحد من التوسع النقدي مما يسمح بإعادة التوازن الكلي من جديد.

ولتحقيق أهداف السياسة النقدية يتدخل البنك، المركزي بشكل مباشر أو غير مباشر، ويكون ذلك إما بشكل كمي أو كمي من أجل زيادة السيولة في حالة ما إذا كان الاقتصاد في حالة كساد، أو إزالة الفائض من السيولة إذا كان الاقتصاد في حالة تضخم.

ويتدخل البنك المركزي باستخدامه لأساليب التأثير على السيولة من خلال:

1- أدوات الرقابة غير المباشرة.

2- أدوات الرقابة المباشرة.

الفرع الاول أدوات الرقابة غير المباشرة

يطلق عليها أدوات الرقابة الكمية على الائتمان وتتضمن الأساليب الأساسية وهي:

أولا سياسة سعر إعادة الخصم:

تعتبر من أولى الأدوات استعمالا في التأثير على السيولة والائتمان، وسعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يحمله البنك المركزي على القروض التي يمنحها للبنوك التجارية⁽¹⁾ أي سعر إعادة

(1) نعمة الله نجيب ابراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص: 449.

الخصم هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من كمبيالات و أذونات الخزينة.

ثانيا سياسة السوق المفتوحة:

تعتبر سياسة عمليات السوق المفتوحة إحدى مكونات السياسة النقدية، ويقصد بها عمليات البيع والشراء للسندات والأوراق المالية والتي يقوم بها البنك المركزي مباشرة أو من خلال الأسواق المالية بهدف تقليص أو زيادة الكتلة النقدية.

وتستخدم أداة سياسة السوق المفتوحة، كأداة من أدوات السياسة النقدية لغرض التأثير على حجم الائتمان، هذا النوع من عمليات التأثير على سيولة البنوك يتضمن قيام البنك المركزي بصفته مؤسسة إصدار بعملية شراء و بيع السندات في السوق النقدي، فالبنك المركزي هنا لا يتعامل مع بنك معين (سياسة سعر الخصم) وإنما مع كل السوق، وهي موجهة أيضا (عمليات السوق المفتوحة) لتعديل تقلبات أسعار الفائدة يوميا إذا لم تتوافق هذه الأخيرة مع السياسة التي يرغب البنك المركزي تطبيقها بمرونة أكبر مما هي عليه مع سياسة سعر إعادة الخصم.⁽¹⁾

يتم تدخل البنك المركزي في السوق النقدية بطريقتين:

- اقراضه للسوق ما بين البنوك أو اقراضه منه، وذلك حسب الحاجة.
- سياسة السوق المفتوحة، وتتمثل في تدخل البنك المركزي في السوق النقدية إما عارضا أو بائعا لبعض الأصول الحقيقية كأذونات الخزينة أو بعض الأوراق المالية والتجارية، بهدف تحويلها إلى أصول نقدية، فيمتص قيمتها النقدية القانونية من الجهاز المصرفي، ويؤثر على سيولة السوق النقدية فيتوقف التوسع الاقتصادي.

أو بتدخله طالبا (أو مشتريا) لهذه الأصول بغرض إمداد السوق بالسيولة اللازمة بقيمة هذه الأصول وبالتالي يتوسع نطاق الفعاليات الاقتصادية.⁽²⁾

يستخدم البنك المركزي أداة عمليات السوق المفتوحة، لعلاج أو تخفيف حدة المشاكل التي يواجهها الاقتصاد، ففي حالة الركود الاقتصادي يقوم البنك المركزي بشراء السندات الحكومية وأذون الخزينة لزيادة النقود المتداولة، ومن ثم زيادة قدرة البنوك على منح الائتمان وذلك بغرض زيادة حجم الاستثمار ومن ثم زيادة معدل التوظيف وزيادة الدخل الوطني، أما في الأوقات التي يعاني الاقتصاد من معدلات تضخم مرتفعة فإن البنك المركزي يقوم ببيع السندات الحكومية وأذون الخزينة للبنوك التجارية

⁽¹⁾ Michelle de mourgues, "**la Monnaie, système financier et théorie monétaire**", édition economica, 3^{ème} édition, Paris 1993, p-p:320- 323.

⁽²⁾ شملول حسيلة، "أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية - دراسة حلى بنك الجزائر" (معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر) رسالة ماجستير غير ملشورة، 2001، ص: 22.

والجمهور مما يؤدي إلى خفض النقود المتداولة، ومن ثم تتخفف قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان مما يؤدي الى انخفاض الطلب الكلي وتتنخفض مستويات الأسعار.

- يؤدي استخدام البنك المركزي لأداة السوق المفتوحة إلى تغيير حجم النقود المتداول ويؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان - فيتدخل البنك المركزي بشراء أو بيع السندات الحكومية وأذون الخزينة من قبل البنوك و خلال السوق المفتوحة سوف يؤدي إلى زيادة النقد المتداول في حالة الشراء، قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، وفي حلة البيع، يؤدي ذلك إلى خفض كمية، النقد المتداول وسوف تتخفف قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان.

ثالثا سياسة الاحتياطي الإجباري: هي تلك النسبة من النقود التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي من حيث حجم الودائع التي تصب في تلك البنوك،⁽¹⁾ حيث يحتفظ البنك المركزي بنسبة احتياطي الزامي وذلك تبعا للأوضاع والظروف الاقتصادية.

وتستخدم البنوك المركزية أداة الاحتياطي الإلزامي بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية ، فإن كانت الظروف الاقتصادية تقتضي أن يتبع البنك المركزي سياسة توسعية مثل حالة الانكماش فإنه يعمد إلى تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي وبذلك تتمكن البنوك التجارية من خلق النقود، أما إذا اقتضت الأوضاع الاقتصادية أن يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية مثل حالة التضخم فإنه يلجأ إلى زيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، مما يجبر البنوك التجارية على تقليل الائتمان الذي تمنحه إلى عملائها.

تعتبر سياسة معدل الاحتياطي الإجباري النقدي القانوني من أكثر الأدوات الكمية الفعالة للبنك المركزي، خاصة في الدول النامية، حيث يستحيل استخدام عمليات السوق المفتوحة لانعدام أسواق النقد، كما أن استعمال سياسة سعر إعادة الخصم محدودة الأثر لمحدودية التعامل بالأوراق التجارية في هذه الدول.

الفرع الثاني أدوات الرقابة المباشرة

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات كيفية للتأثير في كيفية الائتمان واتجاهاته، حيث هذه الأدوات غير المباشرة نستطيع التمييز بين الأنشطة المختلفة من حيث رفع حجم الائتمان لنشاط معين وخفضه لنشاط آخر، أي تهدف هذه الأدوات الكيفية إلى التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان و ليس على حجم الائتمان الكلي وذلك من خلال مجموعة من الأدوات وهي:

(1) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص:301.

أولا تأطير القروض:

تعمل سياسة تأطير القروض على عدم تجاوز السوق الائتمان المحددة من طرف البنك المركزي كسلطة نقدية في منح القروض، بحيث تستعمل هذه السياسة عموما في الفترات الصعبة التي يمر بها النشاط الاقتصادي فهي تحقق التحديد الكمي للقروض التي يكون تطورها عند مستوى محدد مسبقا من طرف البنك المركزي.

تأخذ هذه السياسة الموجودة لمراقبة حق الكتلة النقدية من قبل البنوك التجارية مبرراتها من نقائص سياسة مراقبة السيولة البنكية (النقدية)، وتستخدم هذه الأداة في الفترات التي تتميز بالتضخم وارتفاع الأسعار، ويكون ميزان المدفوعات في حالة عجز.

ثانيا السياسة الانتقائية للقروض:

تعمل هذه السياسة على تحديد استحقاق القروض الموجهة لاستعمالات خاصة و كذلك مبالغها، وعلى تحديد مبلغ القرض الذي يجب على البنوك التجارية تقديمه إلى فئات محددة من المقترضين والغرض الأساسي من استخدام السياسة الانتقائية للقروض هو التأثير على توجه القروض نحو القطاعات الاقتصادية والاستخدامات المرغوبة ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها:

- قرار معدل خصم مفضل.
- إمكانية إعادة الأوراق التجارية التي تتوفر فيها الشروط الضرورية بهذه العملية.
- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف.
- تغيير مدة استحقاق القروض و معدل فوائدها.⁽¹⁾

ثالثا الرقابة على شروط البيع بالتقسيط:

يؤدي هذا النظام إلى زيادة الاستهلاك حيث أنه يمكن الأفراد من الحصول على السلع بالتقسيط ويقوم البنك المركزي بمراقبة الائتمان الاستهلاكي وذلك بهدف الحد من الطلب على الموارد الإستراتيجية وكذا منح الزيادات المستمرة في القدرة الشرائية لدى المستهلكين ويشترط في ذلك دفع جزء من قيمة السلعة مقدما، كما تتحدد قيمة الأقساط و عددها.⁽²⁾

(1) مدوخ ماجدة، "فعالية السياسة نقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة"، دراسة حالة الجزائر (كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة) رسالة ماجستير غير منشورة، 2003، ص: 21.

(2) خلط فزيية، مرجع سابق، ص: 32.

رابعاً تنظيم معدلات الفائدة:

يسعى الجهاز المصرفي من خلال توسيع ائتمانه إلى أن تكون الفوائد التي يحصل عليها من وراء منح القروض أكبر من التكلفة التي يتحملها عند تسييره لهذه القروض، خاصة عندما يقترض في شكل نقود مركزية من أجل إتمام هذه القروض.⁽¹⁾

إن البنوك التجارية لا تدفع فوائد على الودائع الجارية، في حين تفرض فوائد على أصول ذات درجة كبيرة من السيولة (مثل أدون الخزنة) و بهذا تتنافس البنوك التجارية فيما بينها من أجل المزيد من الودائع ويتم ذلك عن طريق منح فوائد على الودائع الجارية لديها وقد يؤدي هذا التنافس إلى رفع سعر الفائدة إلى معدلات عالية، لذا يحدد البنك المركزي أعلى سعر للفائدة الممنوحة للودائع الجارية لا يمكن أن تتعداه البنوك التجارية.⁽²⁾

خامساً أداة النشر أو الإعلان:

تتمثل أداة النشر أو الإعلان في قيام البنوك المركزية بنشر ميزانيات البنوك التجارية والتي تظهر أصول وخصوم البنوك التجارية بصفة دورية، كذلك كتفسير وأدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجيه حجم الائتمان، الأمر الذي يجعل البنوك التجارية في موقف لا يمكنها تجاهل آراء البنك المركزي.

أي تعتبر هذه الطريقة بمثابة وضع ضغط أدبي على البنوك التجارية، الهدف منها هو جعل الجمهور على معرفة ودراية بالسياسات التي يتبعها البنك المركزي والبنوك التجارية في ضوء الظروف الاقتصادية والمالية التي تمر بها الدولة.

سادساً الاقتناع الأدبي:

تستخدم هذه الوسيلة في حالة آليات السوق لا تتماشى مع المصلحة العامة ويستخدمها البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية كي تسيير في الاتجاه الذي يحدده وذلك عن طريق قيام البنك المركزي بإرسال مذكرات إلى البنوك التجارية لتغيير حجم الائتمان بزيادة أو خفض من حجم الائتمان في مجال معين بوسائل منها الاقتراحات والتحذيرات الشفهية أو الكتابية، فإذا لاحظ البنك المركزي أن التوسع في حجم الائتمان من طرف البنوك التجارية ينعكس سلباً على المصلحة العامة، فعندئذ يطلب من هذه البنوك تخفيض حجم الائتمان في مجال معين بوسائل منها الاقتراحات والتحذيرات الشفهية أو الكتابية.

(1) Demise Flouzat, "Economie Contemporaine, Tom 2, les phénomènes monétaires", 12^{ème} éd .Puf, Paris,1991,p:266.

(2) ضياء مجيد الموسوي، "الإصلاح النقدي"، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص: 40 .

فإذا لاحظ البنك المركزي أن التوسع في حجم الائتمان من طرف البنوك التجارية ينعكس سلبيا على المصلحة العامة، فعندئذ يطلب من هذه البنوك تخفيض حجم الائتمان دون اللجوء إلى تطبيق سياسة سعر إعادة الخصم المفتوحة، أو نسبة الاحتياطي القانوني ونظرا لعلاقة البنك المركزي المتينة بالبنوك التجارية باعتباره بنك البنوك والملجأ الأخير للإقراض، فعندئذ تكون البنوك التجارية ملزمة بالإقناع الأدبي ويعتبر بذلك قبول البنوك التجارية بتعليمات وإرشادات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة.(1)

المطلب الثالث: تطور السياسة النقدية

يعتبر مصطلح السياسة النقدية حديثا نسبيا، فقد ظهر في القرن التاسع عشر، إلا أن الذين كتبوا عن السياسة النقدية كانوا كثيرين، وكان هذا التطور يعود إلى تطور الفكر الاقتصادي وأن الأحداث الاقتصادية هي المحرك في ذلك، وقد كان التضخم الذي انتشر في فرنسا واسبانيا في القرن السادس عشر سببا في ظهور أبحاث عن السياسة النقدية، كما أن المشاكل المالية التي ظهرت في بريطاني والتضارب بين النقود الورقية و المعدنية في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن السابع عشر من الدوافع الأخرى لبعث دور السياسة النقدية في تلك البلاد، أما في القرن التاسع عشر فإن التضخم والمشاكل النقدية الأخرى من العوامل الهامة التي أدت إلى ظهور الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية، وفي القرن العشرين، أصبحت دراسة السياسة النقدية جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للدولة(2) وبصورة عامة يمكن تلخيص مراحل تطور دراسة السياسة النقدية كما يلي:

المرحلة الأولى: اعتبر الكلاسيك أن النمو تم تلقائيا دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وأن التوازن يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل، و أن النقود هي مجرد وسيلة للمبادلة، أي افتراض حيادية النقود، حيث يقتصر أثر التغيرات في كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي.(3)

وتعتبر نظرية كمية النقود عن وجهة نظر الكلاسيك، حيث تشير إلى وجود علاقة بين كمية النقود يترتب عليها زيادة بنفس القدر وفي نفس الاتجاه في المستوى العام للأسعار، فأى تغيير يحدث في عرض النقود ينعكس بنفس القدر على المستوى العام للأسعار دون تأثير على الجانب الحقيقي للاقتصاد الوطني وبهذا تنحصر وظيفة النقود في كونها وسيط للمبادلة. كما أن السياسة النقدية هي سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى الأجور الحقيقية وأسعار الفائدة ويقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات.

(1) ضياء مجيد الموسوي، "الإصلاح النقدي"، مرجع سابق، ص:39.

(2) مفتاح صالح، "النقود السياسية النقدية - المفهوم، الأهداف، الأدوات"، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2005، ص-ص: 99-100.

(3) محمد زكي الشافعي، "مقدمة في النقود و البنوك"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص-ص: 528-530.

وبذلك اهتم الكلاسيك فقط بدراسة و تحليل العوامل التي تؤثر على المستوى العام للأسعار .

المرحلة الثانية: تميزت هذه المرحلة بظهور الفكر الكينيزي على يد الاقتصاد البريطاني جون مينارد كينز، حيث قدمت النظرية الكينزية حولا لازمة الكساد الدولي الكبير 1929 - 1932 و ما نتج عنه من آثار سلبية أين عجزت نظرية كمية النقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) على معالجة الأزمة بشكل فعال، بدأ كينز يدعو للاهتمام بالسياسة المالية للخروج من الأزمة، ثم إعطاء دور أكبر للدولة للتدخل عن طريق السياسة المالية أولا ثم السياسة النقدية عن طريق الإنفاق بالعجز الذي يسنده الإصدار النقدي أو الدين العام، وقد بنى كينز نظريته على جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، وشكك في كفاءة تلائم السوق مع الصدمات وعالج داء الاحتكار بداء التضخم مما أدى إلى عجز الأدوات الكينزية على علاج الاختلالات.(1)

المرحلة الثالثة: جاءت مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان، لتعيد الرجوع إلى تطبيق النظرية الكمية النقدية من جديد لكن في صورة جديدة، يطلق عليها النظرية المعاصرة لكمية النقود أو النظرية الكمية الجديدة التي يتم بموجبها تحويل النظرية الكمية على الدور الرئيسي للنقود في النشاط الاقتصادي.

ففي منتصف الخمسينيات كثر النقاش بين كل من أنصار السياسة المالية والسياسة النقدية، فكلاهما يؤكد دوره في معالجة الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي إلا أن السياسة النقدية بدأت تسترجع مكانتها نتيجة للعوامل التالية، الرغبة في صياغة النظرية النقدية بحيث تأخذ في الحسبان مفاهيم حديثة للتوازن العام ويرجع ذلك لجهود أسكار لانج في ترجمة النظرية الكينزية للتوازن العام هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان للسياسة المالية مشاكلها إذ لم تعد قادرة على مواجهة مشاكل التضخم لأن ذلك يتطلب تحقيق فائض في الميزانية عن طريق تخفيض النفقات وزيادة الإيرادات و هذا أمر بالغ الصعوبة بسبب ما أخذته الحكومات على عاتقها من تأمين بعض الخدمات العامة هذا من جهة و من جهة أخرى من الصعب زيادة الضرائب بسبب مقاومة الفئات الاجتماعية لذا رأت الدول المتقدمة أنه ينبغي العودة إلى تطبيق بعض أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي مما يسمح للسياسة النقدية باستعادة مكانتها.(2)

المرحلة الرابعة: في فترة السبعينات و الثمانينات ظهرت مدرسة بزعامة الاقتصادي الأمريكي مليتون فريدمان لتعيد الحياة من جديد للنظرية الكمية التقليدية ولكن في صورة جديدة حيث تعطي أهمية كبيرة للنقد أما فيما يخص السياسة الاقتصادية فالتيار النقدي معاد لتدخل الدولة ويضع كل ثقته في آليات السوق و فعاليتها فيما يتعلق بسير الاقتصاد، ما عدى ما يخص النقد وبهذا نجد

(1) مفتاح صالح، مرجع سابق، ص: 100.

(2) خلوط فوزية، مرجع سابق، ص: 36.

النقد وين يرفضون مبدئياً تدخل الدولة وبالتالي فعالية السياسة المالية يتبناها الكينزيون هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعترفون بفعالية النقد والسياسة النقدية وهو ما يدفعهم إلى فرض الرقابة على الجهاز المصرفي من طرف الدولة و السلطات النقدية، مع ملاحظة أن فعالية السياسة النقدية والتقييد بها لا يصحان إلا في حالة مكافحة التضخم وذلك بمراقبة معدل نمو الكتلة النقدية.⁽¹⁾

المطلب الرابع: أهداف السياسة النقدية

تختلف أهداف السياسة النقدية تبعاً لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة والنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة وظروف احتياجات وأهداف المجتمع. وتتمثل أهداف السياسة النقدية في الأهداف القومية ومن أهمها: تحقيق الاستقرار في الأسعار عن طريق تخفيض معدل التضخم، تخفيض معدل البطالة ورفع معدل نمو الناتج القومي.

أولاً تحقيق الاستقرار في الأسعار:

تعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية، إن لم يكن الهدف الوحيد لسياسة النقدية، فصناع السياسة الاقتصادية منفقون على الآثار السلبية للمعدلات المرتفعة للتضخم على النمو والتشغيل والإنتاجية في المدى الطويل، أيضاً أن التضخم ظاهرة نقدية يمكن تفاديها من خلال التحكم الصارم في نمو النقد والائتمان حيث تسعى الدولة إلى تفادي التضخم، و في نفس الوقت علاج حدوث الكساد والركود إن وجد، تصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها وتعتبر المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي و المؤشرات الاقتصادية، و أي تغيرات كبيرة في مستويات الأسعار تعتبر من العوامل التي تؤثر سلباً على النشاط والأداء الاقتصادي، ويمكن عن طريق إتباع سياسة الائتمان صحيحة أن تأخذ في الاعتبار الظروف و الأهداف الاقتصادية المرجوة لأن تحقق الاستقرار في مستويات الأسعار.⁽²⁾

ثانياً تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي:

وهو تابع للهدف الأول أي تحقيق الاستقرار في الأسعار، حيث تسعى السياسة النقدية إلى تكيف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، أي التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط

(1) محمد الشريف ألمان، "محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي- نظريات و نماذج التوازن و اللاتوازن" منشورات برتي، الجزائر، 1994، ص-ص: 41-42.

(*) ميزان المدفوعات: يعرف بأنه سجل يدون فيه كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في بلد معين وبلاد أخرى، خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة

(2) نبيل حشاد، "الاستقلالية البنوك المركزية بين التأييد و المعارضة"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1994، ص: 59.

الاقتصادي و تفادي حدوث الازمات النقدية والاقتصادية، وهو ما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي، حيث أن تحقيق الاستقرار النقدي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.(1)

ثالثا المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات:

حيث تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق توازن المدفوعات(*) ومعالجة الخلل الذي قد يطرأ عليه من فائض أو عجز، وذلك عن طريق تخفيض معدلات الفائدة في الدول التي يكون ميزان مدفوعاتها في حالة فائض، خاصة الدولة المتخلفة.

أما في حالة تحقيق ميزان المدفوعات عجز تلجأ الدولة الغنية إلى زيادة معدلات الفائدة حتى يحدث تدفق لرؤوس الأموال الأجنبية، علما أن هذا التحرك لرؤوس الأموال إلى داخل الاقتصاد يعمل على التقليل من حدة عجز ميزان المدفوعات.

ويلعب حجم الائتمان دورا هاما في استقرار الأسعار، لذا فإن السياسة الائتمانية تؤثر تأثيرا ملحوظا في استقرار سعر صرف العملة(2) ويعتبر هدف تحقيق أسعار الصرف مرتبط بهدف تحقيق استقرار الأسعار الداخلية، فإذا افترضنا أن الأسعار في دولة ما انخفضت، هذا الانخفاض سوف يؤدي إلى زيادة الصادرات، وزيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الطلب على عملة الدولة التي انخفضت فيها الأسعار، وزيادة الطلب على العملة يؤدي بدوره إلى ارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى. وما يلاحظ أن هناك ترابط بين أهداف السياسة النقدية، حيث تنحصر الاتجاهات التي تنصب عليها السياسة النقدية في جانبين هما:

1. الادخار: تسعى السياسة النقدية إلى:

❖ جمع و تعبئة الادخارات المحلية التي يمكن جمعها بواسطة المؤسسات المالية والمصرفية في البلد.

❖ رفع معدلات الادخار نسبة إلى إجمالي الدخل الوطني.

2. جانب الاستثمار: تسعى السياسة النقدية إلى:

❖ زيادة نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل الوطني، فتؤدي إلى زيادة حجم الدخل والنتائج الوطني.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص:287.

(2) نبيل حشاد، مرجع سابق، ص: 60.

❖ توجيه الاستثمار نحو القاعات التي يتوجب تطويرها، زيادة معدلات نموها بشكل يؤدي إلى زيادة الأهمية النسبية لمساهمة هذه القطاعات في تكوين الدخل الوطني، أي قطاعات الصناعة والزراعة.

رابعاً تحقيق معدل عال من النمو للاقتصاد الوطني:

بعد الحرب العالمية بدأ النمو (*) الاقتصادي يشغل بال المفكرين والسياسيين ويسيطر على اهتمامهم، ومن ثم بدأ الاهتمام بدور السياسات الاقتصادية ومنها السياسة النقدية حيث يمكن أن تعمل على تحقيق معدل عال للنمو، كما أنها تساعد في المحافظة على النمو، ولكن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توافرها لتحقيق ذلك، كتوافر الموارد الطبيعية والقوى العاملة الكفوة وتوافر عوامل وظروف سياسية واجتماعية ملائمة، لذلك فإن دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع العوامل وكذلك مع سياسة مالية ملائمة غير مناقضة لدور السياسة النقدية.(2)

خامساً تقوية واستقلالية البنك المركزي وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية:

تسعى السلطة النقدية إلى السيطرة على الأدوات النقدية بهدف تنفيذ سياستها النقدية المناسبة ومن ثم الوصول إلى الأهداف المحددة، حيث من خلال تقوية موقف السياسة النقدية يقوي مركز السلطة النقدية ويتم اتخاذ القرارات المناسبة بمعزل عن أي سلطة أخرى، من هنا يكون هدف تقوية البنك المركزي وتحقيق استقلالية السلطة النقدية هو أحد الأهداف الأكثر أهمية لدى السلطة النقدية.

كما تسعى السلطة النقدية إلى تطوير المؤسسات المالية و المصرفية، أي تلك المؤسسات التي تتعامل بأدوات مختلفة (قصيرة، متوسطة، طويلة الأجل) في كل من سوقي النقد والمال وهي تؤدي مهمة الوساطة بين المقترضين و المقرضين بهدف تحقيق ربح، أيضاً تطوير هذه المؤسسات والأسواق التي تتعامل فيها بما يخدم تطور الاقتصاد الوطني، نظراً للأهمية الكبيرة وتأثير هذه المؤسسات على النشاط الاقتصادي، فهي تعمل على جمع المدخرات ومن ثم الإقراض والاقتراض من وإلى عدة أطراف، فهي تمارس تأثيرات على كمية ووسائل دفع الدولة المحلية ومن ثم التأثير على النشاط الاقتصادي ككل.

(*) النمى: يعنى تغير الناتج الكلى الحقيقى، أما التنمية تعنى تغير فى السنوات الأخيرة ليتحقق ثلاثة أهداف أساسية هي: القضاء على الفقر و علاج أسبابه، تحسين نوعية الحياة دعم القدرة على النمى أى النمى الاقتصادى مركز التغيرات فى النتائج الكلى الحقيقى أما التنمية تشمل التغير الهيكلى فى النتائج و توزيع ثمار النمى الاقتصادى لتحسين معيشية الأفراد ككل.

(2) صالح مفتاح، مرجع سابق، ص: 139.

المبحث الثالث: علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية والمالية من المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية(*) العامة للدولة وحتى تصنع الدولة أهدافها الاقتصادية الأساسية تمثل أهداف السياسة الاقتصادية العامة التي تسعى لتحقيقها عن طريق أدوات ووسائل السياسات النقدية المالية والتجارية فهناك علاقة تبادلية ومساعدة بين السياستين وهو ما يفرض التنسيق بينهما وسنتناول المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: المقارنة من حيث الفعالية بين السياستين المالية و النقدية.

المطلب الثاني: التنسيق بين السياستين المالية و النقدية.

المطلب الثالث: دمج السياستين المالية و النقدية وفقا لنموذج (IS – LM).

المطلب الرابع: علاقة السياسة المالية و النقدية بالسياسة الاقتصادية.

المطلب الأول: المقارنة من حيث الفعالية بين السياستين المالية والنقدية

لا نقصد بالمقارنة بين السياستين المالية و النقدية المفاضلة بينهما، فكلاهما لا يمكن الاستغناء عنها كأساس للسياسة الاقتصادية، إلا أننا نحاول إبراز أوجه الشبه و الاختلاف بين السياستين من خلال مراحل تطورها و أيضا الفعالية النسبية لكل منهما.

الفرع الاول مراحل تطور السياستين المالية و النقدية:

عرفت السياستين المالية والنقدية تطورا هاما عبر مراحل زمنية متعاقبة وهذا تبعا لتطور الأفكار الاقتصادي نوجزها فيما يلي:

المرحلة الأولى : اعتبر الفكر الكلاسيكي والذي يرى في الاختلالات الاقتصادية وضع خاص ومؤقت حيث لا تلبث أن تزول بشكل سريع ونهائي لتعود إلى حالة التوازن الاقتصادي فاختلال التوازن حسب نظرهم وضع مؤقت فالنظام الرأسمالي يمتلك آليات مصححة ذاتية (من خلال السوق و جهاز الثمن) و لا داعي لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لكن بظهور أزمة 1929 أثبتت وجوب تدخل الدولة في المجال الاقتصادي من أجل تصحيح الأوضاع الاقتصادية.(1)

المرحلة الثانية: بعد أزمة 1929 وتفاقم الأوضاع الاقتصادية ومحاولة النظرية الكلاسيكية في إيجاد حلول لها جاء كينز بأفكار بديلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية، فبدل البحث عن استقرار الأسعار، برزت مشكلة إنعاش الاقتصادية وتشغيل الطاقات المحصلة و ذلك باستخدام أدوات السياسة المالية كالإنفاق الحكومي و الدين العام، والتي أثبتت نجاعتها في المساهمة في الاستثمار ورفع

(*) السياسة الاقتصادية : نعني بها الإجراءات و التدابير التي تتخذها السلطات العمومية رغبة في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية المسطرة، على رأسها الاستقرار الاقتصادي للبلد.

(1) محمد الشريف ألمان ، مرجع سابق، ص:34.

مستوى النشاط الاقتصادي في حالات الكساد، وبذلك أكد الاقتصاديون أن السياسات النقدية وحدها لا يمكن أن تخرج الاقتصاد من وضعيات الاختلال و لهذا أصبحت تحتل المرتبة الثانية بعد السياسة المالية⁽¹⁾

يرى هانس أن السياسة النقدية لا يمكنها أن تكون هي الإجراء الأول في معالجة التضخم بسبب عدم تمتع الجهاز المصرفي بدرجة عالية من المرونة، ومنه يجب محاربه بأدوات السياسة المالية أولاً ثم بأدوات السياسة النقدية التي تقتصر استخدامها فقط في هذه المرحلة في الاحتفاظ بثبات سعر الفائدة عند مستويات منخفضة لتشجيع الاستثمار.⁽²⁾

المرحلة الثالثة: في منتصف الخمسينيات كل من أنصار السياسة المالية والنقدية يؤكد دوره في معالجة الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أن السياسة النقدية أخذت تسترجع مكانتها نتيجة لعدة عوامل أهمها الرغبة في صيانة النظرية النقدية بحيث تأخذ بعين الاعتبار مفاهيم حديثة للتوازن العام و هذا يرجع لجهود أوسكار لانج في ترجمة النظرية الكينزية للتوازن العام من ناحية، ومن ناحية أخرى كان للسياسة المالية مشاكلها، إذ لم تعد قادرة على مواجهة مشاكل التضخم لأن محاربة التضخم حسب السياسة المالية يتطلب تحقيق فائض في الميزانية عن طريق تخفيض النفقات وزيادة الإيرادات وهذا الأمر بالغ الصعوبة، بسبب قيام الحكومات بتأمين بعض الخدمات العامة وأيضاً من الصعب زيادة الضرائب بسبب مقاومة الفئات الاجتماعية لذا قررت الدول المتقدمة أنه ينبغي الرجوع إلى تطبيق بعض أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وبهذا استعادت السياسة النقدية مكانتها.

المرحلة الرابعة: في الفترة ما بين السبعينات والثمانينات ظهرت مدرسة بزعامة الاقتصادية الأمريكي فريدمان والتي أعطت للنقد أهمية كبرى، فالتيار النقدي معاد لتدخل الدولة ويرجع جميع الفعاليات الاقتصادية لآليات السوق، بإنشاء النقد و بهذا نجد النقديون يرفضون مبدئياً تدخل الدولة وبالتالي فعالية السياسة المالية التي نادي بها الكينزيون، هذا من جهة، و من جهة أخرى يعترفون بفعالية النقد والسياسة النقدية مع العلم أن فعالية السياسة النقدية و التقيد بها لا يصحان إلا في حالة مكافحة التضخم وذلك بمراقبة معدل نمو الكتلة النقدية.⁽³⁾

الفرع الثاني الفعالية النسبية للسياسة المالية و النقدية:

نحاول دراسة محددات الفعالية النسبية للسياسة المالية و النقدية و سوف نقيس هذه الفعالية من خلال مقدرتها على تحقيق تغييرات في مستوى التوازن للدخل، و نستعرض في الدراسة إلى ثلاث

(1) خلى طه زية، مرجع سابق، ص: 35.

(2) بن طالبي فريد، مرجع سابق، ص: 98 .

(3) محمد شريف ألان، مرجع سابق، ص-ص: 41- 42 .

محددات: مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة، مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة، مرونة الاستهلاك.

1 مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة:

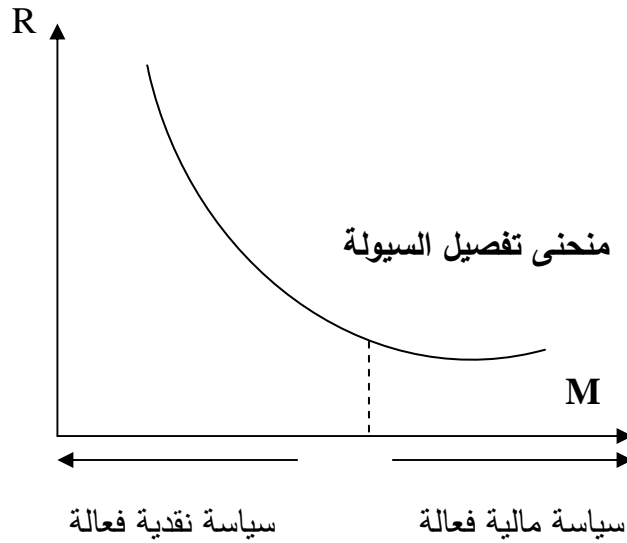
يعتقد كينز أن فعالية السياسة النقدية متوقف على مرونة منحني تفضيل السيولة، فكلما كان الطلب على النقود أقل مرونة بالنسبة لتغيرات أسعار الفائدة، كلما كان التغيير في كمية النقود المعروضة أكبر على سعر الفائدة أي تؤثر السياسة النقدية في الاقتصاد من خلال سعر الفائدة والاستثمار، فإذا تزايد عرض النقود فإن سعر الفائدة يتناقص ويتزايد الاستثمار ومن ثم يتزايد الدخل، فكلما كان الطلب على النقود أكثر مرونة بالنسبة لسعر الفائدة، كان الانخفاض في السعر الفائدة أقل وكانت زيادة الاستثمار و الدخل أصغر، و كنتيجة لذلك فعالية السياسة النقدية قليلة.⁽¹⁾

وعلى العكس، تكون فعالية السياسة المالية أعظمية كلما كانت مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة أكبر، فإذا زادت المشتريات الحكومية أو انخفضت الضرائب فإن كل من الدخل وسعر الفائدة يزيدان، ومع زيادة سعر الفائدة فإن الاستثمار يتناقص بما يلغي جزءا من الزيادة في المشتريات الحكومية لذلك فإن الدخل يعجز عن الزيادة بالقدر الذي يمكن أن يحدث لو أن مستوى الاستثمار بقي ثابتا.

والشكل رقم (2) يوضح أنه كلما كانت مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة أكبر كانت فعالية السياسة المالية أكبر وفعالية السياسة النقدية أقل.

(1) مايكل ابدجمان، "الاقتصاد الكلي - النظرية و السياسة". ترجمة منصور ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999، ص، 272.

الشكل رقم (2): فعالية السياسة النقدية وفقا لمرونة منحى التفضيل النقدي



منحى التفضيل النقدي قليل المرونة

منحى التفضيل النقدي مرن

المصدر: معنوق سهير محمود، "الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي". الدار المصرية اللبنانية، ط.1، القاهرة، 1988، ص:158.

كلما اقترب منحى تفضيل السيولة من الاتجاه العمودي كان قليل المرونة، وبالتالي أي زيادة في عرض النقود تؤدي إلى خفض كبير في معدل الفائدة فيزيد الطلب على النقود من أجل المضاربة وهذا يعني أن السياسة النقدية تكون شديدة الفعالية.

أما إذا اقترب منحى تفضيل السيولة من الاتجاه الأفقي (أي مرنا بالنسبة لسعر الفائدة) فأي زيادة في عرض النقود تؤدي إلى انخفاض طفيف في سعر الفائدة، يكفي لإقناع الأفراد بالاحتفاظ بالنقود بغرض المضاربة وهذا يعني أن السياسة النقدية تكون عاجزة عن التأثير بصفة كبيرة على سعر الفائدة، وبالتالي تقل فعاليتها.

وقد تكلم كينز عن هذه الوضعية و التي تسمى بمصيدة السيولة^(*)، فالفعالية تكون للسياسة المالية وبالتالي فإن مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة هي من المحددات الفعالة للسياسة النقدية والمالية، وعند بلوغ حالة مصيدة السيولة تنعدم فعاليتها السياسة النقدية بينما تكون السياسة المالية ذات فعالية كبيرة.

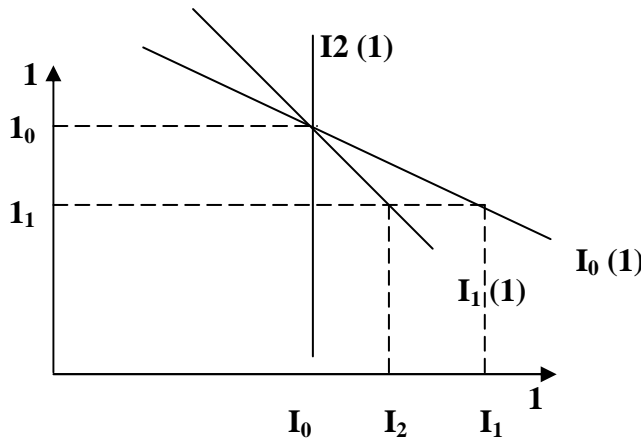
^(*) مصيدة السيولة : عند وصول سعر الفائدة الى مستوى منخفض (وهو أدنى مستوى يمكن ان يصل اليه) فان المضاربين سيحتفظون بأي كمية من النقود تقع في حوزتهم على شكل ارصدة نقدية عاطلة دون التوجه نحو الاستثمار في شراء السندات، و هنا يقع الاقتصاد في فخ السيولة.

2 مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة:

إن التغير في كمية النقود يؤثر على الاستثمار، وبالتالي يؤثر على الدخل، التشغيل والنشاط الاقتصادي، فكلما زادت عدم مرونة دالة الاستثمار، كانت السياسة النقدية أقل فعالية والسياسة المالية أكثر فعالية.

وتعمل السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة والاستثمار، وتحدد مرونة الطلب على النقود استجابة الفائدة للتغيرات في عرض النقود لقيمتها الحقيقية، بينما تحدد مرونة الاستثمار استجابة الاستثمار للتغيرات في سعر الفائدة، كما أنه تكون من المرغوب فيه من جهة نظر السياسة النقدية أن ترتفع استجابة الاستثمار للتغير في سعر الفائدة، حيث أن التغير النسبي الكبير في الاستثمار يولد نسبا أكبر في الدخل و الشكل (3) يبين ذلك:⁽¹⁾

الشكل رقم (3) : السياسة النقدية و مرونة الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة



المصدر : مايكل ايدجمان، "الاقتصاد الكلي - النظرية و السياسة" - ترجمة منصور ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999، ص:276.

نفرض أن السلطة النقدية خفضت من سعر الفائدة من I_0 إلى I_1 ، يترتب على ذلك زيادة الاستثمار من I_0 إلى I_1 و مع زيادة الاستثمار يزداد الدخل.

لنفرض أن دالة الاستثمار المناسبة هي $I_1 (1)$ بدلا من $I_0 (1)$ فإذا انخفض سعر الفائدة من I_0 إلى I_1 فإن الاستثمار يتزايد من I_0 إلى I_1 حيث أن I_2 أقل من I_1 و مع الزيادة القليلة في الاستثمار، حدث زيادة مقابلة بسيطة في الدخل.

وبما أن دالة الاستثمار $I_1 (1)$ أقل مرونة بالنسبة لسعر الفائدة من دالة الاستثمار $I_0 (1)$ فإن السياسة النقدية تكون أقل فعالية عندما يكون الاستثمار أقل استجابة لسعر الفائدة أي كلما قلت مرونة

(1) مايكل ايدجمان، مرجع سابق، ص:276.

الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة كلما كانت السياسة النقدية أقل فعالية و على عكس من ذلك فإن السياسة المالية تكون أكثر فعالية إذا كان الاستثمار عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة والزيادة في الإنفاق الحكومي ستؤدي إلى زيادة كل من سعر الفائدة والدخل، وبما أن سعر الفائدة يتزايد فإن الاستثمار يتناقص ويؤدي الانخفاض في الاستثمار إلى إلغاء الزيادة في الإنفاق الحكومي ومن ثم تقل الزيادة في الدخل. خلاصة القول أنه كلما كانت دالة الاستثمار أقل مرونة بالنسبة لسعر الفائدة كانت السياسة النقدية أقل فعالية و السياسة المالية أكبر فعالية.

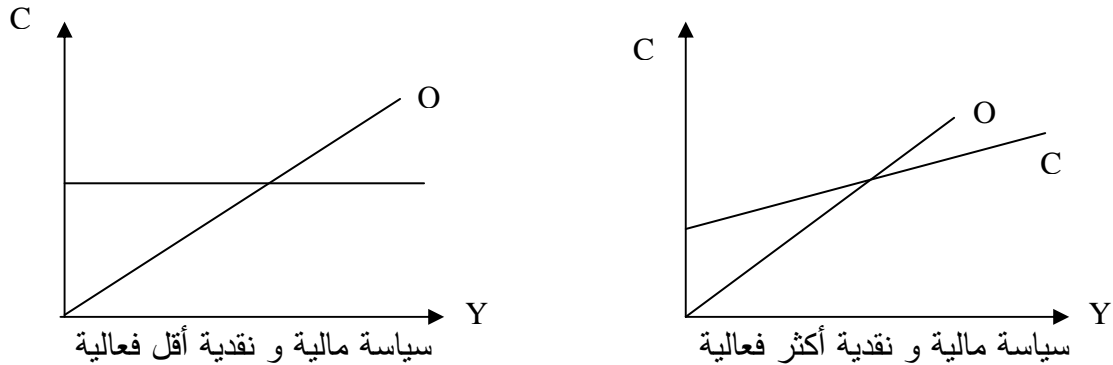
3 مرونة الاستهلاك:

بالإضافة إلى العاملين السابقين يمكن إضافة عامل ثالث لضمان نجاح السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي وتمثل في الميل الحدي للاستهلاك(*) فإن استطاعت السلطات النقدية تخفيض سعر الفائدة وزيادة حجم الاستثمار، فإن الزيادة في الدخل ستوقف على طبيعة وسلوك المستهلك.

الطلب الكلي الفعال يعتبر عاملا مهما و مؤثرا على مستوى التشغيل، فزيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة العمالة فضلا على أن زيادة الإنفاق الاستهلاكي(**) تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع و الخدمات الاستهلاكية وبالتالي زيادة الإنتاج و العمالة.

ويعتمد الاستهلاك على مستويات الدخل و من ثم فإن الاستهلاك يتغير بالزيادة أو النقصان تبعاً لتغير الدخل، وأيضاً تبعاً للميل الحدي للاستهلاك.

الشكل رقم (04): تأثير مرونة منحنى الاستهلاك على الدخل



المصدر : أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر، "الاقتصاد المالي الوضعي و الإسلامي بين النظرية و

التطبيق"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص:132.

(*) الميل الحدي للاستهلاك : عبارة عن التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل.
 (**) اعتبر كينز أن الدولة تستطيع أن تصل إلى مستويات مرتفعة من التشغيل عن طريق زيادة إنفاقها الاستهلاكي والاستثماري.

فأي زيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة الدخل في حالة انخفاض الاستهلاك في نفس الوقت فإن كان الميل الحدي للاستهلاك منخفضا (منحنى الاستهلاك مرن) بالنسبة للدخل فإن التغيير في الاستثمار سوف يؤدي إلى تغير أقل بكثير في الدخل.

مما سبق نستنتج أن الفعالية النسبية للسياستين المالية و النقدية تتوقف على مختلف المرونات، لذلك فإن من الأهمية أن نقدر هذه المرونات لتحديد مدى فعالية كلا من السياستين و كنتيجة فإن مثل مرونة الطلب على النقود بالنسبة لسعر الفائدة ومرونة الاستثمار لسعر الفائدة فإن مرونة الاستهلاك تعتبر محددا للفاعلية النسبية للسياستين المالية والنقدية.

المطلب الثاني: التنسيق بين السياستين المالية و النقدية

يمكن أن يجمع المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية كل الإجراءات التي تحكم سلوك عمل السلطات العامة وهي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية، أما المعنى الضيق فيجعلها تنحصر في جانب واحد من الجوانب الثلاث للتدخل (السياسة المالية، السياسة النقدية، التدخل المباشر من خلال القيود والترخيص) فهي بذلك تقوم بالرقابة المباشرة للتغيرات الأساسية للاقتصاد الوطني مثل الإنتاج الاستثمار، الاستهلاك، الادخار، الصادرات والواردات والصرف الأجنبي والأجور وعليه فإن السياسة الاقتصادية بالمعنى الواسع يمكن أن تضم السياسة النقدية والمالية وأيضا السياسة التجارية.

الفرع الاول: نقاط الالتقاء بين السياستين المالية والنقدية:

بالرغم من وجود تأثيرات متبادلة بين السياستين الوضع الاقتصادي يعاني ضغوط تضخمية: المالية والنقدية إلا أنه توجد نقاط التقاء بينهما: إذا كان الوضع الاقتصادي يعاني من ضغوط تضخمية تتمثل في قصور جانب العرض الكلي من السلع والخدمات عن الطلب الكلي حجم الإنتاج، لذلك تسعى السياسة الاقتصادية العامة للدولة الى التخفيف من حدة الضغوط التضخمية من خلال إجراءات موجهة نحو خلق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي وتتولى كل من السلطات المالية والنقدية مهمة تنفيذها ويمكن حصرها في الجوانب التالية:⁽¹⁾

❖ تخفيض حجم السيولة و حجم المعروض النقدي من خلال البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية في تقليص حجم الائتمان المصرفي الذي تقدمه المصارف مما يؤدي إلى تقليص حجم الإنفاق أو الطلب الكلي.

(1) ناظم محمد شري الشمري، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، دار زهران للنشر، ط.1، عمان، 1999، ص-ص: 461-462.

❖ تقليص حجم القروض المصرفية إلى الأفراد أو المصارف أو قيام الحكومة بالاقتراض من الأفراد بهدف تقليص حجم السيولة مما يؤدي إلى تخفيض حجم الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري (الطلب الكلي).

❖ تخفيض مستويات الإيرادات الحكومية من خلال زيادة مقدار الضرائب بنوعها المباشر وغير المباشر وتخفيض حجم المدفوعات الحكومية الانتقالية مثل الإعانات الخاصة بالبطالة.

1 الوضع الاقتصادي: إذا كان الوضع الاقتصادي يعاني من البطالة و الركود الاقتصادي فإن هدف السياسة الاقتصادية ينصب على قدر مناسب من الرواج الاقتصادي عن طريق مجموعة من التدابير والإجراءات، من هنا تسعى السياستين المالية والنقدية إلى:

▪ زيادة حجم القروض المقدمة إلى الأفراد أو تخفيض حجم الاقتراض الحكومي من الأفراد بهدف زيادة حجم المعروض النقدي ثم حجم الطلب أو الإنفاق الكلي.

▪ تشجيع بهدف زيادة التجارة على التوسع في منح القروض المصرفية للأفراد والمؤسسات المختلفة بهدف زيادة حجم الإنفاق الكلي بواسطة الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي.

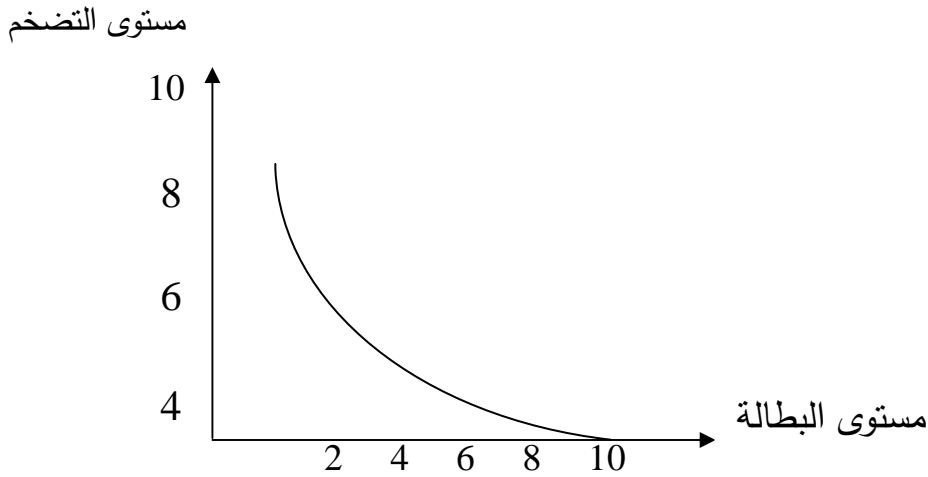
▪ زيادة حجم الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري بهدف زيادة حجم الطلب أو الإنفاق الكلي.

▪ زيادة المدفوعات الحكومية الانتقالية مع تخفيض حجم الضرائب بما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب أو الإنفاق الكلي.

2 منحى فيليبس: تظهر أهمية التنسيق والملائمة بين السياستين المالية والنقدية واستخدام السلطتين المالية والنقدية لأدوات سياستهما للتأثير على الوضع الاقتصادي سواء كان يعاني من الضغوطات التضخمية أو من الركود الاقتصادي فعندما تلجأ الحكومة إلى تخفيض نفقات لتقليص مستوى الإنفاق وحجم الطلب الكلي في أثناء فترات التضخم، يترتب على ذلك حدوث بطالة والعكس عندما تزيد الحكومة من إنفاقها في أثناء الركود الاقتصادي بغية زيادة مستوى الإنفاق فإنها ستعاني من تزايد المستوى العام للأسعار (التضخم) لذا تواجه الحكومة مشكلة الاختيار بين زيادة مستوى الاستخدام و قبول الارتفاع العام للأسعار وهذا ما يوضحه منحى فيليبس:⁽¹⁾

(1) ناظم محمدشوري الشمري، مرجع سابق، ص:324.

الشكل رقم(05): منحنى فيليبس



المصدر: ناظم محمد نوري الشمري، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، دار زهران للنشر، ط.1، عمان، 1999، ص:324.

يبين منحنى فيليبس مشكلة الاختيار بين البطالة والتضخم، فإن كان الهدف الحكومي تحقيق الاستقرار في الأسعار فعليها أن تقبل زيادة في الأسعار قدرها 5% مقابل تخفيض حجم البطالة إلى 2%، ومن هنا تظهر المشكلة في الاختيار بين أفضل المستويات للبطالة والتضخم حتى تتحقق أفضل النتائج التي تؤدي بالمنحنى إلى الانتقال إلى اليسار بمنحنى تحقيق أقل مستويات من البطالة مع أقل معدل للتضخم.⁽¹⁾

الفرع الثاني: مقارنة بين السياسة المالية و النقدية:

لا نقصد المقارنة بين السياستين النقدية والمالية المفاضلة بينهما فكلاهما لا يمكن الاستغناء عنها كأساس لسياسة الدولة الاقتصادية، ويمكن حصر أوجه التشبيه والاختلاف بين السياستين النقدية والمالية في ما يلي:

➤ تأثير السياسة المالية على الدخل ثم الإنفاق (الطلب الكلي) تأثيرا مباشرا يتحدد من خلال تغير الإنفاق الحكومي الجاري والاستثمار والضرائب و الإعانات الحكومية، أما تأثير السياسة النقدية على الدخل يكون بصورة غير مباشرة، إذ أن الإجراءات والتدابير النقدية التي تتخذها السلطات

(1) ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص-ص:463-464.

النقدية في تغير حجم الائتمان و كلفته ستتعاكس على النشاط الاقتصادي ثم على مستوى الإنفاق و الطلب الكلي.⁽¹⁾

➤ تتسم السياسة المالية بوجود ما يعرف بالفارق الزمني اللازم لتحقيق فعاليتها، فهي تحتاج إلى وقت أطول بالقياس إلى فعالية السياسة النقدية التي تستغرق وقت أقل وتعود مرونة السياسة النقدية إلى إمكانية اتخاذ التدابير والإجراءات النقدية من قبل السلطات النقدية دون الحاجة إلى تغييرات دستورية و سن تشريعات حكومية على عكس السياسة المالية التي تتوجب في معظم الأحيان سن التشريعات عند اتخاذ الإجراءات والوسائل المالية من قبل السلطة المالية.

➤ يمكن أن تكون السياسة المالية أداة أكثر فعالية في مواجهة الكساد والركود الاقتصادي مقابل تزايد فعالية السياسة النقدية في مواجهة الضغوط التضخمية.

من هنا تتضح ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وكذلك ضرورة اختيار التوقيت المناسب للتدخل الحكومي سواء كان هذا التدخل لأغراض مالية أو نقدية.

الفرع الثالث: علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية:

أصبح من المعتاد تمييز السياسة النقدية عن السياسة المالية بشمول الأولى على الأدوات التي تخصص للتأثير على عرض النقود سواء تعلق الأمر بتكلفة وتوفير النقود للقيام بدوره في النشاط الاقتصادي وشمول الثانية على الإيرادات التي تضم الضرائب والرسوم وإدارة الدين العام والنفقات العامة، و بعض أنواع الضوابط النقدية لها علاقة وطيدة بالسياسة المالية و لكن بعضها الآخر مستقل نسبيا و يمكن تميز ما يلي:⁽²⁾

الإجراءات التي تتخذ للتأثير في حجم وتكلفة الأموال و التي يمكن أن يقدمها النظام المصرفي للقطاع الخاص في الاقتصاد.

- الإجراءات التي تصمم للتأثير في توفير وتكلفة الأموال التي تقدم لتمويل أنواع خاصة من النفقات والتنظيمات الخاصة بالاجتهاد و تقديم التمويلات الخاصة.

- برامج القروض التي تقوم بها الحكومة للتأثير على كمية أو تغيير الائتمان المتاح للأنشطة خاصة في القطاع الخاص.

إن الإجراءات الأولى من الضوابط النقدية تم تنفيذها بواسطة البنك المركزي عن طريق أدوات السياسة النقدية مثل تغيير حجم الاحتياطي المتاح للبنوك التجارية أو بواسطة تغيير معدل إعادة

(1) نفس المرجع، ص:465.

(2) السيد عطية عبد اللّاحد، "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية وضبط التضخم"، دار النهضة العربية، ط.1، القاهرة، 2000، ص-ص:121-123.

الخصم أو معدل الاحتياطي النقدي القانوني و سياسة السوق المفتوحة وتربط هذه الإجراءات ببرامج الحكومة، ويتم تنفيذ برامج القروض غالبا بواسطة إدارات المؤسسات وليس بواسطة البنك ولها علاقة جزئية بسياسة الميزانية.

الفرع الرابع: التمييز بين السياستين المالية والنقدية:

للتمييز بين السياسة النقدية و السياسة المالية هناك معياران للفرقة بين السياستين:⁽¹⁾

* **المعيار الأول:** معيار السوق حسب هذا المعيار فإن السياسة النقدية تتكون من كل الإجراءات التي لها علاقة مباشرة بالصفات الحكومية الأخرى في سوق الائتمان، أما السياسة المالية فهي تضم كل الإجراءات التي ترتبط بكل الصفقات الحكومية الأخرى.

* **المعيار الثاني:** يتعلق بجهاز واضح للسياسة، فالجهاز الذي يوضح السياسة النقدية (السلطات النقدية) ليس هو نفس الجهاز بالنسبة للسياسة المالية و يقف البرلمان كعامل محدد في النهاية فهو الذي يمكن يحدد ميزانية الدولة واتجاه نشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي وبصفة عامة فإنه يمكن التمييز بينهما نظرا لاختلاف طبيعة كل منهما:

- تنحصر العمليات النقدية في القطاع المصرفي و المالي، بينما تكون العمليات المالية واسعة النطاق من حيث حجمها ومداهها.

- إن الإجراءات النقدية سريعة و مرنة نسبيا و يمكن تعديلها في وقت قصير جدا مثل التغيرات في أسعار الفائدة أو الخصم أو نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، أما التدابير المالية فتكون بطيئة و مقيدة لأسباب دستورية و قانونية عموما.

- تكون التدابير المالية ذات تأثير فعال في تشجيع التوزيع الاقتصادي، ولكنها تكون أقل من ذلك في كبح التضخم، أما الإجراءات النقدية فهي تحد بشكل فعال من التيارات التضخمية، عندما تتخذ إجراءات إنكماشية بواسطة أدوات السياسة النقدية، في حين تكون ذات أثر أقل في تشجيع التوسع.

الفرع الخامس: طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية و السياسة المالية:

هل ينبغي استخدام السياسة النقدية أم السياسة المالية ؟ هذا السؤال أحدث نقاشا طويلا بين أنصار السياسة النقدية بزعامة ملتون فريدمان "Milton Friedman" و أنصار السياسة المالية بزعامة ويلتر هيلر "Walter Hiler" و لكن هذه المناقشة قد تجاوزتها الأحداث و تقرر أن السياسة المالية والسياسة النقدية لكل منهما مسوغات لأهدافها، إلا أن المناقشة الحديثة هي: هل يجب أن

(1) صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية، مرجع سابق، ص-ص: 106-107.

تمارس السياستان نفس التأثيرات لتحقيق نفس الهدف أم ينبغي أن تكون إحداها موازنة وأداة علاجية للأخرى؟

إن التوازن الاقتصادي (عدم وجود انكماش أو تضخم) يمكن أن يتم بسياسة نقدية محايدة للسياسة المالية، فيمكن للحكومة إذا رغبت في التوسع في الائتمان أن يقوم البنك المركزي بتخفيض معدل إعادة الخصم، و بالعكس أيضا إذا أرادت تقييد الائتمان فيمكن أن يرفع معدل إعادة الخصم، إلا أن سياسة الميزانية بطيئة وثقيلة فهي تنتظر التصويت عليها لمدة طويلة و من الأفضل أن تكون السياسة النقدية تسير في نفس اتجاه السياسة المالية و تكملها وتدعمها ولا تعوقها والأسباب التي تدعو لذلك هي: (1)

(1) - يوجه الانتقاد إلى البنوك عموما عندما تبالغ في تمويل نفقات القطاع العام عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي، كما يوجه اللوم إلى الحكومة عندما تلجأ إلى تمويل نفقاتها من خلال النظام الضريبي، وهذا لأنه تم توجيه اللوم على السياسة النقدية من خلال الحالة الأولى وإلى السياسة المالية في الحالة الثانية وهو ما يتطلب عدم التركيز على سياسة دون أخرى.

(2) - يجب استخدام السياسة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية المتداولة، ولكنها غير كافية لتحقيق ذلك، إذ لا بد أن يتم استخدام السياسة المالية وسياسة الأجور والأسعار والدخل طالما أنه يشترط لفعالية السياسة النقدية في إيجاد الموارد المالية الضرورية للاستثمارات عن طريق الاقتراض أن يكون الأفراد على استعداد لقبول مستويات أسعار الفائدة المختلفة ودرجة منافسة الاستثمار الخاص بتخفيض الإنفاق الحكومي أو العام، و يمكن أن يؤدي هذا إلى انخفاض هذا النوع من الاستثمار عوضا محاولة زيادته خاصة في الدول النامية التي تعاني من تبعية الاقتصاديات الدول الصناعية، وهذا يعني وجوب الاعتماد على السياسة النقدية لتشجيع الاستثمار والتحكم في معدل الصرف وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

(3) - عندما لا يكون العمل للسياستين واحدا في نفس الاتجاه فإن النتيجة هي حدوث انقسامات واضطرابات اقتصادية إذا قامت السياسة المالية على حدى وسلكت السياسة النقدية طريقا مخالفا ومستقلا، وهذا يحدث عندما تتعاقب حكومات متعددة في دولة واحدة، وتتضاد كل حكومة بسياسة مخالفة لحكومة أخرى سابقة.

(4) - لا يمكن للسياسة النقدية بمفردها أن تتحمل الأضرار والصدمات في مكافحة التضخم، ولا بد من تكامل وتكافل السياسة المالية في هذه الأمور إذ يتطلب الأمر استخدام أدوات للتأثير على جانب الطلب، ويصلح لهذه المهمة السياسة المالية.

(1) حمدي عبد العظيم، "السياسة النقدية و المالية، و مقارنة إسلامية" مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1976، ص-ص: 225-226.

(5)- بينت التجارب العملية أنه عندما سادت حالة الكساد في فترة السبعينات في الدول الصناعية الكبرى لجأت السلطات الاقتصادية في هذه الدول الى استخدام كل من السياستين معا للخروج من هذه الأزمة.

كما بينت التجارب أن السياسة النقدية التوسعية وحدها يمكن أن تؤدي إلى تحقيق نوع من الانتعاش الاقتصادي، غير أنها تصل إلى درجة عدم القدرة في الحالات الأخرى وبهذا أدركت الحكومات ضرورة إتباع مزيج من السياسات النقدية والمالية. إن التنسيق بين السياستين من حيث الاتجاه والتوقيت يصبح من الأمور الضرورية ولا يمكن للدولة أن تهمل ذلك، لأن التغاضي عن ذلك يعني تفويت الفرصة على تلك الدولة لتحقيق ما تنشده من أهداف.

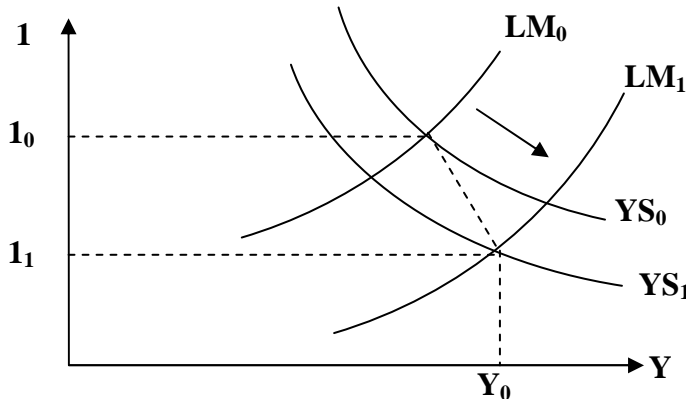
المطلب الثالث: دمج السياستين المالية و النقدية وفقا لنموذج (IS - LM)

يتضح من خلال دراسة آثار التغيرات في أدوات السياستين المالية و النقدية أنه من الممكن استخدامها لإجراء التغيرات في أسعار الفائدة و حجم الإنتاج دون أن يؤدي ذلك إلى انتقال منحنى الطلب، أي دون تغيير مستوى توازن الدخل في جانب الطلب Y عند مستوى سعر معين⁽¹⁾، ويتضح من خلال الشكل (06) أن مستوى الاستخدام يتحقق عند مستوى سعر P_0 ومستوى إنتاج Y_0 . ومن ذلك قد يكون سعر الفائدة عاليا عند i_0 و هذا يؤدي إلى تحقيق مستوى منخفض جدا من الاستثمار. ويتم في هذه الحالة تخفيض سعر الفائدة عن طريق رفع معدلات الضرائب، ومن ثم انتقال منحنى IS إلى IS_1 ، متسببا في تقليص حجم الطلب الاستهلاكي ويمكن توازن مثل هذه الحالة عن طريق زيادة عرض النقود، ومن ثم تخفيض في سعر الفائدة وتخفيض الطلب الاستثماري والعودة بالاقتصاد إلى مستوى Y_0 عند مستوى سعر فائدة منخفض i_1 ، وهكذا أدى هذا التغيير في السياستين المالية و النقدية إلى تقليص الميزانية و استخدام سياسة نقدية سهلة لعرض النقود إلى تغيير تركيبة مستوى الدخل عند التوازن Y_0 .

(1) خليط نظرية، مرجع سابق، صك 43.

الشكل رقم (06): السياسة المالية و النقدية

وفقا لنموذج (IS - LM)



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية 2000، ص:202.
مع ثبات الإنفاق (G) انخفض الإنفاق الاستهلاكي و ازداد مستوى الاستثمار وعلى ذلك يمكن أن تتغير أدوات السياسة المالية بالاتجاه المعاكس لتغيير تركيبة الطلب **كون انتقال** منحني الطلب داخل الاقتصاد.

يؤدي استخدام أدوات السياسيين بالاتجاه المعاكس لبعضها لبعض إلى حالة عدم اليقين حول النتائج المتوقعة خاصة أن مقدار التغيير في كل من هذه الأدوات يعتمد على حالة الاقتصاد السائدة قبل استخدام هذه السياسات.

فإذا فرضنا زيادة في الضرائب مع إتباع سياسة نقدية، مستوى بطالة منخفض، أسعار فائدة مرتفعة في هذه الحالة فإن الاقتصاد يعمل عند الجزء العمودي من منحنى LM، عندما أخذ باستخدام المزيج من أدوات السياستين المالية و النقدية، و بمجرد فرض زيادة في الضريبة (مؤقتة) كان انتقال منحنى IS نحو الأسفل قليلا في حين أن الأخذ بالسياسة النقدية التوسعية تسبب في تحويل منحنى LM إلى الجهة اليمنى متسببا في رفع مستوى الإنتاج و معدل التضخم و تخفيض أكبر في مستوى البطالة، ولهذا ففي الوقت الذي يمكن استخدام أدوات السياسة المالية و النقدية باتجاه معاكس بعضها لبعض من أقل تغيير تركيبة الدخل، فإن مقدار التغيير في الأدوات يجب أن يعتمد على حالة الاقتصاد، قبل الشروع في هذا المزيج من السياستين.

إن الدرجات المختلفة من حالات عدم اليقين المرافقة إلى استخدام أدوات السياسة تقترح معرفة الهدف من استخدام هذه الأدوات، فإذا كان الهدف يتمثل منحني الطلب، فقد يكون من الأفضل استخدام جميع الأدوات بنفس الاتجاه، وفي هذه الحالة ترتفع درجة احتمال تحقيق النجاح في تغيير مستوى Y.

وإذا استخدمت هذه السياسة فإنها تقودنا إلى عدم التعيين بخصوص التغيير الذي سيحصل إلى 1 فإذا كان التغيير في السياسة المالية يتمثل في سياسة انكماشية ولم يكن التغيير في السياسة النقدية ففي

هذه الحالة سينخفض i ، في حين إذا كان التغيير في السياسة النقدية يتمثل في سياسة انكماشية ولم يكن التغيير كذلك في السياسة المالية ففي هذه الحالة سترتفع i . (1)

المطلب الرابع: علاقة السياسة المالية و النقدية بالسياسة الاقتصادية

يقصد بالسياسة الاقتصادية التأثير التوجيهي الذي تمارسه الدولة على النشاط الاقتصادي وكذلك مقدار تدخلها وتأثيرها في تحديد الجانب الاقتصادي، الذي تؤدي فيه الوحدات الاقتصادية عملها (2) وتكمن العلاقة بين السياستين المالية والنقدية والسياسة الاقتصادية في الارتباط الوثيق بين النشاط المالي والنقدي والنشاط الاقتصادي، ومن خلال الأهداف الموحدة للسياسات، كما يكمن الارتباط أيضا في قدرة السياسة المالية والنقدية على تقديم الحلول للمشاكل الاقتصادية الخاصة بالبطالة وانخفاض قيمة العملة، التضخم وغيرها، وبالتالي تحقيق نوعا من الاستقرار والنمو الاقتصاديين وذلك بتوفير الظروف الاقتصادية الملائمة.

وباعتبار أن سياسة سعر الصرف من أهم قنوات انتقال أثر إجراءات السلطة النقدية والحكومية إلى الأهداف النهائية لها، و عليه فإن التغيير في سعر الصرف يؤثر على الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية والحساب الجاري في ميزان المدفوعات وكذلك على الاستثمار الخارجي و تدفقات رأس المال في الاقتصاد المحلي والخارجي ومن هنا نجد العديد من دول العالم وخاصة البلدان النامية تولي أهمية خاصة لسعر الصرف ضمن سياستها المالية والنقدية في البرامج الإصلاحية كوسيلة لتنشيط صادراتها واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

وتعمل قناة الصرف في السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة ، حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة لنظيره في الخارج مما يؤدي إلى دخول رأس المال الأجنبي وبالتالي زيادة الطلب على العملة المحلية. و نتيجة لذلك تزداد العملة الوطنية وهذا يؤثر سلبا على الصادرات ووضوح الحساب الجاري في ميزان المدفوعات وبالتالي التأثير على مستويات الناتج المحلي الإجمالي والاقتصاد المحلي. كما أن لهذه النتائج آثار على السياسة المالية، حيث عند زيادة قيمة العملة الوطنية ترتفع أسعار المنتوجات المستوردة الوسيطة هذا يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج المحلي وهو ما يدفع إلى رفع الأساس الذي تحسب وفقه الضريبة على القيمة المضافة، إلا أنه من ناحية أخرى قد يؤدي هذا إلى انخفاض الواردات وبالتالي انخفاض القيمة المحصلة من الضريبة على التجارة الخارجية.

(1) ضياء مجيد المرسي، الاقتصاد النقدي، مرجع سابق، ص-ص: 201-202.

(2) Allen (Ed ward D) and Brownlee (O,H) : "Economics of public Finance", prentice – Hall Inc, New York, 1948, P:13.

وعليه فإن إتباع سياسة نقدية انكماشية من طرف الدولة يمكن أن يكون لها آثار غير مرغوبة على النمو، خاصة إذا لم تكن مصحوبة بسياسات أخرى كالسياسة المالية لمعالجة تلك الاختلالات.⁽¹⁾

الفرع الأول: أهداف سياسة سعر الصرف

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

أولاً مقاومة التضخم:

أي تحسين سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم و تتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط وبهذا تحقق فوائد إنتاجية و تتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية تمكنها من المنافسة العالمية.

ثانياً تخفيض الموارد:

يؤدي سعر الصرف الحقيقي^(*) الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (المصدرة)، وهذا يعمل على التقليل من عملية الاستيراد ويتم إحلال الواردات بسلع منتجة محلياً. كما يؤثر تغير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخفيض الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.

ثالثاً توزيع الدخل:

يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو القطاعات المحلية⁽²⁾ فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تتخفف فيه القدرة الشرائية للعمال. أما في حالة انخفاض سعر الصرف الإسمي^(**) (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في حين تتخفف ربحية الشركات.

رابعاً تنمية الصناعة المحلية:

(1) خلط فخرية، مرجع سابق، ص: 45.
 (*) يعبر سعر الصرف الحقيقي عن للوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية و بالتالي فهي يقيس القدرة على المنافسة.
 (2) قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص: 133.
 (***) هي مقياً □ لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر يتم تبادل العملات أو عمليات شراء و بيع العملات حسب أسعار العملات بعضها لبعض.

يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة تخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، وتنفيذ سياسة سعر الصرف و لتحقيق أهدافها تلجأ السلطات النقدية إلى تعديل توازن ميزان المدفوعات، بحيث تقوم بتخفيض العملة و إعادة تقويمها في حالة نظام سعر صرف ثابت، أما في ظل نظام سعر الصرف عائِم فتعمل على التأثير في تحسين أو تدهور قيمة العملة.

وتستخدم سياسة تخفيض العملة لتشجيع الصادرات وترافق هذه العملة عادة برامج التصحيح المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي ونجاح هذه السياسات يستلزم توفر شروط تتمثل فيما يلي:

❖ ضرورة اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على السلع المصدرة من نسبة التخفيض.

❖ يجب أن يتم العرض المحلي للسلع المصدرة بقدر كاف من المرونة بحيث يؤدي بالجهاز الإنتاجي إلى الارتفاع استجابة لزيادة الطلب الناجم عن ارتفاع الصادرات.

❖ استقرار الأسعار المحلية وعدم ارتفاعها بعد التخفيض.

❖ لا يجب أن تقوم الدولة بالمنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة مما يزيل الأثر المترتب عن التخفيض.

❖ مطابقة السلع المصدرة لمواصفات الجودة و المعايير الصحية و الأمنية العالمية.

الفرع الثاني: السياسة المالية والنقدية في ظل تغير نظام سعر الصرف

من خلال نموذج التوازن الكلي سنحاول معرفة فعالية كل سياسة على حدى في ظل نظام سعر الصرف السائد.

أولا السياسة المالية والنقدية في ظل نظام سعر الصرف الثابت:

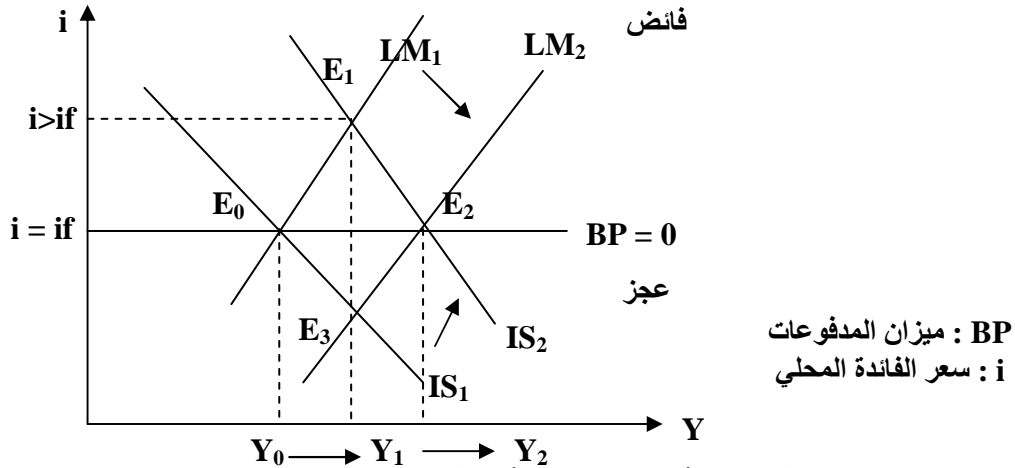
ندرس فعالية السياسة المالية و النقدية في ظل نظام سعر الصرف الثابت.

1 السياسة المالية:

إذا كان هناك زيادة في الانفاق الحكومي فإن هذا يؤدي إلى انتقال منحنى IS1 نحو IS2 بجهة اليمين مما يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة المحلية مقابل سعر الفائدة العالمية، مما يؤدي بدوره إلى نمو الكتلة النقدية والذي يظهر في انتقال منحنى LM1 إلى LM2 و هذا عن طريق تدخل البنك المركزي لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق شراء العملة الأجنبية وبيع العملة المحلية ومنه عرض

العملة المحلية يرتفع مما يؤدي إلى انتقال منحنى LM_1 إلى LM_2 (1) أي زيادة الدخل وانخفاض سعر الفائدة بسبب التوسع النقدي ليعود الاقتصاد إلى حالة التوازن النهائي في النقطة (E_2) ، وهنا تكون السياسة المالية فعالية تماما في ظل نظام سعر صرف ثابت و الشكل (7) يوضح ذلك:

الشكل رقم (7): السياسة المالية في ظل سعر الصرف الثابت



Source : Joël Jalladeau, Introduction à la macro économie de Boeck & laciers, a ; 2ème édition, Paris, 1998 , P : 325

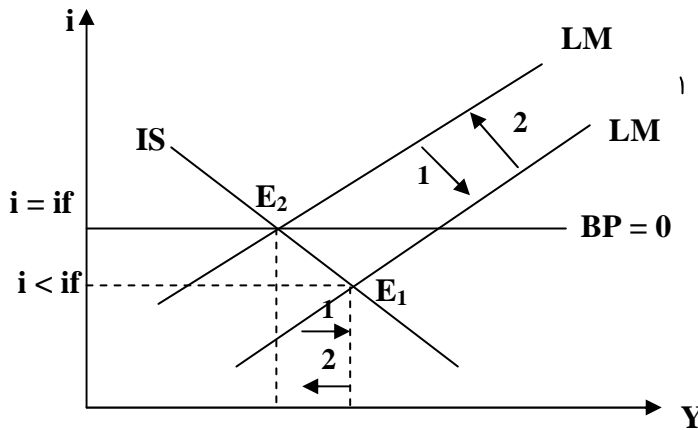
2 السياسة النقدية:

في حال افتراض أن السلطة النقدية انتهجت سياسة نقدية توسعية عن طريق زيادة عرض النقود، هذا يعني انتقال المنحنى LM نحو LM أي انخفاض أسعار الفائدة المحلية إلى 1_1 ، ويكون ميزان المدفوعات في حالة عجز أي $(1 < if)$ مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة بسبب خروج الأموال إلى الخارج.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (8):

(1) Joël Jalladeau, Introduction à la macro économie de Boeck & laciers, a ; 2ème édition, Paris, 1998, P:325.

الشكل رقم (8) : السياسة النقدية في ظل سعر صرف ثابت



Source :- Joël Jalladeau, Introduction à la macro économie de Boeck & laciers, a ;
2ème édition, Paris, 1998,p: 326.

- من استنتاج الطالبة بناء على الشكل (7)

يتدخل البنك المركزي لإعادة التوازن من خلال بيع العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الوطنية لتعود إلى حالتها الأولى، هذا يعني أن السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت غير فعالة.

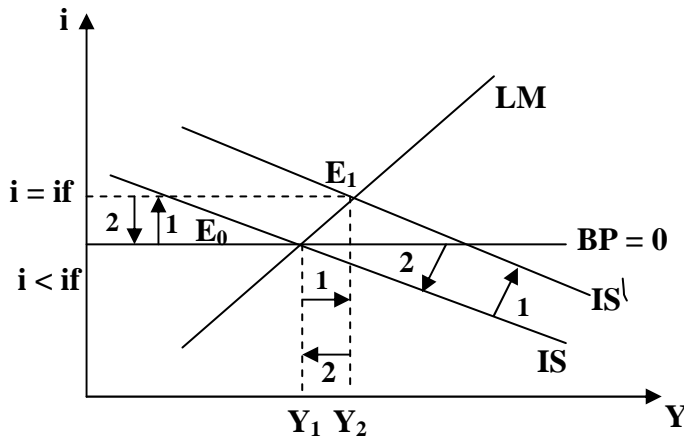
ثانيا السياسة النقدية والمالية في ظل نظام سعر الصرف العائم:

في هذا النظام تكون حركة رؤوس الأموال في حرية تامة مع سعر الصرف، أي يتحدد حسب قوى السوق وهنا لا يتدخل البنك المركزي في بيع و شراء العملة لتحديد قيمة سعر الصرف، أي لا توجد علاقة بين موازنة ميزان المدفوعات وعرض النقود.

1 السياسة المالية:

نفرض أن سعر الفائدة المحلي يبقى ثابت و قريب من معدل سعر الفائدة العالمي. إتباع سياسة مالية توسعية من خلال ارتفاع الطلب الخارجي على السلع الوطنية (زيادة الصادرات) هذا يؤدي إلى حدوث فائض في الطلب على السلع المحلية أي انتقال منحنى ميزان المدفوعات فهو في حالة فائض حسب الشكل (9):

الشكل رقم (9): السياسة المالية في ظل سعر الصرف العائم



Source : Joël Jalladeau, **Introduction à la macro économie** de Boeck & Jaciers, a ; 2ème édition, Paris, 1998, P: 333.

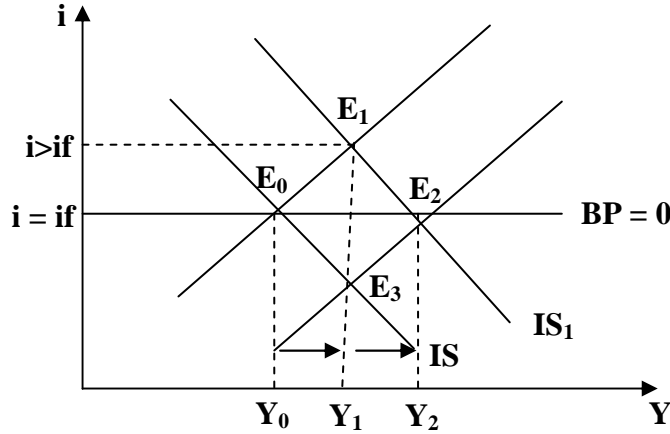
أي ارتفاع قيمة العملة المحلية مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على السلع الوطنية ومن ثم انخفاض الصادرات، و بالتالي رجوع منحنى IS إلى IS (الوضعية الأصلية)، وهذا يعني أن السياسة المالية في ظل سعر الصرف العائم غير فعالة.⁽¹⁾

2 السياسة النقدية:

في حالة إتباع سياسة نقدية توسعية هذا يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة المحلية أي انتقال LM إلى LM و هذا يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال إلى الخارج وهو ما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات، حيث تصبح قيمة السلع المحلية منخفضة بالنسبة للأسعار العالمية وبالتالي تزداد الصادرات، ومن ثم زيادة الناتج إلى المستوى Y_2 أي انتقال المنحنى IS إلى IS- كما هو في الشكل (10):

⁽¹⁾ بن طالبى فريد، مرجع سابق، ص، 116.

الشكل رقم (10): السياسة النقدية في ظل سعر الصرف العائم



المصدر: بن طالبي فريد: "فعالية السياسات النقدية و السياسات المالية و عوامل نجاحها في ظل التغيرات الدولية-دراسة حالة الجزائر.(معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر)،رسالة ماجستير غير منشورة ،2002، ص:117.

مما سبق نلاحظ ان السياسة النقدية في ظل نظام سعر الصرف العائم فعالة، وبالتالي تعتبر إحدى أدوات السياسة الاقتصادية العامة التي تستخدمها الدولة لحماية عملتها من التدهور ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

نستنتج ان السياستين المالية والنقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تعمل على بعث الانتعاش الاقتصادي ودفعه للنمو، إلا ان هاتين السياستين تحتاجان إلى معايير وشروط تتماشى والنظام السائد في البلد وأيضا حسب درجة النمو الاقتصادي لكل بلد.

الخلاصة :

من خلال تعرضنا إلى دراسة في السياسة المالية والنقدية أتضح أنه توجد علاقة تأثير متبادل بين السياسات المالية والنقدية والمتغيرات الاقتصادية الكلية و تبرز هذه الأهمية من خلال الأهداف التي تصبوا إليها السياستين، بحيث تلعب السياسة المالية دورا كبيرا في مختلف النظم الاقتصادية، ففي النظام الاشتراكي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في حين تتجه في النظام الرأسمالي إلى تهيئة البيئة المواتية لازدهار القطاع الخاص ونموه من جهة والعمل على التخفيف من حدة التقلبات التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي والعمل على تحقيق استقرار مستوى الأسعار والتشغيل الكامل، غير أن ما يمكن ملاحظته هو أن السياسة المالية في كلا النظامين وجهان لعملة واحدة وهو تحقيق النمو والاستقرار الاقتصاديين.

أما السياسة النقدية فتهدف إلى التعرف على العوامل المحددة لقيمة وحدة النقد في أي لحظة من الزمن أو التغيرات التي تطرأ عليها خلال فترات من الزمن، فموضوع السياسة النقدية يكمن أيضا في تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية.

ومن خلال دراسة الأساس الفكري للسياستين، استخلصنا وجوب التنسيق والتكامل بين السياستين كون أن كلا السياستين لهما تأثير مشترك على النشاط الاقتصادي وأيضا كلاهما يهدف إلى الوصول إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

بعد تناولنا للمفاهيم المتعلقة بالسياستين المالية والنقدية بالإضافة إلى الأهداف والأدوات المستخدمة لتحقيقها وعوامل نجاحهما سنتطرق في الفصل الموالي لدراسة الاستثمار: الأسس النظرية والمفاهيم الأساسية.

تمهيد:

حظي موضوع الاستثمار عبر مختلف المدارس الاقتصادية باهتمام الاقتصاديين نتيجة للدور الذي يلعبه في مسار النظام الاقتصادي، فالاستثمار وثيق الصلة بعدة متغيرات منها الدخل، الاستهلاك الادخار، رأس المال، مستوى التشغيل، مستوى النمو و التنمية الاقتصادية.

لذا ارتأينا أنه من الضروري التطرق إلى تفسير الاستثمار، حسب الاقتصاد الوضعي مبرزين أهم النظريات لأبرز المفكرين الاقتصاديين عبر المدارس الاقتصادية، ففي الفكر الكلاسيكي يفسر الاستثمار على أساس الادخار، حيث تنمو رؤوس الأموال من خلال الاقتصاد وتنقل من خلال الإسراف أي ان التراكم أساس الاستثمار.

أما الفكر الماركسي يفسر الاستثمار من خلال نظرية القيمة و فائض القيمة الناتج عن استغلال العمال و بالتالي تكوين رأس المال، أما المدرسة الكينزية فنفسر الاستثمار من خلال العلاقة التي تربط الادخار و الاستهلاك و الدخل و الكفاية الحدية لرأس المال و النمو الاقتصادي ،وذلك بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. أما في الاقتصاد الإسلامي فهو يفسر على أساس التعاليم الدينية و أحكام السنة النبوية من أجل تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية.

كما سنتطرق في هذا الفصل أيضا إلى إعطاء مفاهيم أساسية للاستثمار تتعلق بمفهوم الاستثمار خصائصه أنواعه أهمية الاستثمار و أهم الدوافع الرامية إليه، أيضا محدداته ومخاطره.

المبحث الأول: الاستثمار عبر مختلف المدارس الاقتصادية

إن مجال الاستثمار واسع و يعتمد في مفاهيمه على كثير من العلوم الأخرى الإحصاء الرياضيات و الاقتصاد إلا أنه لم يحظى بالكثير من الاهتمام، كونه علم حديث النشأة و في هذا الشأن سنتطرق إلى تفسير الاستثمار عبر مختلف المدارس الاقتصادية من خلال الدراسات التحليلية للأفكار الاقتصادية حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى مجموعة من النقاط أولها:

المطلب الأول: الاستثمار الفكر الكلاسيكي

المطلب الثاني: الاستثمار في الفكر الماركسي

المطلب الثالث: الاستثمار في الفكر الكينزي

المطلب الرابع: الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي

المطلب الأول: الاستثمار في الفكر الكلاسيكي

اهتم الكلاسيك بفكرة الفائض الاقتصادي و المتمثل في الادخار، حيث حاولوا إيجاد العلاقة التي تربط الادخار بالاستثمار، وتحديد فكرة تكوين رأس المال.

اولا الادخار وعلاقته بالاستثمار:

إن الادخار في النظرية الكلاسيكية يعني القوى الشرائية السائدة و المتوفرة و التي يتم استبعاد استعمالها في الاستهلاك، لذلك نجد أن العوامل التي تحدد الاستهلاك تحدد في نفس الوقت الادخار، فلقد اعتبر الكلاسيك أن الفائدة هي عائد الادخار وبالتالي كلما زاد سعر الفائدة كلما زاد مستوى الادخار، وبالتالي قل مستوى الاستهلاك.⁽¹⁾

يرى الكلاسيك بان الادخار هو صورة من صور الإنفاق على المشتريات في السلع الاستثمارية، أي أن الدخل الذي لا ينفق على شراء أموال الاستهلاك ينفق بالضرورة على شراء أموال الاستثمار، بمعنى أن كل ادخار يتحول تلقائياً الى استثمار عند مستوى التشغيل الكامل وهذا التحول يكون بفعل حركات سعر الفائدة التي تعتبر العامل الأساسي لتحديد الادخار.

يعتبر آدم سميث أن الاستثمارات تتزايد عن طريق الادخار حيث يقول: " تنمو رؤوس الأموال نتيجة التقشف، وتنقلص نتيجة الإسراف، وسوء التصرف، فكلما يمكن أن يتزايد رأس مال الشخص

⁽¹⁾Dowidar Mohamed :l'économie politique,une science sociale,Maspéro,Paris,1974,p:182.

المنفرد بمقدار المبلغ الذي يدخره من دخله أو ربحه السنوي، كذلك رأس مال المجتمع بكامله، والذي يعادل رأس المال الكامل بجميع الأشخاص الأفراد الذين يشكلون هذا المجتمع، ويمكن أن يتزايد بنفس الطريقة.⁽¹⁾

بمعنى أن التقشف هو مصدر الادخار، أي كلما زاد التقشف من الدخل أو الربح كلما تزايد رأس المال بشكل أكبر، كما يعتبر سميث أن التبذير ظاهرة تعيق النمو الاقتصادي.

وقد اهتم سميث بالاستثمار في كتابه ثروة الأمم " من خلال التركيز على تقسيم العمل كمحرك أساسي لذلك، فالعمل قوة محرّكة للاستثمار باعتباره مصدره، لأن القيمة الإضافية التي ينتجها تتوزع بين نوعين الأول التراكم و الثاني الاستهلاك.

إن التراكم يزيد في حجم الاستثمار، وبذلك يوسع نطاق الإنتاج ويخلق حركة نشيطة في المجتمع، غير أن آدم سميث انصب مفهومه للتراكم على زيادة تشغيل العمال المنتجين وزيادة قدراتهم الإنتاجية.

أما ريكاردو فقد اهتم أيضا بالتراكم، فحسب رأيه فإن ارتفاع نصيب الربح من الدخل الوطني نتيجة الطلب المتزايد على الأجر بسبب تزايد السكان يؤدي إلى الأراضي الأقل خصوبة، وبذلك تبقى الأجور الحقيقية ثابتة، في حين ترتفع الأجور الاسمية بشكل مواز لارتفاع المنتجات الزراعية وبهذا فإن نصيب الربح الاستثماري ينخفض مما يشكل خطر على التراكم الرأسمالي.

كما أكد على ضرورة التقسيم الدولي للعمل فهو يرى أنى التقسيم الدولي يوفر المواد الأولية الرخيصة للبلدان المتطورة مما يجعل تكلفة الإنتاج تنخفض وهذا يرفع من حجم الأرباح و بالتالي تزايد الاستثمارات من جهة، ومن جهة أخرى يتم القضاء على محدودية الموارد الطبيعية.

ثانيا دور تقسيم العمل في تراكم رأس المال:

إن تراكم رأس المال ضروري لتقسيم العمل الذي يترتب عنه زيادة في التشغيل و الإنتاج ويهدف تقسيم العمل أساسا الى البحث عن الكفاءة في العمليات الإنتاجية المتخصصة بالنسبة للأفراد فتقسيم العمل يؤهل الأفراد في تخصصهم في شكل واحد من النشاط الاقتصادي وهذا ما يشجع مبادلة وتجارة السلع.⁽²⁾

(1) آدم سميث: "بحث في طبيعة وألن باب ثروة المجتمع"، ترجمة حسني زينه، معهد الدراسات الاستراتيجية، ط.1، بيروت، 2007، ص: 249.

(2) Thierry Ananou : "Investissement et capital", Mémo séuil, Paris, 1997, p:29.

من خلال نظرية القيمة في العمل لآدم سميث يتضح أن هناك تأثير متبادل بين رأس المال وتقسيم العمل، أي أن هناك قوة محرّكة لرأس المال وهذا الأخير يوسع نطاق الإنتاج.

أما دافيد ريكاردو يركز اهتمامه في تحديد مفهوم القيمة، فالقيمة حسب رأيه تتحدد من خلال عنصرين: وقت العمل ووقت الحصول على رأس المال فهو يفرق بين نوعين من العمل أحدهما هو وقت العمل الحي، وثانيها هو كمية العمل و المتمثل في وسائل الإنتاج التي يستعملها العمل الحاضر.

غير أن ريكاردو اكتشف أن العمل عنصر من عناصر رأس المال، و أن التراكم يتمثل في زيادة رأس المال الذي يعبر عنه بتشغيل عدد إضافي من العمال⁽¹⁾ ويرى ريكاردو أن تراكم رأس المال يؤدي إلى زيادة التشغيل و يترتب عن ذلك ارتفاع الأجور وسعر الفائدة، مما يؤدي إلى انخفاض الأرباح.

المطلب الثاني: الاستثمار في الفكر الماركسي

لقد كانت وجهة نظر كارل ماركس^(*) أن استقرار التشكيلات الاجتماعية أساس تطورها وركز في تحليلاته للتطور الاقتصادي و الاجتماعي على قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج وسنتطرق لبعض أفكار ماركس وعلاقتها بالاستثمار من خلال:

- نظرية القيمة وفائض القيمة.

- الاستثمار ورأس المال.

اولا نظرية القيمة وفائض القيمة:

لقد اعتبر كارل ماركس أن العمل هو أساس القيمة و جوهرها ومقياسها⁽²⁾ أي قيمة السلعة تقاس بعدد الساعات التي استغرقها تحويل و إنتاج السلعة.

كما أن العمل هو مصدر فائض القيمة و بالتالي مصدر تكوين رأس المال أي فائض القيمة لا يمكن أن ينجم عن تداول البضاعة لان هذا التداول لا يعرف سوى تبادل أشياء متعادلة، ولا يمكن لها أيضا أن تنجم عن ارتفاع الأسعار لان الخسائر والأرباح لدى كل من المشتريين والبائعين تتوازن، والحال أن الامر يتعلق بظاهرة اجتماعية وسطية لا فردية، فمن اجل الحصول على فائض القيمة يجب

(1) عبد القادر بابا: سبل سبله الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (كلية

العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر) اطروحة دكتوراه غير منشورة، 2004، ص: 5.

(*) كارل ماركس (1818 – 1883) : ولد في ألمانيا و أصبح أستاذا للفلسفة، كان له دورا في الحركات التحررية، أهم مؤلفاته رأس المال ويعتبر مع صديقه فريدريك انجلز المنظرين الرسميين الأساسيين للفكر الشيوعي.

(2) فتح الله ولعلو : الاقتصاد السبيلي، مدخل للدراسات الاقتصادية – دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع، ط.1، بيروت، 1981، ص: 120.

أن يتمكن صاحب المال من اكتشاف بضاعة في السوق لها قيمة استعمالية، تتمتع بميزة خاصة هي أن تكون مصدرا للقيمة، أي عملية استهلاكها هي في الوقت نفسه عملية تخلق قيمة وهذه البضاعة تتمثل في العمل الإنساني.

إن صاحب المال يشتري قوة العمل بقيمتها التي يحددها، كما يحدد قيمة كل بضاعة أخرى وقت العمل الضروري اجتماعيا لإنتاج البضاعة (نفقات إعالة العامل وعائلته).

وحين يشتري صاحب المال قوة العمل يصبح من حقه أن يستهلكها أي أن يجعلها تعمل طوال النهار (12 ساعة) ولكن العامل يشتغل 6 ساعات (الوقت الضروري) يعطي إنتاجا يغطي نفقات إعالته وفي الساعات الست الأخرى (الوقت العمل الزائد) يعطي إنتاجا (زائدا) أي فائض لا يدفع الرأسمالي أجره، وهنا يكون استغلال الرأسمالي للعامل أي الفرق بين الأجر المدفوع وناتج العمل هو فائض القيمة التي يسعى الرأسماليون باستمرار إلى زيادتها بعدة طرق:

- ❖ إطالة يوم العمل وسمي فائض القيمة المطلق.
 - ❖ زيادة إنتاجية العمل عن طريق تخفيض وقت العمل الضروري وتسمى بالقيمة الفائضة النسبية.
 - ❖ استخدام تكنولوجيا جديدة تمكن من تخفيض تكلفة الإنتاج.
- إن قيمة السلعة يحددها كارل ماركس بالمعادلة التالية⁽¹⁾:

$$V_m = V_T + C + C.V$$

حيث:

V_m : قيمة السلعة

V_T : قيمة العمل رأس المال المتغير

C : قيمة اهتلاك رأس المال الثابت الموارد الأولية.

$C.V$: فائض القيمة

ثانيا علاقة الاستثمار بالتراكم و الفائض الاقتصادي:

لقد قسم كارل ماركس رأس المال إلى قسمين:

❖ رأس المال الثابت الذي ينفق على وسائل الإنتاج: آلات وأدوات عمل و مواد أولية وتنتقل

قيمتها دفعة واحدة إلى المنتج تام الصنع.

(1) لعيني عمر: "إشكالية الاستثمار في الجزائر من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق" (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر) أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2005-2006، ص: 17.

❖ ورأس المال المتغير (المتحرك) الذي ينفق على قوة العمل (تدفع منها الأجور).

وما يمكن استخلاصه أن رأس المال المتغير هو مصدر فائض القيمة وأن الادخار هو مصدر التراكم، وأن عملية التراكم مرتبطة بالاستثمار الذي هو عبارة عن فائض الناتج الاجتماعي الصافي عن العمل الضروري اجتماعيا للإنتاج.⁽¹⁾

وما يمكن استخلاصه من العلاقة التي تربط الاستثمار بالفائض الاقتصادي في كون الفائض الاقتصادي الذي هو أكثر مسؤولية من الادخار.

ثالثا الاستثمار و علاقته برأس المال:

الاستثمار هو علاقة اجتماعية وعملية اقتصادية تتم بين عدد من الأفراد يشكلون جماعة عمل في وحدة اقتصادية معينة.

في حين رأس المال يعتبر أيضا علاقة اجتماعية وفنية، حيث يعتبر كارل ماركس تداول السلع هو نقطة انطلاق رأس المال، حيث الإنتاج السلعي و التجاري قد بلغا درجة ما من التطور.

أما طبيعة العلاقة بين الاستثمار و رأس المال تتجسد في كون كل منهما علاقتين اجتماعيتين وفنيتين والذي يحدد رأس المال هو الاستثمار و أن الاستثمار قسمان أحدهما استثمار تعويضي لرأس المال بسبب الاندثار و الثاني استثمار إضافي لرأس المال، فهو توسيع رأس المال الثابت عن طريق تخصيص جزء من فائض القيمة وتحويله الى رأس مال يغذي رأس المال الإنتاجي.

المطلب الثالث: الاستثمار في الفكر الاقتصادي الكينزي

كانت للأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى سنة 1929 في أوروبا الصناعية الأثر البالغ ونقطة لصدور كتاب " النظرية العامة للاستخدام و النقود و الفائدة " لجون مينارد كينز^(*) وقد عبر كينز عن ضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد من أجل تخفيف حدة الأزمات الاقتصادية و إنعاش الاستثمار وقد تناول في كتابه مختلف الظواهر الاقتصادية التي سادت الدول الرأسمالية و التي تسببت أساسا في الكساد الكبير و انتشار البطالة مبينا بذلك وسائل العلاج.

(1) Karl Marx : **"Fondement de la critique de l'économie politique"**, édition du progrès, Moscou, 1974, p:114.

(*) جون مينارد كينز: (1883-1946) اقتصادي انجليزي وتلميذ لألفريد مارشال در □ في جامعة كامبردج ثم أصبح أستاذا في نفس الجامعة ، أصدر أول كتاب سنة 1913. " التداول النقدي" و في عام 1936 أصدر كتابه المشهور " النظرية العامة للاستخدام و الفائدة و النقود".

اولا الاستثمار و علاقته بالادخار و الدخل:

اهتم كينز بفكرة الطلب الكلي الفعال (*) لتفسير أسباب عدم التوازن التي وقع فيها النظام الرأسمالي في أزمة الكساد فهو يرى أن حجم الدخل الوطني إنما يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال. كما ابتعد كينز في تحليله لنظرية الفائدة عن تحليل الكلاسيك فقد عالج الكلاسيك هذا الموضوع من مدخل نظرية كمية النقود، أما كينز فمدخله كان من خلال تحليله لمفهوم الاستثمار.

وعليه فنظرة كينز لهذه العلاقة معطاة كما يلي: (1)

$$Y = I + C \dots (1) \quad \text{حيث:}$$

$$I = Y - C \dots (2) \quad \text{الدخل : } Y$$

$$Y = C + S \dots (3) \quad \text{الاستثمار : } I$$

S: الادخار

$$S = Y - C \dots (4) \quad \text{C: الاستهلاك}$$

من المعادلة (2) و (4) نجد أن الاستثمارات = الادخار أي: $S = I$

من هنا يتبين أن كينز يأتي بجديد على تحليل الكلاسيك فأى زيادة في الادخار تؤدي إلى زيادة في الاستثمار إلا أن ما أضافه كينز في نظريته البحث عن تحديد من هو المتغير التابع ومن هو المتغير المستقل فتوصلت النظرية التقليدية ببداية على أن الادخار يؤثر مباشرة في الاستثمار، أما كينز توصل على عكس ذلك فجعل الاستثمار هو الذي يؤدي تلقائياً إلى الادخار من خلال ما يحدثه الاستثمار من تغير في الدخل. (1)

(1) عمر صخري: "التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط.2، الجزائر، 1991، ص:72.
 (*) الطلب الكلي الفعال: هو ذلك الطلب على مختلف السلع الاستهلاك و السلع الاستثمارية المدعم أو المصحوب بقوة شرائية.

ثانياً الطلب على الاستثمار و الكفاية الحدية لرأس المال:

حسب النظرية الكينزية فإنه لاتخاذ قرار الاستثمار، يقارن المستثمر بين ما يتوقع الحصول عليه من عائد صاف في طول حياة الأصل الاستثماري وبين سعر الفائدة الذي لا يمكن أن يحصل عليه كفرصة استثمارية بديلة، وطالما أن سعر الفائدة يقل عن الكفاية الحدية لرأس المال (*) الذي يمثل معدل الخصم للفوائد الصافية المتوقعة طيلة حياة الأصل الاستثماري، ونتيجة لذلك يرتفع حجم الاستثمار في البلاد، أما إذا زاد سعر الفائدة عن معدل الكفاية الحدية لرأس المال فإن المستثمر يمتنع عن القيام بذلك المشروع و يقل حجم الاستثمار الخاص بارتفاع سعر الفائدة و ينخفض حجم الاستثمار .

فإن رمزنا للكفاية الحدية لرأس المال بالرمز (C) و الإيرادات الصافية السنوية خلال فترة حياة المشروع بالرمز : R_1 , R_2 , \dots , R_n

وكلفة الاستثمار بالرمز (I) :

$$I = \frac{R_1}{(1+e)} + \frac{R_2}{(1+e)^2} + \frac{R_3}{(1+e)^3} + \dots + \frac{R_n}{(1+e)^n}$$

فإن الكفاية الحدية لرأس المال هو معدل الخصم (C) الذي يجعل القيمة الحالية للإيرادات الصافية في حالة تساوي مع كلفة الاستثمار (I).

فإذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال اكبر من معدل الفائدة السائد في السوق أي (C>i) فإن المستثمر في هذه الحالة يقدم على الاستثمار.

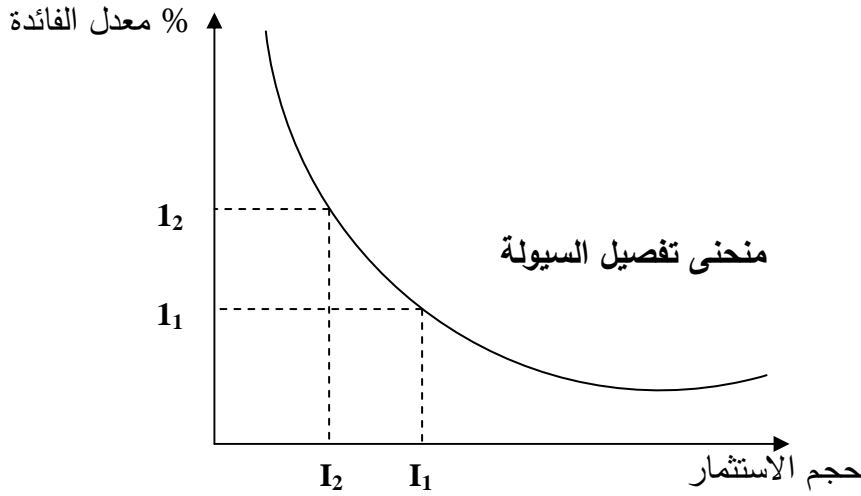
أما إذا كان معدل الفائدة اكبر من الكفاية الحدية لرأس المال (C) أي (i > C) فإن المستثمر في هذه الحالة يتوقف عن الاستثمار. (1)

1- منحني الكفاية الحدية لرأس المال:

أي منحني الكفاية الحدية لرأس المال يمكن تمثيله على افتراض وجود سعر فائدة، بتمثيل حجم الاستثمار على المحور الأفقي و الكفاية الحدية لرأس المال على المحور العمودي:

(*) الكفاية الحدية لرأس المال هي سعر الخصم الذي يطبق على المردودات السنوية المتوقعة لرأس المال طول مدة حياته، يجعل القيمة الحالية لهذه المردودات مساوية لسعر عرض هذا الرأسمال.
(1) عمر صخرى، مرجع سابق، ص: 173.

الشكل رقم (11): منحنى الطلب الاستثماري



المصدر: عمر صخري: "التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط.2، الجزائر، 1991، ص: 176.

كل نقطة من المنحنى تمثل مستوى معين من أسعار الخصم، ومستوى الاستثمارات الذي يتماشى مع هذه الأسعار.

و من هذا الشكل تظهر العلاقة العكسية بين حجم الاستثمار و سعر الخصم المتوقع، إذ كلما زاد حجم الاستثمار انخفض سعر الخصم المتوقع و العكس صحيح.

2- العوامل المحددة لرأس المال: تتأثر بتغير احد العاملين:

- الإيرادات المتوقعة.

- كلفة الاستثمار.

إضافة إلى عوامل أخرى تتمثل فيما يلي: (1)

❖ التقدم التكنولوجي:

حيث ترتفع الكفاية الحدية لرأس المال ارتفاع الإيرادات الصافية ومع ثبات تكلفة الاستثمار أو ارتفاع بدرجة أقل، و بالتالي فإن المستثمرين يلجأون إلى الاستفادة من الابتكارات والاختراعات الجديدة في الاقتصاد كاستعمال اليد إنتاجية جديدة، استخدام المصادر الجديدة للمواد الأولية، أو إيجاد أسواق جديدة لتصريف منتجاتهم بحيث تؤدي إلى تخفيض تكلفة الوحدة الواحدة بالمقارنة مع التكلفة الوسطية

(1) صخري عمر، مرجع سابق، ص-ص: 22- 23.

اجتماعيا، إن ارتفاع الأرباح المحققة يجعل الكفاية الحدية لرأس المال مرتفعة وبالتالي فإن هذه الأخيرة تتماشى طرديا مع معدل التقدم التكنولوجي.

❖ توقعات المستثمرين:

تلعب توقعات المستثمرين دورا كبيرا للتأثير على الكفاية الحدية لرأس المال، لأنهم يعتمدون على الإيرادات المتوقعة الحصول عليها مستقبلا و ليس على الإيرادات الحالية، فقد تكون الكفاية لرأس المال مرتفعة و بالرغم من ذلك يتمتع المستثمرون عن القيام باستثمارات جديدة، لأنهم يتوقعون مستقبلا انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال و انخفاض الإيرادات الصافية.

وتوقعات المستثمرين تتأثر بدورها بالسياسة المالية وانفاقات الدولة، فإذا لجأت الدولة إلى رفع الضرائب على الأرباح فذلك سيؤدي إلى تخفيض الإيرادات الصافية المتوقعة، كما أن ارتفاع الضرائب على الدخل يؤدي إلى تخفيض الدخل الحقيقي و بالتالي انخفاض الطلب على السلع والخدمات، فتتخف أسعارها وهذا يؤثر على الإيرادات الصافية المتوقعة بالانخفاض، و نتيجة السياسة المالية فإنها تنعكس على الكفاية الحدية لرأس المال بالانخفاض مما يجعل المستثمرين يمتنعون عن القيام باستثمارات جديدة.

و العكس إذا انخفضت الضرائب على الأرباح، تتخف التكاليف من جهة و يرتفع الطلب على السلع و الخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع الإيرادات الصافية و الكفاية الحدية لرأس المال، كما أن قيام الدولة باتفاقات جديدة سواء أكانت استثمارية أو اجتماعية سوف يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع و الخدمات مما يجعل توقعات المستثمرين متفائلة و الكفاية الحدية لرأس المال ترتفع فيرتفع حجم الاستثمار.

❖ حجم الطلب على السلع و الخدمات:

ارتفاع حجم الطلب على المنتجات بسبب ارتفاع الدخل لزيادة السكان، أو تغير أذواق المستهلكين و الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و ارتفاع الطلب على نمط معين من الإنتاج، كلها عوامل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك خاصة في البلدان النامية، لان الميل الحدي للاستهلاك اكبر منه للادخار.

❖ حجم التكاليف:

كلما ارتفعت التكاليف كلما كانت درجة المخاطرة كبيرة، تسمح بالتنبؤ لمدة زمنية طويلة لعدم التأكد كما هو الحال بالنسبة للتوقع بالمشاريع الكبيرة لأن الخسائر الكبيرة تشكل خطر على وجود المشروع

بأكمله، ولهذا نجد أنه كلما زاد حجم التكاليف ارتفعت نسبة المخاطر، مما يؤدي إلى انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال.

ثالثا مضاعف الاستثمار:

تقوم نظرية كينز في مفهومها العام على أن التغير في كمية النقود يؤثر على الاستثمار الذي بدوره يحدد مستوى الدخل و الإنتاج و التشغيل و ذلك عن طريق ما يسمى بمضاعف الاستثمار (*) الميل الحدي للاستهلاك يلعب دورا أساسيا في تحديد قيمة مضاعف الاستثمار و يمكن توضيح ذلك رياضيا كما يلي:

$$dy = Td I \dots\dots (1)$$

$$T = \frac{dy}{dI} \dots\dots (2)$$

$$Y = C+I \quad \text{وبما أن}$$

$$dy = dc + dI \dots\dots (3)$$

$$dI = dy - dc \dots\dots (4) \quad \text{أو}$$

وبقسمة طرفي المعادلة (4) على dy نحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{dI}{dy} = \frac{dy}{dy} - \frac{dc}{dy}$$

$$\frac{dI}{dy} = 1 - \frac{dc}{dy} \dots\dots\dots (5)$$

وبقسمة (1) على طرفي المعادلة (5) نحصل على المعادلة التالية:

$$\frac{1}{\frac{dI}{dy}} = \frac{1}{1 - \frac{dc}{dy}}$$

(*) مضاعف الاستثمار يقصد به المعامل العددي الذي يبين مدى الزيادة الكلية في الدخل الوطني و التي تتولد عن حدوث زيادة في الاستثمار المستقل.

$$\frac{dy}{dI} = \frac{1}{1 - \frac{dc}{dy}} = T \dots \dots \dots (5)$$

$$T = \frac{1}{1 - \text{ميل الحدي للاستهلاك}} : \text{أي أن مضاعف الاستثمار}$$

حيث:

T: مضاعف الاستثمار

dI: التغير في الاستثمار

dy: التغير في الدخل

dc: التغير في الاستهلاك

ولما كان مضاعف الاستثمار يعتمد على الميل الحدي للاستهلاك، وحيث أن هذا الأخير يقاس بالنسبة بين التغير في الاستهلاك (dc) إلى التغير في الدخل (dy)، وبما أن العلاقة بين المضاعف والميل الحدي للاستهلاك هي علاقة طردية فكلما ارتفع هذا الأخير، ارتفع المضاعف والعكس صحيح، أي أن المضاعف يتناسب عكسيا مع الميل الحدي للدخار.

ولما كان الميل الحدي للدخار = -1 الميل الحدي للاستهلاك، فإن مضاعف الاستثمار:

$$T = \frac{1}{\text{ميل الحدي للاستهلاك} - 1} , \text{ أي أن المضاعف يساوي مقلوب الميل الحدي للدخار.}$$

وتظهر الدراسة أهمية نظرية المضاعف في الواقع العملي ذات آثار بالغة، حيث تسمح لنا بشكل عام أن نعرف إذا ما قامت المشروعات المختلفة بزيادة إنفاقها الاستثماري، وان كانت هناك طاقات إنتاجية معطلة في الاقتصاد، فمن المتوقع أن يترتب على ذلك حدوث زيادة أكبر منها في الإنتاج والدخل والعمالة، كما يمكننا معرفة مقدار الزيادة في الاستثمار والميل الحدي للاستهلاك الخاص بالمجتمع (أو الميل الحدي للدخار)، أن نقدر مقدار الزيادة التابعة في الدخل الوطني.⁽¹⁾

(1) bu.edu.eg/olc/images/7th 11 avril 2010, 16 h 20

المطلب الرابع: الاستثمار في الفكر الاقتصادي الإسلامي

نتطرق في هذا المطلب إلى توضيح مفهوم الاستثمار من وجهة نظر المذهب الاقتصادي الإسلامي وبيان أهم المعايير والضوابط التي توجه سلوك المستثمر الإسلامي والتي تؤكد حقيقة أن الإسلام لا يفصل بين مفهوم الاستثمار وعالم القيم والمبادئ، وذلك حتى تتحقق مقاصد الشريعة من عملية الاستثمار وبالتالي تحقيق الرفاهية الشاملة للفرد والجماعة وتحقيق النمو والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

أولاً مفهوم الاستثمار في المذهب الاقتصادي الإسلامي:

الاستثمار في اللغة مشتق من الثمر ويقال استثمر المال أي طلب ثمر المال أي نماؤه ونتاجه مفهوم الاستثمار في ضوء المذهب الاقتصادي الإسلامي محكوم بضوابط ومعايير اجتماعية لا يمكن فصلها عن الضوابط الاقتصادية الأخرى، حيث يعرف الاستثمار بأنه: توظيف الفرد أو الجماعة للمال الزائد لا يتعارض مع مبادئ الشرع ومقاصده العامة وذلك بغية الحصول على عائد منه يستعين به الفرد أو الجماعة على القيام بمهمة الخلافة له وعمارة الأرض، بمعنى أن تعريف الاستثمار في المذهب الاقتصادي الإسلامي يجب أن يشتمل على ستة عناصر:⁽¹⁾

- عنصر القيم والمبادئ.
- عنصر الحركة والتشغيل.
- عنصر الغاية السامية وهي تحقيق المصالح المادية وغير المادية.
- عنصر الجهة المسؤولة عن عملية التشغيل فرداً كان أو جماعة.
- عنصر أن يكون رأس المال مالا حلالاً.
- عنصر الوسيلة التي تتم فيها هذه العملية.

فالاستثمار في الشريعة الإسلامية هو ذلك النشاط الواعي والرشيد الرامي إلى تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية في إطار الضوابط الشرعية المستمدة من الشريعة الإسلامية، كما يقصد به تنمية المال مع مراعاة الشرعية في استثماره.

(1) قطب سانو: "الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي"، دار النفائس، ط.1، عمان، 2000، ص:23.

وقد حث الإسلام على الاستثمار وتنمية المال في عدة آيات لقوله تعالى: "هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور"⁽¹⁾، وقال تعالى: "هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها"⁽²⁾.

وقوله تعالى: "يا أيها الذين امنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون، فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون"⁽³⁾.

هذه الآيات تدل على أن الإسلام يحث على الاستثمار ويدعو إليه، إضافة إلى العديد من الآيات الدالة على تحريم الاكتناز والربا والداعية إلى وجوب الزكاة وضرورة الاستثمار.

ومن النصوص النبوية الصريحة في الدعوة إلى الاستثمار والحث عليه قوله (صلى): "من أحيا أرضا ميتة فهي له" وقوله أيضا (صلى): "من ولي يتيما له مال فليتجر له ولا يتركه حتى تأكله الصدقة".

ونستخلص من هذه الأحاديث وأيضاً من واقع الأمة اليوم وما آلت إليه من ضعف وهوان نتيجة لبعدها عن تعاليم الإسلام التي توجب عمارة الأرض واستثمار الموارد التي حياها الله عز وجل للإنسان في الكون، يتأكد لنا أن الاستثمار للمال الزائد عن الحاجات الأساسية هو أمر ضروري ومطلوب.⁽⁴⁾

ثانياً أهداف الاستثمار في المذهب الاقتصادي الإسلامي:

إن الهدف الأساسي من الاستثمار في النظم الوضعية، هو تحقيق وتعظيم الربح بأقصى قدر ممكن، ويعتبر سعر الفائدة من العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار الاستثمار، إلا أن هذا العامل غير وارد في الاقتصاد الإسلامي، حيث الاستثمار في الإسلام لا يهمل تعظيم الربح ولكن لا يجعله هدفاً أساسياً، فهو بذلك يسعى لتحقيق هدف أسمى، ألا وهو مصلحة الجماعة الإسلامية.

وتتمثل مقاصد الشريعة الإسلامية فيما يلي:

(1) سورة الملك، الآية 15.

(2) سورة هود، الآية 61.

(3) سورة الجمعة، الآية 10.

(4) عبد السلام العبادي: "الملكية في الشريعة الإسلامية، طبيعتها، وظيفتها وقیودها"، مكتبة الأقصى، ج.2، ط.1، الأردن، 1975، ص: 415.

♦ **حفظ المال وتنميته:** إن أساس تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي لأي مجتمع من المجتمعات إنما يركز على كيفية محافظة هذه المجتمعات على ثرواتها وكيفية تنمية هذه الثروات من خلال ما حث عليه الله تعالى من استثمار وبيان التدابير التي تجعل الاستثمار يحقق هذا المقصد وأهم هذه التدابير: تحريم الاكتمار وتحريم الربا والميسر، وتحريم السرف والتبذير والنقتير، والإسلام من خلال هذه التدابير يختلف اختلافا جوهريا عن الأنظمة الوضعية التي تركز فقط على تنمية الثروة دون أن تعير أي اهتمام للوسيلة التي تحقق ذلك.

♦ **تحقيق تداول الثروة:** حيث يهدف الشرع من خلال الاستثمار إلى إشراك أكبر عدد ممكن من أفراد الأمة في الاستفادة من هذا المال لقوله تعالى: "كي لا يكون دولة من الأغنياء منكم"⁽¹⁾، ومن الوسائل التي تضمن تحقيق هذا المقصد حث الإسلام على دفع الزكاة لما لها من أثر في التوجه نحو عملية الاستثمار وكونها تعتبر من أدوات إعادة توزيع الثروة في المذهب الاقتصادي الإسلامي.

♦ **القضاء على التخلف وتحقيق النمو الاقتصادي:** يسعى الإسلام من خلال تشديده على ضرورة الاستثمار إلى القضاء على التخلف الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي عن طريق:

لـ ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد.

لـ اعتبار الأنشطة الاقتصادية الضرورية للمجتمع فرص كفاية يجب القيام بها لحاجة المجتمع إليها.

لـ صيغ التمويل الشرعية التي تكفل مشاركة رأس المال في أي نشاط إنتاجي.

لـ وجوب توجيه المدخرات نحو الاستثمار المشروع وتحريم الاكتمار وفرض الزكاة.

لـ ضمان حد الكفاية للفرد وضرورة توفير مشروعات البنية الأساسية وبما يحقق تنمية العنصر البشري الذي يعد أساس التنمية.

♦ **تحقيق الرفاهية الشاملة للفرد والمجتمع:** إن المتتبع للمقاصد السابقة يجد أن هناك مقصدا سامي هو أساس تحقيقها على أرض الواقع هذا الهدف هو تحقيق الرفاهية والسعادة الشاملة للفرد والمجتمع في الدنيا والآخرة، ويتحقق هذا المقصد من خلال تمكن ناتج الاستثمار من إشباع كافة الحاجات الإنسانية الأساسية وتحسين مستوى الحياة على الصعيدين المادي والروحي، لأن ناتج الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي يقوم على عدة معايير وضوابط تجعل منه أداة فعالة في تحقيق المقاصد التي هدفها إشباع تلك الحاجات وبالتالي تحقيق رفاهية الفرد وسعادته الدنيوية والأخروية.

(1) سورة الحشر، الآية 7.

ثالثا دوافع الاستثمار في المذهب الاقتصادي الإسلامي:

ترتبط دوافع الاستثمار في المذهب الاقتصادي الإسلامي ارتباطا وثيقا بالمبادئ الأساسية للنظام الاقتصادي الإسلامي، ويمكن تقسيم دوافع الاستثمار إلى قسمين:⁽¹⁾

1 الدوافع العامة:

وتتمثل الدوافع العامة للاستثمار في الإسلام في أربعة دوافع رئيسية هي:

♦ **استخلاف الإنسان في ملك الله:** استخلف الله عز وجل الإنسان في الأرض من أجل عمارتها وبناءها والاستفادة من مواردها وتمييتها واستثمارها بما يحقق النفع له ولمجتمعه لقوله تعالى: "وهو الذي جعلكم خلائق الأرض"⁽²⁾، وبما أن المال هو محور النشاط الاقتصادي فقد امتدت تعاليم الإسلام لتنظيم مفهوم الاستخلاف فيه، حيث وضع الإسلام ضوابط منظمة لانتفاع الإنسان بالمال واستثماره وتمييته، ومفهوم الاستخلاف في المال طريق واضح المعالم والحدود بما يمنع الطغيان والاستغلال والظلم وبما يكفل تحقيق الحياة الطيبة للفرد والجماعة الإسلامية.

♦ **التوجيه الإيماني وإعمار الأرض:** إن إعمار الأرض تكليف شرعي لتحقيق استمرارية الحياة البشرية، ويتجلى ذلك التكليف من هدف النشاط الاقتصادي في الإسلام والمتمثل في تحقيق المنافع التي تحقق إعمار الأرض واستثمار مواردها وتمييز طبيعتها، لقوله (صلى) " من أحيا أرضا ميتة فهي له".

♦ **العمل عبادة:** يحث القرآن الكريم المسلمين بالانتشار في الأرض والابتغاء من فضل الله ويقول الرسول (صلى): "طلب الحلال واجب على كل مسلم"، وقال (صلى) أيضا: " ما كسب الرجل أطيب من عمل يده"، وقال عمر رضي الله عنه: "ابتغوا من فضل الله ولا تكونوا عيالا على الناس"، هذا إضافة إلى الضوابط التي شرعها الإسلام لحماية العمل.

♦ **وظيفة المال في الإسلام:** يعد الاستثمار المشروع من أهم وظائف المال في الإسلام حيث يهدف الإسلام إلى تنمية المال بأفضل وأرشد طرق الاستثمار من أجل تحقيق الحياة الطيبة للمجتمع وبالتالي تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية.

2 الدوافع المباشرة:

ويقصد بها تلك الدوافع المرتبطة بعناصر الإنتاج وأهمها:

(1) أميرة عبد اللطيف مشهور، "الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي"، مكتبة مدبولي، ط.1، القاهرة، 1991، ص-ص: 128-

131.

(2) سورة فاطر، آية 39.

♦ **الملكية:** حيث ربط الإسلام بين الملكية الفردية والعمل على تنمية المال واستثماره فأجاز التملك عن طريق العمل وعن طريق الاستثمار المشروع الذي يحقق الرفاهية للفرد والمجتمع، كما ربط الإسلام بين الملكية العامة وضرورة تنمية واستثمار هذه الملكيات بما يحقق مقاصد الشريعة من وراء عملية الاستثمار.

♦ **الإنفاق:** ويعرف على أنه صرف المال في الحاجة، والإنفاق في ضوء المذهب الاقتصادي الإسلامي يمكن تقسيمه إلى ثلاث أنواع:

- **إنفاق استهلاكي:** وهو ما يترجم حاجات الأفراد.

- **إنفاق استثماري:** وهو ما يؤدي إلى التوسع في الطاقة الإنتاجية للمجتمع، والعلاقة بين النوعين علاقة تكامل كون الإنفاق الاستهلاكي هو الدافع الأساسي للإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري وبالتالي زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع.

- **إنفاق صدقي:** ويشمل نوعين من الإنفاق:

* إنفاق محدد، ثابت ودائم وواجب على الفرد كونه حق واجب وهو الزكاة، وتأثير الزكاة على الاستثمار تأتي من كونها محاربة للاكتناز، حيث تعد أداة فعالة لدفع الأموال المعطلة والصالحة للنماء للمشاركة في الاستثمار، إذ أنه لا سبيل أمام صاحب المال إلا التوجه نحو الاستثمار للأموال بشكل مباشر أو غير مباشر.

* إنفاق غير محدد وغير ثابت وغير دائم وينفقه الفرد من تلقاء نفسه.

رابعاً ضوابط الاستثمار في المذهب الإسلامي:

أوجد الإسلام العديد من الضوابط التي تحكم وتوجه سلوك المستثمر المسلم وعلى الرغم من تعدد هذه الضوابط إلا أن كل منها تعتبر أساس للآخر، حيث أن هذه الضوابط مجتمعة تسعى لتحقيق مقاصد الشريعة، وهذه الضوابط هي: (1)

1 ضوابط عقائدية:

وهي تلك الضوابط التي أوجب الشرع على المستثمر المسلم الإيمان بها إيماناً راسخاً، حيث لا يكون الفرد مسلماً إلا إذا اعتقدها وامن بها، وهذه الضوابط تتسم بالثبات والاستقرار والدوام ولا تخضع للتغير بتغير الأزمنة والأمكنة وهي:

♦ **الإيمان بأن المال مال الله تعالى:** "له ما في السموات وما بينهما وما تحت الثرى" (2)، وقال تعالى: "وأتوهم من مال الله الذي أتاكم". (3)

ومغزى هذا الضابط أن يعتقد المستثمر المسلم اعتقاداً جازماً في كل حين أن الأموال المتوفرة لديه ليس له حق التصرف المطلق فيها لأن المالك الحقيقي هو الله تعالى، وبالتالي فإن تصرفه في الأموال واستثماره لها يجب أن يكون وفق إرادة المالك الحقيقي وهو الله عز وجل ويعد هذا الضابط ضماناً وجدانياً لتوجيه المال واستثماره فيما يعود بالنفع على المستثمر وعلى المجتمع، فلا يستثمر في حرام ولا منكر، ولا فيما يؤدي إلى ضرر.

♦ **الإيمان بأن ملكية الإنسان مفيدة:** أقر الإسلام الملكية الفردية كدافع من دوافع الاستثمار ولكن هذه الملكية ليست مطلقة، حيث لا تعطي مطلق التصرف للمالك بأن يتصرف بها كيفما يشاء بل هي مقيدة بالعديد من القيود أهمها أن الملكية ليست امتيازاً تضيي مقاييس مادية للاحترام بل هي مسؤولية تعود بالنفع على الفرد والمجتمع ومن مقتضياتها عدم الإضرار بالآخرين والالتزام بالتعاليم الشرعية المتعلقة بحفظ المال.

♦ **الإيمان بمبدأ الاستخلاف:** قال تعالى: "ثم جعلناكم خلائق في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعملون" (4)، ارتبط هذا الضابط بأن الملكية للمال هي لله تعالى، وأن الإنسان مسؤولاً بين يدي من استخلفه وخاضعاً لرقابته في جميع التصرفات والأعمال وبالتالي فإنه يستوجب على المستثمر

(1) www.iasj.net/iasj?func 21 avril 2010, 14 h 30

(2) سورة طه، آية 06.

(3) سورة النور، آية 33.

(4) سورة يونس، آية 14.

الانقياد والخضوع لإرادة المستخلف في التصرف بالأموال استهلاكاً واستثماراً حتى لا يحيد عن تحقيق المقاصد التي أرادها الله عز وجل من تشريعه لهذا الضابط.

♦ الإيمان بوجوب إعمار الأرض: قال تعالى: "هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها".⁽¹⁾

لقد خلق الله تعالى الإنسان وأمره بعمارة الأرض بما يحقق له الانتفاع بمواردها حتى يضمن سعادة الدارين فتتحقق الرفاهية الشاملة في الدنيا ورضا الله تعالى في الآخرة.

بمعنى أن اعمار الأرض يجب أن يكون منطلقاً من مبدأ ابتغاء مرضاة الله عز وجل بالتزامه لأوامره واجتنابه لنواهيه حتى يتحقق الاعمار الهادف والمطلوب.

2 ضوابط القيم الأخلاقية:

ونعني بها كل مستثمر مسلم من أجل ضمان تحقيق النفع والخير له ولمجتمعه حتى يتحقق للمجتمع رفاهيته الاقتصادية والاجتماعية ويمتاز المذهب الاقتصادي الإسلامي بتركيزه على القيم الأخلاقية باعتبارها ركن أساسي من أركان الاستثمار لا يمكن إهمالها أو التقصير فيها، حيث أنه لا يمكن لأي نظام اقتصادي مهما كان كفوفاً أن يحقق ما يصبوا إليه من تحقيق الرفاه للفرد والمجتمع من غير صفاة أخلاقية توجهه وتقومه ولقد جسد الإسلام تلك الأخلاق والقيم في الصيغ والعقود الاستثمارية التي ابتكرها الإسلام كبديل لجانب المعاملات في الحياة الاقتصادية حتى يضمن تحقق الخير والنفع في مختلف مجالات الحياة ومن أمثلة ذلك: ما تبينه العقود من بعد أخلاقي كعقود بيوع الأمانة، وعقود المشاركات والمضاربة والإجارة وتحريمه للبيوع التي تخل بضوابط الأمانة والصدق، ومن هنا يتأكد لنا أن ضوابط الاستثمار الأخلاقية التي ينفرد بها المذهب الاقتصادي الإسلامي تضمن تحقيق العيش في الدارين الدنيا والآخرة.

3 ضوابط اجتماعية:

إن الاستثمار في ضوء المذهب الاقتصادي الإسلامي ليس غاية بحد ذاته بحيث تقتصر تلك الغاية فقط على إشباع حاجات المستثمر بزيادة ثروته، ولكن الاستثمار وسيلة لتحقيق غاية أسمى وهي تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للفرد والمجتمع، ويتحقق الرفاه الاقتصادي عن طريق تحقيق الكفاءة والعدالة الاقتصادية للمستثمر ومجتمعه.

وقد شدد الإسلام على ضرورة الالتزام بهذه الضوابط لما يمكن أن تؤدي إليه من مشاكل اجتماعية خطيرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً باختلالات اقتصادية ناتجة عن عدم التزامها أهم هذه الضوابط.

⁽¹⁾ سورة هود، آية 61.

♦ **تحريم الاحتكار:** والاحتكار معناه حبس السلعة عن البيع بقصد المغالاة في ثمنها وقد وردت العديد من الأحاديث التي تحرم الاحتكار لقوله (ص): "الجالب مرزوق والمحتكر ملعون" وكذلك أجمع الفقهاء على حرمة الاحتكار إلا أنهم اختلفوا بين موسع ومضيق حول تحديد نطاقه هل يكون في الطعام فقط أم يشمل كل ما يؤدي حبسه إلى الأضرار في المجتمع، ولأن حاجات الناس تمتاز بالتغير المستمر فإننا نؤيد من يرى أن الشروط التالية هي المقياس الذي يمكن من خلاله تحديد من هو المحتكر، وهذه الشروط هي:

- شراء أو إنتاج سلعة أو خدمة يحتاج لها الأفراد مما يؤدي إلى منعها عن الآخرين.
- حبس السلعة لغرض المغالاة فيها وبيعها بثمن فاحش لشدة حاجة الناس إلى السلعة وندرته في السوق.
- وقوع الضرر وقد اعتبره البعض بأنه الشرط الأساسي لتحقيق الاحتكار.

♦ **تحريم الربا:** من وسائل التشريع الإسلامي لضمان تحقيق مقاصد الشريعة في الاستثمار: تحريم التعامل بالربا أخذًا وعطاءً لقوله تعالى: "يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين، فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله، وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون".⁽¹⁾

♦ وفي الربا بنوعيه، ربا البيوع وربا الديون محرم بنص الكتاب والسنة وذلك لما للربا من أضرار بالغة على كافة النواحي الأخلاقية، الاجتماعية والاقتصادية، فمن الناحية الأخلاقية: الربا يقتل مشاعر الشفقة والرحمة ويزيد من ضيق الصدر ويحجر القلب ويكسد العبودية للمال والتكالب عليه، أما من الناحية الاجتماعية فلا يخفى علينا ما للربا من ضرر بالغ في التأثير على علاقات المجتمع وزيادة الأحقاد والضغائن نتيجة لما يؤديه من تركيز الثروة عن طريق الظلم والجشع، أما مضاره من الناحية الاقتصادية فإنه يؤدي إلى خفض الاستثمارات وزيادة البطالة والتضخم وسوء تخصيص رأس المال من الاستثمارات المختلفة، إضافة إلى ما يؤديه سعر الفائدة من اختلالات هيكلية مزمنة في الاقتصاد، وهو ما يؤكد العديد من الاقتصاديين الرأسماليين من أن سعر الفائدة أصبح له أثر سلبي على نمو رأس المال والقضاء على الزراعة والصناعة التي وصفوها بالميتة نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة.

♦ **تحريم الاكتناز:** الاكتناز هو كل تعطيل للمال وحبسه سواء كان هذا التعطيل عدم أداء الحقوق منه أو عدم استثماره، ولقد شدد الإسلام على المكتنزين وبالغ في تهديدهم ووعدهم العذاب الأليم يوم الآخرة لقوله تعالى: "والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم، يوم

⁽¹⁾ سورة البقرة، الآية 278، 279.

يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون".⁽¹⁾

وتحريم الاكتناز جاء لتناقضه الواضح مع مقاصد الشريعة من الاستثمار، فهو مناقض لمقصد التداول ويؤدي إلى تعطيل المال وعدم تنميته وهو مالا يحقق مقصد حفظ المال عن طريق تنميته، كما يؤدي الاكتناز إلى تعطيل النمو الاقتصادي وهو ما يؤدي إلى التحاق الضرر بالرفاهية الاجتماعية، فالاكتناز يؤدي إلى تحول النقود عن وظيفتها الأساسية كوسيط للتبادل ومقياس قيمة واستخدامها كمخزن للقيمة، حيث يتم اقتنائها لذاتها بهدف تنمية الثروة والممتلكات الخاصة مما يؤدي إلى نقص عرض النقود عن الطلب عليها مما يحدث خلافا في الدخل والإنفاق وهو ما يؤدي إلى ظاهرة الكساد.

♦ **الابتعاد عن الاستثمار في السلع المضرة:** هناك قاعدة شرعية تؤكد أن كل ما حرم استهلاكه حرم إنتاجه وبالتالي حرم الاستثمار فيه، وقد حرم الإسلام الاستثمار في العديد من السلع المحرمة لقبح في ذاتها كالخمر والمخدرات وغيرها من السلع التي تضر بالمجتمع، والتي تدل على ضعف الإيمان، ولعل أصحاب الفطر السليمة لا يجهلون الحكمة العظيمة من تحريم الشرع لتلك السلع التي تتعارض كلياً والمقاصد الشرعية، "حفظ الدين، حفظ النفس وحفظ المال".

4 الضوابط الاقتصادية:

وهي مجموع المبادئ الاقتصادية التي يجب على المستثمر المسلم الالتزام بها من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية له ولمجتمعه.

ويمكن تقسيم هذه الضوابط إلى قسمين:

♦ **ضوابط اقتصادية مباشرة:** وهي مجموع المبادئ التي يغلب عليها الطابع الاقتصادي رغم أنها لا تهمل الجانب الاجتماعي وتمتاز بأنها متغيرة تبعاً لتغير الزمان والمكان وهذه الضوابط هي:

- التخطيط الأمثل للموارد.
- المفاضلة بين مجالات الاستثمار.
- المفاضلة بين أساليب الاستثمار.

⁽¹⁾ سورة التوبة، الآية 34، 35.

♦ ضوابط اقتصادية غير مباشرة: وقد اعتبرناها غير مباشرة كونها لا تدخل بشكل مباشر في ماهية قرار الاستثمار إلا أن لها آثار اقتصادية مؤثرة فيه لا يمكن تجاوزها وهي:

- ضوابط الاستهلاك.

- ضوابط التوزيع.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار، أنواعه وأهميته

تحتل عملية الاستثمار من بين العديد من الفعاليات الاقتصادية بأهمية كبيرة كون الاستثمار يمثل العنصر الحيوي والفعال لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ أخذنا بعين الاعتبار أن أي زيادة أولية في الاستثمار سوف تؤدي إلى زيادات في الدخل من خلال مضاعف الاستثمار، كما أن أي زيادة في الدخل لا بد أن يذهب جزء منها لزيادة الاستثمار من خلال المعجل، ومن ناحية أخرى يمكن القول أن كل عملية استثمار لا بد أن يرافقها مستوى معين من المخاطرة، ولا بد من تحقيق مستوى معين من العائد.

وستنطلق من خلال هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار

المطلب الرابع: أهداف الاستثمار ومخاطره

المطلب الخامس: العوامل المؤثرة في الاستثمار وطرق تمويله

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار

اولا تعريف الاستثمار:

يمكن تعريف الاستثمار بأنه تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية، وبهذا فإن الاستثمار هو خلق سلعة إنتاجية انطلاقاً من رأس المال، فحسب نظرة الاقتصاد العام، ليست هناك عملية استثمار ما لم تكن هناك عملية خلق.

وقد عرف الاستثمار أيضاً على أنه مجموع التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد الفوائد نتيجة لتضحية

الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلاً بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية، مع الأخذ بعين الاعتبار عنصرى العائد والمخاطرة.⁽¹⁾

ثانياً المفهوم المالي للاستثمار:

يعرف الاستثمار من المنظور المالي على أنه كل النفقات التي تولد مداخيل جديدة على المدى الطويل، والممول يعرفه كعمل طويل يتطلب تمويل طويل المدى أو ما يسمى بالأصول الدائمة (الأصول الثابتة + الديون المتوسطة وطويلة الأجل).⁽²⁾

ثالثاً المفهوم الإداري للاستثمار:

هو عملية الحصول على سلعة توجه إلى تحسين نشاط المؤسسة فهو يمثل اذن عملية تحريك رأس المال إذا لم يكن قد استخدم من قبل.

ويرى البعض أن الاستثمار هو التعامل بالأموال للحصول على أرباح وذلك بالتخلي عنها في لحظة معينة ولفترة زمنية محددة بقصد الحصول على نفقات مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوض عن عامل المخاطرة المرافق للمستقبل.⁽³⁾

المطلب الثاني: أنواع الاستثمار

يمكن التفرقة بين عدة أنواع من الاستثمار:

أولاً تصنيف الاستثمارات وفقاً لآجالها:

❖ **استثمارات قصيرة الأجل:** تكون مدة التوظيف في هذا النوع من الاستثمارات قصيرة لا تزيد عن سنة، كقيام أحد المستثمرين بإيداع أمواله لدى البنك لمدة لا تزيد عن سنة أو يقوم بشراء أدوات الخزينة أو سندات قصيرة الأجل صادرة عن مؤسسات مختلفة، تهدف هذه الاستثمارات إلى توافر

(1) أحمد زكريا صيام: "مبادئ الاستثمار"، دار المناهج، ط2، الأردن، 2003، ص: 3.
(2) حسين علي خريوش، عبد المعطي رضا رشيد: "الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق"، الشركة الدولية للتجهيزات والخدمات الهندسية والمكتبية، الأردن، 1996، ص: 29.
(3) مصطفى رشدي شيحة: "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الدار الجامعية، بيروت، 1985، ص: 716.

السيولة النقدية إضافة إلى تحقيق بعض الفوائد، وتتميز بتوافر سوق لتداولها وتتميز أيضا بسهولة تحولها إلى نقدية.⁽¹⁾

❖ **استثمارات متوسطة الأجل:** مدة التوظيف في هذا النوع من الاستثمارات قد تصل إلى خمس سنوات، ومثالها أن يقوم شخص ما بإيداع مبلغ من المال من المصرف لمدة خمس سنوات، أو يقوم بشراء أوراق مالية لمدة لا تزيد عن خمس سنوات أو استثمار أصل ما وتشغيله ضمن نفس المدة.

❖ **استثمارات طويلة الأجل:** تتجاوز مدة توظيف الأموال وفقا لهذا النوع من الاستثمارات خمس سنوات، فقد تصل إلى 15 سنة أو أكثر ومثال هذا النوع تأسيس المشروعات، وإيداع الأموال لدى البنوك والاكتتاب في أوراق مالية طويلة الأجل كالأسهم، ويكون الغرض من هذه الاستثمارات تحقيق عائد مرتفع من خلال الاحتفاظ بالأصول المستثمرة لفترة طويلة نسبيا.

ثانيا تصنيف الاستثمارات وفقا للعائد من هذه الاستثمارات:

❖ **استثمارات ذات عائد ثابت:** يقوم المستثمر هنا بالاكتتاب في أوراق مالية ثابتة الدخل كالسندات، الأسهم الممتازة، وإيداع الأموال لدى البنوك.⁽²⁾

- ويمكن النظر إليه باعتباره توجيه الموارد المتاحة من أجل تعظيم المنفعة الكامنة في هذه الموارد وذلك لأن الموارد المتاحة تشتمل على إشباع الحاجات الأساسية والكمالية للإنسان وعند تأصيل الانتفاع من هذه الموارد في الوقت الحالي لوقت آخر يسمى فترة الاستثمار، فإن من المتوقع أن يتم الحصول على إشباع أكبر لهذه الاحتياجات.

- يمكن أن نعرف الاستثمار بأنه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة لفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر، وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن:

- القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل.
- النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم.
- المخاطر الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع.⁽³⁾

¹ مروان شموط، كنجو عبود كنجو: "الأسس الاستثمارية"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008، ص: 18.

، نفس المرجع السابق، ص: 18.

³ نفس المرجع السابق، ص: 6.

- وهناك من يعرف الاستثمار باعتباره تضحية بقيمة مالية مؤكدة في الحاضر في سبيل الحصول على قيم أكبر غير مؤكدة في المستقبل.

من التعاريف السابقة عناصر أساسية تترافق مع عملية الاستثمار هي:

- 1- وجود قيم مالية حالية تم التضحية بها.
 - 2- توقع تحقيق عوائد في المستقبل.
 - 3- وجود فترة زمنية هي فترة الاستثمار تقع ما بين لحظة البدء بالتضحية إلى حين الحصول على الفوائد المستقبلية.
 - 4- وجود مخاطر تصاحب الاستثمار نظرا لعدم تأكد تحقق العائد في المستقبل.
- المفاهيم المختلفة للاستثمار:

هناك ثلاث مفاهيم مختلفة للاستثمار نذكرها كالتالي:

1 التعريف المحاسبي للاستثمار:

يعرف المخطط المحاسبي الوطني الجزائري الاستثمار "على أنه جميع الأصول المنقولة وغير المنقولة، المادية وغير المادية، المنتقاة أو المحققة من طرف المؤسسة والموجهة للبقاء طويلا على الشكل نفسه داخل المؤسسة وتصنف الاستثمارات في المجموعة الثانية من المخطط المحاسبي الوطني".⁽¹⁾

2 المفهوم الاقتصادي للاستثمار:

هو علاقة اجتماعية فنية في نفس الوقت، فكونه علاقة اجتماعية فلأنها عملية اقتصادية تتم بين عدد من أفراد المجتمع الذين يشكلون جماعة عمل استثماري في وحدة اقتصادية إنتاجية معينة، وكونه علاقة فنية فلأن وظيفة خلق وسائل العمل التي تمكن من تجديد وتوسيع العلاقة الإنتاجية للمجتمع.⁽²⁾

❖ **استثمارات ذات عائد متقلب:** هنا يكون العائد متغيرا من فترة لأخرى أو من مشروع لآخر، كأن يقوم المستثمر بالاكنتاب في أسهم عادية أو يقوم بالتجارة ببعض السلع والخدمات.

⁽¹⁾ PCN, "**Plan Comptable National**", éd Bertin, Alger, 1999.

⁽²⁾ محمد بلقاسم حسن بهلول: "**الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي**", المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1990، ص: 101.

ثالثا تصنيف الاستثمارات وفقا لقطاعات الاستثمار:

❖ الاستثمار في قطاع الأعمال العام: يشمل الهيئات العامة ذات النشاط الإنتاجي كان هذا في شكل سلع أو خدمات ويستثنى من ذلك تلك التي تدخل في قطاع الوسطاء الماليين كالبنوك وشركات التأمين.

❖ الاستثمار في قطاع الأعمال المنظم: يشمل شركات المساهمة والتوصية سواء كانت تابعة للدولة أم للقطاع الخاص.

❖ الاستثمار في قطاع الأعمال غير المنظم: يشمل القطاع على شركات الأشخاص من تضامن وتوصية بسيطة. الاستثمار في قطاع الجمعيات التعاونية.

❖ الاستثمار في قطاع الخدمات العامة: أي قطاع الدولة وما تقدمه من خدمات، ويشمل القطاع على الخزينة والإدارة الحكومية والبلديات.

❖ الاستثمار في قطاع الأفراد: أي الأفراد والمنشآت الفردية والهيئات المحلية.

❖ الاستثمار في قطاع الوسطاء الماليين: يشمل المؤسسات العامة للتأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية وشركات التأمين.

❖ الاستثمار في قطاع العالم الخارجي: يشمل هذا القطاع على المنشآت والأفراد الذين يتعاملون مع مختلف القطاعات الخارجية.

❖ الاستثمار في قطاع البنوك: أي الإيداع لدى البنوك أو الاكتتاب في السندات والأسهم التي تصدرها.

رابعا تصنيف الاستثمارات حسب النشاط الاقتصادي للمستثمرين:

❖ استثمارات المنشآت التجارية: أي الاستثمار في المنشآت التي تعتمد بالدرجة الأساسية على المتاجرة بالسلع والخدمات، وهذا النوع من الاستثمارات يسهل عملية التبادل بين مختلف الأنشطة.

❖ **استثمارات المنشآت الزراعية:** أي الاستثمارات في المنشآت التي يعتمد نشاطها الأساسي على الزراعة وهي تعرف بارتفاع مخاطرها وانخفاض معدل العائد المتولد عنها نظرا لاعتمادها على الظروف الجوية والعوامل الطبيعية.⁽¹⁾

❖ **استثمارات المنشآت الخدمية:** تعتمد على تقويم الخدمات المختلفة للجمهور مثل الماء والكهرباء والاتصالات والنقل، وتعتبر هذه المنشآت ذات فضل كبير في تأمين الخدمات الضرورية لعمل المنشآت الأخرى في القطاعات المختلفة.

❖ **استثمارات المهن الحرة:** النجارين، الحلاقين، ... إلخ.

❖ **الاستثمارات العقارية:** تقوم على امتلاك العقارات وبيعها أو إقامة المباني وتأجيرها أو بيعها.

خامسا تصنيف الاستثمارات وفقا لطبيعتها:

❖ **استثمارات حقيقية أو عينية:** يشمل الإنفاق على الأصول الإنتاجية أو السلع الاستثمارية الجديدة وتؤدي إلى خلق قيم جديدة ومن أهم أدوات الاستثمار الحقيقي: العقارات، السلع، المشروعات الاقتصادية.

❖ **استثمارات مالية:** لا تؤدي إلى خلق القيم وإنما إلى انتقالها من شخص لآخر لتمويل الأنشطة العينية، وهي تشمل على تداول الأدوات المالية مثل الأسهم والسندات.

وقد يكون الاستثمار المالي:

• قصير الأجل ويأخذ شكل أدونات الخزينة، قبولات بنكية أو شهادات إيداع.

• طويل الأجل ويأخذ شكل الأسهم والسندات والتعهدات المكفولة.

ويقال للاستثمار قصير الأجل أنه استثمار نقدي لأن مكوناته تدخل في عرض النقود، أما الاستثمار طويل الأجل فهو استثمار رأسمالي لأن مكوناته تدخل في التكوين الرأسمالي.

(1) مروان شموط، كنجو عبود كنجو، مرجع سابق، ص: 20.

سادسا تصنيف الاستثمارات وفقا لحجمها:

❖ **استثمارات صغيرة:** تتسم بصغر المبالغ التي يتم استثمارها وكذلك صغر المنشآت التي تقوم بالاستثمار من حيث حجمها وعدد عمالها ومن حيث رأسمالها ونتائج أعمالها.

❖ **استثمارات كبيرة:** تكون المبالغ المستثمرة فيها كبيرة وتقوم بها منشآت كبيرة في حجمها وانتشارها ورأسمالها وعدد العاملين فيها ونتائج أعمالها.

سابعا تصنيف الاستثمارات وفقا لمن يقوم بها:

❖ **استثمار شخصي أو فردي:** يقوم به شخص واحد يتولى إدارة شؤون هذا الاستثمار من حيث تأمين الاحتياجات والعمل به والبيع، أو يقوم بالاكْتِتاب بالأوراق المالية، وهو ليس واسع الانتشار لأنه من الصعب أن يحيط شخص بمفرده جميع جوانب لنشاط.

❖ **استثمار مؤسسي:** وهو استثمار تقوم به مؤسسة أو هيئة أو شركة، وهو النوع الأكثر انتشارا وتطورا وكذلك ذو أثر على الحياة الاقتصادية لمجتمع ما.

ثامنا تصنيف الاستثمارات وفقا لشكل الملكية:(1)

❖ **استثمار عام:** تقوم به عادة الحكومة كونها مالكة لهذا الاستثمار وقد يسمى أيضا الاستثمار في القطاع العام أو القطاع العمومي، وتتسم العوائد بهذا النوع من الاستثمار بأنها مدينة وغالبا ما تهدف الحكومة من خلاله إلى تقديم خدمة للمواطن أو تقديم خدمات ما للاستثمارات الأخرى.

❖ **استثمار خاص:** يقوم به الأشخاص أو الهيئات الخاصة باعتبارهم المالكين لوسائل الإنتاج فيه، وهو يشكل أهم شكل من أشكال الاستثمار في المجتمعات الرأسمالية، وما يميز هذا الاستثمار ارتفاع الحافز على زيادة الإنتاجية وتحقيق معدلات عالية من الأرباح، كما يتسم هذا النمط من الاستثمارات بالمرونة في الإدارة والتنظيم وفي اتخاذ القرارات على عكس الاستثمار العام الذي تسوده المركزية في اتخاذ القرارات ويخضع للعديد من الأنظمة والقوانين التي تحد من المقدرة الإدارية للقائمين بها.

❖ **الاستثمار المشترك:** يجمع ما بين الاستثمار العام والخاص، حيث يقوم الأفراد بشراء الحصص في المنشآت الحكومية سواء كانت إنتاجية أو حتى خدمية، وهنا غالبا ما تكون الإدارة من

(1) مروان شموط، كنجو عبود كنجو، مرجع سابق، ص: 21-22.

حق الدولة، غير أن هذا النمط من الإدارة أخذ يتراجع في ظل الخصخصة والشراكة الإستراتيجية مع المستثمر الخاص.

تاسعا تصنيف الاستثمارات وفقا للجنسية:

❖ **استثمار محلي أو وطني:** تكون جنسية المستثمرين فيه وطنية أو محلية سواء أكانوا أفراد أم مؤسسات، ولهذه الاستثمارات أولوية على الاستثمارات الأجنبية في كثير من الدول، حيث تحصل في بعض الأحيان على امتيازات وتسهيلات قد لا يحصل عليها المستثمر الأجنبي.

❖ **استثمار أجنبي:** تقوم به الشركات والهيئات الأجنبية، وما يمكن ملاحظته هو تزايد دور هذا النوع من الاستثمارات وانتشاره الواسع في العديد من البلدان خاصة في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي والمالي.

المطلب الثالث: أهمية الاستثمار

إن الاستثمار هو متغير اقتصادي كلي يلعب دورا هاما في مسار النظام الاقتصادي ويعتبر وثيق الصلة بمتغيرات اقتصادية نذكر منها: الادخار والدخل ومستوى التوظيف.

وللاستثمار أهمية بالغة في تأثيره على مستوى النشاط الاقتصادي، حيث يعتبر محدد رئيسيا للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل من خلال آثاره على الرصيد النقدي وبالتالي على التوظيف الكامل للدخل القومي، كما يعتبر سبيل الاقتصاد إلى تعويض ما تم استهلاكه من أصوله الإنتاجية والرأسمالية أي ما يعرف بإحلال رأس المال، كما يعتبر الاستثمار السبيل إلى تشغيل الطاقة الجديدة التي تحدث كل سنة في القوى العاملة ووسيلة لإدخال التكنولوجيا الحديثة.

وسنحاول التطرق إلى أهمية الاستثمار من خلال النقاط التالية:

1/ مساهمة الاستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية ذلك أن الاستثمار يمثل نوعا من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد.

2/ مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، وتكييفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع والتي تسهم هذه التطورات التكنولوجية في تخفيض التكاليف.⁽¹⁾

(1) مروان شموط، كنجو عبود كنجو، مرجع سابق، ص: 10.

3/ مساهمة الاستثمار في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة، ومن تم محاربة الفقر والجهل وبعض أشكال التخلف والتي تمكن الأفراد أيضا من الحصول على دخل يستطيع أن يعيش منه من جهة وأن ينفقه على التعليم من جهة أخرى يساهم في تطوير أساليب الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية.

4/ مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع مثل إقامة جسور شق الطرق.

5/ مساهمة الاستثمار في توفير الأموال الأجنبية الذي كان سيتم إخراجها من البلاد، فيما لو لم يتم إنتاج السلع محليا، وهذا يساهم في دعم ميزان المدفوعات خاصة المستثمر من إنتاج السلع بنوعية جيدة وتصديرها إلى الأسواق الخارجية.

6/ مساهمة الاستثمار في الأمن الاقتصادي للمجتمع وهذا يرتبط بتأمين احتياجات المواطنين من خلال قيام المشروعات الاستثمارية التي تعنى بتقديم السلع والخدمات الأساسية والكمالية وتنتهي التبعية لمجتمع آخر، وتحد من خروج النقد الأجنبي.

7/ مساهمة الاستثمارات في دعم الموارد المالية للدولة من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة والتي تقوم بصرفها باستخدام هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة.

8/ مساهمة الاستثمار في توظيف أموال المدخرين وكذا تقديم العوائد لهم.

9/ مساهمة الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة.⁽¹⁾

المطلب الرابع: أهداف الاستثمار ومخاطره

إن للاستثمار أهمية بالغة في عملية التنمية الاقتصادية في أي دولة سواء أكانت دولة متقدمة أو دولة نامية، لذا توجب علينا معرفة الأهداف التي يرمي إليها الاستثمار، وما هي المخاطر التي يمكن أن تعيق تجسيده في أرض الواقع؟

أولا أهداف الاستثمار:

إن الإلمام بالغاية من الاستثمار يقتضي التمييز بين الاستثمار العام الذي تقوم به الحكومة والاستثمار الخاص الذي يقوم به الأفراد والمستثمرين في القطاع الخاص، وذلك لأن الأهداف من النوع الأول من الاستثمار تختلف بعض الشيء عن الأهداف في الاستثمار الخاص.

(1) مروان شموط، كنجو عبود كنجو، مرجع سابق، ص: 11.

ففي الاستثمار العام يمكن ذكر الأهداف التالية: (1)

- تقديم خدمة معينة للجمهور (أي تحقيق المنفعة العامة).
- تنمية قطاع معين من القطاعات الاقتصادية.
- مكافحة البطالة.
- محاربة الفقر ورفع مستوى المعيشة.
- تحسين وضع ميزان المدفوعات.

أما أهداف الاستثمار على الصعيد الخاص هي:

- المحافظة على رأس المال المستثمر: يسعى المستثمر إلى المحافظة على رأسماله بالدرجة الأولى وعدم تبديد ثروته، لذا فهو يحاول أن يوجه استثماراته وفقا لذلك.
- تحقيق أقصى عائد ممكن، وهذا مهما يكن نوع الاستثمار، حيث أن الربح هو هدف المستثمر الخاص، كذلك فإن الدولة تهدف أيضا في استثماراته إلى تحقيق المنفعة العامة، إلى جانب تمكنها من خلال استثماراتها الحصول على موارد مالية لتمويل نفقاتها، حفاظها على الأمن الوطني وكذا الأمن الغذائي.
- تحقيق السيولة للمستثمر أي أن يتوفر بحوزته نقدية جاهزة للدفع عند اللزوم أي قدرته على الدفع وسداد الالتزامات المترتبة عليه في وقت استحقاقها، أو قدرته على تحويل ما بحوزته من أصول إلى نقدية بدون خسارة.
- المحافظة على قيمة الموجودات وعندها يسعى المستثمر إلى التوزيع في مجالات استثماره حتى لا تنخفض قيمة موجوداته وثوراته مع مرور الزمن بحكم ارتفاع الأسعار وتقلباتها.

ثانيا مخاطر الاستثمار:

المقصود بها هو احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الاستثمار، بل قد تميز هذه المخاطر لتشمل رأس المال والعائد المتوقع وتنقسم مخاطر الاستثمار إلى نوعين:

(1) نفس المرجع، ص، 12.

للـ مخاطر نظامية:

تعود المخاطر النظامية لذلك الجزء من التباين بين العوائد المحققة والعوائد المتوقعة والذي يحدث بسبب عوامل تؤثر على أسعار جميع الأوراق المالية الموجودة في سوق الأوراق المالية، وتعد التغيرات الاقتصادية والاجتماعية مسببات لهذه المخاطر، وللإشارة فإن مثل هذه العوامل لا ترتبط بنوع معين من الاستثمارات بل تمس جميع مجالات الاستثمار.

للـ مخاطر غير نظامية:

هي ذلك الجزء من المخاطر الكلية الذي يكون متعلقاً بشركة معينة أو قطاع معين يتعدى المخاطر المنتظمة الناجمة عن التأثيرات العامة للسوق، ومن العوامل المؤدية إلى هذا النوع من المخاطرة، قدرات الإدارة توجهات المستهلكين، الاضرابات العمالية، التغيرات في القوانين والتشريعات والتي تؤثر على شركة أو قطاع معين، ظهور اختراعات جديدة وغيرها ... ، بحيث يكون لكل من هذه العوامل تأثيره الخاص على سعر السهم.

المطلب الخامس: العوامل المؤثرة في الاستثمار وطرق تمويله

اولا الدخل:

يؤثر الدخل القومي على الاستثمار، حيث كلما كان الدخل مرتفعاً كلما أدى ذلك إلى زيادة الاستثمار.

فعندما يواجه المنتج ارتفاع الطلب على السلع التي ينتجها فإنه يلجأ إلى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية (الاستثمار) وبالتالي فإن ارتفاع في الدخل القومي (Δy) يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية (ΔC) ويتبع بزيادة إضافية في الاستثمارات الجديدة (ΔI) كما هو موضح:



ويمكن القول هنا وجود علاقة بين الحجم الكلي للاستثمار وبين التغيرات في الدخل فالزيادة في الدخل ينتج عنها زيادة في الاستثمارات.

وحسب نظرية (الاستثمار)، فإن الاستثمار لا يتأثر بمستوى الدخل بقدر ما يتأثر بمعدل التغير في هذا الدخل، فعندما يرتفع مستوى الدخل فإن هذا يؤدي إلى زيادة الاستثمار من أجل زيادة الطاقة اللازمة للإنتاج أي أن الاستثمار هو دالة للتغيرات في الدخل.

ثانياً الادخار:

بما أن المؤسسات تلجأ إلى البنوك من أجل تمويل استثماراتها، فإن هذه الأخيرة تحدد بمستوى الادخار، فكلما كان الادخار مرتفعاً كلما أمكن الحصول على الأموال التي تؤدي إلى تقليل تكلفة الاستثمار، وحسب الكلاسيكي فإن الارتفاع المستقبلي في الادخار يؤدي إلى الانخفاض في سعر الفائدة، ومنه الزيادة في الاستثمار أو زيادة الطلب عليه وإلى نقص الطلب الكلي على الاستهلاك مع ثبات مستوى الدخل الكلي والعكس صحيح.

أما كينز فهو يبدأ تحليله من نقطة المبيعات أي أن ما يحصل عليه البائعون تمثل الإنفاق الكلي على الناتج من طرف المشتريين، ويجب أن يتعامل هذا الإنفاق الكلي مع الدخل من جهة ومع قيمة الناتج من جهة أخرى.

يعرف كينز الادخار على أنه "يعادل حصيلة المبيعات الكلية مطروحاً منه حصيلة مبيعات سلع الاستهلاك"، أي أن الادخار يتعادل مع زيادة الدخل عن الإنفاق على الاستهلاك حسب المعادلة التالية:

$$\text{الادخار} = \text{الدخل} - \text{الإنفاق على الاستهلاك} \dots (1)$$

كما يعرف كينز الاستثمار بأنه قيمة الإنتاج الحالي من السلع الرأسمالية وقيمة ما يضاف إلى المخزون من السلع النهائية، فهو عملية مرتبطة بالإنتاج، أي الاستثمار يتعادل مع قيمة الناتج الكلي مطروحاً منه قيمة الناتج من السلع الاستهلاكية حسب المعادلة التالية:

$$\text{الاستثمار} = \text{الناتج} - \text{الناتج من السلع الاستهلاكية} \dots (2)$$

وبما أن الدخل يتعادل مع الناتج، فإن الإنفاق على الاستهلاك يتعادل مع قيمة الناتج من السلع الاستهلاكية.

أي من المعادلة (1) و (2) نستنتج أن: الادخار = الاستثمار

وهنا يتضح أنه على مستوى الاقتصاد القومي وفي نهاية كل فترة يتساوى الاستثمار والادخار ويصل كينز إلى أن الادخار والاستثمار يتعادلان نتيجة التغير في الدخل من جهة وأن تغير أحدهما يسبب الزيادة أو الانخفاض في الدخل.

ثالثا رأس المال:

يفسر الاستثمار عادة من طرف الاقتصاديين من تكوين رأس المال الحقيقي أي لا يوجد استثمار إلا في حالة خلق أو تكوين رأس المال المادي ولتكوين هذا الأخير، فإنه يستدعي القيام بعملية الادخار أي ما يفسر قدرة المجتمع على الامتناع عن استهلاك جزء من الدخل وتوجيهه إلى الادخار، وجميع المدخرات التي تتولد في القطاعات المختلفة للاقتصاد القومي تحتوي على:

- مدخرات القطاع العائلي.
- الأرباح المحتجزة في قطاع الأعمال.
- واحتياجات التأمينات الاجتماعية.

وهذا يكون في حالة أن هذا المجتمع لا يرتبط مع العالم الخارجي بعلاقات اقتصادية، أما في الحالة العكسية، فإن مصدر تكوين رأس المال يكون عن طريق القروض ومن هنا فإن مجموع الاستثمارات سيكون أكبر من مجموع المدخرات وذلك بمقدار القروض، كما أن أي استثمار لا بد وأن يترتب عليه إضافة حقيقية إلى رأس المال والاستثمار، حيث أن كل زيادة في رأس المال تؤدي إلى زيادة الاستثمار بالإضافة إلى أن هذا الاستثمار يجب أن يؤدي إلى إضافة رأسمال المجتمع، وهكذا تتم عملية التكامل بين العنصرين.

رابعا القرض:

يلجأ المستثمر للقيام بعمليات الاستثمار إلى الأموال اللازمة لشراء الأرض التي يقيم عليها المشروع أيضا الآلات و المعدات الأساسية للنشاط الإنتاجي، وإن لم تتوفر هذه المبالغ فسوف يظطر إلى اقتراضها وذلك لفترة معينة وخلال هذه المدة عليه بتسديد الفوائد المستحقة على هذا القرض للدائنين.

وتختلف الأصول المالية من حيث خصائصها حسب الحاجيات المتنوعة للمقرضين فهي تختلف من حيث الفترة (أصول طويلة الأجل وأصول قصيرة الأجل) ومن حيث مدى السيولة، ومن حيث المخاطر أيضا، وهذا التنوع يساعد على زيادة حجم التمويل وذلك بالاستجابة للظروف المتعددة والمتغيرة للمقرضين والمقترضين.

ويمكن أن يكون التمويل المالي داخليا من خلال الادخار العام، أو خارجيا من خلال رؤوس الأموال الخاصة، القروض العامة.

ومجموع هذه المصادر يشكل القيمة الفعلية للاستثمارات.

خامسا سعر الفائدة:

من بين المتغيرات المحددة للاستثمار لدينا معدل الفائدة السائد وحسب التحليل الكينزي فإن حجم الاستثمار يزداد مع انخفاض سعر الفائدة ويتناقص مع ارتفاع هذا الأخير، والعامل الذي يتحكم في تغيير حجم الاستثمار من خلال آليات السياسة النقدية هو سعر الفائدة في الأسواق والذي يحدد بدوره أسعار الفائدة للاقتراض في الأجلين القصير والطويل.

إن المستثمرين يرغبون في الحصول على أقصى الأرباح عند اتخاذ قرارات الاستثمار، وبذلك فإنهم يقومون بالتوسع في نشاطهم الاستثماري كلما كان سعر الخصم المتوقع (الكفاية الحدية لرأس المال) أعلى من سعر الفائدة إذ تستمر الزيادة في حجم الاستثمار إلى أن يتحقق التعادل بين السعرين.

وفي هذه الحالة يتوقف المستثمرين عن نشاطهم الاستثماري، حيث أنهم إذا تجاوزوا هذا الحد فإن نفقة الاستثمار (أي سعر الفائدة) تكون أكبر من عائد الاستثمار (أي سعر الخصم).

وفيما يلي يمكن أن نبين العلاقة بين الاستثمار ومعدل الفائدة كما يلي:

إن القيام بعملية الاستثمار تتعلق بما ينتظر من مردود لهذا الاستثمار في المستقبل أو ما يسمى بالفعالية الحدية المنتظرة لرأس المال وبالتالي فإن القرار الاستثماري يتخذ في هذه الظروف بمقابلة معدل الفعالية الحدية المنتظرة لرأس المال (α) ومعدل الفائدة السائد (i) فإذا كان معدل الفعالية الحدية أكبر من معدل الفائدة : $\alpha > i$ يكون هنا في صالح المنتجين زيادة الطلب على الأموال لاستثمارها لأنه يمكن تحقيق ربح صافي موجب : $\alpha - i > 0$ الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى انخفاض فعاليته، أي يمكن للمنتجين الاستمرار في زيادة الاستثمار إلى أن يتساوى معدل الفعالية الحدية بمعدل الفائدة $\alpha = i$

وكل استثمار إضافي تنتج عنه خسارة، فيصبح لدينا: $\alpha - i < 0$

ومما سبق نستخلص بأنه إذا انخفض معدل الفائدة (i) ليصبح أقل من معدل المردود (α) يكون المنتجون في وضع يمكنهم من زيادة الاستثمار.⁽¹⁾

إن علاقة الاستثمار بمعدل الفائدة سلبية وهي الحالة التي يعبر عنها كون المشتق الأول لدالة الاستثمار سالب:

$$\frac{\partial I}{\partial i} < 0$$

(1) محمد الشريف المان، مرجع سابق، ص: 220.

سادسا الربح:

قد تلجأ المؤسسات إلى استخدام أموالها الخاصة لتمويل مشروعاتها الاستثمارية وتحصل عليها عن طريق حجز الأرباح المحققة لديها عوض أن تقوم بتوزيعها على المساهمين، وهنا تكون المؤسسات مجبرة على تحقيق أرباح لكي تكون مصدرا هاما للأموال القابلة للاستثمار وبالتالي فإن زيادة الأرباح تزيد من إمكانية التمويل الذاتي، وهذا يعني توقع زيادة الطلب في المستقبل، ومنه فإن الأرباح تؤثر على الاستثمارات الجديدة والحوافز لدى رجال الأعمال على القيام بمشروعات جديدة وتوظيف عمال جدد.

سابعا الضريبة:

يمكن لأن يترتب على إجراءات معينة لسياسة ضريبية ما تأثيرا كبيرا على الأرباح المحققة بواسطة المشروعات ومنه في حجم الاستثمارات.

فيمكن أن تؤثر الضريبة إما في تشجيع الاستثمارات أو تخفيضها وذلك من خلال زيادة أو تخفيض تكلفة رأس المال، حيث أن الإعفاءات الضريبية تكون ملائمة للاستثمارات إلى جانب الأعباء الضريبية على المشروع تؤدي بدورها إلى تقليل الحافز على الاستثمار.

فيمكن أن تؤثر الضريبة إما في تشجيع الاستثمارات أو تخفيضها وذلك من خلال زيادة أو تخفيض تكلفة رأس المال، حيث أن الإعفاءات الضريبية تكون ملائمة للاستثمارات إلى جانب الأعباء الضريبية على المشروع تؤدي بدورها إلى تقليل الحافز على الاستثمار.

ثامنا التضخم والحركة التراكمية:

يتم تمويل الاستثمار عن طريق التوسع النقدي بواسطة الجهاز المصرفي وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.

وقد حاول سامويلسون إبراز فكرة أن الاستثمار هو دافع قوي للحركة التراكمية للنشاط الاقتصادي أي إبراز الربط بين مضاعف الاستثمار ومعجل الاستثمار والتفاعل بينهما في مسار هذه الحركة التراكمية.

فالاستثمار هو نتيجة لمستوى الدخل (نظرية معجل الاستثمار) وقد يكون سببا للوصول إلى هذا المستوى من الدخل (نظرية مضاعف الاستثمار).

فالتفاعل بين النظريتين يؤدي أحيانا إلى حركة تراكمية أي ميل تضخمي موجب ومن هنا تنشأ دورة يتفاعل فيها كل من المضاعف ومبدأ المعجل ليحددان معا حركة تراكمية ومن تم ارتفاع نسب التضخم.

تاسعا التمويل الذاتي:

نعني بذلك التمويل الداخلي للمؤسسة، وينشأ هذا المصدر من نشاط المؤسسة ذاتها، حيث أنه

يؤدي إلى زيادة التراكم لكمية السيولة:

$$\text{مدخلات صافية} = \text{إيرادات} - \text{تكاليف}$$

$$= \text{اهتلاكات} + \text{أرباح صافية}$$

ومن أجل القيام بعملية الاستثمار، فإنه يتوجب وضع مبالغ نقدية هائلة، وبما أن الموارد هي محدودة، وبما أنه لا يمكن الاعتماد سوى على المصادر الخاصة الداخلية التي تضعها المؤسسات لذا فإن التمويل الذاتي أصبح المصدر الأول لتمويل الاستثمارات الذي تلجأ إليه معظم المؤسسات.

المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول الاستثمار العمومي

أثبتت التطورات الاقتصادية الدور الفعال لعنصر الاستثمار في تحقيق التنمية الاقتصادية والمساهمة في تحقيق النمو والتطور والتقدم الاقتصادي، ونظرا لتأثير الاستثمار على كل من جانبي العرض الكلي والطلب الكلي، فإنه في الفترة القصيرة تؤدي زيادة الاستثمار إلى زيادة الطلب الكلي باعتباره أحد المكونات الرئيسية للطلب، ومن ناحية أخرى يترتب على زيادة الاستثمار زيادة فرص النمو من خلال زيادة رأس المال وزيادة الناتج القومي المحتمل ومن ثم زيادة العرض الكلي.

وستنطرق في هذا المبحث إلى أهم التعاريف المتعلقة بالاستثمار العمومي، طبيعة الاستثمار، وأخيرا واقع الاستثمار العمومي في الجزائر.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار العام

يقصد بالاستثمار العام أو العمومي أو الحكومي أو استثمار الدولة: تلك المبالغ التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (حكومة، الجماعات المحلية) أو هو مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام

بقصد تحقيق منفعة عامة يهدف إلى رفع القدرة الإنتاجية⁽¹⁾ للمجتمع ويتسم هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة ما دامت تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة.

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال نوعين من النفقات هما:

• النفقات ذات الطبيعة الاستثمارية.

• النفقات ذات الطبيعة الإنتاجية.

أولاً: النفقات ذات الطبيعة الاستثمارية

يرى الاقتصادي بنلهايم وجود نوعين من النفقات الاستثمارية:

1. الاستثمارات الإنتاجية الجديدة:

لهذه الاستثمارات أثر مباشر على الطاقة الإنتاجية بحيث تؤدي تلك الاستثمارات بصفة مباشرة إلى زيادة الإنتاج أو زيادة إنتاجية العمل أو تخفيض تكاليف الإنتاج في فروع الاقتصاد التي تقدم إنتاجاً مادياً⁽²⁾ مثل مختلف منتجات الصناعة والزراعة، أو أثر غير مباشر بحيث يترتب عن الاستثمارات المنفذة خلف هياكل جديدة لا تؤدي إلى رفع الإنتاج أو رفع الإنتاجية أو تخفيض تكاليف الإنتاج إلا مستقبلاً، عن طريق الخدمات التي سيقدمها المستفيدون من هذه الاستثمارات إلى الجهاز الإنتاجي.

2. الاستثمارات غير الإنتاجية:

كل الهياكل المنشأة في نطاق غير النشاط الاقتصادي ذي الإنتاج المادي والتي لها وظيفة اجتماعية أو ثقافية مثل بناء المدارس أو الجامعات أو المستشفيات البنية التحتية مثل الطرقات، الجسور، شبكات المياه والتهوية، الكهرباء، الهاتف، حدائق الأطفال وغيرها التي لها تأثير غير مباشر على الإنتاج وتمثل عملاً استثمارياً مفيداً لمستقبل التنمية⁽³⁾، فهذه الهياكل من شأنها تقديم خدمات جد معتبرة للإنتاج.

(1) محمد عباس محرزى: "اقتصاديات المالية، الإيرادات العامة، الميزانية العامة"، دم ج، الجزائر 2003، ص: 79.

(2) محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص: 59.

(3) نفس المرجع السابق، ص: 60.

ثانيا: النفقات ذات الطبيعة الإنتاجية

يحدد بتلهام النفقات ذات الطبيعة الإنتاجية في أربع أنواع: نفقات التنمية، زيادة التكاليف العامة الاجتماعية، ارتفاع الحجم الكلي للعوائد الفردية للمنتجين، الزيادات في مخزون المواد اللازمة لتحقيق مستوى أعلى من النشاط الاقتصادي، فهذه النفقات تستهدف جميعها زيادة الإنتاج أو التنمية، لكن الجهاز الإنتاجي المادي لم يطرأ عليه أي تغيير به ومن مظاهره تكوين المنتجين تكويناً جديداً في قدراتهم العلمية، دخول جديدة يتدعم بها مستواهم المعيشي، خدمات عامة مجانية يتحسن بها وضعهم المعيشي، زيادة استخدام الاختراعات وطرق فن الإنتاج الجديدة ... إلخ.

المطلب الثاني: طبيعة الاستثمار العمومي

يمكننا تقسيم الاستثمار العمومي إلى أربع مجالات هي:

أولاً: الاستثمار في البنية التحتية

ويقصد بالاستثمار العمومي في البنية التحتية تلك المبالغ المالية العامة الموجهة لإنجاز الطرقات، الجسور، السكك الحديدية، المطارات ... إلخ.

ثانياً: الاستثمار العمومي الموجه لتكوين رأس المال البشري

ونقصد به بناء المدارس، الجامعات، المعاهد ومراكز التكوين من أجل إعداد وتكوين الإطارات المستقبلية، أو تحسين مهارات العمال من أجل إتقان واستعمال التكنولوجيات الحديثة ... إلخ.

ثالثاً: الاستثمار في مجال التطور التكنولوجي والبحث العلمي

ونعني بذلك المبالغ المالية الموجهة والمخصصة للبحث العلمي من أجل ابتكار وسائل تكنولوجية جديدة.

رابعاً: الاستثمار في المصانع العمومية والتجهيزات

حيث يعد هذا النوع من الاستثمار من أصعب الاستثمارات وهو عرضة لمجموعة من الانتقادات ومن المستحيل تحقيقه، لذا عند تطرقنا للاستثمار العمومي فإننا نركز على الاستثمار في المجالات الثلاثة الأولى.⁽¹⁾

(1) EUROPEAN Parliament: **L'Investissement public et privé dans l'union Européenne**, série affaire économique 2001, p: 29.

المطلب الثالث: طبيعة الاستثمارات العمومية في الجزائر

قسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة إلى نفقات التسيير، ونفقات الاستثمار أو التجهيزات، حيث تغطي هذه الأخيرة عمليات الاستثمار والعمليات الخاصة برأس المال.

وقد سعت الجزائر ومن خلال نموذج التنمية والذي يعطي المكانة الهامة للاستثمار العمومي باعتباره أداة الدولة في تأثيرها على الاقتصاد، لذا توجب على الدولة التأكيد على مشكل تمويل الاستثمارات من خلال سن القوانين والتشريعات التي تضمن حسن تسييرها وتنظيمها.

وسنتطرق إلى مرحلتين أساسيتين في نظام تسيير الاستثمارات العمومية، الاستثمارات في مرحلة النظام المركزي والاستثمارات في مرحلة النظام اللامركزي.

أولاً: الاستثمار في ظل النظام المركزي

يتم اتخاذ القرار في هذه الحالة مركزياً وملكية وسائل الإنتاج هنا جماعية، فالدولة تمتد مسؤوليتها إلى أكثر من موجه لحركة التنمية ووضع مخططات الاستثمار، بل تتعدى لتصل إلى تحديد أهداف الأنشطة الاقتصادية والتنسيق بينها ورقابتها لضمان حسن تسييرها.

ولحسن تسيير الاستثمارات تقوم الدولة بوضع نظام يعتمد على مركزية التخطيط(*) للاستثمارات وقرارات التمويل، فالقرار الأول يتم على مستوى الهيئات المركزية للتخطيط والقرار الثاني تم على مستوى وزارة المالية.

ويشارك في اتخاذ القرار ثلاث أطراف: المؤسسة المشرفة على تنفيذ الاستثمار، الإدارة الاقتصادية (الوزارة الوصية ووزارة التخطيط) ووزارة المالية.

نميز نوعين من الاستثمار العمومي، استثمار موازني (استثمارات الميزانية العمومية)، تشرف على تمويله الخزينة، واستثمار مخطط تقوم به المؤسسات العمومية ويشرف على تمويله الجهاز المصرفي وسنركز على النوع الثاني من الاستثمارات لأن موضوعنا يخص تمويل الاستثمارات المخططة للمؤسسة العمومية.

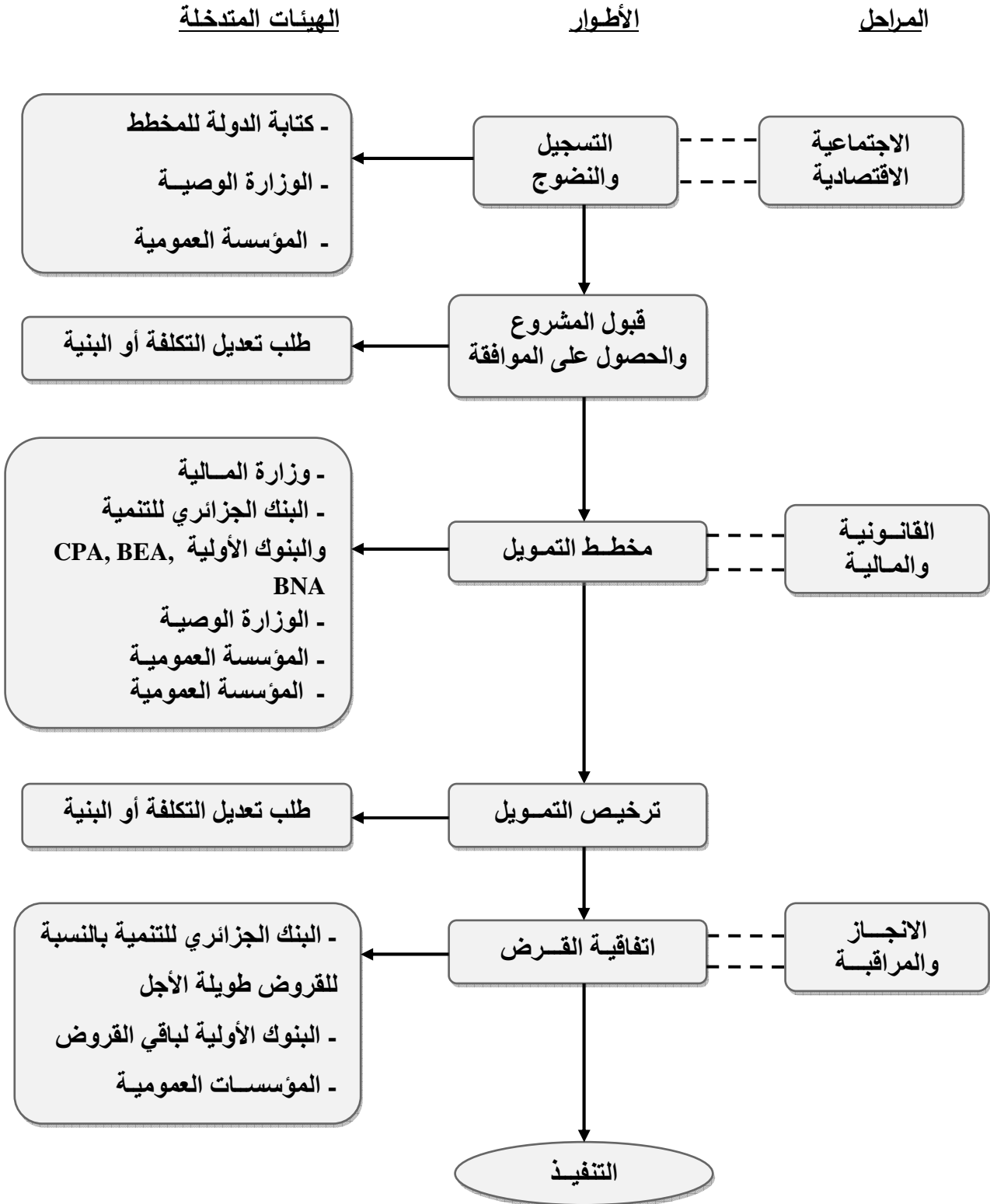
من أجل رقابة تمويل الاستثمارات العمومية، فإن تنفيذ تعليمات البنك الجزائري للتنمية وتطبيق إجراءات التمويل طوال فترة تنفيذ قرار الاستثمار، يعد التزام إجباري على المؤسسات التي يجب أن تقوم بجميع الإجراءات الإدارية منذ تسجيل المشروع وحتى مرحلة الحصول على الترخيص بالتمويل،

(*) سنتطرق بالتفصيل إلى الاستثمارات العمومية خلال مركزية التخطيط وفي النظام اللامركزي في الفصل الموالي.

وتشرف البنوك التجارية على مراقبة طريقة استعمال القروض من قبل المؤسسات العمومية بواسطة حسابي الاستثمار والاستغلال ، كما تخضع هي الأخرى للرقابة عند منحها القروض عن طريق فحص مدى مطابقة عمليات الدفع للشروط المنصوص عليها في مخطط التمويل الموضوع من طرف البنك الجزائري للتنمية.

إن إدارة الاقتصادية هي التي تحدد مبلغ وطبيعة الاستثمارات التي يحتاجها الاقتصاد، ونجد فقط وزارة التخطيط، الوزارة الوصية والمؤسسات العمومية هي الأعوان المشاركة في اتخاذ قرار الاستثمار، وتبقى في الأخير وزارة التخطيط هي المقرر الرئيسي في الموافقة على الاستثمار وتقديم ضمانات تمويله، بالنسبة للمؤسسات العمومية، هي مكلفة بتنفيذ قرار الاستثمار الذي اختارته أو المفروض عليها من وزارة التخطيط والوزارة الوصية والشكل الموالي يوضح لنا إجراءات تمويل الاستثمارات المخططة بعد الإصلاحات المالية لسنة 1971.

الشكل رقم (12): إجراءات تمويل الاستثمارات المخططة بعد الإصلاحات المالية لسنة 1971



Source : GOUMIRI Mourad, **"l'offre de monnaie en Algérie"**, ENAG, édition, Alger 1993, p: 94.

ثانيا: الاستثمارات في ظل النظام اللامركزي

نظرا للنائج التي حققتها فترة الاقتصاد الموجه وخاصة قرارات الاستثمار المركزية والإجراءات الإدارية المعقدة والبطيئة والمعقدة لأنشطة الاقتصادية كذلك فإن تطبيق المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والثاني (1985-1989) تطلب وضع حد للنظام الموجه، ومنح حرية أكبر واستقلالية للمؤسسات العمومية باعتبارها المسؤولة في تحسين مردودية المشاريع الاستثمارية، حيث كانت في فترة النظام المركزي مجبرة على طلب موافقة الهيئة المركزية للمخطط فالمسيرون في ظل لامركزية القرار يمكنهم أن يختاروا مشاريعهم وأن يتخذوا قراراتهم في الاستثمار بأنفسهم.

ويحدد المنشور الوزاري بتاريخ 28 فيفري 1987 أنواع الاستثمارات الإنتاجية اللامركزية على النحو التالي:

- استثمارات التهيئة بغرض تحسين أماكن العمل وشراء الآلات والأجهزة الصغيرة.
 - استثمارات تجديد أجهزة الإنتاج وصيانتها.
 - استثمارات تتعلق بدراسة وإنجاز بعض المشاريع الصغيرة في قطاعات الصناعة المتوسطة والصغيرة، النقل، التوزيع والخدمات.
- ورغم الإصلاحات المالية والاقتصادية التي ميزت عشرية الثمانينات والتي كانت تؤكد على ضرورة التخلي عن نظام التسيير الموجه إلا نفس الإصلاحات كانت تعطي اهتماما كبيرا للتخطيط، حيث كانت وزارة التخطيط قد ألغيت وأيضا مهام الهيئة المركزية، إلا أن المرسوم رقم 87-266 بتاريخ 9 ديسمبر 1987 تضمن إجراءات إنشاء المجلس الوطني للتخطيط لينوب عنها في إعداد المخططات الوطنية الشيء الذي يدل على أن جذور النظام المركزي لا تزال موجودة.

الخلاصة :

من خلال ما تعرضنا إليه في هذا الفصل من مفاهيم أساسية حول الاستثمار وخاصة النظريات المفسرة له عبر مختلف العصور نستخلص أن الاستثمار يعتبر أحد المتغيرات الكبرى للاقتصاد وخاصة الأهمية البالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية، فالاستثمار له ارتباط بعدة متغيرات كالدخل القومي، الادخار (باعتباره المصدر الأهم له)، الإنتاج وتحقيق تراكم في رأس المال، ويعتبر الهدف من الاستثمار يختلف من وجهة نظر النظريات الاقتصادية الوضعية عنه في الاقتصاد الإسلامي حيث الاستثمار يكمن من وجهة نظر النظريات الوضعية في تحقيق أقصى ربح ممكن غير أن وجهة الاقتصاد الإسلامي بالإضافة إلى تعظيم الأرباح يهدف أيضا إلى تحقيق المصلحة الجماعية وتحقيق التنمية بأبعادها الاقتصادية وأيضا الاجتماعية.

وبعد تحديد المفهوم والأنواع المختلفة للاستثمار، وأدواته المستعملة وأهميته في تحقيق التنمية قد بينا الجانب النظري للاستثمار بما في ذلك نظام تسيير الاستثمارات العمومية المطبق من طرف الدولة من خلال القرارات المركزية واللامركزية والتي بدأ تطبيقها منذ نهاية الثمانينات، وسنحاول في الفصل الموالي تقديم شرح مفصل لنظام تسيير الاستثمارات العمومية في الجزائر ودور أدوات السياسة المالية في دعمها.

تمهيد :

للخروج من الوضعية المزرية التي خلفها الاستعمار اهتمت السلطات الجزائرية في المرحلة الأولى من الاستقلال بمشاكل التمويل الاستيعابية خاصة تلك التي تتعلق بالقطاعات الزراعي والصناعي لكونهما قطاعين حيويين يساهمان في تطوير الإنتاج الوطني من الناحية الاقتصادية وتشغيل أكبر نسبة من اليد العاملة من الناحية الاجتماعية.

وقد رافقت المرحلة الاستثمارات المكثفة سياسة تنمية و ذلك بداية بتطبيق المخطط الرباعي الأول، والذي تركز حول الأنشطة الاقتصادية ذات الطابع الصناعي من خلال إنشاء قاعدة صناعية (مثل الصناعات الثقيلة و الطاقة، ...)، والتي تطلب انجازها أموال طائلة، ولأجل تمويل هذه الاستثمارات توجب وضع قواعد تمويل جديدة تمثلت في التخطيط المركزي للموارد، وكذا تدخل الدولة في القطاع المصرفي والمالي وتغطية نفقات المشاريع المخططة عن طريق القرض، لذلك جاءت الإصلاحات المالية لسنة 1971 لتجسيد سياسة خاصة تتلاءم والوضعية الاقتصادية السائدة آنذاك.

وسنحاول في هذا الفصل تناول المباحث التالية:

المبحث الأول: الاستثمارات العمومية في ظل المخطط الثلاثي (1967-1969)

المبحث الثاني: الإصلاحات المالية لسنة 1971 واستثمارات المخططين الرباعيين الأول والثاني (1970-1977)

المبحث الثالث: السياسات المالية للمخططين الخماسيين (1980-1989) ونظام تمويلهما

المبحث الأول: الاستثمارات العمومية في ظل المخطط الثلاثي (1967-1969)

ورثت الجزائر غداة الاستقلال اقتصادا هشاً، وتميز الاقتصاد باعتماده على تصدير المنتجات الزراعية، وكذا المواد الأولية خاصة نحو فرنسا، وبافتقاره إلى قاعدة صناعية، كما تميز بكونه اقتصاد غير متكامل، هذا ما توضحه العلاقة الضعيفة بين القطاع الزراعي و القطاع الصناعي، وأيضا اقتصاد تابع للخارج خاصة فرنسا، حيث عرفت هذه الفترة تبعية مالية، تقنية تجارية واقتصادية (اقتصاد غير متوازن من جانب التجارة الخارجية: ارتفاع في الواردات من المنتجات الغذائية والصناعية أمام انخفاض في حجم الصادرات والتي انحصرت في بعض المنتجات المنجمية).

تجسدت حركة عدم التوازن في جانب التشغيل، فالتوزيع غير العادل بين العمال الجزائريين والفرنسيين، حيث ترتفع نسبة اليد العاملة الجزائرية المشتغلة بالزراعة أكثر منها في القطاع الإداري والعكس بالنسبة للعمال الفرنسيين.

وستنطلق في هذا المبحث إلى مجموعة من النقاط أولها :

المطلب الأول: الواقع الاقتصادي والمالي للجزائر في الفترة (1962-1970)

المطلب الثاني: تمويل الاستثمارات المخططة وبداية تطبيق المخطط الثلاثي (1967-1969)

المطلب الثالث: السياسات الاستثمارية للمخطط الثلاثي (1967-1969)

المطلب الأول: الواقع الاقتصادي والمالي للجزائر في الفترة (1962-1970)

كان الوضع الاقتصادي الذي واجهته الدولة الجزائري غداة الاستقلال 1962 يتسم بجميع مميزات الاقتصاد المتخلف: ضعف مستوى المعيشة، البطالة، نقص الإطارات الوطنية وتخلف التصنيع. وستنطلق فيما يلي إلى أهم مميزات الاقتصاد الجزائري في تلك المرحلة الأولى من الاستقلال.

1. أنشأ نظام التسيير الذاتي الذي يهدف إلى تأميم أملاك المعمرين التي تركوها بعد الاستقلال وخاصة المزارع والوحدات الصناعية، وهكذا نشأت الشركات الوطنية⁽¹⁾ لنقل وتسويق المحروقات، كما تم إنشاء دواوين وشركات وطنية مثل: شركة الكهرباء والغاز، ديوان الحبوب، الديوان الوطني للسياحة والديوان الوطني للصيد، حيث وصل عدد المؤسسات الصناعية المسيرة ذاتيا سنة 1964 إلى 345 مؤسسة، وفي نهاية 1966 نجد أكثر من 23 مؤسسة عمومية صناعية وتجارية و 21 شركة وطنية.

(1) Benachenhou Abdelatif, "l'Expérience Algérienne de Planification et de Développement" 1962-1982, opu, Alger 1983, p:9.

2. قامت الجزائر في تلك المرحلة بعدة تأميمات: كتأميم الأراضي الزراعية سنة 1963، شملت كذلك الوحدات الحرفية والتجارية الصغيرة وتوسع فيما بعد ليشمل القطاعات الإستراتيجية كالتجارة الخارجية، تأميم المناجم سنة 1966 ثم تأميم البنوك سنة 1967.

3. ظهر عدد لا بأس به من المؤسسات المصرفية، والتي تعد كضرورة حتمية لتوفير الموارد اللازمة للنهوض بالاقتصاد الجزائري، أنشأ البنك المركزي الجزائري سنة 1962: يعتبر أول ممول للقطاع الزراعي، المقرض الأخير للنظام الائتماني، إصدار العملة وتقديم تسبيقات للخرينة العمومية، ثم أنشأ الصندوق الجزائري للتنمية (CAD) سنة 1963 يتكفل بتمويل حركة التنمية، بعدها الصندوق الوطني للدخار و الاحتياط (CNEP) أنشأ سنة 1964 لأجل تحفيز، جمع وتعبئة ادخارات الخواص مستغل في خدمة مصالح التنمية الاقتصادية، وفي الأخير ظهرت بنوك الودائع الثلاثة: البنك الوطني الجزائري (BNA) سنة 1966، القرض الشعبي الجزائري (CPA) سنة 1966 وأخيرا البنك الخارجي الجزائري BEA سنة 1967.

فالبنك الأول BNA يمول احتياجات مؤسسات الدولة المسيرة ذاتيا، و CPA يهتم بالاستجابة لمتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما BEA فهدف إنشائه تطوير العلاقات الخارجية.

المطلب الثاني: تمويل الاستثمارات المخططة وبداية تطبيق المخطط الثلاثي

بالرغم من إنشاء البنوك الوطنية خلال الفترة (1962-1970)، وإقامة جهاز مصرفي إلا أن تمويل الاستثمارات العمومية ارتكز على موارد الميزانية في شكل قروض وتسبيقات تمنحها الخزينة العمومية.

لذا تلعب الخزينة الدور الأساسي في تمويل الاستثمارات إضافة إلى الصندوق الجزائري للتنمية باعتبارها الوسيط المالي في توفير موارد المؤسسات العمومية.

أولا: تمويل الاستثمارات المخططة

كانت الاستثمارات الاستيعالية في الفترة (63-67) ضعيفة جدا نظرا لضعف الإمكانيات المادية والبشرية، وبالرغم من المشاريع التي أتى بها المخطط الثلاثي حيث أعطى الأولوية إلى الهياكل المرتكزة على الصناعات القاعدية والمحروقات، من هنا برز الدور الهام للخرينة العمومية في تسير نفقات التجهيز بواسطة تقديم نوعين من القروض:

1 القروض النهائية:

وتخص الاستثمارات العمومية غير المنتجة^(*)، بحيث تمول العمليات المتعلقة بنفقات التجهيز (كبناء المدارس، المستشفيات، إقامة المطارات، السكك الحديدية ومد شبكة الطرق...) ونفقات التسيير (أجور الموظفين لدى الدولة، مصاريف ووسائل الاتصال والمواصلات...)⁽¹⁾

وتعتبر هذه القروض نهائية لكونها قروض غير واجبة التسديد تشكل مصاريف نهائية للدولة لا تسترجع قيمتها.

وتعتمد الخزينة العمومية في منح القروض على نوعين من الادخار: ادخار موازني والمتمثل في الاقتطاعات الجبائية، وادخار مؤسسي يتمثل في ودائع صناديق الادخار وشركات التأمين وصناديق الضمان الإجمالي، أيضا تعتمد الخزينة على الاقتراض الخارجي.

2 القروض المؤقتة:

تمول هذه القروض نفقات الاستثمارات العمومية المنتجة وهي قروض واجبة التسديد، يمنحها ويسيرها البنك الجزائري للتنمية.

لم تسجل الخزينة تدخل قوي لها في تمويل هذه الاستثمارات خاصة في الفترة 62-1966، لكن الفترة التي تلتها تكفلت الخزينة بتغطية أغلب نفقات الاستثمارات المنتجة.

كانت فترة 1967-1969 انطلاق المخططات الائتمانية، حيث بدأ تطبيق المخطط الثلاثي الأول والذي كان يهدف إلى إنشاء قاعدة اقتصادية اجتماعية وثقافية لتلبية حاجات المواطنين، وقد أعطيت الأولوية للاستثمار في الصناعات الأساسية، أي الصناعات المنتجة لوسائل الإنتاج والتجهيز والنشاطات المرتبطة بالمرحوقات لأجل تدعيم قطاع الصادرات والحصول على النقد الأجنبي لتمويل الاقتصاد.

لكن الحجم الكبير للاستثمارات الذي كلفت به المؤسسات العمومية وضعف البنوك التجارية أمام الموارد الضخمة التي تطلبها انجاز المشاريع المخططة، بقيت فكرة تخصص البنوك مجرد جانب نظري، واضطرت الخزينة إلى تمويل أكبر حجم من الاستثمارات العمومية التي تضمنها المخطط الثلاثي، والجدول الموالي يبين ذلك:

(*) تسمى أيضا الاستثمارات الموازية أي استثمارات الدولة Les investissements budgétaires
(1) حمدي باشا رابح: "التخطيط وتوجهاته الجديدة" (معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، 1991، ص: 106.

جدول رقم (01): تطور دور الخزينة في تمويل استثمارات المخطط الثلاثي

الوحدة: مليون دج

| السنوات | تسبيقات نهائية (1) | قروض الخزينة (2) | الاستثمارات العمومية (3) | (1) + (2) / (3) |
|---------|--------------------|------------------|--------------------------|-----------------|
| 1967 | 825 | 690,2 | 1 907 | % 73,3 |
| 1968 | 1 259,9 | 1 655,1 | 3 008 | % 88,2 |
| 1969 | 2 064,7 | 1 370,2 | 4 249 | % 79,3 |

Source :Henni Ahmed (Direction),Monnaie,Crédit et financement en Algérie1962-1987,créad,Alger,1987,p:314.

ولتمويل برامج التجهيز العمومي وتقديم القروض، أمام الخزينة طريقتين للحصول على الموارد الأولى تتمثل في قنوات دائرة الخزينة (الصندوق الوطني للادخار والاحتياط، صناديق الضمان الاجتماعي، شركات التأمين، حسابات الصكوك البريدية والاكنتاب في سندات التجهيز من طرف البنوك)، أما الطريقة الثانية تتمثل في تسبيقات البنك المركزي التي تشكل المورد الأساسي المعتمد عليه في تغطية نفقات الاستثمارات المنتجة.

كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (02): مساهمة ادخارات الخزينة و تسبيقات الجهاز المصرفي في تمويل استثمارات المخطط الثلاثي

الوحدة: مليون دج

| السنوات | 1967 | 1968 | 1969 | 1970 | البيان |
|---------|---------|-------|-------|---------|------------------------------|
| | 66 | 284,2 | 395,2 | 719,9 | الادخار الموازني |
| | 218 | 543,9 | 671,8 | 720,8 | ودائع المراسلين |
| | 1 755,5 | 867,5 | 420,8 | 1 692,6 | تسبيقات الجهاز المصرفي منها: |
| | 195,2 | 275 | 420,8 | 1 683,4 | - تسبيقات البنك المركزي |
| | 370,5- | 594,9 | 60- | 54,2 | - سندات الخزينة |

Source : Henni Ahmed (Direction),Monnaie,Crédit et financement en Algérie1962-1987,créad,Alger,1987. p 317.

وللإشارة هنا فإن دور الخزينة العمومية في تمويل الاستثمارات خلال الفترة (1962-1970) قد وجهت مبالغ هامة لتمويل القطاع الزراعي.

ثانيا: الصندوق الجزائري للتنمية

إلى جانب الخزينة العمومية، ظهر الصندوق الجزائري للتنمية 1963 كهيئة مركزية للتمويل، تقوم بمنح قروض للاستثمارات للمؤسسات العمومية عند عجز البنوك الأولية عن تقديمها.

وقد جاء مرسوم 21 جوان 1966 يوضح اختصاصات الصندوق الجزائري للتنمية، حيث يقوم بتجميع الموارد الآتية إليه من الخزينة العمومية ومن المساعدات الخارجية ويقدمها في شكل تسبيقات مؤقتة لتغطية نفقات تجهيز المؤسسات، وبعد مرسوم 25 جوان 1967 سحب حق الصندوق الجزائري للتنمية في تسيير ميزانية التجهيز العمومي⁽¹⁾، واقتصرت مهامه بعد الدخول في مرحلة التخطيط الاقتصادي على إعداد وتمويل برامج الاستثمارات المخططة.

في هذه المرحلة أصبحت البنوك تمول المؤسسات العمومية عن طريق الموارد الآتية إليها من الخزينة، وبالتالي تقوم بالتمويل بطريقة مباشرة أو بواسطة الصندوق الجزائري للتنمية، وفي حالة نقص مواردها تلجأ الخزينة إلى البنك المركزي الذي يوفر لها التسبيقات المالية الضرورية عن طريق الإصدار النقدي.

⁽¹⁾Debboub Youcef: le nouveau mécanisme économique en algerie, opu, Alger, 1995, p: 71.

جدول رقم (03): قروض الجهاز المصرفي للاقتصاد (1963-1971)

الوحدة: مليون دج

| 1971 | 1970 | 1969 | 1968 | 1967 | 1966 | 1965 | 1964 | 1963 | السنوات البيان |
|------|------|------|--------|--------|--------|--------|--------|------|---|
| 6536 | 5786 | 5947 | 3743,4 | 2919,4 | 2464,2 | 2339,5 | 2112,5 | 2147 | قروض للاقتصاد |
| 5551 | 5345 | 4974 | 2900 | 2131,5 | 1381,7 | 1133,5 | 1025,7 | 847 | - البنوك التجارية |
| 985 | 441 | 973 | 843,4 | 787,9 | 1142,5 | 1206 | 1086,8 | 1300 | - البنك المركزي |
| 100 | 96 | 89 | 52 | 38 | 24 | 20 | 18 | 15 | مؤشر التمويل المصرفي سنة الأساس 1971 = 100 |
| 100 | 45 | 99 | 85,5 | 80 | 116 | 122,5 | 110 | 131 | مؤشر تطور تسبيقات مؤسسة الإصدار |

Source :www.ons.dz. 04/02/2009.13h30

المطلب الثالث: السياسة الاستثمارية للمخطط الثلاثي (1967-1969)

تميزت الاستثمارات في هذه المرحلة بتفاوت كبير بين التوقعات والمنجزات، حيث أن الاستثمارات المحققة بين عام 1963 و 1966 لم تتعدى سوى 55% بالمقارنة مع التوقعات وهذا ما بينه الجدول التالي:

جدول رقم (04): التقديرات والانجازات الفعلية لاستثمارات المخطط الثلاثي (1967-1969)

الوحدة: مليون دج

| النسبة المئوية للانجاز | المجموع | | 1969 | | 1968 | | 1967 | | السنوات |
|---------------------------|-------------------|-----------|-------------------|-----------|-------------------|-----------|-------------------|-----------|----------------------|
| | الانجاز الفعلي | التقديرات | الانجاز الفعلي | التقديرات | الانجاز الفعلي | التقديرات | الانجاز الفعلي | التقديرات | القطاعات |
| 85,9% | 1606 | 1869 | 680 | 688 | 618 | 612 | 303 | 569 | الفلاحة |
| 87% | 4750 | 5400 | 2200 | 2450 | 1755 | 1750 | 798 | 1200 | الصناعة |
| 76% | 855 | 1124 | 370 | 502 | 292 | 324 | 193 | 298 | المرافق الأساسية |
| 60,2% | 249 | 413 | 120 | 140 | 70 | 140 | 59 | 133 | السكن |
| 77% | 704 | 912 | 500 | 602 | 106 | 138 | 88 | 172 | التعليم |
| 71,6% | 103 | 127 | 56 | 66 | 33 | 33 | 14 | 28 | التكوين |
| 60% | 177 | 285 | 80 | 152 | 62 | 70 | 35 | 63 | السياحة |
| 76% | 229 | 295 | 110 | 145 | 74 | 89 | 45 | 61 | الشؤون الاجتماعية |
| 71,2% | 304 | 441 | 130 | 207 | 105 | 109 | 69 | 125 | الإدارة |
| 70% | 147 | 215 | 55 | 60 | 49 | 57 | 43 | 98 | الشؤون الأخرى |
| 82% | 9124 | 11081 | 4301 | 5012 | 3174 | 3322 | 1652 | 2747 | المجموع |

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، التقرير العام للمخطط الرباعي (1970-1973)، ص: 84.

أعطيت الأولوية في هذا المخطط إلى الاستثمارات في قطاع التصنيع، حيث قدر حجم الاستثمار المخصص لهذا المخطط⁽¹⁾ بـ: 11,081 مليار دج، أما الحجم المنجز بلغ 9,124 مليار دج، أي بنسبة انجاز بلغت 82%.

المبحث الثاني: الإصلاحات المالية لسنة 1971 واستثمارات المخططين الرباعيين

تميزت هذه الفترة بإعادة النظر في نظام الاستثمارات العمومية وفي طرق تسيير المؤسسات، حيث وضع نظام جديد للتمويل فجاءت إصلاحات 1971 وسنتطرق إلى أهم الدوافع التي أدت لذلك ونحاول عرض أهم السياسات الاستثمارية التي تضمنها المخططين الرباعي الأول والثاني.

المطلب الأول: الإصلاحات المالية لسنة 1971

أولا: أهم الدوافع لإصلاح النظام المالي لسنة 1971

هناك عدة دوافع أدت إلى ضرورة إصلاح النظام المالي لسنة 1971 نذكر منها:

❖ نظام التمويل المتبع قبل سنة 1971 مكن البنوك التجارية من جمع ادخارات هائلة توجه لتمويل نشاطات غير مخططة بينما عملية تمويل الاستثمارات العمومية تمارس ضغطا كبيرا على البنك المركزي الذي اضطر إلى تقديم تسبيقات للخزينة عن طريق الإصدار النقدي كلما احتاج إلى ذلك.

❖ اعتبار التسبيقات التي تتلقاها المؤسسات العمومية من قبل الخزينة بمثابة هبات لا تسترجع، أدى بلا مبالاة الأعوان الاقتصاديين بتكاليف المشروع وبمردودية رؤوس الأموال، فكانت النتيجة بداية ظهور الضغوط التضخمية نتيجة الإصدار النقدي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية.

❖ تأميم المحروقات وقطاع المناجم لتأكد الدولة الجزائرية على أنها المشرف الاقتصادي الأساسي⁽²⁾، وانطلاق الثورة الزراعية سنة 1971 وتحتاجه من رؤوس أموال كبيرة.

❖ تطبيق مخطط ثاني وهو المخطط الرباعي الأول (70-1973)، حيث وضع من أجل إقامة قاعدة صناعية حقيقية وتحقيق التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية الأمر الذي استلزم منهج جديد للتمويل يتلاءم أكثر مع نموذج التنمية المكثف.

(1) Benissad Hocine: "la reforme économique en Algérie" (au l'indicible ajustement structurel), opu.Alger 1991, p-p:15-18.

(2) Benachenhou Abdelatif: "Expérience Algérienne de la Planification et de développement" (1962-1982) Algérie, opu. 2^{ème} édition sans date, p:50.

كانت هذه أهم الأسباب التي أدت إلى إعادة النظر في الاستثمارات العمومية وطريقة تسيير المؤسسات، ووضع نمط تمويل جديد يقوم على فكرة تخطيط القرض باعتبارها حلا للتناقضات التي عرفت في الفترة (62-70).

ثانيا: مبادئ الإصلاحات 1971

لأجل حل تناقضات النظام المالي وتدعيم نظام تخطيط الاستثمارات، وأيضا التقليل في حجم التمويل المباشر للاستثمارات المخططة عن طريق الخزينة وتنشيط تنفيذ المخطط تتمثل في: التعاقد بالقرض، تدعيم الرقابة النقدية وتعبئة الادخار.

1 التعاقد بالقرض:

ينص قانون المالية لسنة 1971 على أن تمويل الاستثمارات المنتجة يتم عن طريق قروض واجبة التسديد^(*)، تمنحها المؤسسات المصرفية من خلال موارد محلية أو عن طريق الاقتراض الخارجي، وتحويل إلى المؤسسات العمومية المنتجة بواسطة التعاقد بالقرض.

ويجري التعاقد بالقرض بين البنك الممول والمؤسسة المستفيدة من القرض بواسطة عقد قانوني، يتضمن العقد الالتزامات الواجب احترامها من قبل البنك والمؤسسة: مبلغ القرض، نسبة الفائدة، ويتم تمويل الاستثمارات العمومية المخططة بواسطة ثلاث قروض:

■ قروض بنكية متوسطة الأجل تتراوح من 3 إلى 5 سنوات تعتمد البنوك التجارية على أموالها الخاصة (ودائع المتعاقدين معها).

■ قروض طويلة الأجل مدتها من 7 سنوات إلى ما فوق، تحمل معدلات فائدة ضعيفة، تقدم على أساس إيرادات وموارد الادخار التي تجمعها الخزينة، هنا يتم التعاقد بين المؤسسة المستفيدة والبنك الجزائري للتنمية باعتباره يتكفل بالقروض طويلة الأجل.

■ قروض خارجية تكتتب فيها كل من الخزينة، البنوك التجارية والمؤسسات العمومية والحصول عليها من طرف هذه الأخيرة يجب أن يحظى بموافقة وزارة المالية ورقابة البنك المركزي الجزائري.

2 تدعيم الرقابة النقدية:

ابتداء من سنة 1971، إصلاحات النظام المصرفي والمالي، لا يسمح للمؤسسات العمومية القيام بأية استثمارات ما عدا تلك المرخص بها من قبل الهيئة المركزية للتخطيط، وبذلك أصبحت البنوك وسيلة للتخطيط المالي وتسيير الاقتصاد، ولذلك اتخذت مجموعة من الإجراءات للقيام بدور الرقابة نذكر منها:

(*) المادة رقم 7 من الامر رقم (70-93) المؤرخ بتاريخ 31 ديسمبر 1970 الحامل لقانون المالية لسنة 1971.

❖ **تخصيص المؤسسات العمومية في تعاملها مع البنوك:** جميع المؤسسات العمومية مرغمة على إجراء تعاملاتها المالية مع بنك واحد يشرف على تمويلها ويسير قروضها، بهذا الإجراء يكون من السهل مراقبة واحترام الغلاف المالي المخصص لكل مؤسسة لتغطية نفقات عملياتها الإنتاجية.

❖ **إلغاء طريقة التمويل الذاتي ومنع القروض ما بين المؤسسات:** حيث ألغى قانون المالية لسنة 1971 استعمال الأموال الخاصة كمورد للتمويل الذاتي للمؤسسة العمومية، حتى يقلص من إمكانياتها في القيام بمشاريع استثمارية غير مسجلة ضمن المخطط⁽¹⁾، كما يمنع القانون الشركات والمؤسسات العمومية من أن تمارس عمليات الاقتراض فيما بينهم، ما عدا العمليات المتعلقة بالقرض التجاري، حتى يتسنى للبنوك مراقبة نشاطات المؤسسات ذات الطابع المالي.*

❖ **تنظيم القروض الخارجية:** لا يمكن للمؤسسة الحصول على أي تمويل ذو مصدر خارجي مهما كان نوعه إلا بعد موافقة وزارة المالية والبنك المركزي.

❖ التفرقة بين حساب الاستثمار وحساب الاستغلال:

- حساب الاستثمار يسمح بتسيير ومراقبة الأموال المخصصة لتمويل الاستثمارات المخططة الموافق عليها من طرف وزارة التخطيط، وكل هذه العمليات يجب أن تحظى بموافقة البنك الجزائري للتنمية وكل عملية دفع تتم تحت رقابة البنك التجاري الذي يتابع تنفيذ المشروع بالاعتماد على وثائق محاسبية تقدمها له المؤسسات المتعاملة معه.
- حساب الاستغلال يسمح بإدارة ورقابة القروض الضرورية للسير اليومي للمؤسسة، حيث تقوم المؤسسة بتوقيع حجم احتياجاتها للقروض خلال دورة الاستغلال بالاعتماد على المخطط السنوي للإنتاج، وتحضير المؤسسة مخططها التقديري وتحدد فيه مبلغ القرض ثم تقدمه للبنك التجاري الذي يحضى بنوع من الاستقلالية، وله الحق في القيام بدراسة تحليلية لمخططات تمويل المؤسسة ووثائقها المحاسبية قبل أن يوافق على قرار التمويل.

3 تعبئة الادخار:

يعتبر الادخار أحد الموارد الأساسية التي تشكل إيرادات الخزينة العمومية لذلك اتخذت في هذا الشأن الإجراءات التالية:

(1) Benissad Hocine, "**l'économie Algérienne contemporaine**", press universitaires de France, 1980, p:96.

(*) المادة 22 من قانون المالية لسنة 1972.

❖ **الادخار الإجباري:** ابتداء من سنة 1970، أصبحت مخصصات الاهتلاك والاحتياط للشركات الوطنية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري توضع إجباريا في حساب لدى الخزينة.*

حدد القانون صنف المؤسسات التي يمسها هذا الإجراء إضافة إلى المؤسسات العمومية، نجد الدواوين والإدارات العمومية، هيئات التقاعد والضمان الاجتماعي وصناديق الادخار.

ومن أجل تشجيع ادخار البنوك، على كل مؤسسة مصرفية أن تطبق مبدأ اللامركزية وذلك عن طريق إنشاء فروع جديدة في مختلف مناطق الوطن لأجل تلبية احتياجات عملائها من جهة وتسهيل إيداع الافراد والمؤسسات لديها من جهة أخرى.

❖ **المشاركة الخاصة في ميزانية الدولة:** قانون المالية لسنة 1970 يضع قواعد المشاركة الخاصة في ميزانية الدولة، ويحدد كل سنة المبلغ وطريقة التأميم أو عند إقامة استثمارات جديدة، وتحسب قيمة المشاركة الخاصة في ميزانية الدولة بواسطة معدل المشاركة يتم عن طريق هيكله حساب الاستغلال.

المطلب الثاني: السياسة الاستثمارية للمخطط الرباعي الأول (1970-1973)

يهدف إلى تمويل الاستثمارات من المداخل المتعلقة بالصادرات وكذلك اللجوء إلى السوق المالية الدولية التي ساهمت بنسبة 25% من احتياجات تمويل الاستثمار كما تم تأميم عدة قطاعات منها قطاع المحروقات بهدف استرجاع الثروات الوطنية كما تم تحديد نسبة النمو في هذا المخطط ب: 9% وحجم الاستثمارات ب: 28 مليار دج⁽²⁾، والجدول الموالي يبين ذلك:

(*) المادة 26 من المرسوم رقم (70-93) بتاريخ 31 ديسمبر 1970.

(2) Benissad Hocine, " la reforme économique en Algérie", op.cit, p-p :17-18.

جدول رقم (05): البرنامج الرباعي الأول للاستثمار (1970-1973)

الوحدة: مليون دج

| بنية الاستثمار % | المجموع (73-70) | 1973 | 1972 | 1971 | 1970 | السنوات البيان |
|------------------|-----------------|-------|-------|-------|-------|--------------------|
| 45% | 12 400 | 3 100 | 3 100 | 3 100 | 3 100 | الصناعة |
| 15% | 4 170 | 1 400 | 1 100 | 910 | 720 | الزراعة |
| 8% | 2 307 | 730 | 600 | 500 | 404 | المرافق الأساسية |
| 10% | 2 720 | 721 | 682 | 665 | 650 | التعليم |
| 2% | 587 | 132 | 160 | 160 | 135 | التكوين |
| 5% | 1 520 | 476 | 438 | 368 | 238 | السكن |
| 3% | 800 | 93 | 131 | 308 | 268 | النقل |
| 2,5% | 700 | 185 | 180 | 170 | 165 | السياحة |
| 3,5% | 934 | 288 | 243 | 213 | 190 | الشؤون الاجتماعية |
| 3% | 762 | 225 | 195 | 175 | 165 | التجهيزات العامة |
| 3% | 870 | 230 | 220 | 210 | 210 | التجهيزات الإدارية |
| 100% | 27 740 | 7 563 | 7 059 | 6 679 | 6 435 | المجموع |

المصدر: المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، التقرير العام ص:85.

وقد كان الهدف من المخطط الرباعي الأول الاستمرار في سياسة التصنيع وتحقيق ما يلي:

- إعطاء الأولوية للاستثمار في القطاع الصناعي.
- الاهتمام بقطاع المحروقات لتدعيم إيرادات الصادرات لتمويل الاستثمارات.
- الدفع من قدرات التراكم.
- تدعيم وتكييف التكوين لمواجهة متطلبات التنمية.
- خلق التكامل الاقتصادي بين مختلف القطاعات.

المطلب الثالث: السياسة الاستثمارية في ظل المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

أهداف المخطط الرباعي الثاني متطابقة مع أهداف المخططات السابقة، إذ كانت تهدف الحكومة من خلاله، إلى زيادة الاهتمام بالصناعات الثقيلة إلى جانب إقامة عدد من الصناعات المتوسطة والصغيرة والتي ترمي لتغطية متطلبات السوق الداخلية من السلع الاستهلاكية، والتوسع في إقامة المرافق العمومية كالمدراس، المستشفيات والأسواق.

جدول رقم (06): استثمارات المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

الوحدة: مليار دج

| القطاعات | الاعتماد المالي | الاستثمارات |
|---------------------------------------|-----------------------|---------------------|
| الزراعة والري | 16,72 | 8,91 |
| الصناعة | 48 | 74,15 |
| مؤسسات انجاز البناء والأشغال العمومية | 2,73 | 3,45 |
| مجموع القطاع شبه المنتج | 10,50 | 10,22 |
| مجموع الاستثمارات الأساسية | 32,27 | 24,5 |
| المجموع | 110,22 الحجم المستهدف | 121,23 العمل الفعلي |

المصدر: المجلس الوطني للتخطيط والتهيئة العمرانية سابقا، تقرير المخطط الرباعي الثاني.

يعود ارتفاع حجم الاستثمارات في هذا المخطط إلى ارتفاع أسعار البترول في السوق الدولية بحيث تضاعفت أسعاره أربع مرات أثناء سنة 1973 مما أدى إلى ارتفاع عائدات الصادرات لتسجيل الصناعة حجما انفاقيا كبيرا وجهت إلى قطاع المحروقات (19.5 مليار دج)، وهذا لتزايد نفقاته الاستثمارية.⁽¹⁾

❖ **استثمارات الفترة (1978-1979):** تعد هذه المرحلة انتقالية تم تحقيق خلالها بعض المشاريع المبرمجة في المخططات السابقة والتي لم تنتهي، وكذلك لإعادة تقييمها نتيجة للتغيرات الحاصلة في

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص: 327.

الأسعار آنذاك، حيث شكلت الاستثمارات الإنتاجية ما نسبته 68% من مجموع تكاليف برامج الاستثمارات لعام 1978.

والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (07): استثمارات الفترة (1978-1979)

الوحدة: مليار دج

| القطاعات | تكاليف البرامج الاستثنائية | الاستثمارات الفعلية 1978 | الاستثمارات الفعلية 1979 |
|---------------------------------------|----------------------------|--------------------------|--------------------------|
| الزراعة والري | 3,77 | 4,15 | 3,71 |
| الصناعة | 55,56 | 32,50 | 34,10 |
| مؤسسات انجاز البناء والأشغال العمومية | 2,35 | 1,09 | 1,46 |
| مجموع القطاع شبه المنتج | 6,46 | 2,93 | 2,84 |
| مجموع الاستثمارات الأساسية | 28,39 | 11,28 | 12,84 |
| مجموع الاستثمارات | 96,62 | 52,56 | 54,78 |

المصدر: المجلس الوطني للتخطيط والتهيئة العمرانية، تقرير الفترة (78-79).

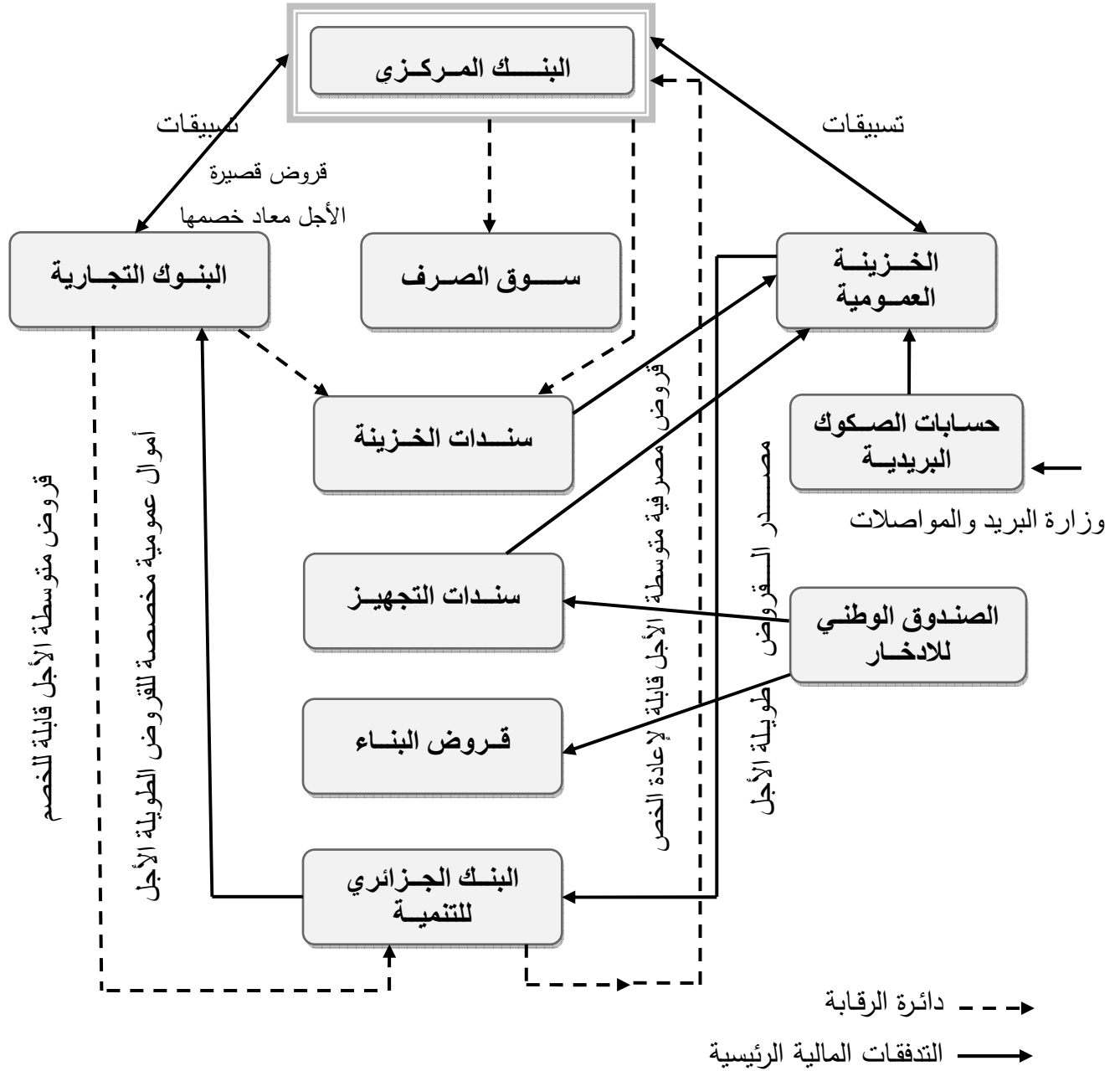
ما نلاحظه من خلال الجدول هو سيطرة القطاع الصناعي على نسبة كبيرة من الاستثمارات واعتمدت الجزائر في تمويل هذه الاستثمارات على موارد داخلية وأخرى خارجية، حيث اقتضت ما قيمته 5 مليارات من الدينارات الجزائرية.⁽¹⁾

المطلب الرابع: آلية تمويل القطاع العمومي المنتج

أصبحت البنوك تشرف على جميع مهامها في تمويل القطاع العمومي وذلك بعد تقسيم دائرة التمويل، في حين توقفت الخزينة عن التمويل المباشر لاستثمارات المؤسسات العمومية وواصلت في تمويل نفقات التجهيز الخاصة بالاستثمارات القاعدية كالسكن، التعليم والتكوين، وذلك بطريقة مباشرة والمخطط الموالي يبين ذلك:

⁽¹⁾ وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، التقرير العام للمخطط الرباعي الأول.

الشكل رقم (13): مخطط نظام التمويل الجزائري (1971-1982)



Source : LAKSACI Mohamed, "le financement monétaire de l'investissement productif, application de l'analyse au cas Algérien", ciaco, lovain-la veuve 1985, p:48

تتكون مصادر تمويل الاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية من الادخار المقطع من طرف الخزينة (الادخار الموازي) والادخار المعبأ (الادخار المؤسسي)، ومن الموارد الآتية من الإصدار النقدي وأيضاً من الاقتراض الخارجي، وتتحصل المؤسسات على هذه الموارد في شكل قروض قصيرة ومتوسطة الأجل توزعها الدائرة المصرفية وقروض طويلة الأجل توفرها دائرة الخزينة وتحول إلى مؤسسات العمومية عن طريق البنك الجزائري للتنمية.⁽¹⁾

أولاً: التمويل عن طريق الدائرة المصرفية

تميزت فترة السبعينات بنمو مكثف لحجم الاستثمارات، حيث انتقل معدل الاستثمار من 32,1% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1969 إلى 50,6% سنة 1977، هذا الارتفاع يعود إلى المشاركة الفعالة لجميع الموارد المالية للدولة في تمويل البرامج الاستثمارية، لذا كانت الإصلاحات المالية لسنة 1971 بمثابة سيولة المؤسسات المصرفية وإشراكها في التمويل من خلال إدخال الجهاز المصرفي في دائرة تمويل برامج المخططات الإنمائية.

تزايد حجم الاستثمارات في الفترة (70-1979) أدى إلى ارتفاع حصة المؤسسات العمومية من القيمة الإجمالية للاستثمارات، حيث انتقلت من 68,2% خلال الفترة (1970-1973) إلى 75,4% في الفترة (1978-1979).

لذلك وجدت المؤسسات العمومية نفسها مرغمة على تحمل استثمارات ضخمة ألزمها المخطط الرباعي (الأول والثاني)، وأصبحت المؤسسة مجبرة على انجاز جميع المشاريع الاستثمارية المقررة مركزياً مهما كان حجمها وهذا طبقاً لما جاء به قانون المالية لسنة 1971.

وبعد سنة 1971 أصبحت البنوك تقوم بتقديم القروض^(*) التي تطلبها المؤسسة بعد قيامها سلسلة من الإجراءات الإدارية والحصول على قرار الموافقة.

فالقروض القصيرة والمتوسطة الأجل (قروض الاستغلال) تمنحها البنوك الأولية التي تشرف على تسيير حسابات المؤسسات، أما القروض الطويلة الأجل (قروض الاستثمار)، فيقدمها البنك الجزائري للتنمية بالاعتماد على موارد الخزينة، يرفق القرض بمعدل فائدة سنوي على المؤسسات العمومية أن تسدد المبلغ ونسبة الفائدة عند انتهاء المدة المتفق عليها.

وتظهر أهمية التمويل المصرفي وبعد سنة 1971 إلى غاية 1985 من خلال تطور القروض المصرفية لهذه المرحلة والتي تضاعفت 09 مرات سنة 1972.

(1) المادة رقم 07 من الأمر (70-93) بتاريخ 31 ديسمبر 1970 الحامل لقانون المالية لسنة 1971.

(*) منذ سنة 1971 أصبحت كافة الاستثمارات تمويل بنسبة 100% عن طريق القرض.

جدول رقم (08): قروض الجهاز المصرفي للاقتصاد CPA (***)، BEA (**)، BNA (*)
الوحدة: مليون دج

| 1982 | 1981 | 1980 | 1979 | 1978 | 1977 | 1976 | 1975 | 1974 | 1973 | 1972 | 1971 | 1970 | السنوات البيان |
|--------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|------|------|---|
| 109682 | 85686 | 65711 | 57235 | 49170 | 40109 | 35265 | 27481 | 20544 | 14583 | 12339 | 6536 | 5786 | قروض للاقتصاد |
| 82321 | 62725 | 53592 | 45361 | 41510 | 31258 | 25581 | 17842 | 14220 | 9711 | 8985 | 5551 | 5345 | - البنوك التجارية |
| 27371 | 22961 | 12119 | 11074 | 7660 | 8851 | 9684 | 9639 | 6324 | 4872 | 3354 | 985 | 441 | - البنك المركزي |
| 1483 | 1130 | 965 | 817 | 748 | - | 460 | 321 | 256 | 175 | 162 | 100 | 96 | مؤشر التمويل المصرفي سنة الأساس 1971 = 100 |
| 2779 | 2331 | 1230 | 1124 | 778 | - | 983 | 978 | 642 | 495 | 340 | 100 | 45 | مؤشر تسبيقات مؤسسة الإصدار سنة 100=1971 |

Source : LAKSACI Mohamed , "le financement monétaire de l'investissement productif, application de l'analyse au cas Algérien" , ciaco lovain-la veuve, 1985, p :258.

(*) BNA: البنك الوطني الجزائري.
(**) BEA: البنك الخارجي الجزائري.
(***) CPA: القرض الشعبي الجزائري.

تنقسم القروض الموجهة للاقتصاد إلى نوعين: قروض البنوك التجارية وتسبيقات البنك المركزي، ونلاحظ الحجم الكبير للقروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية والتزام مؤسسات الإصدار، حيث نلاحظ ارتفاع قروض البنك المركزي من 985 مليون دج سنة 1971 إلى 27371 مليون دج سنة 1982 (كما هو موضح في الجدول رقم (08))، فإذا أخذنا سنة 1971 كسنة الأساس (سنة المقارنة) فإن مؤشر تطور تسبيقات البنك قد انتقل من 10 سنة الأساس إلى 2779 سنة 1982، أما مؤشر تطور التمويل المصرفي فقد وصل في نفس السنة إلى 1483.

ثانيا: التمويل عن طريق دائرة الخزينة

مع بداية المخطط الرباعي اعتمدت الدولة سياسة التمويل جعلت من الخزينة الوسيط المالي الرئيسي في تمويل الاستثمارات العمومية، حيث استمرت بعد سنة 1971 في تسيير وتنفيذ ميزانية الدولة وأشرفت على عملية تمويل كافة الاستثمارات العمومية غير المنتجة (الاستثمارات الموازنة) بواسطة نفقات التجهيز التي تحظى بقروض نهائية.

فالخزينة تقوم بتقديم قروض طويلة الأجل عن طريق البنك الجزائري للتنمية لتمويل استثمارات القطاع العمومي المنتج، تحتكم دائرة الخزينة على موارد تمويل مختلفة:

❖ الادخار الموازي وهو فائض الدخل الجاري للميزانية (الجباية البترولية، الجباية الضريبية ومداخل أخرى غير جبائية) على مجموع النفقات الجارية للميزانية والاستثمار الموازي.

❖ الادخار المؤسسي ويتشكل من ودائع صناديق الادخار، الادخار التعاقدية (شركات التأمين، صناديق الضمان الاجتماعي والتقاعد) وودائع الهيئات الرسمية.

❖ ادخار العائلات وادخار البنوك والمؤسسات عن طريق الاكتتاب في سندات الخزينة.

❖ القروض الخارجية التي تكتب فيها الخزينة وتحظى بموافقة وزارة المالية والبنك المركزي.

ورغم تعدد موارد الخزينة وتنوعها، تبقى الموارد الجبائية (الجباية البترولية، والجباية العادية) تحتل المركز الأول في تشكيل الدخل الجاري للميزانية، لهذا يعتبر الادخار الموازي هو المورد الرئيسي لها، و الجدول الموالي يوضح ذلك:

فقد شكلت الجباية البترولية حوالي 55% من الدخل الجاري للميزانية في الفترة (1974-1982)، ومثلت 22,12% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1977، في حين حصل قطاع المحروقات من

الناتج الداخلي الإجمالي 28,25%⁽¹⁾، بمعنى أن أكبر نسبة من مداخيل الصادرات من المحروقات تذهب في شكل اقتطاع ضريبي إلى ميزانية الدولة، هذا ما خفف من العبء الضريبي على المؤسسات العمومية التي لم تمثل نسبة الجباية العادية التي تدفعها سوى 18,18% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال نفس السنة.

خلال الفترة (1967-1982) مولت دائرة الخزينة بطريقة مباشرة (*) وغير مباشرة (**)، 3/4 من مجمل الاستثمارات العمومية التي قامت بها الدولة في هذه الفترة أما الربع المتبقي فينقسم بين التمويل عن طريق الجهاز المصرفي (قروض مصرفية) والتمويل الخارجي.

ونتيجة لانخفاض في الادخارات المقتطعة (الادخار المازني) والادخار المعبأ (ادخار مؤسسي) من قبل الخزينة خلال الفترة (1969-1980)، اعتمد على الاقتراض الخارجي الذي وصلت حصته من التمويل الإجمالي للاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية إلى 25% سنة 1970 وانتهت إلى 29,8% في الفترة (1978-1979) وتميزت عملية تمويل الاستثمارات العمومية المنتجة بعدم تجانس مصادر وطرق التمويل فقد أدى ضعف موارد دائرة الخزينة أمام احتياجات التمويل المتزايد نتيجة للمشاريع المتعددة والتي استوجبت التوجه إلى الاقتراض الخارجي، فلجأت إلى تسبيقات البنك المركزي للخزينة من جهة والاستعمال المفرط للقروض المصرفية القابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي من جهة أخرى.

وأصبحت تشرف على أكبر حصة من نفقات الاستثمارات الجديدة، لكن لم يأت هذا التعديل بالجديد نتيجة كون الموارد الناتجة عن الإصدار النقدي متوفرة دائما لتسمح للبنوك الأولية والخزينة الحصول على ما تحتاجه من موارد نقدية في كل وقت.

(1) Laksaci Mohamed, op.cit, p4.

(*) طريقة مباشرة، تمويل نفقات التجهيز بواسطة قروض الميزانية.
(**) طريقة غير مباشرة عن طريق البنك الجزائري للتنمية بواسطة قروض طويلة الأجل.

جدول رقم (09): تمويل الاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية

الوحدة: مليون دج

| السنوات | | | | | | | | | | | | | البيان |
|---------|-------|-------|---------|--------|--------|--------|----------|------|------|------|------|------|--------------------------------------|
| 1981 | 1980 | 1979 | 1978 | 1977 | 1976 | 1975 | 1974 | 1973 | 1972 | 1971 | 1970 | 1969 | |
| - | 41235 | 40178 | 40519 | 31757 | 23230 | 16757 | 11308 | 7607 | 6313 | 4961 | 4131 | 3923 | 1. الاستثمارات |
| - | 2372 | 9956 | 14401 | 8106 | 6833 | 5029 | 689 | 3801 | 818 | 758 | 79 | 166 | 2. التمويل |
| - | 21433 | 16678 | 12988 | 9774,8 | 5971 | 7322,5 | 114334,9 | 791 | 1276 | 187 | 432 | 995 | 1.2. التمويل الخارجي |
| - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 2.2. الدائرة الموازنة |
| - | 5257 | 4537 | 1423,6 | 1431,1 | 859,6 | 382,8 | 495 | 1174 | 1473 | 1688 | - | - | - الادخار الموازي |
| - | 321 | 853 | 38,4- | 323,9 | 74,9 | 225- | 9,6- | 362- | 120 | 670- | 50 | - | - سندات التجهيز |
| - | 1881 | 1957 | 1883,8 | 1091 | 1004,8 | 1406,5 | 712,7 | 477 | 169 | 247 | 302 | 261 | - سندات الخزينة |
| - | 2532 | 2506 | 548,9 | 1231,8 | 55,9- | 865,9 | 1053,5 | 367 | 266 | 213 | 328 | 449 | - ودائع في الحسابات الجارية البريدية |
| - | 12194 | 7381 | 13094,1 | 9798,4 | 8542,6 | 1975,3 | 3067,4- | 1359 | 2191 | 2538 | 2940 | 2052 | - ودائع لدى الخزينة |
| - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | - | 3.2. الدائرة المصرفية |

Source: LAKSACI Mohamed, "le financement monétaire de l'investissement productif, application de l'analyse au cas Algérien",

ciao , lovain-la veuve 1985,p :95

المبحث الثالث: السياسة الاستثمارية للمخططين الخماسي الأول والثاني (1980-1989) ونظام تمويلهما

دخلت الجزائر مرحلة جديدة اقتصاديا واجتماعيا، حيث تميزت فترة الثمانينات بانتهاج إستراتيجية تنموية تختلف عن سابقتها، تمثلت هذه الإستراتيجية بوجود مخططين تنمويين المخطط الخماسي الأول (80-84) والمخطط الخماسي الثاني (85-1989).

وسنتطرق في هذا المبحث إلى تحديد السياسة الاستثمارية المتبعة في المخططين كل على حدى مبرزين أهم المتغيرات الاقتصادية المواكبة لكل مرحلة أيضا أهم الإصلاحات الاقتصادية وأهم طرق التمويل خلال الثمانينات.

المطلب الأول: المخطط الخماسي الأول (80-1984)

جاء المخطط الخماسي الأول (1980-1984) بهدف إنعاش القطاعات التي لم تحظى بالأهمية الكافية في الفترات السابقة نتيجة للاختلاف في التوازن أيضا الإقلال من حجم الديون، النمو الديمغرافي، التبعية الاقتصادية وعدم الاستخدام الأمثل للموارد البشرية.

بادرت السلطات الجزائرية بإعادة هيكلة الاستثمارات نحو الزراعة، الري وخاصة البنية الأساسية الاقتصادية، هذه الأخيرة استفادت من إعادة توجيه الاستثمارات نحو إنشاء المطارات، الطرق والجسور... إلخ، وهذا على حساب القطاع الصناعي حظي بالنصيب الأوفر في المخططات السابقة.

فيما يخص السياسة الاستثمارية فقد قامت السلطات الجزائرية باتخاذ إجراءات خلق شركات مختلطة بمساهمة رؤوس أموال الدولة عن طريق الشركات الوطنية وهذا يؤكد بداية الانفتاح الاقتصادي الوطني من خلال السماح للقطاع الخاص وكذا رأس المال الأجنبي بالمشاركة في تحقيق الإستراتيجية التنموية، وكان هيكل توزيع الاستثمارات في المخطط الخماسي الأول كما يلي:

جدول رقم (10): توزيع استثمارات المخطط الخماسي الأول (1984-1980)

الوحدة: مليار دج

| القطاعات | باقي سنة 1979 | برامج جديدة | تكلفة البرامج | الترخيص المالي 1984-80 | نسب التراخيص المالية % |
|---------------------------|---------------|--------------|---------------|------------------------|------------------------|
| الصناعة | 82,9 | 153,8 | 236,7 | 174,5 | 43,6% |
| الزراعة | 17,8 | 41,6 | 59,4 | 47,1 | 11,8% |
| النقل | 02,4 | 13,4 | 15,8 | 13,0 | 3,2% |
| البريد والمواصلات | 1,8 | 6,2 | 8,0 | 6,0 | 1,5% |
| التخزين والتوزيع | 8,8 | 9,0 | 17,8 | 13,0 | 3,2% |
| الطرق ومحطات النقل | 8,6 | 19,6 | 28,2 | 17,5 | 4,4% |
| تهيئة المناطق الصناعية | 0,7 | 1,4 | 2,1 | 1,4 | 0,3% |
| التجهيزات الجماعية | 2,4 | 10,9 | 13,3 | 9,6 | 2,4% |
| التربية والتكوين | 30,3 | 35,4 | 65,7 | 42,2 | 10,5% |
| السكن | 34,5 | 58,0 | 92,5 | 60,0 | 15% |
| الصحة | 3,6 | 6,2 | 9,8 | 7,0 | 1,7% |
| البنيات الاجتماعية الأخرى | 3,1 | 8,1 | 12,2 | 9,3 | 2,3% |
| المجموع | 196,9 | 363,6 | 560,5 | 400,6 | 100% |

المصدر: المخطط الخماسي الأول (1984-80)، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، الجزائر.

نلاحظ أن المخطط الخماسي الأول، قد حدد ترخيصا ماليا للاستثمارات مقدارها 400,6 مليار دج (أنظر الجدول) وهي أقل من حجم الاستثمارات التقديرية المقررة في هذا البرنامج والبالغة 560,5 مليار دج، مما يدل أن جزء من الاستثمار في هذا البرنامج يبقى غير منجز في نهاية الفترة وهو 159,9 مليار دج، سيتم نقله إلى المخطط التالي.

كما يظهر توزيع الاستثمارات في هذا المخطط أن 63,3% من الاستثمارات تعتبر استثمارات إنتاجية والباقي استثمارات غير إنتاجية، وهذا ما يوافق أهداف المخطط الرامية إلى استغلال الموارد

الإنتاجية المتاحة في المجتمع، لذا أعطيت الأولوية للقطاع الصناعي الذي يمثل معدل استثمارته ما يقارب 44%.

وما نلاحظ خلال المخطط تضاعف الإنتاج الداخلي الخام⁽¹⁾ بالأسعار الجارية حيث انتقل من 113,2 مليار دج سنة 1979 إلى 225,4 سنة 1984، وسجل زيادة قدرها 5,8% (خارج قطاع المحروقات) والقطاعات التي ساهمت أكثر في ذلك هي: قطاع الصناعة حيث ساهم بزيادة قدرها 9,5%، وقطاع البناء والأشغال العمومية بزيادة قدرها 8,6% في حين لم يسجل القطاع الزراعي سوى 1,2% من الزيادة.

المطلب الثاني: المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

جاء هذا المخطط كتكملة لتحقيق أهداف المخطط الخماسي الأول عن طريق تدعيم المكتسبات المحققة في مختلف المجالات، وتأكيد فعاليات المؤسسات أيضا تنمية التخطيط على كافة المستويات وإدخال أدوات تنظيم مرنة وفعالة فيما يخص الأسعار، القروض، الجباية، والمداخيل ... إلخ).

لكن ما أثر سلبا على توقعات هذا المخطط هو الصدمة البترولية التي عرفها العالم سنة 1986 نتيجة انهيار أسعار البترول في الأسعار العالمية، مما أضعف الاقتصاد الوطني، وانعكس بالتالي سلبا على الحياة الاجتماعية وأدى إلى إثارة أحداث أكتوبر 1988 بسبب تدهور إيرادات وصادرات البترول بالإضافة إلى ذلك تدهور قيمة صرف الدولار واستقرار أسعار المواد الأولية عند مستويات منخفضة، كما أن ثقل المديونية الخارجية زاد من حدة الوضعية الاقتصادية فبلغت 22,796 مليار دولار سنة 1986، واستمرت في الارتفاع إلى 26,067 مليار دولار سنة 1989 بالإضافة إلى خدمات الديون.

يضاف إلى ذلك الصناعة التي تشكو من التبعية الخارجية من حيث التموين بالمواد الأولية والوسيطة و مواد التجهيز.

كل هذا دفع بالسلطات الجزائرية إلى تحديد أهداف تنموية في هذه المرحلة منها:⁽²⁾

- انهيار المشاريع المخططة خلال المخططات التنموية السابقة.
- تحديد المشاريع الضرورية.
- إعطاء الأهمية للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحفيز الاستثمار الخاص، وتعزيز التكامل الاقتصادي بين القطاعين العمومي والخاص.
- تنويع الصادرات من الإنتاج الوطني للتخفيف من حدة الصدمات البترولية.

(1) الدليل الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر 1987، ص: 59.
(2) التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني (85-89) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، جانفي 1985، ص: 135.

وفيما يلي نوضح مختلف مخصصات الاستثمار حسب كل قطاع ضمن برنامج المخطط الخماسي الثاني.

جدول رقم (11): برنامج استثمار المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)

الوحدة: مليار دج

| النسب % | مبالغ الاستثمار | القطاعات |
|------------|-----------------|----------------------------|
| 31,67 | 174,2 | الصناعة |
| 07,24 | 39,8 | منها المحروقات |
| 14,36 | 79 | الفلاحة والري |
| 13,82 | 76 | الإسكان |
| 08,18 | 45 | الهيكل القاعدية الاقتصادية |
| 08,18 | 45 | التربية والتكوين |
| 08 | 44 | التجهيزات الجماعية |
| 03,72 | 20,45 | هيكل قاعدية اجتماعية أخرى |
| 03,45 | 19 | وسائل وانجاز |
| 02,88 | 15,85 | التخزين والتوزيع |
| 02,73 | 15 | النقل |
| 01,45 | 8 | الصحة |
| 01,45 | 8 | البريد والمواصلات |
| 100 | 550 | المجموع |

المصدر: وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، تقرير المخطط الخماسي الثاني الجزائر.

تحتل الفلاحة سلم الأولويات بعد الصناعة والمحروقات وهذا ضمن المخطط الثاني وذلك بنسبة 14,36%، ويتركز الاهتمام بالصناعة المقدر بـ 31,67% لتعويض الاستيراد بالمنتجات المحلية ومن الأولويات التي تتطلب تدخل الدولة: قطاع المواصلات 1,45% نكف العزلة على المناطق المحرومة، وكذا قطاع التخزين والتوزيع 2,88%، أما قطاعي الإسكان وجهاز التربية فأخذا حصتي 13,82% و 8,18% على الترتيب.

المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية والمالية خلال فترة (80-89)

عرف الاقتصاد الوطني عدة تغيرات خلال فترة الثمانينات، وما ميز هذه المرحلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية، وإعادة النظر في نظام تسيير الاستثمارات، التطهير المالي للمؤسسات العمومية وإعادة هيكلة الجهاز المصرفي.

أولا: الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1986

مع بداية ظهور بوادر النظام اللامركزي، أعيد النظر في طرق التمويل التي كانت متبعة سابقا، حيث أصبحت هذه الأخيرة تستمد قواعدها من قانون المالية لسنة 1982، بحيث أن تمويل الاستثمارات الإستراتيجية كان على عاتق الخزينة العمومية، وتختص البنوك التجارية في تمويل الاستثمارات العمومية الأخرى بعد دراسة المشاريع وإخضاعها للمردودية المالية كشرط للاستفادة من التمويل.

كما تم إنشاء بنكين متخصصين (1) هما:

✓ بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR لتمويل القطاع الفلاحي والتنمية الريفية.

✓ بنك التنمية المحلية BDL المختص في تمويل المؤسسات الاقتصادية المحلية.

أما البنوك الأخرى اقتصر مهمتها على تعبئة القروض الخارجية.

ابتداء من سنة 1986 جاء القانون المصرفي (86-12) المؤرخ في 12 أوت 1986 لإعادة تحديد مهام هياكل الجهاز المصرفي، وحصر دور كل هيئة مالية ومؤسسة مصرفية على أداء دورها طبقا للأحكام القانونية المنصوص عليها.

ومن أهم المبادئ الأساسية التي نص عليها قانون (86-12) ما يلي: (2)

❖ ضرورة التوفيق بين التدفقات الحقيقية والتدفقات المالية، الاهتمام الكبير بالكميات المادية فقط (مستوى الإنتاج) وقياس فعالية الاستثمار على هذا الأساس أثبتت نتائج سلبية، لذا وجب الاهتمام بالمردودية المالية للمشاريع الاستثمارية فخفض في معدل الاستثمار وفقا للإمكانيات المالية التي تسمح بتحقيقه في المدة المحددة له وشرع في إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، تمهيدا لتطبيق إجراءات استقلاليتها.

(1) Benhalima Ammour, " le système bancaire Algérienne" édition Dahleb, Algérie 1996, p:20.

(2) Goumiri Mourad : " l'offre de monnaie en Algérie" ,ENAG édition,Alger,1993, p:327.

❖ ضرورة استعادة البنك المركزي صلاحيته في تطبيق السياسة النقدية: فالبنك المركزي مكلف بإعداد وتسيير أدوات السياسة النقدية، بما في ذلك تحديد سقف إعادة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض بهدف الحد من الاعتماد على الإصدار النقدي في تمويل الاقتصاد.

❖ إعادة تنشيط دور البنوك التجارية في تمويل وتسيير الاقتصاد: لم يكن للبنوك التجارية التدخل في اتخاذ قرار الاستثمار أو قرار التمويل وليس بإمكانها أن تطبق أي سياسة اقتصادية تراها مناسبة، فقد كانت تتلقى الودائع وتمنح القروض دون أن يؤخذ رأيها في الموافقة على تقديمها، لذا جاءت إصلاحات 1986 لإعادة تنشيط دور الجهاز المصرفي ولتمكين البنوك التجارية من أن تشارك في اتخاذ قرار الاستثمار.

❖ تحديد العلاقات بين مؤسسات النظام المصرفي، خاصة العلاقات بين البنك المركزي والهيئات المصرفية الأخرى، والوقوف أمام المشاكل المتعلقة بإعادة تمويل البنوك عن طريق الإصدار النقدي واحترام الإطار الذي يحدد المخطط الوطني للقرض.

❖ تنظيم سوق نقدية كآلية لتخصيص الموارد بالتعاون مع المخطط الوطني للقرض وتطوير عمليات السوق المالية.

ويمثل المخطط الوطني للقرض لوحة قيادة لتنظيم الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي تضعه وزارة المالية، وينفذه البنك المركزي ومؤسسات القرض تحت رقابة المجلس الوطني للقرض، ويهدف هذا المخطط إلى تحديد التوسع الإجمالي لمجموع القروض الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي للاقتصاد بشكل يوافق الأهداف الاقتصادية التي تحددها الدولة فسياسة المخطط تنحصر في:

♦ وضع حدود التوسع النقدي⁽¹⁾، فهذه تعتبر الوسيلة الأساسية لتأهيل نشاط القروض ومن خلاله تتم مراقبة هيكل الدين العمومي المحلي.

♦ يحدد شروط إعادة تمويل مؤسسات القرض أمام البنك المركزي، ويحدد مستوى تدخل البنك المركزي في تمويل الاقتصاد.

♦ يقيس حجم المديونية ويبين طرق تسديدها.

♦ إنشاء هيئة استشارية لمراقبة ومراجعة أهداف المخطط تتمثل في المجلس الوطني للقرض.

الإصلاحات المصرفية لسنة 1986 لم تهدف إلى إلغاء نظام التسيير النقدي المركزي، إلا أن بؤادر النظام اللامركزي بدأت تظهر فقد جاءت الإصلاحات المصرفية تخص تحديد حجم تدخلات الخزينة في تمويل الاقتصاد وفق ما نص عليه المخطط الوطني للقرض، ووضع سقف أقصى لتغطية

⁽¹⁾ Debboub Youcef, op.cit, p27.

الدين العمومي بواسطة البنك المركزي بواسطة تسبيقات البنك المركزي(*) أيضا مبدئي الربح والاستقلالية، حيث أصبحت البنوك تحرص على استرجاع مجموع القروض التي تمنحها للمؤسسات العمومية لتضع بذلك حدا لعمليات الاقتراض الآلية. (**)

ثانيا: الإصلاحات الاقتصادية والمالية لسنة 1988

يعتبر قانون 01/88 قانونا معدلا ومتمما للقانون 12/86 حتى يتماشى والإصلاحات الاقتصادية الجديدة، حيث أصبح البنك يتميز بالشخصية المعنوية والطابع التجاري مثل المؤسسات العمومية الاقتصادية والاستقلالية المالية، واعتماد التوازن المحاسبي.

وقد اعتمدت خلال هذه المرحلة إستراتيجية تمويل جديدة من مصادر تمويل مختلفة: التمويل الذاتي، القروض المصرفية، تدخلات الدعم من طرف الخزينة والاقتراض من السوق المالية، إضافة إلى القروض طويلة الأجل التي يقدمها البنك الجزائري للتنمية بمساعدة البنوك التجارية.

1 التمويل الذاتي:

يعتمد على التمويل الذاتي كشكل من أشكال الاستثمارات وهو يمثل الشرط الأساسي في تحقيق استقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية، بحيث يجب عليها المحافظة على توازن هيكلتها المالية وأن تحقق تدفق مالي كاف لتغطية جميع احتياجات تمويل مشاريعها دون أن تعتمد على التمويل المصرفي أو على الإقراض، لكن بسبب الاقتراعات الإجبارية التي تخضع لها المؤسسة وكذا بسبب تحملها عبء تسديد قروض الاستثمار وقروض إعادة الهيكلة الشيء الذي يقلص من هامشها للتمويل الذاتي.

2 التمويل المصرفي:

بعد سنة 1982 بدأت البنوك التجارية تقوم بدورها كمولد للاستثمارات طويلة الأجل وأيضا تمويل الاستغلال، كما أصبحت مؤسسات عمومية اقتصادية مستقلة تعتمد بالدرجة الأولى على مواردها الخاصة في عمليات القرض، لذا استوجب عليها القيام بجمع الادخار (خاصة طويل الأجل) ومن حق البنك دراسة الوثائق المحاسبية والتقديرية التي تقدمها المؤسسات المعنية بالبنك الممول، وبإمكانه رفض تمويل المشروع إذا توقع خطر عدم السداد ، كما أن شروط إعادة الخصم أصبحت أكثر تشددا.

أصبحت الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية هي جمع الموارد وثانيا ضمان الوجيه الأمثل للموارد.

تعتمد البنوك في جمع الموارد على مصادر مختلفة، منها الودائع الطويلة الأجل للمؤسسات العمومية الاقتصادية والمؤسسات الخاصة، وكذا الودائع لأجل التي يحتفظ بها الأشخاص لدى البنوك لذا على البنوك أن تقترب من الأعوان المتعاملين معها وأن تهيء لهم الظروف لإيداع أموالهم.

(*) المادة 26 و 37 من القانون (86-12) بتاريخ 19 أوت 1986.

(**) المادة 11 و 16 من نفس القانون السابق ذكره.

وللحد من تسريبات الأموال خارج الدائرة المصرفية من الضروري أن تتخذ البنوك إجراءات تحفيزية توجه المدخرين نحوها وتمكنها من جلب السيولة وذلك عن طريق:

- ♦ توسيع التعامل بالشيكات الخاصة وهذا للحد من استخدام النقود القانونية وتدعيم حصة النقود الكتابية (الودائع الجارية).
- ♦ فتح حسابات مصرفية لجميع أنواع النشاطات التجارية.
- ♦ تشكيل شبكة فروع واسعة في مختلف مناطق الوطن للاقترب من المتعاملين الاقتصاديين.
- ♦ وضع صيغ جديدة مغرية للادخار.
- ♦ إدخال وسائل دفع أكثر تطورا، كبطاقات الدفع التي وضعها كل من بنك لصلاحة والتنمية الريفية سنة 1994، والقرض الشعبي الجزائري سنة 1991.⁽¹⁾
- ♦ إنشاء أشكال أخرى لتوظيف الأموال، كإدخال منتجات مالية جديدة مثل سندات المساهمة.
- ♦ تشجيع المنافسة المصرفية لتجنب رفع تكلفة القروض التي تفرضها البنوك من جهة ودفعها من جهة أخرى لجمع الموارد.
- ♦ وجوب إنشاء سوق مالية باعتبارها وسيلة لجلب وتوجيه الادخار.

في إطار السياسة الاقتصادية والمالية التي تضعها الدولة يجب أن تلعب تكلفة رأس المال دورا فعالا في تخصيص الموارد المالية الموجهة للاستثمار لذا يجب إنعاش معدلات الفائدة في المدى المتوسط والطويل، باعتبارها من العوامل الأساسية التي تضمن التوازن بين الادخار والاستثمار وبالتالي تحقيق تنمية اقتصادية.

بعد إعادة هيكلة الاستثمارات العمومية أعطيت الأولوية للنشاطات المنتجة خاصة بعد انخفاض أسعار البترول (سنة 1986)، وبذلك وجه الاهتمام على وجه الخصوص إلى الاستثمارات المنتجة في الفترة (1986-1990) وخصص حجم كبير من القروض للقطاعات الإنتاجية المختلفة⁽²⁾، والجدول الموالي يبين ذلك:

⁽¹⁾ BADR Infos, édité par la BADR, N°12, 1^{er} trimestre 1996, p:25.

⁽²⁾ Benhalima Mohamed, " **la politique de crédit : l'entreprise et la banque**", opu,Alger,sans date, p:235.

جدول رقم (12): توزيع القروض للاقتصاد حسب القطاعات المختلفة (86-90)

الوحدة: مليون دج

| 1990 | 1989 | 1988 | 1987 | 1986 | السنوات القطاعات |
|---------|---------|---------|---------|---------|---------------------|
| 10,563 | 37,966 | 37,589 | 28,321 | 25,067 | * الزراعة |
| 5,942 | 29,577 | 32,459 | 25,305 | 23,539 | القطاع العام |
| 4,621 | 8,389 | 5,130 | 2,016 | 1,528 | القطاع الخاص |
| 222,384 | 157,543 | 146,868 | 145,150 | 142,996 | * الصناعة |
| 203,498 | 145,783 | 138,097 | 138,486 | 137,421 | القطاع العام |
| 18,886 | 11,760 | 8,771 | 6,664 | 5,575 | القطاع الخاص |
| 9,250 | 8,547 | 3,245 | 2,164 | 2,572 | * قطاعات أخرى |
| 5,079 | 6,942 | 1,929 | 1,760 | 2113 | القطاع العام |
| 4,171 | 1,605 | 1,316 | 404 | 459 | القطاع الخاص |
| 242,197 | 204,056 | 187,702 | 175,635 | 170,635 | المجموع |

Source: www.bank-of-algeria.dz.12/04/2009.14h20

ونتيجة لتخلي الخزينة العمومية عن تمويل بعض الاستثمارات المنتجة مع بداية تطبيق المخطط الخماسي الأول، عرفت البنوك التجارية مساهمات فعالة في تمويل القطاع العمومي، ونتيجة لمحدودية وضعف سيولة البنوك التجارية في جمع الادخار، فإن الالتزام بتمويل القطاع العمومي شكل عبء ثقيل على خزائنها الشيء الذي أثر على وضعيتها المالية وبالتالي على النمو المتوازن للدائرة المصرفية.

في هذا الصدد قامت الخزينة بتحمل جزء من حقوق البنوك على المؤسسات العمومية، مما ساعد بعضها على استرجاع توازنها المالي، وأمام ضغط طلبات المؤسسات العمومية على القرض، توجهت البنوك التجارية كعادتها نحو البنك المركزي لإعادة تمويلها عن طريق عمليات إعادة الخصم.

والجدول الموالي يوضح دور الإصدار النقدي في تقديم القروض للاقتصاد خلال الفترة (1986-1990) سواء كانت قروض مصرفية أو قروض الخزينة العمومية التي تزايد عجزها بسبب انخفاض إيرادات الصادرات.

جدول رقم (13): القروض الممنوحة من البنك المركزي (86-90)

الوحدة: مليون دج

| السنوات | 1986 | 1987 | 1988 | 1989 | 1990 |
|-------------------|-------|-------|-------|-------|-------|
| للبنوك | 23,2 | 18,2 | 16,9 | 30,7 | 65,7 |
| للمؤسسات العمومية | 163,1 | 166,6 | 172,5 | 182,5 | 182,3 |
| للخزينة | 101,1 | 123,2 | 147,2 | 157,2 | 167,0 |

المصدر: محاضرات السنة الثانية لمقياس النظريات والسياسات النقدية (حميدات محمود) معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1994.

3 التمويل بواسطة موارد الخزينة:

تميزت إيداعات الخزينة العمومية باعتمادها على إيرادات الجباية البترولية، حيث تمثلت 44% من إيرادات الميزانية سنة 1984، ونظرا لقلّة الموارد المالية (الجبابة الضريبية والإيرادات الأخرى) وضعف دور الخزينة في تعبئة الادخار المؤسسي، اعتبرت الإيرادات البترولية المورد الأساسي في التمويل الطويل الأجل للاستثمارات المركزية وفي تغطية عمليات التطهير المالي، حيث سجل ارتفاع موارد الجباية البترولية في زيادة إيرادات الميزانية خلال تطبيق المخطط الخماسي الأول، لكن ذلك لم يدم طويلا، حيث سرعان ما انخفض سعر البترول خلال سنة 1986، لم تعد تمثل الجباية البترولية سوى 26% من مجموع إيرادات الميزانية سنة 1988.

والجدول رقم (14) يمثل الانخفاض الحاد في مستوى إيرادات الصادرات من البترول ومنه الانخفاض في الإيرادات الإجمالية للدولة، في حين واصلت نفقات الميزانية في الارتفاع أثناء الفترة الممتدة من سنة 1985 إلى سنة 1988.

ويرجع الارتفاع في نفقات الميزانية خاصة بعد سنة 1986 إلى النمو الذي حدث في حجم النفقات الجارية بسبب الارتفاع في مستويات الأجور الناتج عن تطبيق القانون الأساسي للعامل (*)، وأدت هذه الزيادة في النفقات إلى نقص حجم الادخار الموازي خلال فترة المخطط الخماسي الثاني.

(*) المجلس الوطني للتخطيط، مشروع القانون المتضمن المخطط الوطني لسنة 1990، ديسمبر 1989، ص: 22.

جدول رقم (14): ميزانية الدولة (1985-1988)

الوحدة: مليار دج

| السنوات | ايرادات الميزانية 1 | الجباية البترولية 2 | النفقات الجارية 3 | الادخار الموازي 3-1= 4 | نفقات التجهيز 5 |
|---------|---------------------|---------------------|-------------------|---------------------------|-----------------|
| 1985 | 108,5 | 40,7 | 53,7 | 54,7 | 45,7 |
| 1986 | 92,4 | 21,4 | 63,7 | 28,8 | 41,5 |
| 1987 | 92,9 | 20,4 | 65,4 | 27,4 | 32,6 |
| 1988 | 93,5 | 24,1 | 76,2 | 17,3 | 43,5 |

Source: Benissad Hocine, Algérie: "Restructurations et réformes économiques" (1979-1993), op.u,Alger,1994, p:214.

رغم انخفاض إيرادات الميزانية (انخفاض الادخار الموازي وضعف الادخار المؤسسي) فإن دور الخزينة العمومية في تمويل الاستثمارات العمومية تواصل باستمرار، بعدما كانت حصتها تمثل 47,7% من مجمل الاستثمارات في الفترة (1989-1988) ويرجع سبب زيادة حصة الخزينة في تغطية نفقات الاستثمارات إلى اعتمادها على التمويل النقدي عن طريق تسبيقات البنك المركزي ولجوتها إلى الاقتراض الخارجي.⁽¹⁾

⁽¹⁾ Benissad Hocine, Algérie: "restructuration et réformes économiques" (1979-1993), op.cit, p:215.

الخلاصة :

عملت السلطات الجزائرية خلال فترة المخططات الائتمانية على توجيه وتخفيض الموارد المالية نحو الاستثمارات الإستراتيجية الضخمة التي تركز على بناء قاعدة صناعية والتي حظيت بأولويات في مختلف المخططات الاستثمارية خاصة خلال الفترة (67-79)، وتميزت هذه الفترة بمعدلات عالية للاستثمار.

ونتيجة للنتائج المتناقضة التي خلفتها آليات تمويل الاقتصاد التي اتبعت خلال الفترة (62-70) تسبب هذا في ضرورة إصلاح النظام المالي والاقتصادي فجاءت الإصلاحات المالية لسنة 1971، حيث ميزت هذه الإصلاحات المالية مركزية تمويل الاقتصاد وهيمنة دور الخزينة العمومية في تخصيص الموارد المالية.

إصلاحات 1971 تضمنت ثلاث نقاط: فكرة التخطيط المالي للقرض، تدعيم الرقابة المالية وتطبيق التخطيط المالي وأخيرا تعبئة الادخار، حيث أعطي للجهاز المصرفي إلى جانب الخزينة العمومية دورا في تمويل الاستثمارات المخططة، حيث تكفل الجهاز المصرفي بتوفير قروض طويلة الأجل للمؤسسات العمومية، إذ لم يكن له الحق في اتخاذ القرارات لمنح القروض، ويوفر السيولة للمؤسسات العمومية دون توقف، وفي حالة قلة أو نقص الادخارات تلجأ البنوك لعمليات إعادة الخصم أمام البنك المركزي.

أما الخزينة العمومية عرفت ثلاث تدخلات لها: منح قروض طويلة الأجل للمؤسسات العمومية عن طريق البنك الجزائري للتنمية، تقديم تسبيقات نهائية لتمويل الاستثمارات غير المنتجة والتكفل بعمليات إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية، فكانت الخزينة العمومية الممول الرئيسي لبرامج التنمية خلال الفترة (71-85) وفي حالة عدم كفاية مواردها (الادخار المؤسسي والموازني) تلجأ إلى البنك المركزي لإعادة تمويلها وكان نتيجة لزيادة طلب المؤسسات العمومية على القروض ومواصلة الخزينة في منح القروض أدى إلى زيادة الإصدار النقدي.

أما خلال الفترة (80-89) عرف الاقتصاد الجزائري وضعيتين الأولى (80-85) سجل فيها الميزان التجاري فائضا بسبب ارتفاع أسعار المحروقات مما ساهم في زيادة الاستثمارات.

أما المرحلة الثانية (86-89) فقد تميزت بانخفاض حصيلة إيرادات الصادرات البترولية (والتي كانت تمثل نسبة 97% من إيرادات الدولة) وهذا بعد الأزمة العالمية لسنة 1986، وقد ترتب على هذه الوضعية آثار اقتصادية واجتماعية سلبية.

حيث تراجعت إيرادات الصادرات البترولية إلى نسبة 36% سنة 1986 و 42% سنة 1988 مقارنة بنسبة 1985.

أيضا تفاقم المديونية الخارجية زاد من حدة الأزمة، فقد بلغت المديونية الخارجية 22,796 مليار دولار سنة 1986 وارتفعت لتصل إلى 26,8 مليار دولار سنة 1990، كما أن خدمات المديونية لسنة 1990 بلغت 8,2 مليار دولار من أصل حصيلة إيرادات الصادرات بلغت 12,7 مليار دولار، أي أن خدمات الديون فقط تمثل ثلثي إيرادات الصادرات.

هذه الوضعية أدت إلى انخفاض الواردات، فتقلصت بحوالي 30% ما بين (1985-1987) هذا التقلص أدى إلى آثار سلبية لتدهور الاقتصاد الوطني مما أثر بدوره على الجهاز الإنتاجي.

لذا استوجب على السلطات الجزائرية التخفيف من هذا العبء إلى الحصول على قروض قصيرة الأجل التي تحمل الاقتصاد تكاليف إضافية لتمويل إيراداتها مما أدى إلى زيادة حدة مشكلة المديونية الخارجية.

فأصبحت خدمات الديون الخارجية تمثل 75% سنة 1988 لتصل إلى 86% سنة 1993 بالمقارنة بإيرادات الصادرات من السلع والخدمات.

كل هذه الصعوبات أثرت على التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد الوطني، حيث أصبح من الضروري إجراء تعديل في السياسة الاقتصادية وإتباع اقتصاد السوق، وهذا سيكون محور دراستنا في الفصل القادم.

تمهيد :

تميزت فترة الاقتصاد المخطط بعدة مراحل تمثلت في اعتمادها على مخططات البرامج التنموية، حيث عملت في البداية على توجيه الموارد نحو الاستثمارات الضخمة، حيث أسندت مهمة تمويل الاستثمارات الخزينة العمومية على حساب البنوك.

فجاءت في البداية الإصلاحات المالية لسنة 1971 لكون آليات التمويل التي برمجت خلال مرحلة ما بعد الاستقلال لم تكن حل للمشاكل التي عرفتتها مختلف القطاعات آنذاك، فأنحصرت عمليات البنك المركزي في السوق النقدية وكان عرض النقود من اختصاص الدولة وذلك طبقا لنظام التخطيط الوطني.

وأمام الأزمة العالمية للنفط سنة 1986 من جهة وتدهور الأوضاع في الداخل، أصبح من الضروري تغيير نظام تمويل الاقتصاد الوطني، حيث جاءت إصلاحات الثمانينات (12/86) و(01/88) والتي أعادت النظر فيما يخص القطاع الخاص بإعطائه أهمية ودور أكبر، وكذا منح البنك المركزي صلاحيات أكبر من خلال الإصلاحات الخاصة بالجهاز المصرفي والتي نص عليها قانون النقد والقرض (10/90) وتعتبر هذه الإصلاحات المالية ذات أهمية بالغة من خلال عمليات التمويل التي تعتبر بالغة الأهمية في تمويل الاستثمارات، وبذلك استهدفت الإصلاحات خلال التسعينات نظام مالي يتمشى واليات السوق والتحرر من الاقتصاد المخطط والتوجه نحو اقتصاد السوق.

لذا سنحاول من خلال فصلنا هذا التطرق إلى النقاط التالية:

المبحث الأول: أهم الإصلاحات الاقتصادية المفروضة من طرف المؤسسات الدولية

المبحث الثاني: محتوى برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي

المبحث الثالث: تأثير الإصلاحات الاقتصادية والمالية على تحفيز الاستثمار في ظل اقتصاد السوق

المبحث الأول: الإصلاحات الاقتصادية المفروضة من طرف المؤسسات الدولية

من الانفتاح والتوجه نحو اقتصاد السوق ومواكبة التطورات العالمية، ارتأت السلطات الجزائرية تشجيع الاستثمار سواء كانت داخلية أو استثمارات أجنبية وبذلك عملت على تهيئة مناخ مناسب للاستثمار وكان من الجدير إبرام اتفاقيات دولية سواء كانت على مستوى دول المغرب العربي أو على مستوى الدول العربية أو على مستوى الدول الأجنبية.

وبذلك أُجبرت على القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية نتناولها في النقاط التالية:

المطلب الأول: الأوضاع الاقتصادية في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق

ما ميز فترة التسعينات خاصة بداية 1990 الوضع الاقتصادي المتدهور خاصة على مستوى ميزان المدفوعات، تفاقم حجم الديون الخارجية، ارتفاع نسبة البطالة انخفاض حجم الاستثمار الذي ترافق مع الركود الاقتصادي.

ولمعرفة العوامل التي أدت لكل هذه الإفرازات السلبية نتطرق إلى المميزات الاقتصادية لمرحلة قبل التسعينات.

أولاً: تقليص صلاحية البنوك

ما ميز مرحلة قبل التسعينات هو تعارض طرق التمويل حيث أسندت عملية تمويل الاستثمارات إلى الخزينة العمومية وبذلك أهمل دور البنوك ولم يكن لهذه الأخيرة أي دور في اتخاذ قرار التمويل للاستثمارات، حيث أن عملية توزيع القروض كانت تتم وفق لإجراءات إدارية بعيدة كل البعد عن معايير تحقيق المردودية المالية، حيث خصصت البنوك لتمويل قطاعات محددة بحيث: (1)

- ♦ كلف القرض الشعبي الجزائري بالتدخل لصالح قطاع الصناعة التقليدية والسياحة.
- ♦ كلف البنك الوطني الجزائري لتمويل قطاعي الصناعة والزراعة.
- ♦ كلف البنك الجزائري الخارجي بتعاملات مع الخارج.

وبذلك أصبحت البنوك تستجيب لمتطلبات المؤسسات العمومية، وفي حالة عجز هذه الأخيرة عن دفع الديون الواجب سدادها اتجه البنوك التجارية، يقوم البنك المركزي بإعادة تمويلها عن طريق إصدار كميات جديدة من النقود، هذا أدى إلى زيادة الاختلالات في الجانب المالي والنقدي.

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية"، نوفمبر 2000، ص-ص: 16-17.

بذلك أصبحت البنوك التجارية عبارة عن هيئات عمومية تقوم بعمليات التسجيل المحاسبي للتدفقات المالية تهدف إلى تمويل الاستثمار العمومي بموارد الخزينة العمومية، وأصبح البنك المركزي جهاز لطبع النقود.

كما تميزت المنظومة المصرفية بغياب التنسيق بين هيكلها وهيئاتها مما أثر على رداءة الخدمات الأساسية المقدمة للزبائن والعمل بطرق بيروقراطية.

ثانيا: ضعف تعبئة الادخار

لم تهتم البنوك التجارية بخطة إستراتيجية لجمع الادخار، فكل اهتمامها كان موجها نحو الاستجابة للمؤسسات العمومية دون الاهتمام بتعبئة الادخار باعتباره أهم مورد مالي لها، ومن أهم النقائص التي أثرت على فعالية نشاطها نذكر ما يلي: (1)

♦ غياب إستراتيجية واضحة لتعبئة الادخار.

♦ عدم كفاية المؤونات المخصصة لأخطار القرض هذا ما أدى إلى ظهور نتائج سلبية في محاسبة البنوك.

♦ حوالي نصف محافظ البنوك مشكلة من حقوق غير فعالة بدون أي عائد، مما أثر على مردوديتها وعرض توازنها المالي للاختلال.

♦ اللجوء المفرط إلى القروض الخارجية لتمويل الواردات نتج عنه تدهور حسابات العملات الصعبة لدى البنوك والمساهمة في تفاقم مشكل المديونية.

ثالثا: غياب سوق نقدية

شكلت النقود في مرحلة ما قبل التسعينات وحدة للحساب فقط، بحيث لم تكن تقوم بدورها في تسيير النشاط الاقتصادي، وبالتالي غياب سوق نقدية التي تضمن تداول الأموال في المدى القصير، تسبب في الإفراط في الإصدار النقدي من طرف البنك المركزي من أجل تمويل مشاريع المؤسسات العمومية، وفي المقابل كانت البنوك التجارية مضطرة لتغطية العجز عن طريق إعادة التمويل لدى البنك المركزي وذلك بإصدار كميات جديدة من النقود دون أي مقابل حقيقي من السلع والخدمات والجدول الموالي يوضح معدل تطور الكتلة النقدية مقارنة بالنواتج الداخلي الخام:

(1) فريحة نشيدة، " التمويل الداخلي للاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر" (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، 96-1997، ص: 213.

جدول رقم (15): تطور الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام ما بين (1964 - 1989) (%)

| السنوات | معدل الكتلة النقدية | معدل نمو لناتج الداخلي الخام | الفرق بين المعدلين |
|-------------|---------------------|------------------------------|--------------------|
| 1971 - 1964 | 17 | 8,5 | 8,5 |
| 1978 - 1972 | 25,4 | 22,5 | 2,9 |
| 1985 - 1979 | 19,1 | 16 | 3,1 |
| 1989 - 1986 | 15,4 | 3,8 | 11,6 |

Source: CREAD, "Monnaie, Crédit et Finance en Algérie (1962- 1989)" Alger 1990, p: 35.

يتضح من الجدول أن نسبة زيادة حجم الكتلة النقدية في كل مرحلة من المراحل السابقة كانت تفوق الناتج المحلي الإجمالي، والمرحلة الأخيرة (1986 - 1989) تعتبر أخطر مرحلة حيث وصل نمو الناتج الداخلي الخام إلى 3,8 % وهذا راجع إلى الأزمة العالمية للنفط وبالتالي انخفاض إيرادات الصادرات النفطية.

مما سبق نلاحظ أن الإفراط في صك العملة على حساب حجم الإنتاج المحلي الإجمالي شكل اختلال في التوازن الاقتصادي، ذلك كون التدفق في الكتلة النقدية كان أكبر من التدفق الحقيقي للسلع والخدمات مما تسبب في ظهور مشكل التضخم.

كل هذه الاختلالات كان لا بد من معالجتها خاصة مع دخول الجزائر مرحلة جديدة وهامة وهي مرحلة اقتصاد السوق أين أصبح من الضروري إجراء مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية بصورة عاجلة.

المطلب الثاني: أهداف الإصلاحات الاقتصادية

باشرت السلطات الجزائرية الإصلاحات، حيث تجسد أولها في إصدار قانون النقد والقرض 10/90 من خلال إعادة الاعتبار للجهاز المصرفي، وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، ومحاولة تحفيز الاستثمار سواء أكان المحلي أو الأجنبي ومعالجة الاختلالات الداخلية، كل هذه الإصلاحات حالت دون تحقيق نتائج مرضية وهذا ما أجبر السلطات الجزائرية إلى طلب المساعدة من المؤسسات الدولية.

أولاً: برنامج الاستقرار الاقتصادي

يهدف برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي وضع معالمه صندوق النقد الدولي إلى توفير المناخ المناسب للاستثمار المحلي والقضاء على اللاتوازن الاقتصادي الذي ظل يعاني منه الاقتصاد للاستثمار الوطني منذ سنة 1986.

ويرتكز برنامج الاستقرار الاقتصادي "بصفة عامة على معالجة الاختلالات الاقتصادية التي تهدف إلى خفض الطلب الكلي⁽¹⁾ لمعالجة التضخم وعجز الميزانية العامة للدولة وميزان المدفوعات، تخلي الدولة عن مجالات الاستثمار المنتج لصالح القطاع الخاص، مع قيامها بالاستثمارات القاعدية، أيضا اعتماد أدوات السياسة النقدية للتحكم في عرض النقود، إصلاح القطاع المالي، إصلاح المالية العامة، نظام الصرف، سوق العمل ... إلخ.

امتد البرنامج لمدة سنة واحدة أفريل 1994 إلى مارس 1995 أهم أهدافه:⁽²⁾

❖ على المستوى الداخلي:

- التخفيض الملموس لعجز الخزينة العمومية.
- التحكم في الكتلة النقدية في حدود معقولة مع مواصلة الإصلاحات الهيكلية.

❖ على المستوى الخارجي:

- تقليص عبء خدمة الديون الخارجية إلى مستوى مقبول من قبل ميزان المدفوعات.
- تعديل سعر صرف الدينار.

فيما يخص سعر الصرف، اتخذ مجلس النقد والقرض إجراء بتعديل أول لسعر الصرف الاسمي للدينار بحوالي 50 % على مرحلتين 7 % عشية دخول البرنامج حيز التنفيذ، ونسبة 40,5 % يوم دخول التنفيذ بتاريخ 10 أفريل 1994 واستمرت التعديلات بعد ذلك.

وعلى المستوى الخارجي تم اللجوء للحصول على قروض متعددة الأطراف، وإعادة جدولة الديون الخارجية العمومية من خلال نادي باريس و نادي لندن.

أما على المستوى الداخلي تم تقليص عجز الخزينة العمومية، وتخفيض الدعم الموجه للسلع الواسعة الاستهلاك.

⁽¹⁾ رمزي زكي: "التضخم والتكيف الهيكلي في الدولة النامية"، دار المستقبل العربي، مصر، 1996، ص: 120.

⁽²⁾ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، جويلية 2005، ص: 42.

أما فيما يخص الكتلة النقدية فيهدف إلى التحكم في التضخم عند أدنى مستويات له ليسمح بجذب وتشجيع الاستثمارات وتحقيق نسبة من النمو الاقتصادي.

وقد تم فعلا تخفيض العجز من 8,7% من الناتج الداخلي الإجمالي نهاية 1993 إلى 1,4% مع نهاية سنة 1995.

أما نسبة التضخم فقد بلغت 20,3% نهاية 1993 لتصل إلى 29% سنة 1994 و 29,8% سنة 1995.

ثانيا: برنامج التصحيح الهيكلي (95-98)

نظرا لتفاقم المشاكل الاقتصادية المتمثلة في ثقل المديونية، تزايد مشكلة البطالة، وقلة الاستثمارات مما دفع السلطات إلى اعتماد برنامج التصحيح الهيكلي والذي تبناه البنك الدولي لإنعاش اقتصاديات البلدان النامية وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال تأثير العرض الكلي، والذي يتطلب تطبيقه مدة زمنية متوسطة أو طويلة.

إن تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر⁽¹⁾ لمدة ثلاث سنوات ويهدف البرنامج إلى ما يلي:

- إحداث نمو اقتصادي يستوعب النمو السكاني وذلك لتقليص حجم البطالة، وهذا ببعث الاستثمار والانتاج خاصة في قطاعي الفلاحة والصناعة.
- تقليص معدل المسموح به في الدول الصناعية ووضع معايير لمراقبة الإصدار النقدي.
- تشجيع الادخار والتسيير الأمثل لأسعار الفائدة.
- التحرير الكامل للتجارة الخارجية والمنافسة في إطار اقتصاد السوق.
- إعادة التوازن الخارجي بتكوين احتياطات صرف كافية.
- تخفيض الانعكاسات الانتقالية للتعديل الهيكلي على الطبقات الاجتماعية ذات الدخل المحدود.
- تخفيض حجم البطالة وإنشاء مناصب شغل جديدة في قطاعات الفلاحة، السكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية والخدمات.

⁽¹⁾ Karim Nashashibi, et autre FMI, Algérie : "Stabilisation et transition à l'économie de marché", Washington 1998, p:10.

وكان من نتائج تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي أن تحسنت المؤشرات الاقتصادية الكلية ابتداء من سنة 1995:⁽¹⁾

- معدل نمو الناتج الداخلي الخام 4,1 % سنة 2002.
 - انخفاض رصيد الميزانية من 70,9 مليار دج سنة 2001 إلى 17,3 مليار دج سنة 2002 أي من 1,67 % إلى 0,39 % من الناتج الداخلي الإجمالي من سنة 2001 إلى سنة 2002.
 - نسبة مخزون المديونية الخارجية إلى لناتج الداخلي الخام انخفضت من 41,1 % سنة 2001 إلى 40,5 % سنة 2002.
 - معدل التضخم المحسوب على أساس المؤشر العام السنوي للأسعار عند الاستهلاك 4,23 سنة 2001 و 1,43 % سنة 2002.
 - انخفاض خدمة المديونية الخارجية على الصادرات من 22,1 % إلى 20,9 % من نفس الفترة.
 - سجل الميزان التجاري رصيذا ايجابيا بلغ 5414 مليون دولار سنة 2002 مقابل 7064 مليون دولار سنة 2001 أي تراجع قدره 39,6 % بسبب تراجع إيرادات المحروقات.
 - انخفض سعر إعادة الخصم لبنك الجزائر من 6 % سنة 2001 إلى 5,5 % سنة 2002.
 - ارتفع احتياط الصرف من 18,1 مليار دولار إلى 23,10 مليار دولار.
- ما يمكن ملاحظته أن برنامج التصحيح الهيكلي سمح بتدعيم النتائج الايجابية للتوازنات الاقتصادية الكلية لكنه لم يشرع في تطبيق الإصلاحات الهيكلية الهامة والتي تساهم في جذب وترقية الاستثمارات المحلية والأجنبية.

المطلب الثالث: تمويل برنامج التعديل الهيكلي والتثبيت

من أجل تنفيذ البرنامج الذي امتد على مدار سنوات، كان من الضروري الحصول على وسائل تمويل كافية لتنفيذ مختلف نقاط البرنامج، خاصة وسائل التمويل الخارجي ثم إعادة جدولة الديون^(*) التي مست أكثر من 17 مليار دولار خلال الأربع سنوات، حيث خصت بذلك مؤسسات مالية دولية وصندوق النقد الدولي مساعدة استثنائية للجزائر تقدر ب: 5,5 مليار دولار لتقديم ميزان المدفوعات.

أما بخصوص إعادة جدولة الديون مع نادي باريس فقد تمت في نهاية ماي 1994 تبعا لإتفاق ستاند باي، عملية إعادة جدولة 4,4 مليار دولا على مدى 16 سنة منها 4 سنوات فترة سماح، حيث

(1) المجلس الاقتصادي الاجتماعي، "نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر"، جويلية 2005، ص: 45.

(*) خدمات الديون تغطي بمعظم الموارد المتأتية من جراء الصادرات.

أن عملية دفع خدمات الديون على المبلغ المعاد جدولته لم تتم إلا ابتداءً من ماي 1998، حيث تمت تسوية شريحتين في السنة الأولى في 30 ماي والثانية في 30 نوفمبر، كما أن 52% من المبلغ مدت عملية دفعه على التسع سنوات الأولى، أما 48 المتبقية فتتم تسويتها خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

كما قدم الصندوق 1,25 مليار دولار لدعم ميزان المدفوعات مدة إعادة دفعها تمتد إلى 5 سنوات منها ثلاث سنوات فترة سماح، ويكون المبلغ المحرر فوراً هو 5,25 مليار دولار مع الأخذ بعين الاعتبار سحب على الصندوق يقدر بـ : 840 مليون دولار من نتائج إعادة الجدولة لسنة 1994 المصاحبة لبرنامج التثبيت خفضت معدل خدمة الديون إلى 53,3% بعدما كانت تستحوذ كل عائدات الصادرات.⁽¹⁾

ارتفاع معدل خدمة الديون ثانية ليصل إلى 84 % سنة 1995، تعود الجزائر بذلك إلى نادي باريس في جويلية 1995، ومن ثم نادي لندن لأول مرة لأجل إعادة جدولة الديون الخاصة، وقد وصل المبلغ المعني في الاتفاقيين 7 و 3,2 مليار دولار على التوالي، وهو ما جعل المبلغ المعاد جدولته يفوق 14 مليار دولار، وإضافة التمويل الاستثنائي المبرم مع مختلف المؤسسات المالية فإن المبلغ يرتفع ليصل إلى 20 مليار دولار، وهو مبلغ مرتفع كان لا بد أن يرافق برنامج التعديل الهيكلي.

المبحث الثاني: محتوى برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي

منذ بداية التسعينات بدأت السلطات العمومية بتطبيق سياسة الإصلاحات على نطاق واسع من أجل إصلاح الاختلالات التي عانى منها الاقتصاد الوطني طيلة ثلاثة عقود حيث اتخذت الحكومة قرارات هامة لتخفيض عجز الميزانية، التحكم أكثر في أدوات السياسة المالية، قامت أيضاً بتحرير أسعار الفائدة وإصلاح النظام المصرفي، كما قامت السلطات بإصدار القانون اللازم لإخضاع شركات القطاع العام لقوى السوق وظروف المنافسة، أيضاً تم تدعيم تحرير الأسعار والتجارة الخارجية.

وقد حصلت الجزائر على الدعم الدولي لسياساتها الإصلاحية من خلال موافقة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على إبرام مجموعة من الاتفاقيات مع الجزائر، وسنتطرق لمختلف هذه الاتفاقيات من خلال المطالب المالية:

⁽¹⁾ Karim Nashashibi et autre, FMI, op, cit, p:10.

المطلب الأول: الاتفاق مع الجهات الدولية

أولاً: الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي

نظراً للأوضاع التي مر بها الاقتصاد الوطني، وعجزه عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي، استمر التزايد لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80 % من حصة الصادرات، وتطورت خدمة الدين من 0,3 مليار دولار سنة 1970 إلى 5 مليار دولار سنة 1987 إلى 7 مليارات دولار سنة 1989 إلى أكثر من 9 مليارات دولار سنة 1992 وأكثر من 9,05 مليار دولار سنة 1993⁽¹⁾، مما تطلب لجوء الجزائر لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول منهما على قروض ومساعدات لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية.

بدأ دور صندوق النقد الدولي نهاية الثمانيات سنة 1989 من خلال خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، حيث تعهدت حكومة الجزائر على الالتزام بالانضمام لاقتصاد السوق وتنفيذ برامج التكيف والاستقرار في الاتفاقات المبرمة مع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة، وعلى ضوء ذلك تم إعادة تكييف الاقتصاد الجزائري فكانت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف وتقليص مجموع السلع التي تحدد الدولة أسعارها، كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية مع صندوق

أما الاتفاق الثاني مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان في جوان 1991، جاء ليستكمل تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات مثل: إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق ومؤشرات الربحية الاقتصادية والمالية وحرية تحديد الأسعار، وتقليص دور خزانة الدولة في تمويل عجز المؤسسات العمومية، كما اتخذت إجراءات خاصة بالسياسة المالية كتغيير سياسة الإعانات ونظم الدعم وإعطاء دور للقطاع الخاص، كما توقفت الدولة في التمويل المباشر للبناء السكني ومكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية.

وعلى عكس اتفاق جوان الذي أبرم في سرية تامة فإن الاتفاق الذي أبرم في بداية 1994 والذي انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى والذي يغطي الفترة من 1 أبريل 1994 إلى 31 مارس 1995، واتفاق آخر سنة 1995 تم بموجبه الالتزام ببرنامج التكيف الهيكلي متوسط المدى الذي يغطي الفترة من 31 مارس 1995 إلى 1 أبريل 1998، كما تم في سنة 1994، ثم في نهاية شهر ماي 1996 إمضاء اتفاق برنامج التعديل الهيكلي مع البنك العالمي لمدة سنتين.

(1) بطاهر علي، "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، جامعة الشلف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص: 181.

ثانياً: الاتفاق مع نادي باريس

توجهت السلطات الجزائرية عقب اعتماد خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي عام 1994 إلى نادي باريس، حيث اجتمعت مع ممثلين عن صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وممثلين عن بعض بنوك التنمية الجهوية المعنية، وانفق ممثلو الدول الدائنة على تقديم مساعدات للجزائر نظراً لإجراءات الإصلاح المهمة التي تعهدت الجزائر اتخاذها، ومحاولاتها لتطوير السياسات المالية والنقدية، والتزامها بتعهداتها اتجاه الجهات الدولية.

وتمثل الديون القابلة لإعادة الجدولة لدى نادي باريس الديون العمومية المتوسطة والطويلة الأجل الممنوحة من طرف الدول أو المؤسسات والحكومات الدولية وتتعلق ب: (1)

♦ أقساط الدين والفوائد المستحقة وغير المدفوعة قبل تاريخ 31 مارس 1994.

♦ وأقساط الدين التي تستحق خلال الفترة التي تمتد من 1 جوان 1994 إلى 31 ماي 1995.

♦ الفوائد المستحقة خلال الفترة التي تمتد من 1 جوان 1994 إلى 31 أكتوبر 1994 وكانت طريقة تسديد الديون التي تمتد جدولتها والتي تبناها الدائنون هي طريقة التسديد المختلط وتتضمن:

- التسديد يكون على أساس إطالة فترة الاستحقاق إلى 16 سنة.

- مدة العفو تقدر بـ 4 سنوات على الأكثر.

- التسديد يبدأ مع انتهاء فترة الإعفاء المقدر بـ 4 سنوات أي ابتداء من 31 ماي إلى 1998.

وكذلك بعد موافقة صندوق النقد الدولي على برنامج القرض الموسع أبرمت الجزائر في جويلية 1995 اتفاق ثاني لإعادة جدولة ديونها مع نادي باريس ومست إعادة الجدولة:

- أقساط لدين المستحقة خلال الفترة الممتدة ما بين 1 جوان 1995 إلى 31 ماي 1996.

- والديون التي أعيد جدولتها يتم تسديدها خلال 25 دفعة سداسية خلال الفترة الممتدة بين 1999 -

2011.

وتقدر الديون العمومية التي أعيد جدولتها خلال 1994 - 1995 مع نادي باريس بأكثر من 13 مليار دولار.

(1) بطاهر علي، "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، مرجع سابق، ص: 184.

ثالثا: الاتفاق مع نادي لندن

بما أن إعادة جدولة الديون العمومية كانت من صلاحيات نادي باريس، فإن الديون الخاصة (البنكية) تم معالجتها في نادي لندن، الذي يضم لجان تمثيلية للدائنين الخواص (البنوك)، وفي هذا الإطار تقدمت الجزائر بصفة رسمية بطلب إعادة جدولة للدون الخاصة في أكتوبر 1994 لدى نادي لندن.

وبعد اجتماع محافظ بنك الجزائر مع ممثلي البنوك الخاصة بفرنسا، ثم إنشاء لجنة تنسيق تضم ستة بنوك، ترأسها الشركة العامة الفرنسية ويقف وراء هذه اللجنة التمثيلية أكثر من 200 مؤسسة مالية دائنة للجزائر، وبعد المفاوضات تم اتفاق إعادة جدولة حوالي 3 مليار من الديون الخاصة مع نادي لندن في جوان وجويلية 1996 وهي تتمثل في المستحقات التي تغطي الفترة من مارس 1994 إلى غاية ديسمبر 1997.

وهذا المبلغ لم يحظى بمعالجة وحيدة لأن جزء منه يشتمل الديون التي كانت موضوع إعادة تمويل سابقة ومن ثم كانت المعالجة كما يلي:⁽¹⁾

- ❖ تمت إعادة جدولة 2,1 مليار دولار، والذي لم يكن موضوع إعادة تمويل سابق، على أساس فترة استحقاق 15,5 سنة منها 6,5 سنة فترة عفو.
- ❖ مبلغ 1,1 مليار دولار كان موضوع إعادة جدولة بشرط أقل مائة مقارنة مع المبلغ الأول، حيث منحت فترة استحقاق ب: 12,5 سنة منها 6,5 سنة فترة عفو.

المطلب الثاني: السياسات الاقتصادية المتبعة

تبنت الدولة الجزائري برنامجا إصلاحيا كثيفا من أجل إعادة النظر وتعديل سياساتها الاقتصادية، حيث قامت بترتيب مجموعة من سياسات الاتفاق مع صندوق النقد الدولي وتتعلق بالتوازنات الاقتصادية الكلية بهدف الحد من السياسة المالية التضخمية والسماح لكل من أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالتغير مع قوى السوق حتى يؤدي ذلك إلى تحسين ميزان المدفوعات ومجموعة ثانية من هذه السياسات ثم تم تبنيها بالاتفاق مع البنك الدولي، وهي موجهة لتحقيق اقتصاد حر يمتاز بالكفاءة والخفض من سياسات تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية التي كانت تؤدي إلى الاختلالات وتمنح الحواجز وتقلل من قدرة القطاع الخاص.

(1) عبد الله بالناس: "أزمة الديون الخارجية في الدول النامية وخيار إعادة الجدولة" (معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، 1996، ص: 13.

أولاً: السياسة النقدية

قبل عملية الإصلاح الاقتصادي كان عجز الميزانية يتم عن طريق الإصدار النقدي من البنوك مما أدى بالتالي إلى رفع معدل التضخم وعدم توازن الحساب الخارجي مع وجود اختلالات تتعلق بتدفقات الائتمان والاستثمار وبالتالي تشجيع هروب رؤوس الأموال ونظراً لتداخل الوظائف بين الخزينة العامة والبنك المركزي وأيضاً ضعف الوساطة المالية فإن السياسة النقدية لم تكن واضحة وفعالة.⁽¹⁾

وقد تم تطبيق إصلاحات واسعة ضمن الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي في كل من سياستي سعر الفائدة ومنح الائتمان، مما أدى إلى تحديد معدل نمو الكتلة النقدية M2، وحيث أن هذه الأخيرة ترتبط مباشرة بالتغير في الممتلكات الخارجية والداخلية الصافية، فإنه يمكن الإشارة أن التخطيط حسب مفهوم صندوق النقد الدولي يشير مباشرة إلى الحد من التوسع في القروض الخارجية، والجدول الموالي يبين تطور المؤشرات النقدية خلال الفترة (1993 إلى 1995).

جدول رقم (16): تطور المؤشرات النقدية

الوحدة: مليار دج

| السنة | | البيان | | | | | |
|-------------|-----------|----------|-------------|-------------|-----------|--|-------------------------------------|
| ديسمبر 1993 | مارس 1994 | يون 1994 | سبتمبر 1994 | ديسمبر 1994 | مارس 1995 | | |
| 16,1 | 10,4 | 39,5 | 71,5 | 50,7 | 31,5 | | الاحتياطيات الخارجية الصافية |
| 250,4 | 234,1 | 231,9 | 236,9 | 237,2 | 233,8 | | نقود الأساس |
| 212,0 | 228,3 | 28,0 | 232,9 | 244,3 | 229,6 | | منها: نقود قانونية |
| 29,4 | 29,7 | 22,6 | 40,8 | 50,4 | 101,4 | | إعادة تمويل البنوك أمام بنك الجزائر |
| 15,3 | 35,0 | 20,6 | 19,8 | 21,7 | 16,6 | | السوق البنكية المصرفية |
| 231,4 | 225,0 | 246,1 | 273,3 | 305,8 | 345,7 | | قروض للاقتصاد |
| 625,2 | 256,7 | 673,3 | 701,3 | 723,6 | 739,2 | | الكتلة النقدية (M2) |
| 182 | 200,0 | 216,3 | 241,6 | 247,7 | 263,9 | | منها: أشباه النقود |

Source : Banque d'Algérie, "tendances monétaires et financières" en 1994.

(1) قدي عبد المجيد: " التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية- دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995"، مرجع سابق، ص، 277.

محاولات الرقابة التي قامت بها السلطات النقدية بهدف تقليص حجم عمليات إعادة التمويل أمام مؤسسات الإصدار لم تكن فعالة بسبب تخفيض قيمة الدينار منذ سبتمبر 1991، هذا التخفيض أدى إلى توسع ملحوظ في حجم الكتلة النقدية (M2) والذي ارتفع في نفس السنة بنسبة 21,3 % مقابل 10 % سنة 1990، ووصلت هذه النسبة إلى 23,9 % سنة 1992، ومع بداية 1993 اخذ معدل نمو الكتلة النقدية يميل نحو الانخفاض حيث بلغت نسبته 21,6 % في هذه السنة.

توسع حجم اللاتوازنات النقدية والمالية سنة 1993، خلال الثلاثي الأول من سنة 1994 نتيجة استمرار عجز الخزينة، ارتفاع نسبة خدمة الدين، انخفاض قيمة الأسعار، حدة الضغوط التضخمية، وبسبب الفائض النقدي الذي تظهره الزيادة في حجم النقود القانونية، ارتفعت هذه الأخيرة بنسبة 7,6 % في الثلاثي الأول من سنة 1994، أي ما يمثل حوالي نصف التوسع النقدي الذي سجل سنة 1993.

تطبيق برنامج الاستقرار منذ أبريل 1994 سمح بامتصاص جزء من اللاتوازنات الاقتصادية بفضل التسويات الموازية المتواصلة التي تبنتها الدولة في تنفيذ السياسة النقدية التي رافقت إجراءات تخفيض قيمة الدينار، ويظهر هذا التحسن من خلال:

♦ توقف الركود الاقتصادي سنة 1994، بحيث لم ينخفض الناتج الداخلي الإجمالي خارج المحروقات سوى بنسبة 1,7 % مقابل معدل انخفاض قدرت بنسبة 3,7 % سنة 1993، أما سنة 1995 ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 5 % كما سجل العجز الإجمالي للخزينة انخفاضا، حيث انتقلت نسبته من (-8,7 %) من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1993 إلى (-4,4 %) من الناتج الداخلي الإجمالي لسنة 1994، ووصلت إلى (-1,5 %) سنة 1995، هذه الوضعية سمحت للخزينة من أن ترفع مبلغ الأموال المخصصة لتسوية مديونية المؤسسات اتجاه البنوك التجارية من 2,9 % من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1993 إلى 3,2 % سنة 1994.⁽¹⁾

كانت سنة 1994 بداية تخفيض وتيرة نمو الكتلة النقدية، حيث سجل معدل نمو يقدر بـ : 15,3 % خلال هذه السنة مقابل نسبة 21, % سنة 1993 وانخفض إلى 12 % سنة 1995، وما لوحظ خارج الجهاز المصرفي هو تسرب جزء هام من الكتلة النقدية نحو القنوات الموازية، حيث بلغ حجم النقود المتداولة مقدار : 222,986 مليار دج نهاية سنة 1994، ومثلت بذلك نسبة التسرب 30,8 % من مجمل الكتلة النقدية (M2) في نفس السنة.

♦ عودة البنوك التجارية نحو بنك الجزائر لإعادة تمويلها ومثلت 71,6 % من حجم الأموال المقترحة بين أبريل وديسمبر 1994، هذا الارتفاع في حجم عمليات إعادة التمويل أمام بنك الجزائر،

(1) Banque d'Algérie, "tendances monétaires et financières" au troisième trimestre de 1995.

إضافة إلى ارتفاع مستوى الأموال المعروضة للاقتراض في السوق البنينة المصرفية وتسديد الخزينة العمومية لجزء من مديونية المؤسسات اتجاه الجهاز المصرفي حسن من إمكانيات زيادة حجم القروض المقدمة للاقتصاد.

♦ ضرورة تقديم قروض أقل للخزينة وقروض أكبر للمؤسسات، وانتقلت حصة هذه الأخيرة من مجمل القروض الداخلية من 28.7 % سنة 1993 إلى 32,2 % سنة 1994 وزادت النسبة عن 50 % سنة 1995.

ثانيا: إصلاحات الصرف الأجنبي

أدى السعر المرتفع وغير الحقيقي للدينار الجزائري لعجز الحساب الجاري الخارجي للدولة، وساعد ذلك على ظهور سوق موازية للعملات الأجنبية، حيث فاق سعر الصرف بها نظيره في السوق الرسمية.

وتهدف برامج التثبيت على مستوى سوق الصرف إلى توحيد سعر الصرف الرسمي والموازي حتى يصبح سعره يتم عن طريق العرض والطلب، وذلك بإمكانه المساعدة على توجيه تحويلات غير المقيمين عبر القنوات الرسمية.

ومنذ بداية إصلاح سوق الصرف كانت هناك مرحلة تحضيرية بغرض منح المؤسسات الوسائل الأساسية لتنفيذ عملياتها الخارجية، وتمثل هذه المرحلة في إنشاء الميزانيات بالعملة الصعبة وبدا في تطبيق هذا البرنامج سنة 1990، ثم بعد ذلك جاءت المرحلة الثانية التي تتمثل في تخفيض القيمة الخارجية للدينار، فكان برنامج التثبيت لعام 1991 يهدف لتخفيض 25 % من الفجوة الموجودة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية.⁽¹⁾

جدول رقم (17): سعر صرف دولار / دينار خلال الفترة (1988-1991)

الوحدة: دينار جزائري

| الفترة | 1988/12 | 1989/12 | 1990/12 | 1991/03 | 1991/09 |
|------------------------------|---------|---------|---------|---------|---------|
| الدولار الواحد مقابل الدينار | 6,73 | 8,03 | 12,2 | 17,8 | 22,5 |

Source : www.bank-of-algeria.dz/18-03-2011 14h00

في سنة 1994 تم حدوث انخفاض لقيمة الدينار الجزائري كما يلي:

⁽¹⁾ بطاهر علي، مرجع سابق، ص، 189.

الانخفاض الأول تم في أبريل 1994 وتقدر قيمته 50 % من قيمة الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي الذي انتقل من 24 دينار إلى 36 دينار بهدف إيجاد التوازن الخارجي الذي يؤدي إلى تحرير التجارة الخارجية.

تم حدث تخفيض ثاني في الدينار في سبتمبر 1994، وأصبح الدولار الأمريكي يعادل 41 دينار جزائري وخلال أشهر فقدت العملة الوطنية 70 % من قيمتها خلال فترة التعديل الهيكلي والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (18): تطور معدل الصرف للدولار مقابل الدينار خلال الفترة (1993 - 1998)

| الفترة | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|---------------------|------|------|------|------|------|------|
| دولار مقابل الدينار | 24,1 | 42,9 | 52,2 | 56,2 | 58,4 | 60,6 |

Source : www.bank-of-algeria.dz 18-03-2011 14h20

كانت بداية الفعلية لقابلية تحويل الدينار نتيجة تحرير مدفوعات الاستيراد خلال سنة 1994، وفي سنة 1995 أصبح من الممكن تداول العملة الصعبة بالسعر الرسمي لأغراض النفقات المتعلقة بالتعليم والصحة.

وتم إنشاء في بداية سنة 1996 سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية عرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها، كما تم إلغاء نظام الحصص المحددة ابتداء من جانفي 1996 وبذلك كانت أول خطوة نحو تعويم الصرف الاجنبي، والسماح بإقامة مكاتب للصرف بالعملة الصعبة في ديسمبر 1996.

إن عملية تحويل الدينار ساعدت على ترقية محيط ملائم للاستثمار الأجنبي في جو مستقر لسعر صرف فعلي وحقيقي، بالإضافة إلى حصول المستثمرين الأجانب على ضمانات لتحويل أموالهم إلى الخارج.

ثالثا: السياسة الميزانية

تهدف سياسة الإصلاح المالي ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي السيطرة على عجز الميزانية العامة للدولة، والذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري، والذي كان يمول بصفة أساسية عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي وكذلك الاقتراض من الخارج مما أدى تزايد المديونية الخارجية وارتفاع معدلات خدمة الدين الخارجي، مما انعكس على زيادة حدة التضخم، وانخفاض بالتالي معدلات التنمية الاقتصادية.

اتخذت الدولة مجموعة من الإجراءات الفعالة لزيادة الإيرادات العامة وترشيد النفاق العام مع الأخذ في الاعتبار أن العلاج الحقيقي لعجز الميزانية يمكن في زيادة الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية زيادة النشاط الاقتصادي.

وفيما يلي نتناول أهم الإجراءات المالية التي تم اتخاذها خلال فترة الإصلاحات الهيكلية:

❖ إدخال إصلاحات ضريبية على المنظومة الاقتصادية بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق إدخال نظام الرسم على القيمة المضافة والذي تضمن أربع معدلات هي: 7%، 13%، 21%، 40% وكل معدلات يطبق على قائمة معينة من المنتجات، لكن قانون المالية لسنة 1995 ألقى المعدل المضاف 40%، كما تم تعديل المعدل المخفض إلى 14% في قانون المالية لعام 1997، بينما تم إعادة هيكلة معدلات الرسم على القيمة المضافة سنة 2001، حيث أصبح يشمل معدلين فقط، المعدل المخفض ب: 7% والمعدل العادي 17% ويندرج هذا التعديل في اتجاه تبسيط الرسم على القيمة المضافة وتخفيض تكلفة الاستثمار، وتقليص الإعفاءات الضريبية.

❖ إدخال الضريبة على الدخل الإجمالي بتطبيق جدول متصاعد.

❖ إدخال الضريبة على أرباح الشركات بتطبيق معدل عادي قيمته 42% الذي أصبح فيما بعد 38% ثم خفض إلى 33% سنة 1999، ومعدل مخفض 5% للأرباح المعاد استثمارها ثم ارتفعت النسبة إلى 33% سنة 1995 نتيجة التهرب الضريبي، لكن هذا المعدل انعكس سلبا على مدى تحفيز المؤسسة لإعادة استثمار أرباحها ولذلك تم تخفيض ذلك المعدل إلى 15% وفق المادة 14 من قانون المالية لسنة 1999.⁽¹⁾

وعرفت الضرائب المباشرة تحسنا ملحوظا نتيجة انتعاش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخفضت الرسوم الجمركية تدريجيا من حد أقصى 60% إلى 50% ليصل إلى 45% سنة 1997، بما يتوافق والاتفاقيات الدولية وبما يقلل من اختلال التسعيرة بالإضافة إلى مساعدة عمليات تحرير التجارة الداخلية والخارجية.

أما فيما يخص النفقات العمومية فيلاحظ ما يلي:

انخفاض نفقات التسيير خلال فترة الإصلاح الهيكلية، حيث انتقلت من 33,6% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1993 إلى 31,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1998، ومع تخفيض العملة وتأثيرها على الأسعار فإن الانخفاض لفعلي لنفقات التسيير العمومية يقدر ب: 10,5% خلال الفترة الممتدة بين (1993-1998).

(1) بطاهر علي: " إصلاحات النظام الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية" (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، 2005، 2006، ص: 192.

ومن النفقات التي تم تقليصها رواتب عمال الوظيف العمومي التي أصبحت تمثل 40% من ميزانية التسيير سنة 1998 بعدما كانت تمثل 42% من الميزانية خلال سنة 1993، بحيث تم تخفيض التعيينات الجديدة في الوظائف الحكومية.

كذلك تم تخفيض نفقات التحويلات الجارية فبعدما كانت تمثل 39% من ميزانية التسيير خلال سنة 1993، أصبحت بعد ذلك تمثل 30% من الميزانية خلال سنة 1998، حيث قامت الحكومة بتخفيض الدعم تدريجيا على كثير من السلع مثل القمح، الفرينة، الزيت، السكر، الغازوال ... إلخ.

أما بخصوص نفقات التجهيز فقد انتقلت من مبلغ 101,6 مليار دينار جزائري سنة 1993 إلى مبلغ 211,9 مليار دينار جزائري سنة 1998، مع تخفيض الدينار الجزائري وتأثيره على الأسعار فإن الانخفاض الحقيقي لنفقات التجهيز يقدر بـ : 16% مقابل 10,5% لنفقات التسيير سنة 1998.

ويعتبر عجز الميزانية من العناصر الرئيسية في برنامج التثبيت المتبع من طرف الدولة، وقد تم تخفيض العجز في الميزانية من عجز يقدر بـ : 100,6 مليار دينار جزائري سنة 1993 إلى فائض قدره 66,2 مليار دينار سنة 1997، أي تحول الميزانية والمقدر بـ : 8,7% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1993 إلى فائض في الميزانية قدره : 2,4% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1997، والجدول الموالي يشير إلى ذلك:

جدول رقم (19): تطور الرصيد الإجمالي للخبزينة (1993-2001)

الوحدة: مليار دينار

| السنة | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 |
|-------------------------|--------|-------|-------|------|------|--------|-------|-------|------|
| الرصيد الإجمالي لخبزينة | 100,6- | 65,4- | 28,4- | 74,9 | 66,2 | 108,1- | 16,5- | 398,8 | 171 |

Source : Mohamed Ghernaout : "Crises financières et faillites des Banques Algériennes", 1^{ère} édition, G.A.L (Grand -Alger- livres) 2004, p:72.

ويلاحظ من الجدول عودة العجز إلى الميزانية خلال سنة 1998 بسبب التدهور في أسعار المحروقات، حيث انخفض سعر البرميل من 19,47 دولار أمريكي سنة 1997 إلى 12,95 دولار أمريكي سنة 1998، حيث انخفضت إيرادات الجباية البترولية بمعدل 28% مما أحدث عجزا جديدا في الميزانية العمومية قدره 108,1 مليار دينار جزائري سنة 1998، أي حوالي 4% من الناتج الداخلي الإجمالي، وهذا الوضع يبين هيمنة الجباية البترولية في الهيكل الضريبي، فهي تمثل دورا رئيسيا لخبزينة الدولة.

ورغم أن هدف الإصلاح الضريبي كان إحلال الجباية النفطية بالجباية العادية إلا أن هذه الأخيرة نجدها تتمثل فيما يلي:

جدول رقم (20): هيكل الجباية العائدة للدولة في الفترة (1993-2000)

الوحدة: مليار دج

| السنة | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|--------------------------|-------|-------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| الجباية النفطية | 179,2 | 222,1 | 3361 | 507,8 | 570,7 | 348,7 | 560,1 | 720,0 |
| الجباية غير النفطية | 121,4 | 170,7 | 244,5 | 290,6 | 317,8 | 342,5 | 343,7 | 362,4 |
| مجموع الجباية | 300,6 | 392,8 | 580,7 | 748,4 | 887,8 | 721,2 | 903,8 | 1082,4 |
| نسبة الجباية غير النفطية | %40,4 | %43,5 | %42,11 | %38,83 | %35,80 | %47,49 | %38,03 | %33,48 |

المصدر: قدي عبد المجيد، "مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص: 148.

رابعاً: تحرير التجارة الخارجية

قامت السلطات الجزائرية بتحرير التجارة الخارجية بشكل كبير بالرغم من العوائق مع ارتفاع التعريفات الجمركية على كثير من الواردات وبرنامج تحرير التجارة الخارجية بدأ من خلال قانون (88-29) الذي أعطى مرونة أكثر في مجال التجارة مع الخارج.

وقد تدعم اتجاه إعادة تنظيم التجارة الخارجية بواسطة قانون المالية التكميلي لسنة 1990 والذي يسمح باللجوء إلى الوسطاء من أجل إنجاز المعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية وتجارة الاستيراد.

بتسديد القيود على الصرف الأجنبي وتقليص حجم الواردات، كما وضعت قواعد صارمة على التمويل، بحيث المعاملات التي تزيد قيمتها عن 100.000 دولار أصبحت تخضع لموافقة اللجنة الخاصة، كما أصدرت السلطات تعليمات تمنع الواردات، التي ليست لها أولوية في تسهيلات النقد الأجنبي.

وفي اتجاه تحرير التجارة الخارجية، تم تعديل هيكل التعريفات الجمركية لكي تحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بجانب هدفها المالي، بحيث بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي سنة

(1994-1995) تم تخفيض خلال سنة 1996 المعدل الاعظمي للرسوم الجمركية من 60% إلى 50% تم بعد ذلك إلى 45% في أول جانفي 1997.

خامسا: تحرير الأسعار

في نطاق سياسات التحرير المتبعة من طرف الدولة الجزائرية تم تحرير الأسعار بشكل كبير خلال سنوات التسوية الاقتصادية والبداية كانت بمراجعة نظام الأسعار من خلال قانون (89-12) المتعلق بالأسعار والذي يفرق بين نوعين من الأسعار هما:

للأسعار الإدارية:

وهي خاضعة لإدارة الدولة وتهدف إلى تدعيم القدرة الشرائية للأفراد والنشاط الإنتاجي، ويتم ضبطها عن طريق تحديد الأسعار القصوى وأسعار الهامش.

للأسعار الحرة:

وهو ما يعرف بنظام التصريح بالأسعار، من خلاله يصرح الأعوان الاقتصادية بالمنتجات والأسعار المرغوبة لدى المصالح التجارية ويتعين على الأعوان الالتزام بتلك الأسعار، وهو موجهة لتحسين عرض السلع عن طريق ممارسة سياسة حقيقية للأسعار.

ونظام الإعانات المعمم والذي وصلت نسبته إلى 5% من الناتج الداخلي الإجمالي كان ينطوي على مساوئ عديدة منها:

♦ تراكم المخزون الموجه إلى المضاربة والندرة العامة لمختلف السلع المدعمة.

♦ ظهور السوق الموازية وبيع المنتج في النهاية إلى المستهلك بسعره الحقيقي اقتصاديا أو أكثر، وبالتالي إعانات الاستهلاك كانت تتجه مباشرة إلى تجار السوق الموازية في شكل فارق أسعار بين السعر المدعم والسعر الحقيقي وليس إلى المستهلك وهذا في كثير من الأحيان.

♦ إتساع حجم التهرب بالمواد المدعمة بكميات كبيرة إلى الدول المجاورة.

و في سنة 1995 وفي إطار مواصلة إصلاح نظام الأسعار صدر الأمر (95-06) الذي يهدف إلى تحرير أسعار السلع والخدمات وجعلها تعتمد على قواعد المنافسة وفي نهاية 1997 تم إلغاء كل الدعم على المنتجات الغذائية والطاقوية فأدى ذلك إلى ارتفاع هذه الأسعار بمعدل 100% وهذا نجم عنه تحرير معظم الأسعار ورفع الدعم عن معظم السلع، فارتفعت أسعار المنتجات الغذائية والبتروولية التي كانت مدعمة إلى حوالي 100% خلال سنة (1994-1995) والمنتجات الغذائية والبتروولية لتتماشى والأسعار العالمية.

والجدول الموالي يمثل الأسعار التي تخضع للنظام الإداري وأسعار النظام الحر خلال الفترة (89-94).

جدول رقم (21): تطور أنظمة السعر الجزائري

الوحدة: نسبة مئوية

| السنة | 1989 | 1991 | 1994 |
|---------------------|-------|-------|-------|
| البيان | | | |
| 1. الأسعار الإدارية | 90,0 | 28,3 | 14,8 |
| 1.1 الأسعار القصوى | / | 21,3 | 12,4 |
| 1.2 أسعار الهامش | / | 7,0 | 2,4 |
| 2. الأسعار الحرة | 10,0 | 71,7 | 85,2 |
| المجموع | 100,0 | 100,0 | 100,0 |

المصدر: بطاهر علي: "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، 2005، 2006، ص: 128.

وكان لا بد أن يكون لإجراءات ارتفاع الأسعار العالمية انعكاس بالغ الأثر على الفئات الاجتماعية خاصة ذات الدخل الضعيف، لذلك لجأت السلطة إلى إحداث نظام تعويضات للحماية الاجتماعية الذي انطلق في 1992، غير أنه عرف سوء تنفيذ وكان جد مكلف للخزينة (2% من الناتج الداخلي الإجمالي)، مما استدعى استبداله ببرنامج آخر سنة 1993، يتم بموجبه تشغيل الأشخاص المعنيين لأوقات محدودة في أشغال ذات نفع عام بموجبه ببلديات الإقامة لقاء تقديم تعويض أقل من الحد الأدنى للأجور يهدف إلى تخفيض أثار رفع دعم الأسعار وتخفيض قيمة الدينار.

سادسا: ميزان المدفوعات

يعكس ميزان المدفوعات الوضعية الاقتصادية للبلاد اتجاه العالم الخارجي، حيث تميزت الفترة قبل سنة 1986 بنوع من التوازن وبعد سنة 1986 تراجعت أسعار المحروقات، واقترب آجال تسديد الديون الخارجية وتزايد خدمة الدين في قيمة الصادرات إلى ظهور أزمة خانقة أحدثت عجزا في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات.

وبذلك كانت أولويات السلطات هي إعادة التوازن الخارجي، ففي مجال الصادرات ومن خلال ما يوضحه الجدول الموالي، نلاحظ أن إيرادات الدولة انتقلت من 9,6 مليار دولار أمريكي سنة 1989 إلى 12,4 مليار دولار سنة 1991 نتيجة ارتفاع أسعار النفط، تم انخفاض من جديد لتستقر عند

10,4 مليار دولار أمريكي سنة 1993، وقد نتج عن هذا الوضع تباطؤ في النشاط الاقتصادي إثر تدني الواردات في مختلف المدخلات التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي والذي يخضع لهيمنة السوق العالمية.

جدول رقم (22): تطور الميزان التجاري في الجزائر (1989-1994)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

| 1994 | 1993 | 1992 | 1991 | 1990 | 1989 | السنة البيان |
|------|------|------|------|------|------|-----------------|
| 8,9 | 10,4 | 11,5 | 12,4 | 12,9 | 9,6 | الصادرات |
| 9,2 | 8,0 | 8,3 | 7,8 | 9,8 | 9,5 | الواردات |
| 0,3- | 2,4 | 3,2 | 4,2 | 3,1 | 0,1 | الرصيد |

Source: Abdelkrim NAAS : "le système bancaire Algériens (de la décolonisation à l'économie de marché)", édition INAS, Maisonneuve et la rose , 2003, p:201.

أما فيما يخص المديونية الخارجية، حيث بلغت نسبة خدمة الدين بالنسبة للصادرات 87,5% سنة 1993، بمعنى أن الإيرادات المالية التي تتحصل عليها الدولة تتحول إلى الخارج دون مقابل من السلع والخدمات، أي أن الجزائر أصبحت تدفع ما يعادل مديونيتها الخارجية كل ثلاث سنوات كخدمات ديون فقط.

جدول رقم (23): تطور المديونية الخارجية للجزائر (1989 - 1993)

الوحدة: مليار دولار

| 1993 | 1992 | 1991 | 1990 | 1989 | السنة البيان |
|------|------|------|------|------|----------------------------|
| 26,4 | 26,1 | 27 | 26,7 | 26,1 | المديونية الخارجية |
| 9,1 | 8,8 | 9,2 | 8,6 | 6,6 | خدمة الدين |
| 87,5 | 76,5 | 74,2 | 66,7 | 68,8 | نسبة خدمة الدين / الصادرات |

Source: Abdelkrim NAAS : "le système bancaire Algériens (de la décolonisation à l'économie de marché)", édition INAS, Maisonneuve et la rose , 2003, p:201.

بعد سنة 1994 عرفت الوضعية الإجمالية الخارجية تحسنا نتيجة لانخفاض المديونية الخارجية من جهة، والمساعدات الأجنبية التي تلقتها الجزائر بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية وكذا تحسن أسعار النفط في السوق الدولية، حيث أنها تمثل 9,6% من الصادرات الوطنية من جهة أخرى.

حيث حقق الحساب الجاري فائضا سنتي 97/96 قدره 1,2 مليار دولار و : 2,6 مليار دولار أمريكي على التوالي وذلك رغم العجز المسجل خلال السنة المالية (1998) والمقدر ب : 0,9 مليار دولار وذلك لانخفاض أسعار المحروقات من جهة ولزيادة النسبة في خدمة الدين الخارجي من جهة أخرى.

أما في الفترة المالية لعملية إعادة الجدولة سجلت البيانات التالية:

جدول رقم (24): تطور المديونية الخارجية للجزائر (1994-2001)

الوحدة: مليار دولار

| السنة | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 |
|----------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|------|-------|
| المديونية الخارجية | 29,5 | 31,6 | 33,7 | 31,2 | 30,5 | 28,3 | 25,3 | 22,3 |
| خدمة الدين | 4,5 | 4,2 | 4,3 | 4,5 | 5,2 | 5,1 | 4,5 | 4,5 |
| نسبة خدمة الدين / الصادرات | %47,2 | %38,8 | %30,7 | %31,3 | %47,5 | %39,2 | %20 | %22,3 |

Source: Abdelkrim NAAS : "le système bancaire Algériens (de la décolonisation à l'économie de marché)", édition INAS, Maisonneuve et la rose , 2003, p-p :225-267.

حيث نلاحظ من الجدول انخفاض خدمة المديونية لأول مرة إلى 4,5 مليار دولار سنة 1994 أي إلى نسبة 47% ، بمعنى أنها تقلصت تقريبا إلى النصف بعدما كانت تتراوح نحو 9 مليار دولار خلال الفترة (90-93) أي بنسبة تقارب 75%، ثم انخفضت عام 1996 إلى حدود 30,7% لتسجل ارتفاعا سنة 1998، حيث بلغت خدمة الدين 5,2 مليار دولار أي معدل 47,5%، أما سنة 1999 فقد بلغت 5,1 مليار دولار أي ما يعادل 40%، أما سنتي 2000 و 2001 فقد سجلت النسب 20% و 22,3% على التوالي وهي نسب تتوافق والحد المقبول عالميا والمقدر ب : 30%.

فيما يخص الاحتياطات الدولية قدرت نسبتها خلال الفترة من 1986 إلى 1993 بأقل من 2 مليار دولار، إعادة الجدولة وتحسن أسعار المحروقات(*) سمح للجزائر برفع احتياطاتها الدولية، حيث انتقلت

(*) تجاوز متوسط سعر البرميل أكثر من 19 مليار دولار أمريكي خلال سنتي 96 و 97.

من 2,7 مليار دولار سنة 1994 إلى 4,4 مليار دولار سنة 1996، لتصل إلى 8 مليار دولار سنة 1997، بالرغم من التراجع النسبي لسنتي (98-99)، حيث بلغت على التوالي 6,8 مليار دولار و 4,4 مليار دولار، بسبب تراجع أسعار المحروقات من جهة وارتفاع خدمة الدين من جهة أخرى، أما سنة 2001 وصلت الاحتياطات إلى 18 مليار دولار مقابل 11,9 مليار دولار سنة 2000.

جدول رقم (25): تطور احتياطات الجزائر من الصرف الأجنبي للفترة (86-2001)

الوحدة: مليار دولار

| السنة | 86 | 87 | 88 | 89 | 90 | 91 | 92 | 93 | 94 | 95 | 96 | 97 | 98 | 99 | 00 | 01 |
|-----------------------------|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|-----|------|------|
| الاحتياطات من الصرف الأجنبي | 1.3 | 1.3 | 0.9 | 0.8 | 0.7 | 1.6 | 1.5 | 1.5 | 2.7 | 2.0 | 4.4 | 8.0 | 6.8 | 4.4 | 11.9 | 18.0 |
| الاحتياطات بالشهر / صادرات | 1.4 | 1.7 | 1.1 | 0.9 | 0.7 | 2.0 | 1.8 | 1.9 | 3.0 | 2.0 | 4.7 | 9.4 | 7.6 | 4.7 | 12.3 | 18.1 |

Source : Mohamed Ghernaout : "Crises financières et faillites des Banques Algériennes", 1^{ère} édition, G.A.L (Grand -Alger- livres) 2004, p :72.

بالنسبة للواردات نلاحظ اتجاه التدفقات المادية للاستيراد نحو الانخفاض ابتداء من سنة 1996 رغم السماح بقابلية الدينار والشرع في تحرير التجارة الخارجية وتحسن الوضع المالي الخارجي نتيجة ارتفاع احتياطات الصرف وزيادة التسهيلات للحصول على العملة الصعبة وهذا نتيجة لإصلاح الصرف الأجنبي بتخفيض قيمة العملة الوطنية الذي نجم عنه ارتفاع أسعار الواردات من جهة وبسبب تحرير الأسعار الداخلية وأثارها على القدرة الشرائية من جهة ثانية.

والجدول الموالي يوضح تطورات الصادرات والواردات السلعية للجزائر خلال الفترة (94-2001).

جدول رقم (26): تطور الميزان التجاري للجزائر في الفترة (1994-2001)

الوحدة: مليار دولار

| السنة | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 |
|-----------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|-------|
| الميزان التجاري | 0,260- | 0,152- | 4,08 | 5,690 | 1,510 | 3,360 | 12,300 | 9,61 |
| الصادرات | 8,899 | 10,248 | 13,174 | 13,820 | 13,820 | 12,320 | 21,650 | 19,09 |
| الواردات FOB | 91,58- | 10,4- | 9,09- | 8,13- | 8,63- | 8,96- | 9,35- | 9,48- |

المصدر: بظاهر علي: "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وآثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"، (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، 2005، 2006، ص:133.

سابعاً: الخصخصة وإصلاح القطاع العام

بداية إصلاح القطاع العام خلال الأزمة كان بإصدار القانون رقم (88-01) الذي أعطى المؤسسات الاقتصادية الاستقلالية القانونية والمالية ووفر قدراً من الحرية بهدف تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرار⁽¹⁾، وفي نفس الوقت جاء القانون رقم (88-02) ليسهل عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق وتجنب معوقات التسيير المركزي البيروقراطي، وتم تطهير العديد من المؤسسات مالياً لتكييفها مع معطيات اقتصاد السوق، حيث مسحت ديونها وتحولت إلى التزامات على عاتق الدولة اتجاه البنوك التجارية.

واجهت هذه الإجراءات عدة صعوبات نذكر منها:

❖ استمرار تراكم خسائر المؤسسات لأنه لم تكن لها السلطة الكافية في تحديد أسعار منتجاتها، وكانت كل مرة تلجأ للبنوك لتغطية عجزها.

❖ إعادة الهيكلة لم تأخذ بعين الاعتبار الحجم الفيزيائي للمؤسسات.

وبعد المصادقة على قانون (88-01) المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية، تم اتخاذ قرارين بخصوص المؤسسات العمومية هما:

- مرور نحو 350 مؤسسة عمومية في نهاية 1992، بعد حصولها على دعم مالي نتيجة لإعادة هيكلة ميزانياتها (هيكلة مالية) من قبل الخزينة العمومية (إلغاء جزء من مديونيتها وتحويلها اتجاه البنوك إلى سندات) إلى استقلالية قانونية ومالية.

(1) مفتاح صالح: "النقود والسياسة النقدية، مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (1990-2000)" (معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر)، اطروحة دكتوراه دولة، 2002، ص:199.

- تحضير مخططات مفصلة لإعادة هيكلة 23 مؤسسة كبيرة والتي كانت تشتغل بالخسارة على المدى المتوسط قبل حصولها على الاستقلالية، حيث تلتقي هذه المؤسسات تنتمي إلى القطاع الصناعي، أما الباقي فينتهي إلى قطاع البناء والنقل وتساهم هذه المؤسسات إجمالاً في خلق 130 ألف منصب عمل، وكانت تحقق 15% من القيمة المضافة في قطاع الصناعة والبناء.⁽¹⁾

ولقد حظيت 23 مؤسسة كبيرة عاجزة متابعة صارمة من قبل السلطات العمومية، حيث فرضت حد أقصى للانتماء الذي تستطيع المؤسسات الحصول عليها من البنوك التجارية، بينما وضعت خططا متوسطة الأجل لتقليص خسائر التشغيل من خلال اتخاذ إجراءات أفضل في مجالات الرقابة على المخزون وإدارة التكاليف، ومن أجل تحسين القدرة على المنافسة خفضت تكاليف العمالة وأعيد توجيه الإنتاج نحو الأنشطة الأكثر قدرة على الاستمرار، وفي نهاية 1996، كانت جميع هذه المؤسسات البالغ عددها 23 مؤسسة قد منحت الاستقلالية مع انتهاء إعادة الهيكلة المالية فيها وتم توقيع عقود الأداء مع مدراءها وكذلك قامت البنوك التجارية والشركات القابضة^(*) الإحدى عشر التي أصبحت تضم كل المؤسسات العامة الكبرى بوضع برامج مالية هدفها استعادة القدرة المالية للمؤسسات العامة الكبرى، وغلق المؤسسات العامة العاجزة عن الاستثمار.

قدر الغلاف المالي المخصص لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية بـ : 26 مليار دولار بين 1988 و 1997 (كما هو موضح في الجدول الموالي) تتمثل في قروض مقدمة لمجموعة 23 وصندوق التطهير الذي أنشأ بمقتضى قانون المالية لسنة 1991 بغرض تمويل المؤسسات العمومية لحل مشكلة القروض غير المسددة للبنوك على المؤسسات العمومية، إلا أن هذه الأخيرة لم تكن في مستوى الغلاف المالي المخصص لها.

(1) عرابي فتحي: "الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات" (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000/99، ص: 179.
(*) الشركات القابضة: هي مجموعة شركات منفصلة قانونياً عن بعضها وترتبط في الوقت ذاته كل منها بالأخرى، وتعتبر أحدها شركة أم أو شركة مسيطرة، لها القدرة في الواقع أو في القانون على فرض وحدة القرار، على الشركات أن تستخدم أموالها في شراء أسهم شركات أخرى أو الاكتتاب فيها.

جدول رقم (27): القروض الموجهة لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية (1988-1997)

الوحدة: مليار دولار

| 97 | 96 | 95 | 94 | 93 | 92 | 91 | 90 | 89 | 88 | السنة البيان |
|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|-------------------------------|
| 12,6 | 13,8 | 10,8 | 7,13 | 9,14 | 20,4 | 15,2 | 20,2 | 24,3 | 28,7 | القروض المقدمة للاقتصاد |
| - | 0,56 | 0,45 | 0,35 | 0,45 | - | 3,33 | 5,30 | 5,48 | 4,9 | القروض المقدمة لمجموعة 23 (1) |
| 0,31 | 0,43 | 0,71 | 0,74 | 1,01 | 1,04 | 1,02 | 0 | 0 | 0 | صندوق التطهير (2) |
| 0,31 | 0,99 | 1,14 | 1,09 | 1,46 | 1,04 | 4,35 | 5,30 | 5,48 | 4,9 | (3) = (2) + (1) |

المصدر: كريم نشاشيبي، ص-ص: 26-43.

كما قررت البنوك التجارية بالتنسيق مع الشركات القابضة، البنك المركزي والخزينة العمومية تحويل جزء كبير من هذا المكشوف إلى قروض متوسطة الأجل بأسعار فائدة ضعيفة وتم تحديد المؤسسات غير الناجعة وحلها: 76 مؤسسة و 64 وحدة إنتاج.

وفي هذا الصدد تم إنشاء في سبتمبر 1996 جهاز بنوك - مؤسسات يهدف إلى حل مشاكل مبالغ المكشوف البنكي للمؤسسات العمومية (التي انتقلت من 92 مليار دينار جزائري في 1995 إلى 113 في سنة 1996 وهو ما يعادل 28% من رقم أعمال القطاع الصناعي).

غير أن عملية التطهير المالي ظلت غير مجدية لتصحيح العجز في هذه المؤسسات خاصة فيما يتعلق بصنف الحقوق، ونتيجة لذلك بقيت المؤسسات العمومية تابعة للخارج في التمويل بالمواد الأولية والتكنولوجيا بالإضافة إلى سوء ترشيد اليد العاملة نظرا للعدد الفائض الموروث عن النظام القديم.

وبالتالي فإن كل هذه العوامل عرقلت السير الحسن لهذه المؤسسات، وانطلاقا من هذا التحليل يمكننا تلخيص أهم الأسباب التي أدت إلى تبني سياسة الخصوصية في النقاط التالية:

♦ بالرغم من أن المؤسسات العمومية تعد ملكا للدولة، إلا أن هذه الأخيرة لم تعد قادرة على تقديم إعانات أخرى لإنقاذها، وهذا راجع لسببين:

- الأول تعد داخلية تتمثل في ارتفاع تكاليف الاستثمار (الناتجة عن تجاوز آجال الانجاز، وارتفاع تكاليف سلع التجهيز ... إلخ) وتكاليف الاستغلال (راجعة إلى التكاليف الباهضة للمواد الأولية والمنتجات النصف المصنعة والتي تكون غالبا مستوردة من الخارج).

- الثاني خارجية تتعلق أساسا بوسائل تنظيم الاقتصاد المتمثلة في الأسعار (والتي يتم تحديدها بأقل من تكاليف الإنتاج) والجباية التي تميزت بتنوع الضرائب.

♦ إن المؤسسات العمومية كانت تستفيد من تسهيلات معتبرة فيما يتعلق بالقروض البنكية والإعانات المقدمة إليها مقارنة مع القطاع الخاص⁽¹⁾، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (28): القروض الموجهة للقطاع العام والقطاع الخاص (1986-1990)

الوحدة: مليون دج

| 1990 | 1989 | 1988 | 1987 | 1986 | السنوات |
|--------|--------|--------|--------|--------|----------------|
| 10563 | 37966 | 37589 | 28321 | 5067 | الزراعة |
| 5942 | 29577 | 32459 | 26305 | 23539 | - القطاع العام |
| 4621 | 8389 | 5130 | 2016 | 1528 | - القطاع الخاص |
| 222384 | 157543 | 146868 | 145150 | 142996 | الصناعة |
| 203498 | 145783 | 138097 | 138486 | 137421 | - القطاع العام |
| 18886 | 11760 | 8771 | 6664 | 5575 | - القطاع الخاص |
| 9250 | 8547 | 3245 | 2160 | 2572 | قطاعات أخرى |
| 5079 | 6942 | 1929 | 1760 | 2113 | - القطاع العام |
| 4171 | 1605 | 1316 | 404 | 459 | - القطاع الخاص |
| 242187 | 204056 | 187702 | 175635 | 170635 | مجموع القروض |
| 214519 | 182302 | 172485 | 166551 | 163073 | القطاع العام |
| %88,57 | %89,34 | %91,89 | %94,83 | %95,57 | النسبة المئوية |
| 27678 | 21754 | 15217 | 9084 | 7562 | القطاع الخاص |
| %11,43 | %10,66 | %8,11 | %5,17 | %4,43 | النسبة المئوية |

Source : "Banque d'Algérie, Rapport Annuel" 1990, p:50.

نلاحظ أن القروض الموجهة للقطاع العام تفوق بكثير تلك الموجهة للقطاع الخاص، حيث أنه خلال الفترة 1986 و1990، استفاد القطاع العام بنسبة 92,28% في المتوسط من مجموع القروض الموجهة للاقتصاد في مختلف القطاعات في حين نجد أن القطاع الخاص استفاد بنسبة 7,72% فقط.

¹ قندوز فاطمة الزهراء: "الاستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال التسعينات" (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001-2002، ص: 116.

كانت سياسة التنمية المطبقة تعتمد فقط على القطاع العام بشكل كبير ولم تعطي الأهمية الكافية للقطاع الخاص، ولم تأخذ بعين الاعتبار قدراته في الإسهام في عملية التنمية الشاملة للبلاد وهذا بحجة أن الرأسمال الخاص هو رأس مال مستغل.

غير أن هذه الحجة ليس لها مبرر، وهذا ما يظهره الجدول الموالي الذي يبين إسهامات القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة ما بين 1990 و1996.

جدول رقم (29): مساهمة القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة ما بين (1996-1990)

الوحدة: نسبة مئوية

| السنة | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 |
|----------------------------|------|------|------|-------|-------|-------|-------|
| البيان | | | | | | | |
| الزراعة | 99,7 | 99,7 | 99,9 | 99,01 | 99,10 | 99,31 | 99,66 |
| المحروقات | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| الخدمات والأشغال البترولية | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| الصناعات خارج المحروقات | 23,9 | 23,4 | 17,3 | 15,7 | 16,5 | 16,5 | 21,5 |
| البناء والأشغال العمومية | 45,8 | 45,7 | 58,8 | 60,6 | 60,6 | 57,6 | 58,3 |
| النقل والاتصال | 49 | 49,1 | 55,3 | 56,2 | 54 | 56,8 | 66 |
| التجارة | 76,9 | 80,9 | 72 | 84,8 | 84,2 | 88,3 | 89,8 |
| باقي الخدمات | 79,2 | 81,5 | 85,2 | 84,2 | 85,3 | 85,3 | 88,4 |

المصدر: عرابي فتحي: "الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات" (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000/99، ص: 173.

من خلال الجدول يمكننا استنتاج ما يلي:

- المساهمة الفعالة للقطاع الخاص في القطاع الزراعي.
- الغياب المطلق للقطاع الخاص في قطاعي المحروقات والأشغال البترولية لوجود احتكار مطلق للدولة على هذا القطاع.
- خلق القطاع الخاص لقيمة مضافة متزايدة من سنة لأخرى في قطاع الخدمات بصفة عامة أي النقل والاتصال، التجارة والخدمات الأخرى.
- هيمنة القطاع العام في القطاع الصناعي خارج المحروقات.

المطلب الثالث: الخوصصة وعلاقتها بالسياسة الاستثمارية في الجزائر

الخوصصة طبقا للمشرع الجزائري هي تلك السياسة التي تهدف إلى تقليل دور الدولة في النشاط الاقتصادي بتقليص دور القطاع العام وزيادة دور القطاع الخاص في الإدارة وفي امتلاك المؤسسات. وهناك تقنيات عديدة للخوصصة، تختلف من بلد إلى آخر تبعا لظروف الاقتصاد ووضعية المؤسسة المراد خوصصتها، ومن بين هذه التقنيات نذكر:

♦ العرض العمومي للبيع.

♦ إدخال أسهم المؤسسات العمومية في البورصة.

♦ بيع الأصول للمسيرين والمستخدمين.

♦ قروض الإيجار وعقود إدارة الأعمال.

♦ بيع الأصول.

♦ التنازل عن الأصول بعد التصفية.

وحسب التشريع الجزائري وفقا للأمر رقم (95-22) المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية والمعدل والمتمم بالأمر رقم (97-12) فإن أساليب الخوصصة كما يلي:

1. التنازل عن طريق السوق المالية:

يتم التنازل هنا باللجوء إلى السوق المالية حسب الشروط القانونية والتنظيمية المعمول بها، إما بغرض بيع أسهم وقيم منقولة أخرى في بورصة القيم المنقولة (BVM)، وإما بغرض علني للبيع بسعر ثابت وإما بتضامن الأسلوبين معا.⁽¹⁾

2. خوصصة التسيير:

من خلال المادة 30 من الأمر (95-22)، يتمثل أسلوب خوصصة المؤسسات العمومية في خوصصة التسيير، حيث يتم ذلك بإبرام عقود إيجار أو تسيير مع متعاملين وطنيين أو أجنبية عن طريق نظام المزايدات ويوضع تحت تصرف العارضين دفتر شروط خوصصة التسيير.

3. عقد التراضي:

اعتمد المشرع الجزائري على إجراء استثنائيا باللجوء إلى الخوصصة بالتراضي وهذا في الحالات التالية:⁽²⁾

(1) لعشب محفوظ: "سلسلة القانون الاقتصادي"، د م ج، الجزائر، 1997، ص: 73.

(2) المادة 31 من الأمر رقم (95-22).

- ♦ في حالة التحويل التكنولوجي النوعي.
- ♦ في حالة ضرورة اكتساب تسيير متخصص.
- ♦ بالنسبة للمؤسسات التي يتم التنازل عنها لصالح عمالها لإجراء بقرار من الحكومة.

4. التنازل عن طريق المزايدة:

بالإضافة إلى التنازل عن أسهم المؤسسات عن طريق السوق المالي، اعتمد المشرع الجزائري أسلوب آخر لعملية الخصخصة وذلك بالتنازل عن الأسهم والقيم المنقولة الأخرى، وكذلك التنازل الكلي أو الجزئي لأصول المؤسسات العمومية القابلة للخصخصة عن طريق المزايدة (محدودة أو منقولة وطنية أو دولية).⁽¹⁾

تتم عملية التنازل عن طريق المزايدات على أساس وضع دفتر الشروط الذي يحدد بكل وضوح التزامات الطرفين، وشروط التنازل القانونية المالية، الاقتصادية والاجتماعية، أي وضع قائمة للشروط التي ينبغي توفرها من قبل العارضين، وهذا حسب الأهداف التي تتوي الدولة بلوغها من عملية التنازل لهاته الأسهم أو الأصول وبالمقابل ينبغي على الدولة أن تضع تحت تصرف العارضين لهذه العطاءات مذكرة إعلامية توضح فيها الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة العمومية المطروحة للخصخصة.

أولاً: أهداف الخصخصة على المستوى الكلي:

1. الحد من عجز الميزانية العامة:

انتهجت الجزائر سياسة الخصخصة من أجل الحد من عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن الخسائر المتراكمة للمؤسسات العمومية والتي تم تغطيتها إما عن طريق القروض البنكية أو بالدعم من خزينة الدولة، وعليه فإن سياسة الخصخصة ستعمل على وقف هذا التمويل بالإضافة إلى حصول الدولة على إيرادات نتيجة بيع المؤسسات الخاسرة، وزيادة حصيله الضرائب على الأرباح المحققة من المؤسسات المخصصة.

2. تصحيح العجز في ميزان المدفوعات:

من بين أهداف الخصخصة تعديل ميزان المدفوعات وبذلك تتمكن الدولة من الحصول على موارد مالية من الخارج أو عمولات أجنبية وذلك بطرح أصول محلية لمستثمرين أجانب مباشرة وعن طريق مقايضة الديون بأسهم، وهذا ما يؤدي إلى تعديل أو تخفيض عبء ميزان المدفوعات بالإضافة إلى تحسين الصادرات إذا كان الجهاز الإنتاجي للبلد يتسم بالمرونة وبالتالي زيادة مداخيل الدولة بالعملة

⁽¹⁾ المادة 27 من الأمر رقم (95-22).

الصعبة بفعل زيادة الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات التي يتم خصصتها وهذا ما يؤدي إلى تصحيح الخلل في الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات.

3. توسيع قاعدة الملكية:

يتمثل أسلوب الخصخصة في بيع المؤسسات العامة وبالتالي توسيع قاعدة الملكية وتشجيع صغار المستثمرين والمدخرين على شراء هذه المؤسسات أي عملية الخصخصة تسمح بفتح ملكية الرأسمال بصفة واسعة وتشجيع ما يسمى بالرأسمالية الشعبية وخلق طبقة متوسطة في المجتمع بإعطاء حق ملكية المؤسسات لعمالها.

4. توسيع الأسواق المالية:

من بين الشروط التي يقتضيها الإصلاح الاقتصادي القائم على قوانين السوق، لأن السوق ليس فقط مكان لتبادل السلع والخدمات ولكن أيضا مكان لتبادل القيم المنقولة المتمثلة في الأوراق كالأسهم والسندات التي تمثل حقوق ملكية رأس المال.⁽¹⁾

5. وسيلة للانتقال إلى اقتصاد السوق:

استوجبت الإصلاحات الاقتصادية منذ 1990 شروط الانتقال إلى اقتصاد السوق، والذي طلبت به المؤسسات الدولية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، ونتيجة للعراقيل التي تقف أمام الدول المطبقة للنظام الجديد، منها ما هي اقتصادية ومنها ما هي اجتماعية، فإن تطبيق نظام السوق ليس بالأمر السهل وعملية لا يمكن إنجازها بالعجلة.

ويتميز اقتصاد السوق بحرية حركة ثلاث عناصر الإنتاج وهي العمل كقوة منتجة، والمواد المادية الطبيعية والاقتصادية، ورأس المال لتمويل عمل الإنتاج والصعوبات التي يصطدم بها النظام الاقتصادي الجديد في الجزائر هو نظام التخطيط من جهة ومن جهة أخرى احتكار القطاع العام، وعليه لا يمكن تجسيد نظام اقتصاد السوق، ما لم يكن هناك حق الملكية الخاصة وخصوصة القطاع العام خاصة تلك العاجزة عن النمو والتطور.

ثانيا: على المستوى الجزئي

⁽¹⁾ حسن بهلول، مرجع سابق، ص: 231.

تهدف الخصخصة على المستوى الجزئي أي على مستوى المؤسسات التي يراد خصصتها خلق المنافسة وتحقيق أدائها وذلك بالتخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وتخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين النوعية.

ويمكن تلخيص أهداف الخصخصة على مستوى المؤسسة فيما يلي:⁽¹⁾

- ✓ تشجيع الفعالية والمنافسة الوطنية والدولية للمؤسسة وتحطيم الاحتكارات.
- ✓ إدخال تكنولوجيا جديدة وتشجيع الابتكار وتحسين وسائل العمل.
- ✓ رفع المردودية برفع معدل الاستغلال لوسائل الإنتاج مع تحسين نوعية الإنتاج والخدمات المقدمة.
- ✓ السماح للمؤسسة بعقد تحالفات وطنية ودولية مهمة لبقائها.

ثالثاً: مشاكل الخصخصة

سنتطرق إلى المشاكل التي تعاني منها الجزائر من خلال تطبيق سياسة الخصخصة والتي نصنفها إلى مشاكل اقتصادية، قانونية واجتماعية.

للمشاكل الاقتصادية:

بما أن الخصخصة هي عملية انتقال الملكية العامة الى القطاع الخاص، فإن هذا الأخير يبقى قطاعاً هشاً، وذلك راجع إلى التهميش الذي عرفته مؤسسات هذا القطاع قبل الإصلاحات، أما فيما يخص طبيعة النشاطات التي تقوم بها المؤسسات الخاصة فمعظمها تتركز في قطاع السلع والخدمات الموجهة للاستهلاك مثل الملابس، العطور المنظفات، أعمال الصيانة والتصليح...

ولعل ما يشخص هذه الظاهرة الجدول الموالي والخاص بتوزيع نشاطات الاستثمار الخاص للمستفيدين من قرار الامتيازات عن الطلبات المقدمة خلال سنة 1994 طبقاً لقانون الاستثمار رقم (93-12) والتي بلغ عددها 650 طلب.

(1) قندوز فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص: 125.

جدول رقم (30): توزيع نشاطات الاستثمار الخاص لسنة (1994)

| النسبة | النشاط |
|--------|--|
| 36% | - الصناعة الغذائية، الزراعية والصيد البحري |
| 17% | - مواد البناء |
| 14% | - مواد كيميائية، مطاطية، بلاستيكية وزجاجية |
| 13% | - مواد حديدية، معدنية وميكانيكية |
| 0,8% | - مقاولات البناء |
| 0,7% | - الباقي (*) |

المصدر: إحصائيات وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، سنة 1995.

نلاحظ أن استثمارات القطاع الخاص تتمركز في إنتاج السلع الاستهلاكية والخدمات وليس في إنتاج وسائل التنمية مثل سلع التجهيز، وهذا ما يدل على محدودية القطاع الخاص من حيث ضعف رؤوس أمواله وقدراته التسييرية مما يعرقل عملية الخوصصة، ولذلك كان لا بد من تشجيع الاستثمار الخارجي وفتح الأبواب أمام الشراكة الأجنبية عن طريق تهيئة مناخ اقتصادي وسياسي مشجع لجلب الرأسمال الأجنبي.

المشاكل الاجتماعية:

من أهم المشاكل الاجتماعية الناتجة عن عملية الخوصصة تتمثل في البطالة الناجمة عن تسريح العمال، وكذا قلق المستهلكين خوفاً من الارتفاع المذهل للأسعار نتيجة لتفاعلا كل من العرض والطلب.

وقد سجل في السنوات الأخيرة ارتفاع كبير في عدد العمال المحتمل تسريحهم والمعرضين لفقدان مناصبهم بسبب الوضعية السيئة التي كانت تعاني منها مؤسساتهم، فأكثر من نصف مليون عامل (552502 عامل) تم تسريحهم في شهر ماي 1998 وعدد المؤسسات المنحلة بلغ (1175 مؤسسة) بينما في ماي 1997 كان عدد المؤسسات المنحلة يبلغ (501 مؤسسة) وعدد العمال المسرحين يقدر بـ (371420 عامل)، أي خلال سنة تضاعف عدد المؤسسات المنحلة.

المشاكل القانونية:

* الباقي يشمل الاستثمارات في نشاطات النسيج، الصناعات الجلدية، الأحذية الورق، المشروبات، الخدمات كالنقل والسياحة.

تم تحديد المؤسسات القابلة للخصخصة والسلطات المكلفة بتنفيذها، إضافة إلى تعدد المتدخلين في هذه العملية، ونجد أن عملية الخصخصة تم إسنادها إلى مجلس الخصخصة والشركات القابضة في آن واحد، وذلك أثر على شفافية عملية الخصخصة وعرقلة المسار القراري لهذه العملية، لذا استلم وضع هيئة واحدة مستقلة تتكفل بتنفيذ عملية الخصخصة قصد نقادي الغموض والتداخل في المهام.

المبحث الثالث: تأثير الإصلاحات الاقتصادية والمالية على تحفيز الاستثمار في ظل اقتصاد السوق

سنتناول في هذا المبحث تقييم وفعالية الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي تبنتها الجزائر والتي أبرمتها مع الهيئات والمؤسسات الدولية والمتعلقة بترقية الاستثمار ومدى تأثيرها على واقع الاستثمار الكلية واستثمارات القطاع الخاص في الجزائر.

المطلب الأول: النتائج الاقتصادية الكلية المتوصل إليها في الجزائر بعد فترة التسعينات

بعد تطبيق مجموعة البرامج التنموية منذ نهاية الثمانينات، شهدت المؤشرات الاقتصادية تغييرات ملموسة، ففي بداية التسعينات كانت هذه المؤشرات متدهورة نتيجة للانسحاب التدريجي للدولة، والجدول الموالي يبين نسب النمو الاقتصادي في الفترة (1990-2000).

جدول رقم (31): تطور معدلات نمو الاقتصاد الجزائري بين (1990-2000)

الوحدة: نسبة مئوية

| السنة | 90 | 91 | 92 | 93 | 94 | 95 | 96 | 97 | 98 | 99 | 2000 |
|----------------------|-----|------|-----|------|------|-----|-----|-----|-----|-----|------|
| معدل النمو الاقتصادي | 0,8 | 1,2- | 1,8 | 2,1- | 0,9- | 3,8 | 4,1 | 1,1 | 5,1 | 3,2 | 3,6 |

المصدر: المجلس الوطني للتخطيط 1999.

نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي عرف معدلات سلبية أو ايجابية ضعيفة جدا وهذا حتى سنة 1995، حيث انتقل معدل النمو الاقتصادي من -0,9% سنة 1994 إلى 3,8% سنة 1995 ووصل إلى 5,1% سنة 1998، حيث أن هذه النسبة تمثل خمسة أضعاف معدل النمو لسنة 1990، أما سنة 2000 انخفضت نسبة النمو إلى 3,6% ويرجع ذلك إلى لانخفاض في أزمة الإنتاج الفلاحي، إذ تم تسجيل انخفاض محسوس في الإنتاج الفلاحي بما يعادل 8,6%، وبما أن القطاع الفلاحي يمثل 14% من الناتج الداخلي الخام فإن هذا التراجع انعكس سلبا على معدل النمو (*) للناتج الداخلي الخام.

(*) معدل النمو الاقتصادي: يقصد به الزيادة الحقيقية في إجمالي الناتج الداخلي خلال كل سنة.

❖ أما فيما يخص معدل التضخم فقد تراجع من سنة لأخرى، حيث وصل إلى 0,3% سنة 2000 بعد أن كان قد وصل إلى 29% سنة 1994 (كما هو مبين في الجدول الموالي)، وذلك بسبب تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة كبيرة في البداية وبسبب التعديلات في أسعار السلع المدعمة والمحددة إداريا.

جدول رقم (32): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية: نسبة التضخم، احتياطات العملات وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (1993-1999)

| السنة | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|--------------------------------|------|------|------|------|------|------|------|
| نسبة التضخم (%) | 16,3 | 29 | 21,8 | 15 | 5,73 | 4,95 | 2,6 |
| احتياطات العملات (مليار دولار) | 1,51 | 2,64 | 2,11 | 4,23 | 8,47 | 6,84 | - |
| سعر الصرف (دينار - دولار) | 24,1 | 42,9 | 52,5 | 56,2 | 58,0 | 59,5 | - |

المصدر: المجلس الوطني للتخطيط 1999

❖ أما فيما يخص الاحتياطات فقد ارتفع إجمالي الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي في الجزائر من 15 مليار دولار في نهاية 1993 إلى 2,1 مليار في نهاية سنة 1995، ثم إلى 8 مليار دولار كحد أقصى له سنة 1997، وكان ذلك راجعا إلى تحسن أسعار النفط، كما عرفت أسعار الصرف استقرار منذ سنة 1995.

❖ أما فيما يخص التجارة الخارجية وميزان المدفوعات نلاحظ أن حجم الواردات بقي مستقرا نسبيا في السنوات الأربعة الأخيرة حول مستوى 10 و 11 مليار دولار في السنة وهي تشمل المنتجات الغذائية والسلع الاستهلاكية والمواد شبه المصنعة أو المواد الأولية، أما الصادرات شهدت تقلبات واسعة نسبيا في السنوات العشر الماضية، وذلك بسبب اعتمادها الواسع على المنتجات النفطية والبتروولية والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (33): تطور ميزان المدفوعات بين (90-2000) (مليار دولار)

| السنة | 1990 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|-------------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| صادرات السلع والخدمات | 13,4 | 13,96 | 14,08 | 10,90 | 12,48 | 21,69 |
| واردات السلع والخدمات | 1,48 | 11,24 | 10,30 | 10,94 | 9,16 | 9,20 |
| الميزان التجاري | 1,92 | 2,72 | 3,78 | 0,04- | 3,32 | 12,49 |
| الدخل الصافي من عناصر الإنتاج | 2,09- | 2,36- | 2,22- | 1,95- | - | - |
| التحويلات الصافية | 1,53 | 0,88 | 1,06 | 1,06 | - | - |
| ميزان الحساب الجاري | 1,36 | 1,24 | 2,62 | 0,92- | 0,4 | 0,25 |
| ميزان حساب رأس المال | 1,57- | 3,34- | 2,29- | 0,79- | - | - |
| ميزان المدفوعات الإجمالي | 0,21- | 2,11- | 0,33 | 1,70- | - | - |

المصدر: المؤسسة العربية المصرفية، الجزائر فرص للاقتصاد وللأعمال، عدد خاص، نوفمبر 1999، ص: 21.

❖ فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات فإن القطاع المنتج (الصناعة والزراعة) ووسائل الانجاز فإن المتوسط السنوي للاستثمارات الكلية ضعيف بحيث يشكل 43%، بالرغم من كون هذه القطاعات هي التي تنتج السلع وتوفر مناصب شغل ومن خلالها تتم التنمية الاقتصادية.

ويعتبر هذا التوزيع قد أعطى الأولوية للقطاعات غير المنتجة (قطاعات الهياكل الاقتصادية والاجتماعية) بنسبة 53%، شكلا من الاختلال في توازن التنمية، ويظهر التأثير السلبي للاستثمار على أزمة الإنتاج بعد الأزمة العالمية للبتترول سنة 1986، أين انخفضت أسعار البترول الخام بنسبة 50% مع انخفاض قيمة الدولار عن قيمته سنة 1980 بنسبة 40%⁽¹⁾، والجدول الموالي يوضح ذلك:

⁽¹⁾ بهلول محمد بلقاسم حسن: "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية"، مرجع سابق، ص: 183.

جدول رقم (34): تطور الاستثمارات في الجزائر بالأسعار الجارية (1980-1990)

الوحدة: مليار دج

| القطاعات | 84/80 | المتوسط السنوي | 89/85 | المتوسط السنوي | 1990 |
|--------------------|---------------|----------------|---------------|----------------|--------------|
| - الفلاحة والري | 26,26 | 5,25 | 42,30 | 8,46 | 11,00 |
| - الصناعة | 120,74 | 24,15 | 85,51 | 17,10 | 24,21 |
| - وسائل الانجاز | 12,97 | 2,59 | 15,26 | 3,05 | 2,20 |
| - خدمات الإنتاج | 41,93 | 8,39 | 24,46 | 4,89 | 5,40 |
| - الهياكل الأساسية | 142,91 | 28,58 | 202,97 | 40,59 | 52,30 |
| المجموع | 344,81 | 68,96 | 370,50 | 74,09 | 95,11 |

المصدر: بهلول محمد بلقاسم حسن: "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية"، مطبعة دحلب، الجزائر 1993، ص: 182.

وبما أن البترول والغاز يشكل نسبة 98% من قيمة السلع التي تصدرها الجزائر فإن التنمية تتأثر بتدهور أسعار المحروقات، عن طريق انخفاض معدلات الاستثمار السنوية، خاصة وأن تمويل هذا الاستثمار، يعتمد على الواردات بنسبة 70، وتبين معدلات الاستثمار المنخفضة عند مقارنتها بالنتائج الداخلي الخام كما هو مبين في الجدول.

جدول رقم (35): تطور معدلات الاستثمار في الجزائر (1967-1990)

الوحدة: مليار دج

| السنوات | 69/67 | 73/70 | 77/74 | 1979 | 1985 | 1987 | 1988 | 1989 | 1990 |
|----------------------------|-------|-------|--------|--------|-------|-------|-------|-------|-------|
| الناتج الداخلي الخام (P.B) | 56,8 | 114 | 258,5 | 115,78 | 287,9 | 306,5 | 316,8 | 382 | 497,5 |
| الاستثمارات | 9,16 | 36,31 | 121,23 | 47,3 | 77 | 75,4 | 69,9 | 69,4 | 95 |
| معدلات الاستثمارات | %16 | %31,6 | %46 | %47,3 | %26,7 | %24,6 | 22% | %18,2 | %19 |

المصدر: بهلول محمد بلقاسم حسن: "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية"، مطبعة دحلب، الجزائر 1993، ص: 184.

وتبين معدلات الاستثمار تسجيل مرحلتين لتطورهما وهما مرحلة التصاعد التي بلغت أقصاها سنة 1979 بمعدل 47%، تم مرحلة الانخفاض في معدلات الاستثمار التي وصلت إلى 19% سنة 1990.

ومعنى الانخفاض في الاستثمار، انخفاض في وثيرة النمو الاقتصادي، والقطاع الأول المتضرر بهذا الانخفاض هو قطاع الصناعة، لكونه مرتبطا كثيرا بتمويله بالواردات المتعلقة بالتجهيزات وقطع الغيار والمواد الأولية.

❖ سجل الإنتاج الصناعي العمومي في الجزائر مع نهاية سنة 1997 استمرار في الانخفاض بنسبة (-7,2%) وهي نسبة بعيدة جدا عن الزيادة التي كانت ترتقبها السلطات العمومية والمقدرة بنسبة (1%).

أما قيمة الواردات المخصصة للاستثمار فقد بلغت 6,9 مليار دج سنة 1997 مقابل 5,2 مليار دج سنة 1996 مسجلة بذلك زيادة قدرها 32% وبلغت القيمة المضافة التي حققها القطاع الصناعي سنة 1997، مبلغ 140 مليار دج أي ارتفعت بنسبة 3% مقارنة مع سنة 1996 التي كانت تبلغ 135 مليار دج، وكانت هذه النتائج متماشية مع إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، وخصوصة البعض الآخر والتنازل عن موجودات بعض الوحدات الإنتاجية.

كما بلغ إنتاج المحروقات 37,654 مليون طن سنة 1997 بزيادة 185 ألف طن مقارنة بسنة 1996.

❖ النشاط الزراعي⁽¹⁾ تميز بضعف معتبر، وتم كشف تحويل ثروات ينتجها هذا القطاع نحو نشاطات تجارية في حين أن الزراعة لم تعرف تحولا واضحا، يجعل منها قطاعا عصريا قادرا على تلبية طلب الاستهلاك الداخلي، أو تحقيق فائض للتصدير حيث نلاحظ حصيلة الإنتاج خلال الموسم الفلاحي 1997/1996 مقارنة بالموسم الزراعي السابق سجل تراجعا قدره (-24%) ومقارنة معدل الإنتاج خلال 10 سنوات فإن نسبة نمو هذا القطاع تقدر ب (-9%) وقد تمت إعادة هيكلة التعاقدية الفلاحية عن طريق تأطير القرض الفلاحي الذي يعزز بإقامة صندوقين أحدهما خاص بالضمان الفلاحي، والثاني يخص ضمان الاستثمارات الفلاحية، غير أنه ما ميز الوضعية المتعلقة بالقطاع الزراعي هو ضعف المردودية وتأخر تجسيد رأس المال المنتج.

المطلب الثاني: نتائج وأثار الإصلاحات على استثمارات القطاع الخاص

إن سياسة الانفتاح التي تبنتها الجزائر، والتوجه من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق استوجب ترقية الاستثمارات ومتابعتها لإعطاء دفع جديد من أجل إحداث النمو الاقتصادي، حيث

(1) تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (أفريل 1998) نقلا عن دراسات اقتصادية، دورية متخصصة في العلوم الاقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، جمعية ابن خلدون العلمية، الجزائر، السداسي الأول 1999، ص:179.

صدرت العديد من القوانين والمراسيم التشريعية التنظيمية والتحضيرية، ومن أهمها قانون الاستثمار (25-88) وقانون (93-12) المتعلق بترقية الاستثمارات: فأسندت المهمة لهيئة جديدة تابعة للدولة تساهم في إنعاش الاستثمار في القطاع الخاص هي وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها APS: تنشط تحت وصاية الدولة.

أما القانون (03-01) المتعلق بتطوير الاستثمار: فأسندت المهمة إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) وسنحاول التطرق إلى هاتين الوكالتين إضافة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.

أولاً: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

جاءت هذه الهيئة لتشجيع الاستثمارات الخاصة في المؤسسات الصغيرة ومساعدة الشباب على انجاز مشاريعهم الاستثمارية لإنتاج السلع والخدمات بتقديم التحفيزات المالية والفنية لترقية الشغل والقضاء على البطالة وقد تكلفت بالمهام التالية:⁽¹⁾

- ♦ ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل.
- ♦ تسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب منها، الإعانات المقدمة للمستثمرين الشباب.
- ♦ متابعة الاستثمارات ومدى احترامها لدفتر الشروط.
- ♦ مساعدة أصحاب المشاريع بالمعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية،
- ♦ إقامة علاقات مع البنوك والمؤسسات لتمويل المشاريع وانجازها واستغلالها.
- ♦ تكوين أصحاب المشاريع بتنظيم دورات تدريبية في مجال التسيير والتنظيم.
- ♦ إعداد دراسات في مجال الجدوى وتحديد قوائم التجهيزات، التحفيزات المالية والجبائية.

من بين الامتيازات المالية تقدم الوكالة قروض بدون فوائد تمنح من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب التابع للوكالة، كما تساعد أصحاب المشاريع الاستثمارية للحصول على قروض بنكية تتحمل الوكالة جزءاً من فوائده.

كما تستفيد المشاريع في إطار الوكالة من الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني ومن الرسم على القيمة المضافة، ورسم نقل الملكية والإعفاء من حقوق عقود التسجيل، ومن الرسم العقاري، والاستفادة من المعدل المنخفض 5% المتعلق بالرسم الجمركية على التجهيزات ووسائل الإنتاج المستوردة.

(1) المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996.

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) سنة 1996، وفي سنة 1997 من 17000 ملف نجد أن 4172 فقد تم اعتمادها من طرف الوكالة، وان 3473 تمت عن طريق التمويل الذاتي من أجل توفير 9478 منصب عمل.

وفي سنة 1999 قدمت البنوك العمومية 18600 قرض بقيمة 22 مليار دج من بين 36500 ملف على مستوى البنوك، وأدى ذلك إلى خلق 48700 منصب عمل، كما تم استحداث نموذج القروض المصغرة الذي يسمح بالحصول على قروض مصغرة تتراوح قيمتها ما بين 50 000 و350 000 دج بفوائد جد مشجعة، وتسديدها خلال مدة (12-60) شهرا من أجل الحصول على التجهيزات ومواد أولية.

بلغت الاستثمارات الإجمالية المنجزة خلال الفترة (1997-2001) ما قيمته 62638 مليار دج، حيث تلقت الوكالة 145600 مشروع مؤسسة صغيرة، وتتوقع إنشاء 416336 منصب شغل، وقد بلغ عدد المشاريع الممولة من طرف البنوك بـ 37754 مشروع خلال الفترة 1997 إلى غاية 2001 وبلغ بالموازاة 106954 منصب شغل.

ثانيا: وكالة الترقية ودعم الاستثمارات APSI

أنشئت هذه الوكالة بموجب القانون (93-12) لتدعيم دور الدولة في إنعاش الاستثمارات والاقتصادية بترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها أي مساعدة المستثمرين لانجاز مشاريعهم الاستثمارية وتؤسس الوكالة على شكل شبك وحيد يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار.

❖ مهام وكالة الترقية ودعم الاستثمارات⁽¹⁾: تتمثل مهام هذه الوكالة فيما يلي:

- تقييم الاستثمارات وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الامتيازات.
 - التكفل كليا أو جزئيا بنفقات انجاز الاستثمارات.
 - منح الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات.
 - متابعة الاستثمارات وترقيتها.
 - تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة باستيراد التجهيزات والمواد الأولية.
- ساهمت هذه الوكالة في ترقية ودعم الاستثمارات ومتابعتها خلال الفترة (1993-2000) حيث بلغت المشاريع الاستثمارية المصرح بها 43200 مشروع استثماري، وبلغ إجمالي تعهدات الاستثمار المصرح بها 3344 مليار دج ويوفر أكثر من 1,6 مليون منصب شغل.

(1) المادة 8 و9 من مرسوم 12-93 المتعلق بترقية الاستثمارات.

إن الاستثمارات المصرح بها في إطار وكالة ترقية ودعم الاستثمارات خاضعة لهيمنة القطاع الخاص، حيث بلغ حجم التشغيل 37% من إجمالي المشاريع، و45% من حجم التكلفة و40% من حجم التشغيل وبلغت الشراكة في القطاع الصناعي 233 مشروع استثماري أي نسبة 59% من إجمالي الاستثمارات بتكلفة إجمالية 86,4 مليار دج و60% منصب شغل.

يليهما قطاع الخدمات بـ 19% من إجمالي المشاريع وبتكلفة أجمالية 48 مليار دج أي نسبة 11% وفي المرتبة الثالثة قطاع البناء والأشغال العمومية والري بـ 38 مشروع أي بنسبة 10% من إجمالي المشاريع وتكلفة استثمارية بـ 6%، و14% منصب شغل.⁽¹⁾

وبالموازاة تم إنشاء لجان دعم الاستثمارات المحلية وترقيتها، وتقوم هذه اللجان بتلبية كل طلبات الإعلام التي تقدمها الوكالة للاستعلام عن الأراضي والمواقع.

وحصيلة الاستثمارات التي صادقت عليها هذه اللجان خلال الفترة (1994-1999) بلغت 13020 مشروع استثماري بتكلفة استثمارية أكثر من 505 مليار وبإمكانها إنشاء 310639 منصب عمل.

ثالثا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI بمقتضى الأمر الرئاسي رقم (01-03) المؤرخ في 20 أوت 2001، لتحل محل الوكالة الوطنية لدعم ومتابعة الاستثمار APSI، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري ترتبط بشكل مباشر برئاسة الحكومة تقوم بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب، مهمتها التعريف بفرص الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية وتسهيل الإجراءات الاستثمارية برفع العوائق البيروقراطية.

أسندت المهمة إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات لمساعدة المستثمرين على إنجاز مشاريعهم، وتوفير كل المعطيات المتعلقة بالمحيط الاقتصادي، ومناخ الاستثمار وتتولى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI التي تستقبل المستثمرين المقيمين وغير المقيمين بالمهام التالية:

- ♦ إعلام ومساعدة وتزويد المستثمرين بكل الوثائق اللازمة لانجاز الاستثمار.
- ♦ إعلام المستثمر بجميع المزايا الممنوحة له أو رفضها.
- ♦ تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية وتجسيد المشاريع الاستثمارية بواسطة الشباك الوحيد كهيكل إداري لا مركزي.
- ♦ تسيير المزايا المرتبطة بالاستثمار.

⁽¹⁾ لعيني عمر، مرجع سابق، ص:398.

♦ تسيير صندوق دعم الاستثمار وتطويره والنهوض به.

♦ ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.

♦ المشاركة في تطوير وترقية مجالات وأشكال جديدة للاستثمار.

♦ التأكد من احترام الالتزامات التي يتعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء.

♦ رفع العوائد والإجراءات الإدارية لتوفير أفضل التسهيلات لعملية الاستثمار.

❖ **المجلس الوطني لاستثمار:** يقع هذا الجهاز تحت وصاية الحكومة والمستثمرين ويعتبر هذا

الجهاز استشارا أسندت له مهمة تطوير وترقية الاستثمارات، حيث يقترح التدابير اللازمة وهو يقوم بالمهام التالية:

- وضع مخطط عام للاستثمارات حسب الأولويات وتحديد مهامها.
- تحديد المزايا التي تستفيد منها الاستثمارات التي يمنحها التشريع الجديد ويفصل فيها، ويصدر القرار بمنح المزايا.
- إبداء الموافقة على الاتفاقيات التي تبرمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لحساب الدولة والمستثمر.
- تحديد الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني.
- رفع تقارير إلى رئاسة الحكومة تتضمن توجيه الاستثمار ودعمه وتشجيعه وتذليل الصعوبات التي تواجه المستثمرين.
- تقديم الاستشارة القانونية الخاصة بالاستثمارات وتقديم الاقتراحات لمستثمرين.

❖ **الشباك الموحد:** من أجل التخلص من المتاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية

أمام المستثمرين المحليين والأجانب، تم إنشاء الشباك الموحد وهو يضم عدة مصالح لها علاقة مباشرة بتسهيل عملية الاستثمار.

ويكون ممثلو الوزارات والهيئات في الشباك الموحد مؤهلين قانونا ومخولين لتقديم الخدمات الإدارية مباشرة على مستوى هذا الشباك.

وتقوم الوكالة بتوفير الوثائق المطلوبة قانونا من أجل انجاز الاستثمار في مدة أقصاها 60 يوما من إيداع التصريح بالاستثمار وطلب الامتياز.

ونظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أعطت الدولة اهتماما بها خلال إصدار قانون خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنظيم نشاطها وجاء القانون (01-18) لأول مرة لإعطائها

ديناميكية جديدة ولتحفيز وتشجيع الاستثمار في هذه المؤسسات ويعتمد هذا القانون على كثير من المبادئ منها:

♦ إنشاء صندوق لضمان القروض البنكية لتسهيل الحصول على التمويل البنكي للاستثمارات التي تدخل في هذا الإطار.

♦ تحسين الخدمات البنكية فيما يخص معالجة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

♦ تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ترقية صادراتها من السلع والخدمات.

الخلاصة :

نظرا لما حققته الجزائر من نتائج سلبية في سنوات الثمانيات وبداية التسعينات، الامر الذي أدى الى الاعتماد على برامج إصلاحات اقتصادية لمعالجة مختلف الاختلالات الاقتصادية والمالية وبغية التوجه إلى اقتصاد السوق وإعطاء دفعة للقطاع الخاص، وكذا تشجيع وجلب الاستثمارات الأجنبية، كل هذا استوجب على السلطات الجزائرية اعتماد مساعدات دولية المقدمة من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، وفي المقابل ضرورة قبول دفتر الشروط المفروضة عليها من قبل هذه الأخيرة خاصة الإصلاحات العميقة المتمثلة في خوصصة المؤسسات العمومية، تحرير الأسعار، تطوير النشاطات التقديرية، تخفيض قيمة العملة، تحرير الاستثمارات وتوفير مناخ ملائم لذلك، حيث لجأت إلى إصدار مجموعة من القوانين الخاصة بترقية وتطوير الجانب الاستثماري، أولها كان قانون 88 ثم تلاها قانون النقد والقرض (90-10) من خلال المهام الجديدة الممنوحة للجهاز المصرفي، ثم إصدار بعد ذلك قانون ترقية الاستثمار (93-12) لفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية، والذي عدل بامر رقم (01-03) لخلق مناخ أكثر ملائمة للاستثمارات الأجنبية حيث تضمنت إعفاءات وتحفيزات وتسهيلات لترقية الاستثمار.

إلا أن توالي هذه القوانين لم يغير صورة الجزائر لدى المستثمرين الأجانب بل كان لا بد من توفير إضافة إلى ذلك محيط غير بيروقراطي، وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية، وبالأخص تطبيق برامج التعديل والتصحيح الهيكلي، وإصلاح المنظومة المالية والمصرفية، وإنشاء الهياكل القاعدية، وتسهيل الحصول على العقار إضافة إلى تحسين الوضع السياسي والأمني والاجتماعي.

كل هذه العوامل تلعب دورا هاما في تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، دون إهمال دعم الاستثمارات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لما تقدمه من دعم في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل النظام الاقتصادي الحر.

ووفقا لذلك قامت السلطات الجزائرية بدعم وترقية الاستثمارات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء وكالات تعمل على تطوير الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية منها:

❖ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.

❖ وكالة ترقية ودعم الاستثمارات APSI.

❖ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI.

لكن هذا لم يحقق نتائج معتبرة، بالرغم من مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي بزيادة الإنتاج، خلق مناصب عمل، تحسين رصيد ميزان المدفوعات، وتحقيق فائض اقتصادي في التجارة الخارجية، ومن أجل إعطاء دفعا قويا لتلك المؤسسات كان على الجزائر وضع الموازنة سياسة تحفيز

جبائي والذي يؤدي من جهة إلى تقليص العائدات الضريبية للدولة ولكن بالمقابل يعمل على تشجيع الاستثمار وتوجيهه نحو القطاعات والمناطق المراد تنميتها .

تمهيد:

بعد سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر خلال فترة التسعينات، ومن خلال تطبيق سياسة التعديل الهيكلي، وبالرغم من تدخلات الهيئات والمؤسسات الدولية، إلا أن الأزمة الاقتصادية لم تجد لها حلا نهائيا، الشيء الذي دفع الحكومة إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة تمثلت في مجموعة من الاستثمارات العمومية جاءت على شكل مخططات تنموية، تمثلت هذه المخططات المتتالية في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذي امتد على مدى فترة (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009) المرفق بالبرنامجين التكميليين لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا والخاصين بالفترة (2006-2009)، إضافة إلى البرنامج الخماسي المتعلق بالفترة (2010-2014).

وقد تضمن كل برنامج على حدى مجموعة من المحاور التي تركز بشكل كبير على تنمية وتطوير الخدمات العمومية ودعم الأنشطة الإنتاجية إضافة إلى تنمية الموارد البشرية.

وسنتناول في هذا الفصل كل مخطط على حدى بداية بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي كمبحث أول، يليه البرنامج التكميلي لدعم النمو كمبحث ثاني، والبرنامج التكميلي لدعم مناطق الجنوب والهضاب العليا كمبحث ثالث، وفي الأخير البرنامج الخماسي كمبحث رابع مبرزين أبعاد هذه البرامج، مدى تحقيقها للأهداف المسطرة لها، وكذا مدى تأثير هذه الإصلاحات على المشاريع الاقتصادية الكبرى ومن ثم تحقيقها لاستقرار والنمو الاقتصاديين.

المبحث الأول: محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وأهدافه

تميزت الوضعية الاقتصادية في فترة التسعينات بنوع من التناقض وهذا ما تبرزه المؤشرات الاقتصادية الكلية، ففي الوقت الذي انتعشت فيه بعض المؤشرات مثل: احتياطي الصرف، معدلات التضخم، ميزان المدفوعات، حجم المديونية، وإن حققت تحسنا في معدلاتها، نجد بعض المؤشرات الأخرى سجلت تباطؤا في معدلاتها مثل: معدل النمو الاقتصادي، ارتفاع معدلات البطالة، وقد مكن العمل ببرنامج التثبيت من امتصاص اختلالات الاقتصاد الوطني، حيث تم وضع حد للركود الاقتصادي من خلال توقيف نسبة تراجع الناتج المحلي الخام ، ومن أجل تدعيم الاستقرار النقدي وتحفيز عملية النمو انتهجت الجزائر سياسة اقتصادية صارمة تمثلت في سياسة الإنعاش الاقتصادي، وكان برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2001-2004) تجسيدا لذلك، وسنتطرق في هذا المبحث إلى ظروف تطبيق البرنامج، محتوى البرنامج وأهم الأهداف المرجوة منه.

المطلب الأول: ظروف تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)**Le programme de soutien à la relance économique****أولا: مميزات الاقتصاد الكلي خلال فترة (1999-2001)**

بعد انتهاء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1998 بمساعدة صندوق النقد الدولي والذي يهدف أساسا إلى إعادة التوازن للاقتصاد الوطني من خلال تحقيق معدلات نمو موجبة، وتقليص تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، وتشجيع القطاع الخاص في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

والجدول الموالي يبين أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1999-2001).

جدول رقم (36): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1999-2001)

الوحدة: مليار دولار

| السنوات | 1999 | 2000 | 2001 |
|-----------------------|--------|--------|----------|
| نسبة نمو PIB % | 3,2 | 2,2 | 2,1 |
| حجم اس بطاسة % | 29 | 29 | 28 |
| رصيد ميزان اس مدفوعات | -2,38 | 7,57 | 6,19 |
| احتياطي اس صرف | 4,4 | 11,9 | 18,0 |
| حجم اس مديونية | 28,315 | 25,261 | 571 و 22 |
| معدل اس تضخم | 2,6 | 0,3 | 4,2 |

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات: ONS

Ministère de finances, les indicateurs de l'économie Algérienne.

www.Finance-algérie.org.2011 13h00.

❖ بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1987-1994): 0,54% وهو ما دفع بالحكومة إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي بمساعدة صندوق النقد الدولي، أما في الفترة (1994-1998) لجأت الحكومة إلى تطبيق برامج التعديل الهيكلي لمدة أربع سنوات والذي كان يهدف إلى إعادة التوازن الاقتصادي من خلال تحقيق معدلات نمو موجبة مع تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وكان نتيجة لذلك تحقيق معدلات نمو ايجابية قدر متوسطها بـ : +3,6% ما ميز فترة (1999-2000) هو تحقيق معدلات النمو الاقتصادي تراجعاً مقارنة بالفترة السابقة، حيث قدر متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ : 2,8% أي بانخفاض قدره : 0,8% عن نسبة النمو المحققة في الفترة السابقة وهذا بالرغم من ارتفاع أسعار المحروقات، حيث وصلت سنة 2000 إلى 28,5 دولار.

أما السبب الحقيقي في تحقيق هذا التراجع يرجع إلى تسجيل نسب نمو متوسطة سالبة لقطاعي الفلاحة والصناعة قدرتا بـ : -1,15% و -1,57% على التوالي، ويرجع ذلك إلى العوامل المناخية السائدة في تلك الفترة وتأثيرها على القطاع الفلاحي وأيضا الأزمة الهيكلية والمالية التي يعاني منها القطاع الصناعي العمومي.

❖ فيما يخص البطالة: شهدت معدلات البطالة ارتفاعا متزايدا خلال الفترة (1986-2000)، حيث سجل معدل البطالة سنة 1987: 21,4% ، ثم عرفت هذه النسبة تراجعا طفيفا سنة 1989 حيث بلغ المعدل 18,1%، وسنة 1990 بلغت 19,7%⁽¹⁾ ، وابتداء من هذه السنة عرفت نسبة البطالة تطورا، حيث وصل أعلى معدل لها سنة 2000 إلى 29,8% ويرجع ذلك إلى تطور نسبة النمو الديمغرافي، كما ساهمت الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 في رفع معدلات البطالة من خلال تدهور معدلات النمو الاقتصادي وضعف الاستثمارات العمومية.

❖ فيما يخص معدل التضخم فقد شهد معدلات مرتفعة خلال فترة (1993-1996)، حيث بلغ معدل التضخم سنة 1993: 25,9% وعرف أقصى قيمة له سنة 1995: 29,8% وابتداء من سنة 1996 شهد معدل التضخم تراجعا من 18,7% سنة 1996 إلى 5,7% سنة 1997 و 5% سنة 1998، وانخفض إلى 2,6% سنة 1996 ليصل إلى 0,3% سنة 2000 ويرجع هذا الانخفاض في معدلات التضخم إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والتي تهدف إلى التخفيف من الانعكاسات السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي.

ثانيا: تعريف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

Le programme de soutien à la relance économique

هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية للفترة (2001-2004) بميزانية أولية تجاوزت 07 مليار دولار، وتم الإعلان رسميا عن هذا البرنامج خلال خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أبريل 2001، ويهدف هذا البرنامج إلى تفعيل الأنشطة الإنتاجية الفلاحية وتدعيم الخدمات العمومية في مجالات النقل، البنية التحتية، الري، التنمية المحلية، تحسين معيشة السكان وتطوير الموارد البشرية.

وقد رصدت السلطات العمومية مبلغ 525 مليار دج (أكثر من 07 مليار دولار) لهذا البرنامج موزعة حسب الجدول الموالي:

اس(1)كيوان اس وطني س لإحصائيات، 2003.

جدول رقم (37): التوزيع السنوي للمبالغ المالية المخصصة
لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

| السنوات | المبالغ المالية (مليار دج) | نسبة المبالغ % |
|---------|----------------------------|----------------|
| 2001 | 205,4 | 39,12 |
| 2002 | 185,9 | 35,41 |
| 2003 | 113,2 | 21,56 |
| 2004 | 20,5 | 3,90 |
| المجموع | 525 | 100 |

المصدر: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، مصالح رئاسة الحكومة.

من الجدول نلاحظ كبر حجم المبالغ المخصصة للسنتين 2001 و 2002 وهذا من أجل إعطاء دفعة قوية لعملية الإنعاش الاقتصادي، كما أن الظروف التي عاشتها البلاد خلال فترة التسعينات دفعت السلطات العمومية إلى التعجيل في تنفيذ مشاريع البرنامج.

المطلب الثاني: مميزات وأهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

أولاً: مميزات البرنامج

يعتبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أحد أدوات السياسات الاقتصادية المتمثلة في سياسة الإنفاق العام، وهو بذلك يعمل على دفع عجلة النمو من خلال المشاريع القاعدية، وقد تبنت الحكومة منذ سنة 2000 سياسة اقتصادية جديدة اعتمدت على التوسع في حجم الانفاق الحكومي الاستثماري واتضحت معالمها من خلال البرنامج الذي أعد سنة 2001 والذي امتد لمدة 4 سنوات وجه أساساً لدعم نفقات التجهيز على مستوى الموازنة العامة، وأهم ما ميز البرنامج:

- ♦ برنامج الإنعاش الاقتصادي يختلف عن المخططات التي تبنتها الجزائر في ظل الاقتصاد الموجه، حيث أن البرنامج يتنافى وفكرة التخطيط المركزي.
- ♦ نجاح البرنامج يعتمد بدرجة كبيرة على ضرورة إصلاح القطاع المصرفي والقطاع المالي والاقتصادي، والاهتمام بإصلاح الجباية وتنظيم الاستثمار.
- ♦ لن يؤثر البرنامج على معدلات التضخم، باعتبار أن هناك طاقات إنتاجية غير مستغلة، وبالتالي الزيادة في الطلب الكلي، إضافة إلى أن النمو في الإنتاج يحول دون ارتفاع الأسعار.

♦ أعد المشروع بناء على القدرات التمويلية للدولة، حيث تم تنفيذ البرنامج وفقا لقانون المالية التكميلي لسنة 2001.⁽¹⁾

ثانيا: أهداف البرنامج

سطر برنامج الإنعاش الاقتصادي أربع أهداف عملية وثلاثة نوعية:

فالعملية تتطلق من إعادة تنشيط الطلب الكلي والتي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة، ومناصب الشغل عن طريق ترقية مؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة والمستثمرات الفلاحية وأيضا إعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية والتي تسمح بانطلاق النشاطات الاقتصادية.

والأهداف العملية تهدف إلى ثلاث أهداف نوعية: ضمان الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والبطالة، كما يجب تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري.

وفي هذا الصدد تم وضع مجموعة من المعايير يتم على أساسها انتقاء الأنشطة والمشاريع وتتمثل في:

- استكمال الأنشطة والمشاريع قيد الإنجاز.
- إعادة تأهيل وصيانة المنشآت القاعدية.
- مدى استكمال المخططات والمشاريع المطروحة.
- توفر وسائل الإنجاز خاصة المحلية منها.
- تماشي الأنشطة الجديدة مع أهداف البرنامج والشروع فيها.

المطلب الثالث: القطاعات المستفيدة من البرنامج

يمتد برنامج الإنعاش الاقتصادي على مدى متوسط الأجل من (2001-2004) ووجه أساس للأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، تطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية، تعزيز المرافق العمومية وتنمية الموارد البشرية، خصص للبرنامج 525 مليار دج، أدرجت ضمن مجموعة من المشاريع بلغ عددها 16023 مشروع وزعت كما يلي:⁽²⁾

(1) قانون رقم 01-12س مؤرخ في 19 جويلية 2001 من قانون اساسية اس تكميلي س سنة 2001 في صادر باس جريدة اس رسمية رقم 38 اس صادرة في 21 جويلية 2001.

(2) مجلس اس وطني الاقتصادي والاجتماعي وتحويل اس ظرف الاقتصادي والاجتماعي س لسداسي اس ثاني من سنة 2001 جورة اس عامة اس تسعة عشر، نوفمبر 2001، ص: 122.

جدول رقم (38): مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة: مليار دج

| مجموع رخص البرامج % | رخص البرامج بمليار دج | | | | | القطاعات |
|------------------------|-----------------------|-------------|--------------|--------------|--------------|---------------------------------------|
| | 2004-2001 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | |
| 8,6 | 45,0 | - | - | 15,0 | 30,0 | دعم الإصلاحات |
| 12,4 | 65,0 | 12,0 | 22,5 | 20,3 | 10,6 | سد دعم عمل مباشر للفلاحة وصيد بحري |
| 21,7 | 114,0 | 3,0 | 35,7 | 42,9 | 32,4 | سد تنمية عمل محلية |
| 40,1 | 210,4 | 2,0 | 37,6 | 77,8 | 93,0 | الأشغال الكبرى |
| 17,2 | 90,2 | 3,5 | 17,4 | 29,9 | 39,4 | سد موارد بشرية |
| 100 | 525,0 | 20,5 | 113,2 | 185,9 | 205,4 | المجموع |

المصدر: تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي لثاني من سنة 2001، سد دور سد عامة سد تاسعة عشر، نوفمبر 2001، ص: 123.

وتهدف العمليات التي يجب تنفيذها إلى ضمان انطلاق النمو الاقتصادي من جهة ومن جهة أخرى انطلاق التنمية الاجتماعية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع الأشغال الكبرى وقطاع التنمية المحلية والبشرية قد حصلوا في برنامج الإنعاش الاقتصادي على ما يقارب 80% من المبلغ الإجمالي للمشروع، وفي المقابل خصصت السلطات العمومية حوالي 21% من القيمة الإجمالية لبرنامج دعم الإصلاحات وقطاع الفلاحة والصيد البحري.

ويفسر الاهتمام الكبير بقطاع الأشغال الكبرى برغبة السلطات العمومية بتدارك العجز والنقص الكبيرين في هذا القطاع، أيضا يرجع هذا الاهتمام إلى الوعي بدور القطاع في التنمية الاقتصادية وتأثيره على بقية القطاعات الأخرى، إضافة إلى التكلفة الكبيرة لمشاريع القطاع والتي تخصص مبالغ كبيرة له، أما التنمية المحلية والبشرية فيرجع إلى حرص الدولة على تخصيص حوالي 40% من قيمة البرنامج إلى أهمية التنمية المحلية ودورها في خلق الثروة، أما التنمية البشرية فتتطلب جهودا كبيرة في مختلف المجالات المرتبطة بتحسين الموارد البشرية، أما ما يتعلق بدعم الإصلاحات وقطاع الفلاحة

والصيد البحري فقد تم رصد مبالغ مهمة، حيث تم التركيز على دعم الإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات العمومية وتعزيز قدراتها التنافسية، أيضا أعطيت أهمية كبيرة لقطاع الفلاحة، رغم ما استفاده سنة 2000 من انطلاق المخطط الوطني للتنمية الريفية.

أولا: محتوى البرنامج الخاص بالتنمية المحلية والبشرية

بلغ حجم المبلغ المخصص للبرنامج الخاص بالتنمية المحلية والبشرية 204,2 مليار دج وزع على ثلاث برامج فرعية كما يلي:

1. برامج التنمية المحلية:

خصص له مبلغ 97 مليار دج ويهدف إلى:

- انجاز المشاريع المرتبطة بالطرق الولائية والبلدية وتحسين الصيانة.
- إنجاز مخططات بلدية (PCD) (*) أغلبها موجه لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني.
- يستجيب البرنامج لحاجات ملموسة، معبر عنها بمشاريع تهدف إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية.(1)
- إعادة تأهيل المناطق المتضررة من جراء الإرهاب والبلديات المهمشة والفقيرة بشكل يسمح بعودة النازحين.
- دعم المشاريع الإنتاجية والتركيز على المشاريع الجاهزة للانطلاق وعلى الأنشطة التي تخلق مناصب عمل أكثر.

2. التشغيل والحماية الاجتماعية:

أولت السلطات العمومية أهمية كبيرة للتشغيل والحماية الاجتماعية، حيث بلغ حجم المبلغ المخصص له ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 16 مليار دج، ويهدف البرنامج إلى:

(*) Plans communaux de développement.

(1) Services du chef du gouvernement : le plan de la relance économique (2001-2004), les composantes du programme, p- p: 6-7.

- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط على المستوى المحلي عن طريق منحها قروض مصغرة من أجل التخفيض من نسبة البطالة.
- تأهيل مؤسسات التضامن وتخصيص 500 حافلة للنقل المدرسي في البلديات الفقيرة بغلاف مالي 0,7 مليار دج.
- دعم شريحة المعوزين والاهتمام بالمناطق المحرومة.
- تأطير سوق العمل عن طريق دعم وتطوير الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)، حيث خصصت لهذا الهدف 3 ملايين دج.⁽¹⁾

جدول رقم (39): مخصصات برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية

الوحدة: مليار دج

| المجموع | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | مخصصات البرنامج |
|-------------|------------|------------|------------|------------|--|
| 9,3 | 2,0 | 3,5 | 2,65 | 1,15 | مليون عمليات خاصة ببيل تشغيل وبل قرض |
| 7,7 | 1,0 | 1,0 | 3,35 | 2,35 | مليون عمليات خاصة ببيل حماية الاجتماعية |
| 17,0 | 3,0 | 5,4 | 6,0 | 3,5 | المجموع |

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، ص:62.

ويتوقع من برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية إحداث 7000 منصب عمل دائم خلال فترة البرنامج.

3. تنمية الموارد البشرية:

تم التركيز في قطاع التنمية البشرية على اختيار المشاريع التي يكون لها الأثر المباشر والفعال والتي تستجيب لاحتياجات وتطلعات السكان، ويهدف البرنامج إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية من خلال إنشاء هياكل جديدة، حيث قدرت المبالغ لهذا البرنامج 90,3 مليار دج وتم توزيعها كالتالي:

1.3 التربية الوطنية: تم تخصيص حوالي 27 مليار دج لمشاريع القطاع والتي تمحورت حول:

⁽¹⁾ Services du chef du gouvernement : le plan de la relance économique (2001-2004), Op.cit,p:7.

- ♦ استدراك النقص على مستوى التمدرس في المناطق الريفية المهمشة وفي المناطق ذات الكثافة السكانية.
- ♦ تأهيل المؤسسات التربوية الموجودة وتوفير الشروط الملائمة لتمدرس التلاميذ (تكييف، الكهرباء، الجانب الصحي، الماء الشروب...).
- ♦ إنجاز المطاعم المدرسية والإقامات الداخلية.

2.3 التكوين المهني: أولت السلطات العمومية أهمية خاصة لقطاع التكوين المهني وخصصت له 9,5 مليار دج في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث تكمن أهميته في استيعاب المتسربين من المدارس وتأهيلهم للاندماج المهني والعمل الذاتي، وتم العمل على عصنة القطاع تماشياً مع متطلبات السوق.

3.3 التعليم العالي والبحث العلمي: ركز البرنامج على تعزيز وتحسين شروط عمل الأسرة الجامعية وتوسيع الطاقة الاستيعابية، من ناحية التأطير والهيكل، حيث تم تخصيص 33,98 مليار دج وزعت على اقتناء التجهيزات وإنجاز 50 000 مقعد بيداغوجي جديد وإنجاز 25 000 سرير في الإقامات الجامعية.

4.3 الصحة والسكان: تم تخصيص مبلغ 7,8 مليار دج وجهت إلى إعادة تأهيل المؤسسات الاستشفائية وتجديد التجهيزات والمعدات الطبية وتمثلت أهم مشاريع القطاع في إنجاز مستشفى جامعي بوهران، وإعادة بناء مستشفى الشلف وإنجاز مركز صحي بعنابة للتكفل بمرضى السرطان.

5.3 الشباب والرياضة: بلغت المبالغ المخصصة لهذا القطاع 3,67 مليار دج تم توجيهها لإعادة تأهيل المنشآت القاعدية للقطاع، وإنجاز مراكز التسلية العملية للشباب ومركبات رياضية.

6.3 الثقافة والاتصال: حضي القطاع بمبلغ 8 مليار دج، تم توجيهه لتهيئة وإعادة تأهيل المرافق الثقافية الموجودة.

7.3 الشؤون الدينية: خصص حوالي 1,5 مليار دج من قيمة البرنامج لترميم وصيانة المساجد التي لها طابع تاريخي، إضافة إلى إنجاز 10 نظارات جديدة للشؤون الدينية.

ثانياً: محتوى البرنامج الخاص بالفلاحة والصيد البحري وبرنامج دعم الإصلاحات

1. البرنامج الخاص بالفلاحة:

يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) سنة 2000، وقد خصص له مبلغ 55,9 مليار دج، ويهدف البرنامج إلى تمويل العمليات والمشاريع الخاصة بهذا القطاع، كما يهدف أيضاً إلى:

- تكثيف الإنتاج الفلاحي، وترقية الصادرات من المنتجات الزراعية.
- حماية السهول والأراضي المعرضة لخطر الانجراف.
- التكفل بظاهرة الجفاف وحماية النظام البيئي.
- تطوير ودعم أنظمة الري من أجل توسيع الأراضي المسقية والمحافظة على الأحواض المائية وتوسيعها، وتشجيع البحث العلمي والمؤسسات الفلاحية في جانب تحسين وتطوير البذور.
- مكافحة الفقر والتهميش، ومعالجة ديون الفلاحين.

وقد وزعت الموارد المرصودة لهذا البرنامج على ثلاث صناديق:

الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)، والصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية (FBZPP)، وصندوق ضمان المخاطر الفلاحية (FGCA) وهذا بغرض تمويل المشاريع السابقة الذكر، والجدول الموالي يبين ذلك.

جدول رقم (40): مخصصات برنامج القطاع الفلاحي على الصناديق الثلاثة

الوحدة: مليار دج

| المجموع | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | السنوات الصناديق |
|-------------|-----------|--------------|--------------|-------------|---|
| 53,4 | 12,0 | 18,8 | 15,1 | 7,5 | صندوق قس وطني لضبط وتنمية القطاع الفلاحي (FNRDA) |
| 0,2 | 0 | 0,07 | 0,07 | 0,07 | صندوق قس وطني لحماية صحة الحيوانية والنباتية (FBZPP) |
| 2,28 | 0 | 1,14 | 14 و1 | 0 | صندوق ضمان لمخاطر القطاع الفلاحي (FGCA) |
| 55,9 | 12 | 20,01 | 16,31 | 7,57 | المجموع |

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، ص:32.

2. قطاع الصيد البحري والموارد المائية:

لم يحض القطاع بالعناية الكافية بالرغم من طول الساحل الجزائري، وقد خصص له مبلغ 9,5 مليار دج وتم توجيهها بالخصوص إلى:

- ♦ دعم ومساعدة المؤسسات التي تعمل في القطاع وتقديم التسهيلات الضريبية لها وتطوير النظام التشريعي بما يسهم في زيادة إنتاجها.
- ♦ تعزيز الموارد المالية للصندوق لوطني لدعم الصيد البحري وتربية المائيات (FNAPAA).
- ♦ تسهيل القروض المتعلقة بأنشطة الصيد البحري وتربية المائيات وفتح فروع لهذه القروض لدى صندوق التعاون الفلاحي (CNMA).
- ♦ معالجة ديون الصيادين المستفيدين من برنامج الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية (FIDA) وبرنامج الشراكة الأوروبي (CEE).

والجدول الموالي يبين طرق تمويل العمليات عن طريق الصندوق الوطني لدعم الصيد التقليدي وتربية الحيوانات.

جدول رقم (41): مخصصات برنامج الصيد البحري والموارد المائية

الوحدة: مليار دج

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | المجموع |
|---|------|------|------|------|---------|
| مل صندوق وطني لصيد مل تقليدي وتربيته مل مائيات (FNAPAA) | 9,5 | 3,0 | 3,9 | 2,5 | 9,5 |

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، ص:46.

3. برنامج دعم الإصلاحات:

تم تخصيص مبلغ يقدر بـ : 45 مليار دج، وقد وجه خصيصا لتهيئة الظروف المناسبة لتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي وموازة مع ذلك تم تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية وتقوية دعائم قوى السوق، وقد تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والمالية والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (42): العمليات الخاصة ببرنامج دعم الإصلاحات

الوحدة: مليار دج

| القطاعات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | المجموع |
|---|------|-------|------|------|---------|
| تطوير وعصرنة إدارة مل ضرائب | 0,2 | 2,5 | 7,5 | 9,8 | 20 |
| صندوق مل مشاركة مل مساهمة | 5,5 | 7 | 5 | 5 | 22,5 |
| تهيئة مل مناطق مل صناعية | 0,3 | 0,8 | 0,5 | 0,4 | 2 |
| وضع نماذج مل لتوقعات على مل مدى مل متوسط مل طويل | 0,03 | 0,05 | - | - | 0,08 |
| صندوق ترقية مل منافسة مل صناعية | 0,3 | 1 | 0,7 | - | 2 |
| المجموع | 6,33 | 11,35 | 13,7 | 15,2 | 46,58 |

Source : Programme de soutien à la relance économique (2001-2004) , p:20.

ثالثاً: محتوى البرنامج الخاص بالأشغال الكبرى والهيكل القاعدية

فيما يخص الأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية، خصص غلاف مالي يقدر بـ : 210,5 مليار دج⁽¹⁾ وهذا على مدى أربع سنوات (2001-2004) وقد وزع على ثلاث قطاعات أساسية هي:

1 التجهيزات الهيكلية للعمران:

خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 142,9 مليار دج، موزعة كالتالي:

1.1 المنشآت القاعدية للموارد المائية: خصص لها مبلغ 31,3 مليار دج، حيث تم التركيز على تزويد المناطق المهمشة والبلديات الفقيرة بالماء الشروب وتلبية الاحتياجات الفلاحية في جانب الري.

2.1 المنشآت القاعدية للسكك الحديدية: عملت السلطات العمومية على صيانة وتطوير شبكة الربط بالسكك الحديدية وخصصت لذلك مبلغ 54,6 مليار دج.

3.1 الأشغال العمومية: شكل القطاع أهمية كبيرة في برنامج الإنعاش الاقتصادي بتكلفة إجمالية قدرت بحوالي 45,3 مليار دج تضمنت 25 مشروع رئيسي تم توزيعها على شبكة الطرق والمطارات والموانئ، بهدف تسهيل حركة الأفراد والبضائع ما بين الولايات وفي ولايات الجنوب.

4.1 الموانئ والمطارات والطرق: فقد بلغت تكلفة البرنامج حوالي 1,7 مليار دج، واستهدفت مكافحة الغش وحماية الاقتصاد الوطني عن طريق تعزيز الأمن عبر مختلف مداخل الموانئ والمطارات والطرق بواسطة معدات حديثة للرصد والمراقبة.

5.1 شبكة الاتصالات: قدرت تكلفة القطاع بـ : 10 مليار دج، حيث عملت السلطات العمومية من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي على خلق أقطاب تكنولوجية تسمح بإدماج الباحثين والجامعيين، وإنشاء مؤسسات مهمة بتكنولوجيا الاتصالات الحديثة وأهم مشروع في هذا المجال: إنشاء حظيرة تكنولوجية للمدينة الجديدة لسيدي عبد الله.

2 إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب والواحات:

استهدف البرنامج تنمية المناطق المهمشة والأكثر حرمانا في الأرياف والهضاب العليا والواحات بتكلفة إجمالية بلغت 67,6 مليار دج تم توزيعها كالتالي:

⁽¹⁾ مجلس سلوطني الاقتصادي والاجتماعي سل تقرير سلوطني حول سل تنمية سلو بشري سل سنة 2000 سل دور سلو سل تسعة عشرة، مرجع سابق، ص: 262.

1.2 المحيط: تم تخصيص 6,1 مليار دج للمشاريع التي تعنى بالمحيط وهذا خارج مشاريع التنمية المحلية.

2.2 الطاقة: خصص مبلغ 16,8 مليار دج بهدف تحسين ظروف معيشة السكان في مناطق الهضاب العليا وفي الجنوب.

3.2 الفلاحة: تم تخصيص 9,1 مليار دج لإنشاء الأحواض المائية في المناطق الجافة وهذا لتحسين الظروف التي تساعد على تنمية الأرياف وتطويرها.

4.2 السكن: خصص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مبلغ 35,6 مليار دج من أجل بناء 2000 وحدة سكنية في إطار صيغة البيع بالإيجار في الأرياف والهضاب العليا والجنوب.

والجدول الموالي يبين توزيع مخصصات برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية.

جدول رقم (43): مخصصات برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية

الوحدة: مليار دج

| المجموع | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | القطاعات |
|--------------|------------|-------------|-------------|--------------|--------------------------------|
| 142,9 | - | 29,4 | 53 | 60,5 | 1. تجهيزات هياكل |
| 31,3 | - | 10,1 | 15,8 | 5,4 | 1.1. منشآت مرورية |
| 54,6 | - | 16,0 | 28,9 | 9,7 | 2.1. منشآت مرورية سكنية حديدية |
| 45,3 | - | 3,3 | 8,3 | 33,7 | 3.1. أشغال عمومية |
| 30,9 | - | 0,6 | 5,8 | 24,5 | 1.3.1. منشآت طرق |
| 8,5 | - | - | 1,5 | 7 | 2.3.1. منشآت بحرية |
| 5,9 | - | 2,7 | 1 | 2,2 | 3.3.1. منشآت طيران |
| 10 | - | - | - | 10 | 4.1. اتصالات |
| 1,7 | - | - | - | 1,7 | 5.1. تهيئة مدينة بوقزول |
| 32 | - | 5,7 | 13,2 | 13,1 | 2. تنمية مناطق ريفية |
| 9,1 | - | 4,2 | 3,2 | 1,7 | 1.2. فلاحة |
| 6,1 | - | 1,5 | 1 | 3,6 | 2.2. بيئة |
| 16,8 | - | - | 9 | 7,8 | 3.2. طاقة |
| 35,6 | 2,0 | 2,5 | 4 | 27,1 | 3. سكن وبلعمران |
| 25,1 | - | - | - | 25,1 | 1.3. سكن بل حضري وبل ريفي |
| 10,5 | 2,0 | 2,5 | 4 | 2 | 2.3. تهيئة الأحياء السكنية |
| 210,5 | 2,0 | 37,6 | 70,4 | 100,7 | المجموع |

Source : www.cg.gov.dz/plan-relevance.2011.15h00

المطلب الرابع: تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

يعتمد تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على مدى تحقيق الأهداف المسطرة له، والمتعلقة أساساً برفع معدلات النمو الاقتصادي، تخفيض نسبة البطالة والفقر، لذا سنركز الدراسة على آثار تطبيق البرنامج على النمو الاقتصادي، وعلى تحقيق التوازنات المالية الكلية، وكذا الجوانب الإيجابية.

أولاً: النمو الاقتصادي

يعد من أهم أهداف البرنامج، والجدول الموالي يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1998-2004).

جدول رقم (44): تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1998-2004).

| 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | 1999 | 1998 | السنوات المؤشرات |
|------|------|------|------|------|------|-------|-------------------------------------|
| 5939 | 5146 | 4455 | 4242 | 4099 | 3248 | 2830 | الناتج المحلي الإجمالي بمليار دج |
| 82,5 | 66,5 | 55,9 | 54,9 | 54,4 | 48,8 | 48,19 | الناتج المحلي الإجمالي بمليار دولار |
| 55 | 6,9 | 4,0 | 2,6 | 2,2 | 3,2 | 5,1 | معدل نمو حقيقي - PIB % |
| 2553 | 2088 | 1783 | 1779 | 1789 | 1630 | 1633 | نصيب الفرد من PIB دولار |

المصدر: صندوق النقد الدولي: FMI ، إحصائيات (2004-2005).

من الجدول نلاحظ أن مستوى النمو لسنة 2004 أقل من ذلك المسجل سنة 2003، حيث بلغ معدل النمو الحقيقي سنة 2003 6,9% و 4% سنة 2002، إلا أن سنة 2004 سجلت تراجعاً بلغت نسبة PIB 5,5%¹

والزيادة الحاصلة في معدلات PIB خلال فترة تطبيق البرنامج انعكست إيجاباً على نصيب الفرد من PIB، حيث ارتفع من سنة إلى أخرى ووصل إلى 2253 دولار أمريكي للفرد.

ويمكن توضيح تأثير برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على معدل النمو الاقتصادي من خلال أبرز القطاعات الاقتصادية التي ساهمت في رفع معدل النمو خلال تلك الفترة.

(¹) مصلاح رئاسية لحكومة، مرجع سابق، ص:1

1. قطاع الصناعة:

تميزت الصناعة الوطنية خارج المحروقات بنوع من الركود وذلك خلال الفترة من 1991 إلى 1997، بعد ذلك عرف القطاع العمومي انتعاشا خاصة خلال سنة 2002.

أما خلال فترة تطبيق البرنامج فقد قدر متوسط نمو القطاع بـ : 2,3% وهي نسبة ضئيلة، والجدول الموالي يبين التطورات المسجلة على مستوى القطاع العام والخاص.

جدول رقم (45): تطور معدلات نمو القطاع الصناعي خلال (2001-2004)

الوحدة: (%)

| المتوسط السنوي | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | السنوات القطاع |
|----------------|-------|-------|-------|-------|--|
| 0,8- | 2,6 | 3,2- | 1,5- | 1,3- | 1 بل قطاع على عام: |
| 5,6 | 6,7 | 6,6 | 4,3 | 5,0 | سل طاقة |
| 9,3 | 11 | 9,1 | 7,0 | 10,4 | - صناعات حديد سل ميكانيك، الإلكترونيك |
| 2,3 | 10,3 | 7,5- | 6,2 | 0,3 | - مواد بناء |
| 17,1- | 16,5- | 20,6- | 19,1- | 12,4- | - مواد غذائية |
| 6,2- | 5,9- | 10,4- | 5,9- | 2,9- | - مواد كيميائية |
| 1,9- | 9,4 | 2,0- | 2,3- | 13,0- | سل خشب وورق |
| 5,7- | 11,7- | 0,3- | 3,8 | 14,7- | سل نسيج |
| 1,0- | 22 | 6,5 | 19,0 | 0,6- | - صناعات جلود |
| 4,5 | 3,5 | 3,5 | 5,0 | 3,0 | 2 بل قطاع على خاص |
| 2,3 | 3,2 | 3,2 | 1,2 | 2,0 | سل قطاع على صناعي |

المصدر: تقرير وزارة المالية، الوضعية الاقتصادية والمالية في نهاية سبتمبر 2004.

- صندوق النقد الدولي، فيفري 2005، الفترة (2001-2004).

من خلال الجدول نلاحظ أن القطاع الصناعي لم يتجاوب مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وهذا نظرا للاختلالات المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي، حيث سجل القطاع العام متوسط نمو سلبي قدر بـ: -0,8% خلال فترة تطبيق البرنامج، وهذا راجع لمتوسط معدلات النمو لجميع قطاعات الصناعة باستثناء: الطاقة، صناعة الحديد، الميكانيك، الإلكترونيك ومواد البناء، حيث سجلت متوسط نمو إيجابي قدر على التوالي بـ: (5,6% ، 9,3% و 2,3%).

أما فيما يخص القطاع الخاص فقد حقق متوسط نمو إيجابي خلال مرحلة تطبيق البرنامج قدر بـ: 4,5%، إلا أن هذه النسبة تعد غير كافية مقارنة مع التقديرات المبرمجة من خلال البرنامج، ويرجع هذا التدهور إلى عجز الجانب الاستثماري خاصة من ناحية التمويل والتعقيدات الإدارية، مما أدى إلى عجز الجانب الإنتاجي، وبذلك ضعف أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وانعكس بعدم قدرتها على المنافسة، مما تسبب في خسارة حصتها في السوق الدولية، وحتى السوق المحلية واحتلت بذلك المنتجات الصينية والتركية أكبر مكان. (1)

2. قطاع الفلاحة:

كان هدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2001-2004) تحقيق نمو سنوي للإنتاج نسبته 10% وإنشاء 650 000 منصب عمل من بينها 250 000 منصب عمل في إطار المخطط الوطني للتشجير. (2)

وقد سجل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية منذ تنفيذه سنة 2001 إنشاء 334 000 منصب عمل شبه دائم، استصلاح 151 000 هكتار من الأراضي، وحماية 700 000 هكتار. (3)

أما فيما يخص الإنتاج، فقد سجل القطاع نسبة نمو تقدر بـ: 13,2% سنة 2001، ثم سجل القطاع تراجعاً بسبب ظاهرة الجفاف نسبة نمو سالبة سنة 2002 قدرت بـ: -1,3% ، أما سنة 2003 شهد القطاع نسبة نمو قياسية، وهذا راجع لتحسن الظروف المناخية حيث قدرت بنسبة 17%، وفي سنة 2004 عرف الإنتاج الزراعي انخفاضا قدرت نسبته بـ: 3,1% ويرجع ذلك لانخفاض إنتاج الحبوب، حيث قدر إنتاجه بحوالي 40,8 مليون قنطار، وكذا التطور السلبي لإنتاج اللحوم الحمراء (-4,8%) (4) ، وتبقى النتائج المحققة في هذا القطاع دون الأهداف المرجوة من المخطط الوطني

(1) مجلس وطني اقتصادي واجتماعي، تقرير حول ظرف الاقتصادي والاجتماعي لسداسي الثاني من سنة 2003 من دورق عامّة 24، جوان 2004، ص: 28.

(2) تقرير حول تنمية بشرية سنة 2002، مرجع سابق، ص: 27.

(3) نفس المرجع سابق، ص: 28.

(4) مجلس وطني اقتصادي واجتماعي تقرير وطني حول تنمية بشرية سنة 2003، أهداف الألفية من أجل تنمية، إنجازات وأفاق من دورق عامّة خامسة وعشرون، ديسمبر 2004، ص: 26.

للتنمية الفلاحية والمتمثلة في تحقيق نمو سنوي نسبته 10%، أما فيما يخص التشغيل سمح المخطط بإنشاء 747 000 منصب شغل شبه دائم منها 336 000 منصب شغل دائم أي حوالي 45% مما يتجاوز نسبة 15% المتوقعة حسب المخطط في نهاية 2004.⁽¹⁾

3. قطاع البناء والأشغال العمومية:

يعتبر هذا القطاع، القطاع الوحيد الذي استفاد من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث أن الأولويات الممنوحة للقطاع من أجل إنجاز السكنات والمنشآت القاعدية الاجتماعية والاقتصادية ضمن المخطط وبرنامج كراء وبيع السكنات التابعة للوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره (AADL) هي التي سمحت بتسجيل نمو في القطاع لسنة 2002 قدر بـ : 8,2%.

وقد تحققت النتيجة بفضل ميزانية التجهيز وتحسين توفر مواد البناء، كما أن القطاع ساهم في التخفيف من حدة البطالة من خلال إنشاء أكثر من 457 000 منصب شغل في الفترة ما بين 2001 و 2003.⁽²⁾

أما خلال سنة 2003 سجل القطاع انخفاض في النمو قدر بـ : 5,5% وهذا راجع إلى تأثير زلزال 21 ماي 2003، حيث تم توجيه جميع مخصصات القطاع للتكفل بالوضع الاستثنائية للكارثة الطبيعية ووفقا لذلك أصبحت معايير البناء والتنظيم في مجال العمران أكثر مراجعة ومراقبة.

وفي سنة 2004 سجل القطاع تقدما حقيقيا، خاصة في مجال الهندسة المعمارية وتخفيض آجال الإنجاز وتكاليف الإنتاج وتطبيق معايير البناء وأيضا مكافحة الفوضى العمرانية.⁽³⁾

4. قطاع المحروقات:

سجلت سنة 2001 انخفاض في سعر البرميل حيث وصل إلى 24,8 دولار مقارنة مع سنة 2000 أين قدر بـ : 28,7 دولار للبرميل وهذا راجع إلى تفجيرات 11 سبتمبر 2001، كما انخفضت صادرات المحروقات من حيث الحجم بنسبة -5,1%، ونظرا لتزايد الطلب العالمي وبذلك الزيادة في سعر البرميل تمكن القطاع من تسجيل تطور إيجابي على مدى سنة 2003، حيث بلغ سعر البرميل

(1) تقرير حول ظروف الاقتصاد والاجتماعيين لسداسي الأول من سنة 2004، مرجع سابق، ص:80.

(2) تقرير حول تنمية عمل بشري سنة 2002، مرجع سابق، ص:29.

(3) تقرير حول ظروف الاقتصاد والاجتماعيين لسداسي الأول من سنة 2004، مرجع سابق، ص:69.

29,2 دولار مقابل 25,2 دولار سنة 2002، وبذلك قدرت نسبة النمو لسنة 2003 بـ : 8,8% مقابل نمو قدره 3,7% لسنة 2002.⁽¹⁾

5. قطاع الخدمات:

عرف قطاع الخدمات تطورا سريعا، وهذا راجع إلى سياسة الإنتاج الاقتصادي التي تبنتها الدولة، وبذلك أصبح قطاع الخدمات يحتل المركز الثاني بعد قطاع المحروقات فيما يخص الثروة الوطنية، أما قطاع الخدمات غير الحكومية قدر نسبة متوسط النمو بـ : 6,1% وهذا خلال فترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث أدت الزيادة في حجم المبادلات التجارية وتنشيط وسائل النقل وتحرير قطاع الاتصالات إلى التأثير على أداء قطاع الخدمات إيجابا.

وخلاصة لما سبق نجد أن متوسط نسبة النمو الاقتصادي خلال فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) قدرت بـ : 5,4% وهذا تحقق بفضل قطاعي البناء والأشغال العمومية وكذا قطاع الخدمات، أما من ناحية القيمة المضافة الإجمالية فقد احتل قطاع المحروقات المرتبة الأولى، حيث قدم نسبة 30% من الثروة الوطنية، ثم يليه قطاع الخدمات بنسبة 29% وساهمت الفلاحة بنسبة 18,6%، في حين قطاع البناء والأشغال العمومية ساهم تقريبا بـ : 13%، والصناعة ساهمت بنسبة 8,6% سنة 2003، جميع هذه القطاعات المنتجة ساهمت في تحقيق نمو اقتصادي موجب خلال فترة (2001-2004).⁽²⁾

ثانيا: التوازنات المالية الكلية

عرفت معدلات التضخم ارتفاعا متزايدا، حيث قدرت سنة 2002 (1,4%)، و 2,5% سنة 2003 لتصل سنة 2004 إلى 3,6%، ويرجع هذا إلى تزايد حجم النفقات العمومية لهدف تحقيق التنمية وأيضا الزيادات الحاصلة على مستوى الأجور، وبالرغم من كون هذا المعدل لا يدعو إلى القلق إلا أنه يجب توخي الحذر خاصة فيما يتعلق بسياسة الأجور.

حقق ميزان المدفوعات نصيدا إيجابيا قدر بـ : 9,6 مليار دولار، إلا أن الارتفاع القوي للواردات سنة 2004، حيث قدرت الزيادة بحوالي 40% مقارنة بسنة 2003، ويرجع ذلك إلى الحرية التجارية الناجمة عن إتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي.

(1) تقرير مجلس وطني الاقتصادي والاجتماعي حول ظروف الاقتصادي والاجتماعي لسداسي الثاني من سنة 2003، مرجع سابق، ص: 40.

(2) مجلس وطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول تنمية الإنسان بشريية، مرجع سابق، ص: 41.

أما فيما يخص الديون الخارجية فقد بلغت نهاية 2004، 21,4 مليار دولار، في حين بلغت سنة 2000 : 25,1 مليار دولار.

أما فيما يتعلق بالنتائج الداخلي الخام قدر ب : 84,6 مليار دولار سنة 2004 في حين قدر سنة 2000 ب : 54,7 مليار دولار.

وبالرغم من انخفاض مستوى الناتج الداخلي الخام لكل فرد عما كان مسجل في الثمانينات، فإن الجزائر تسعى جاهدة إلى تحسين مستوى الناتج الداخلي الخام لكل فرد بالرغم من الاختلالات التي تواجهها البلاد.

حيث بلغ الناتج الداخلي الخام لكل فرد سنة 1987 ب : 2892 دولار ، أما سنة 2004 بلغ الناتج الداخلي الخام لكل فرد 2620 دولار.⁽¹⁾

ثالثا: الجوانب الاجتماعية

1. البطالة:

من أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أحداث مناصب شغل، وقد تجسد هذا من خلال قطاعي الفلاحة والبناء والأشغال العمومية كون القطاعات استفادا مباشرة من المشاريع والعمليات المدرجة ضمن البرنامج، أما القطاعات المتعلقة بالصناعة والخدمات فقد تم أحداث مناصب شغل بطريقة غير مباشرة، والجدول الموالي يبين تطور معدلات البطالة خلال فترة تطبيق البرنامج.

جدول رقم (46): تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2000-2004)

الوحدة: (%)

| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|--------------|------|------|------|------|------|
| معدل البطالة | 29,5 | 27,3 | 25,7 | 23,7 | 17,7 |

المصدر:

- إحصائيات صندوق النقد الدولي لسنة 2002

- www.ONS.DZ 2011 13H00

- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

⁽¹⁾ مصالح رئاسة الحكومة، الجزائر، معطيات حول تطور التنمية سنة 2004، مارس 2005، ص:2.

بالنسبة لسنة 2000 قدر معدل البطالة بـ : 29,5، وقد أخذت معدلات متناقصة خلال فترة تطبيق البرنامج، حيث تم توظيف 1 328 000 عامل سنة 2001 وارتفع إلى : 1 617 125 عامل سنة 2004 في الفلاحة، أي بزيادة قدرت بـ : 21,77، أما قطاع البناء والأشغال العمومية، فقد تم التوظيف في هذا القطاع 803 000 عامل سنة 2001 وانتقل إلى 967 568 عامل سنة 2004 أي بزيادة قدرها 20,4% ، أما قطاع الصناعة فقد تم توظيف سنة 2001 : 502 000 عامل وارتفع العدد إلى 510 000 سنة 2004، أي بزيادة قدرها 1,59% ، أما قطاع الخدمات فقد انتقل عدد العمال من 2 565 000 عامل سنة 2001 إلى 2 759 000 عامل سنة 2003 أي بزيادة قدرها 7,5%.

وبالرغم من فرص العمل والتشغيل التي جاء بها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، إلا أنها تبقى تحت تأثير مجموعة من العوامل منها:

- العوامل والظروف المناخية والطبيعية بالنسبة لقطاع الفلاحة.
- أيضا حجم المشاريع المقترحة من طرف الدولة فيما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية.

2. مستوى الفقر:

يعد من أهم أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو التخفيض من ظاهرة الفقر. إن تحسين المستوى المعيشي للأفراد ساهم في تخفيض نسبة الفقر في الجزائر وذلك خلال مرحلة تطبيق البرنامج، والجدول الموالي يبين نسبة الفقر المقاسة خلال السنوات (1988-1995-2000-2002-2003-2004).

جدول رقم (47): تطور نسبة الفقر خلال سنوات (88-95-2000-2004) على المستوى

الوطني

الوحدة: (%)

| السنوات | 1988 | 1995 | 2000 | 2003 | 2004 |
|--|------|------|------|------|------|
| مؤشر حد الفقر الأدنى ^(*) SA | 3,6 | 5,7 | 3,1 | 1,9 | 1,6 |

^(*) مستوى الفقر الغذائي: SA (Seuil Alimentaire)، هو المبلغ الضروري لتلبية الحد الأدنى من الحاجيات الغذائية الأساسية والتي قد توفر 2100 حريرة للفرد الواحد يوميا.

| | | | | | |
|-----|-----|------|------|-----|-----------------------------|
| 6,8 | 8,0 | 12,1 | 14,1 | 8,1 | مؤشر حد الفقر العام (**SPG) |
|-----|-----|------|------|-----|-----------------------------|

المصدر: المحافظة الوطنية للتخطيط، الفقر في الجزائر، سبتمبر 2004، ص:17.

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر حد الفقر العام قد قدر سنة 2004 بـ : 6,8% كأدنى قيمة له منذ سنة 2000 حيث قدر بـ : 12,1% وهذه النتائج الايجابية تؤكد أن نسبة الفقر في تراجع مستمر.

أيضا بالنسبة لمستوى الفقر الغذائي حيث ارتفع ما بين سنة 1988 وقدر بـ : 3,6% إلى 5,7% سنة 1995، ومنذ بداية سنة 2000 عرف هذا المؤشر انخفاضا محسوسا خلال سنوات تطبيق البرنامج، حيث بلغ سنة 2000 معدل 3,1% لينخفض سنة 2002 على 2% ويأخذ معدلات متناقصة للسنوات الموالية 2003 و 2004 بقيم 1,9% و 1,6% على الترتيب.

3. مستوى الشغل:

تضمن برنامج الحكومة ضرورة تنفيذ البرنامج الرئاسي المتعلق بإحداث مناصب شغل وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

جدول رقم (48): تطور معدلات التشغيل خلال الفترة (2000-2004)

الوحدة: (%)

| المؤشرات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|------------------------------------|------|-------|------|------|--------|
| 1. معدل نمو القوة العاملة | 1,6+ | 4,5+ | 5,2+ | 5,1+ | 35,6 |
| 1.1. قطاع الفلاحة | 0 | 12,0+ | 8,2+ | 8,8+ | 3,3+ |
| 2.1. قطاع البناء والأشغال العمومية | 5,1+ | 2,8+ | 7,0+ | 5,4+ | 6,6+ |
| 3.1. قطاع الصناعة | 0,8+ | 1,0+ | 0,3+ | 1,1+ | 107,8+ |
| 4.1. قطاع الخدمات | 1,4+ | 2,0+ | 3,7+ | 3,7+ | 50,4+ |

(**) مستوى الفقر العام: SPG (Seuil Pauvreté Générale)، يتم قياسه بإضافة عنصر أدنى غير غذائي إلى الحد الغذائي ويمثل هذا العنصر النفقات الأساسية غير الغذائية والتي يمكن لأسرة تملك وسائل تلبية حاجاتها الغذائية المقدر بـ : 2100 حريرة للفرد يوميا إضافة لحاجاتها الغذائية الأساسية.

المصدر:

- إحصائيات صندوق النقد الدولي (2000-2003).

- الديوان الوطني للإحصائيات ONS دراسة حول التشغيل البطالة. WWW.ONS.DZ.26/04/2011. 13.45

من الجدول نلاحظ أن معدل فئة السكان العاملين لسنة 2000 بلغ 1,6%، إلا أنه خلال السنوات الموالية نلاحظ تحسن هذا المعدل، إذ بلغ متوسطه خلال فترة تطبيق البرنامج 12,6%، وهذا التحسن ترافق مع فترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مما يثبت تزايد عدد العمال.

المبحث الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

بالرغم من التحسن الذي سجلته أغلبية المؤشرات الاقتصادية خلال فترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والتمثلة في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض نسبة البطالة والفقر، إلا أن النتائج المحققة تعتبر ظرفية لكون التحسن الذي شهدته هذه المؤشرات تم بواسطة كل من قطاع المحروقات وقطاع الفلاحة وقطاع البناء والأشغال العمومية، وكلها قطاعات يرتبط أداؤها بعوامل خارجية وظرفية تآثر أداؤها حسب تغير الظروف العالمية.

وكتكملة لمسار إعادة بناء الاقتصاد الوطني جاءت التعليمات الرئاسية من طرف السيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة والتي وجهها إلى الحكومة من أجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو.

وستتطرق في هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: ظروف تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

المطلب الثاني: محتوى البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

المطلب الأول: ظروف تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (PCSC)^(*) هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية يوم 07 أبريل 2005 المتعلق بالفترة (2005-2009)، في إطار مواصلة الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الخاص بالفترة (2001-2004)، وقد تم تخصيص مبالغ مالية معتبرة للبرنامج التكميلي لدعم النمو قدرت بحوالي 4203 مليار دج، أي ما يقارب 55 مليار دولار، وزعت على الأبواب التالية:

(*) (PCSC), le Programme Complémentaire de Soutien à la Croissance.

أولاً: دعم التنمية الاقتصادية

ثانياً: تطوير المنشآت الأساسية

ثالثاً: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها

رابعاً: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان.

تمثلت المخصصات الأولية للبرنامج التكميلي لدعم النمو بقيمة 55 مليار دولار ، في حين بلغت القيم المالية للبرنامج التكميلي خلال الفترة (2005-2009) حوالي 114 مليار دولار .

أما إذا أضفنا مبالغ البرنامجين التكميليين المرافقين له والمتعلقين بتنمية مناطق الجنوب ومناطق الهضاب العليا فقد تجاوزت الحصيلة 13809 مليار دج أي أكثر من 180 مليار دولار .

وقد شجع السلطات العمومية على مواصلة نهج الإصلاحات التحسن الكبير في الجانب المالي خاصة بعد الارتفاع الذي سجلته عائدات الصادرات النفطية وهو ما انعكس إيجاباً على بعض المؤشرات الاقتصادية كاحتياطي الصرف، وتسديد المديونية الخارجية، والجدول الموالي يوضح أهم العوامل التي سمحت بإطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو .

جدول رقم (49): تطور الديون الخارجية خلال الفترة (2000-2005)

الوحدة: (%)

| السنة | متوسط أسعار النفط (دولار) | الصادرات النفطية (مليار دولار) | احتياطات الصرف (مليار دولار) | الديون الخارجية (مليار دولار) |
|-------|---------------------------|--------------------------------|------------------------------|-------------------------------|
| 2000 | 28,50 | 21,06 | 11,90 | 25,261 |
| 2001 | 24,85 | 18,53 | 17,96 | 22,571 |
| 2002 | 25,24 | 18,11 | 23,11 | 22,642 |
| 2003 | 29,03 | 23,99 | 32,94 | 23,353 |
| 2004 | 38,66 | 31,55 | 43,11 | 21,821 |
| 2005 | 54,64 | 45,59 | 56,18 | 19,191 |

Source : Rapport « Evolution de la dette extérieure de l'Algérie 1994-2004 », et « Bulletin Statistique hors série 2006 » de la Banque d'Algérie, p:73.

من الجدول نلاحظ أنه بالرغم من انخفاض سعر النفط سنة 2002، حيث بلغ 25,24 دولار للبرميل، إلا أنه شهد ارتفاعاً محسوساً بعد تلك السنة حيث وصل إلى 54,64 دولار سنة 2005 وهو

ما سمح بتحقيق صادرات نفطية خلال فترة (2000-2005) تراوحت بين 21,06 مليار دولار سنة 2000 إلى أكثر من 45 مليار دولار سنة 2005، مما سجل انتقال معدلات احتياطي الصرف من 11,9 مليار دولار لسنة 2000 إلى 56,18 مليار دولار سنة 2005 وهذا ما انعكس إيجاباً على تسديد الديون، حيث انخفضت المديونية إلى حوالي 17 مليار دولار سنة 2005.

كل هذه المؤشرات الاقتصادية ساعدت السلطات العمومية على مواصلة الإصلاحات الاقتصادية من خلال التوسع في حجم الاستثمارات العمومية وتبني البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: محتوى البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

أولاً: دعم التنمية الاقتصادية

قدرت المبالغ المخصصة لبرنامج دعم التنمية بحوالي 337,2 مليار دج، أي ما يعادل 8% من الغلاف الإجمالي للبرنامج حيث تم التركيز على قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، وهذا بدافع مشاريع وسياسات التجديد وإستراتيجية الأمن الغذائي التي شرعت السلطات العمومية في تطبيقها ابتداء من سنة 2000، والجدول الموالي يوضح القطاعات والمبالغ المخصصة لهذا الباب كما يلي:

جدول رقم (50): مخصصات برنامج دعم التنمية الاقتصادية

الوحدة: مليار دج

| المبالغ المخصصة | القطاعات |
|-----------------|---|
| 300,0 | قطاع الفلاحة والتنمية الريفية |
| 13,5 | قطاع الصناعة |
| 12,0 | قطاع الصيد البحري |
| 4,5 | ترقية الاستثمار |
| 3,2 | السياحة |
| 4,0 | المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية |

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، مصالح رئاسة الحكومة، أبريل 2005، ص: 8.

1 الفلاحة والتنمية الريفية:

بالنسبة لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية، يتوقع بالنسبة للفترة (2005-2009)، إنجاز برنامج يتعلق بالأعمال التالية:⁽¹⁾

- ♦ تطوير المستثمرات الفلاحية والضبط.
- ♦ تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية وإنشاء أراضي فلاحية جديدة والتشجيع على الإنتاج.
- ♦ حماية الأحواض المنحدرة وتوسيع التراث الغابي.
- ♦ حماية السهوب وتنميتها.
- ♦ المرافق الإدارية والتجهيزات المعلوماتية.
- ♦ تحسين محيط المستثمرات بواسطة تنمية المؤسسات الصغيرة للخدمات وصناعة التبريد، وتشجيع التكامل بين المنتجين والصناعة الغذائية الفلاحية، وترقية منظومات الضبط المهني والمشارك بين المهن.⁽²⁾

- ♦ تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية بما فيها الجراد والطفيليات والوقاية منها.
 - ♦ توفير السكن والخدمات الأساسية في الأرياف وكذا مواصلة برامج الإسكان الريفي.
- حيث قدرت الاعتمادات المقررة لتمويل البرنامج المتوقع انجازه بالنسبة لهذه الفترة مبلغ 300 مليار دج.

2 الصيد البحري والموارد الصيدية:

بالنسبة لقطاع الصيد البحري والموارد الصيدية، فقد تم تحديد برنامج خاص بالفترة (2005-2009) كما يلي:⁽³⁾

- ♦ أعمال لدعم الصيد البحري (وحدات للصيد البحري، ورشات الصيانة، تربية المائيات).
- ♦ أعمال مرتبطة بالمنشآت الإدارية والتجهيزات المعلوماتية.
- ♦ دعم تكوين الشباب على مهنة الصيد البحري بالموازاة مع تأطير هذه المهنة.

(1) البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة (2005-2009)، ص: 38.

(2) مجلة الفكر البرلماني، العدد السادس، الجزائر، جويلية 2004، ص: 50.

(3) البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص: 40.

♦ مواصلة دعم رصد القروض لاستحداث الأنشطة في ميدان الصيد البحري لفائدة المتعاملين الاقتصاديين والشباب.

حيث قدرت الاعتمادات المقررة لتمويل البرنامج المتوقع إنجازه بالنسبة للفترة (2005-2009) بمبلغ 12 مليار دج.

3 الصناعة والسياحة:

بالنسبة لقطاع الصناعة خصصت للفترة (2005-2009) برنامج يتعلق ب: (1)

- ♦ تثمين وتحسين أدوات ضبط وتطوير الملكية الصناعية، والتقييس والقياس.
- ♦ وضع نظام للمعلومات الصناعية.
- ♦ أعمال لتحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية.
- ♦ حث الجماعات المحلية على تثمين عناصر القوة المحلية لديها، التاريخية منها والثقافية والحرفية، عن طريق التظاهرات المختلفة.

وقدرت الاعتمادات المقررة لتمويل البرنامج المتوقع إنجازه بالنسبة للفترة (2005-2009) بمبلغ 13,5 مليار دج.

- أما فيما يخص السياحة، فقد خصص لهذا القطاع والمتعلق بنفس الفترة، إنجاز برنامج يتعلق ب:
- دعم تهيئة 42 منطقة للتوسع السياحي.
 - أعمال خاصة بالمرافق الإدارية والتجهيزات المعلوماتية.
 - تشجيع الاستثمار في الفنادق من أجل تأهيل القدرات والمواقع الوطنية على مستوى الشواطئ والصحراء، والحمامات المعدنية.
 - ترقية وتأطير وكالات السفر والترقية السياحية من خلال دعم القطاع العمومي لأجل ترقية المنتج السياحي الوطني في الخارج. وقدرت الاعتمادات الممنوحة للقطاع بـ 3,2 مليار دج.
- ### 4 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية:

بالنسبة لهذا القطاع يتوقع بالنسبة للفترة (2005-2009) إنجاز برنامج يتعلق ب:

(1) نفس المرجع السابق، ص: 41.

- ♦ إنجاز وتجهيز مركز لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ♦ إعادة تأهيل وحدات إنتاج الصناعة التقليدية.
- ♦ دعم تطوير نشاطات الصناعة التقليدية في الوسط الريفي قدرت الاعتمادات المقررة لتمويل البرنامج المقرر إنجازه للفترة (2005-2009) بمبلغ 4 مليار دج.

ثانيا: تطوير المنشآت الأساسية

خصص لهذا البرنامج 45,5% من الغلاف الاجتماعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، حيث خصصت السلطات العمومية حوالي 1 703,1 مليار دج لتطوير المنشآت الأساسية في مختلف مناطق الوطن وهو ما يمثل نسبة 40,5% من الغلاف الإجمالي للبرنامج تم توزيعها كالتالي:

1 النقل:

فيما يخص قطاع النقل يتوقع إنجاز برنامج يتعلق بما يلي:

1.1 السكك الحديدية:

- تحديث الخط العرضي للسكة الحديدية للشمال - عنابة - الجزائر - وهران - الحدود المغربية على مسافة 12 000 كم.
- كهربية السكة الحديدية الموجودة بما في ذلك الخط العرضي للسكة الحديدية للشمال.
- إنجاز خطوط السكة الحديدية جديدة.
- تجديد ورص 1100 كم من خطوط السكة الحديدية.
- إقتناء تجهيزات الجر والاستغلال والصيانة.

2.1 ميترو الجزائر: تم وضع تجهيزات ميترو الجزائر وإنجاز دراسات لتوسيعه واقتناء تجهيزات خاصة به.

3.1 النقل الحضري: تضمنت مشاريع النقل الحضري ما يلي:

- دراسة وإنجاز خطوط للحافلات الكهربائية (Tram Way) عبر مدن الوطن.

- إنجاز عربات تلفريك جديدة عبر الولايات.
- اقتناء حافلات لإنشاء 10 مؤسسات للنقل الحضري.

4.1 الميناء والمطارات: تم تحديد مجموعة من العمليات الواجب إنجازها هي: (1)

- تعزيز قدرات المساعدة والإنقاذ البحري.
- دعم ترميم ميناء جن جن.
- اقتناء نظام لتسيير حركة النقل البحري وأمن وسلامة الميناء.
- دراسة وإنجاز 03 مطارات.
- تطوير تسيير الفضاء الجوي الجزائري.
- إقامة السلطات المنشآت المينائية والجوية.

2 قطاع الأشغال العمومية:

بالإضافة إلى المشروع الخاص بالطريق السريع شرق/غرب يتوقع بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية للفترة (2005-2009) إنجاز البرنامج التالي:

- إنجاز مجمل مقاطع الطريق السريع المتبقية.
- برنامج إعادة تأهيل وتطوير شبكة الطرقات (الطرق الوطنية والمسالك الولائية) على امتداد 6000 كلم.
- إنجاز 03 طرق عرضية لتجنب التجمع السكاني لمدينة الجزائر.
- إنجاز منشآت فنية.
- تجسيد برنامج صيانة الطرق.
- تعزيز وتحديث 20 مطار.
- كسح موانئ التجارة والصيد البحري.

(1) البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص:14.

- عمليات تعزيز المنشآت المينائية.
 - عمليات تهيئة وتوسيع القدرات المينائية الموجودة منها 10 موانئ وملاجئ للصيد البحري.
 - عمليات تتعلق بحماية الشواطئ.
 - استكمال وإعادة تأهيل الطريق العابر للصحراء.
- وتقدر الاعتمادات المقررة لتمويل البرنامج المتوقع إنجازه بالنسبة للفترة (2005-2009) مبلغ 600 مليار دج.

3 قطاع الموارد المائية:

رصدت الحكومة لهذا القطاع جميع الوسائل سواء أكانت المحلية أو الخارجية من خلال دعم الشراكة والتعاون الأجنبي وهي تسعى بذلك إلى تحقيق أهداف هي:

1.3 حشد الموارد المائية، استرجاعها وإنتاجها: من بين الأولويات الكبرى، تم برمجة بناء سدود جديدة، حيث تم إنجاز تحويلات كبرى للمياه منها: سد بني هارون وأيضا سد تاقصبت نحو العاصمة، وأيضا سد الشلف نحو وهران مروراً بمستغانم وأرزويو (MAO) وفي إطار مواصلة دعم القطاع، يجري تحضير دراسات متعلقة بإنجازات جديدة نذكر منها: إنجاز تحويل المياه من عين صالح نحو تمنراست أيضا حماية السدود وصيانتها من خلال تشجير المواقع.

أما فيما يخص البرنامج المتعلق بحفر الآبار، فقد تم تطوير إنجاز الحفر بقدر 20 000 متر خطي كل سنة أي ما يعادل 80 مليون م³ سنويا، ومن أجل توفير مياه الري والفلاحة فقد تم تأهيل 200 محجر مائي قيد الاستغلال وقرابة 300 وحدة جديدة.

وفي إطار البرنامج الوطني الخاص بحماية الموارد المائية واسترجاعها فقد تم إنجاز 33 محطة تصفية وكذا صيانة وتأهيل المحطات الموجودة سابقا، أيضا وجود برنامج هام قيد التحضير لإنجاز محطات كبرى لتحلية مياه البحر عن طريق اللجوء إلى منح الامتياز في إطار المؤسسات المختلطة وبالشراكة مع قطاع الطاقة الذي يساهم برؤوس أموال، وستدرس الحكومة إمكانية مشاركة الخزينة في رأس المال الشركات المختلطة لإنجاز وتسيير هذه المحطات قصد تقليص إجمالي تكاليف تحلية المياه.

2.3 تسيير الموارد المائية وتوزيعها بشكل عقلاني: حيث تم تطوير تسيير شبكات المياه وتوزيعها في إطار الشراكة مع متعاملين أجنب وتسهل الحكومة على صيانة شبكات توزيع المياه عبر البلاد قصد تجنب التسربات وممارسة الغش في توزيعها.

أما فيما يخص الفلاحة، سوف تعمل الدولة على تشجيع الري واتخاذ إجراءات تحفيزية واللجوء إلى تقنيات التقطير الاقتصادية.

3.3 الرقابة والحماية من الكوارث المرتبطة بالمياه: تم إنجاز منشآت لحماية المناطق السكنية من الفيضانات وأيضاً التكفل السريع بإنجاز أشغال امتصاص الأثار المأساوية لصعود المياه في ولايتي ورقلة والوادي، ومتابعة انتشار ظاهرة صعود المياه وتكرارها.

وقدرت الاعتمادات المرصودة لتمويل البرنامج المتوقع إنجازه للفترة (2005-2009) مبلغ 393 مليار دج.

جدول رقم (51): برنامج تطوير المنشآت الأساسية

الوحدة: مليار دج

| المبالغ المخصصة | محاو برنامج تطوير المنشآت الأساسية |
|-----------------|------------------------------------|
| 700,0 | قطاع النقل |
| 600,0 | قطاع الأشغال العمومية |
| 393,0 | قطاع الماء السدود والتحويلات |
| 10,15 | قطاع تهيئة الإقليم |

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، مصالح رئاسة الحكومة، ص:6.

ثالثاً: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها

قدرت المبالغ المخصصة من طرف السلطات العمومية في إطار البرنامج التكميلي من أجل تطوير الخدمات العمومية وتحديثها بحوالي 203,9 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 4,8% من الغلاف الإجمالي للبرنامج موزعة على القطاعات التالية:

1 البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال: يتوقع إنجاز العمليات التالية:⁽¹⁾

- استكمال رقمنة 16 محطة أرضية متبقية.

⁽¹⁾ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص:44.

- برنامج فك العزلة عن البلديات المعزولة: اقتناء وتنصيب وتشغيل 200 000 خط حلقي محلي للراديو (WLL).
 - إنجاز الجزء الجزائري لربط الألياف البصرية الجزائر - أبوجا- المسجل في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد).
 - تأهيل محطة الراديو البحرية (INMARSAT).
 - إقامة نظام لمراقبة استعمال وطيف الترددات الراديو كهربائية لحاجات الوكالة الوطنية للترددات.
 - اقتناء تجهيزات معلوماتية وبرمجيات للوكالة الوطنية للملاحة البحرية عبر الراديو.
- تقدر اعتمادات البرنامج للفترة (2005-2009) بمبلغ 16,3 مليار دج.

2 العدالة:

بالنسبة لقطاع العدالة يتوقع إنجاز البرنامج الآتي:

- 14 مجلس قضائي.
 - 34 محكمة.
 - 51 مؤسسة عقابية.
 - 05 مراكز أرشيف جهوية.
 - إنشاء مركز بحث في علم الإجرام.
 - كما ينص البرنامج أيضا على:
 - توسيع المنشآت الموجودة.
 - اقتناء تجهيزات للمنشآت الجاري إنجازها.
 - تهيئة وترميم وتحسين القدرات الموجودة.
- خصصت لهذا البرنامج المتعلق بالفترة (2005-2009) مبلغ 34 مليار دج.

3 التجارة:

بالنسبة لقطاع التجارة يتوقع للفترة (2005-2009) إنجاز برنامج يتعلق بـ: (1)

- إنجاز مخابر لمراقبة النوعية.
 - إنجاز وتجهيز مقرات المصالح الخارجية.
 - اقتناء تجهيزات لمراقبة النوعية.
 - إنجاز مقرات لتفتيش النوعية في الحدود.
- قدرت الاعتمادات لهذا البرنامج بمبلغ 2,0 مليار دج.

جدول رقم (52): مخصصات الخدمة العمومية وتحديثها

الوحدة: مليار دج

| المبالغ المخصصة | محاور برنامج الخدمة العمومية وتحديثها |
|-----------------|--|
| 34,0 | العدالة |
| 64,0 | الداخلية |
| 65,0 | المالية |
| 2,0 | التجارة |
| 16,3 | البريد والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال |
| 22,6 | قطاعات الدولة الأخرى |

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، مصالح رئاسة الحكومة ، ص:7.

رابعاً: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان

قدرت المبالغ المخصصة لهذا البرنامج بحوالي 1 908,5 مليار دج أي ما يعادل نسبة 45,5 % من الغلاف الإجمالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو موزعة على القطاعات التالية:

1. السكن والعمران:

(1) البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص:46.

ينص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005-2009) على إنجاز 1 010 000 سكن، يتوزع على النحو التالي:⁽¹⁾

- السكنات الاجتماعية الايجابية 120 000 سكن.
- سكنات للبيع بالإيجار 80 000 مسكن.
- السكن الريفي (إعانات 275 000 مسكن).
- السكن الاجتماعي التساهمي 215 000 مسكن.
- الترقية العقارية 175 000 سكن
- البناء الذاتي 145 000 سكن.

قدر حجم الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج بمبلغ 555,0 مليار دج.

2. 1. التعليم العالي والبحث العلمي: يتوقع للفترة (2005-2009) إنجاز ما يلي:⁽²⁾

- 231 000 مقعد بيداغوجي.
 - 185 000 سرير.
 - 26 مطعم جامعي.
 - 30 مقر مديريات الخدمات الاجتماعية.
 - إنجاز مركز جامعي جديد بالميلة.
 - إنجاز مرافق للمخابر ومراكز البحث.
- قدرت الاعتمادات المخصصة للقطاع بمبلغ 141,0 مليار دج.

2.2 التربية الوطنية: يتوقع إنجاز البرامج التالية:

- 6 955 قسم في شكل توسعي.

(1) البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص:20.

(2) نفس المرجع، ص:21.

- 929 مدرسة أساسية.
- 434 ثانوية.
- 1 098 مطعم مدرسي.
- 635 مرافق النظام نصف داخلي.
- 165 مرافق النظام الداخلي.
- 500 منشأة رياضية.
- اقتناء تجهيزات تعليمية.
- تجديد التجهيزات التعليمية والأثاث المدرسي.
- تعويض 177 مدرسة ابتدائية، 58 مدرسة أساسية و17 ثانوية.
- إعادة تأهيل المؤسسات.
- قدرت الاعتمادات لهذا البرنامج بمبلغ 200 000 مليار دج.
- 3.2 التكوين والتعليم المهنيين: حدد البرنامج في إنجاز ما يلي:**
 - إنجاز وتجهيز مراكز تكوين وعددها 30 000 مركز.
 - تهيئة 250 مؤسسة.
 - إنجاز 123 مرفق نظام داخلي.
 - إزالة مادة الأميانت من المؤسسات 145 مؤسسة.
 - استكمال 12 مؤسسة تكوين.
 - خصص للبرنامج اعتماد مالي قدره 58,5 مليار دج.
- 3. 1 الصحة والسكان: يتوقع إنجاز البرنامج الآتي:**
 - 17 مستشفى.

- مؤسستين استشفائيتين متخصصتين في جراحة العظام.
- 55 عيادة متعددة الخدمات.
- 113 مركز صحي وولادة.
- مركزي مكافحة السرطان.
- مركزي لمعالجة المصابين بالحروق.
- مركز أمراض القلب والجراحة القلبية للأطفال.
- 05 مراكز للعجزة.
- 05 مركبات "أمهات - أطفال".
- معهد السرطان.
- معهد الكلى.
- 06 مراكز المراقبة الصحية في الحدود.
- معهد تكوين شبه طبي إفريقي.
- اقتناء تجهيزات طبية وترميم الهياكل الموجودة.
- تجديد حظيرة وسائل النقل.

قدرت الاعتمادات المخصصة للبرنامج بمبلغ 85,0 مليار دج.

2.3 تزويد السكان بالماء: بالنسبة لتزويد السكان بالماء يتوقع إنجاز مشاريع المتعلقة بالماء الشروب والتطهير بالإضافة إلى حفر الآبار، إنجاز عمليات كبرى لصرف المياه وإعادة تأهيل شبكات التزويد بالماء الشروب الخاصة بـ 18 مدينة وكذا بناء خزانات للمياه.

قدرت الاعتمادات لهذا البرنامج بمبلغ 127,0 مليار دج.

4. الشباب والرياضة:

يتوقع إنجاز ما يلي في الفترة (2005-2009):⁽¹⁾

-28 ملعب كرة قدم (منها 4 يتسع لـ : 40 000 مقعد).

-95 مخيم ودور شباب.

-85 دور شباب.

-29 مركز للتسلية العلمية.

-89 قاعة متعددة الرياضيات والخدمات.

-163 مركب رياضي جوي.

-08 مراكز ثقافية.

-359 أرضيات جوارية ومساحات للعب.

-264 مسبح وحوض سباحة.

-105 قاعات متخصصة.

-5 ملاعب لألعاب القوى.

قدرت الاعتمادات لهذا البرنامج بمبلغ 60,0 مليار دج.

5. الثقافة:

بالنسبة لهذا القطاع يتوقع إنجاز ما يلي:

-14 دور ثقافة.

-08 مسارح الهواء الطلق.

-19 إنجاز وتجهيز مكتبة.

-03 متاحف.

⁽¹⁾ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص-ص: 26-27.

- دراسة وإنجاز المركز العربي لعلم الآثار.
 - إنجاز دار للثقافة.
 - إنجاز مخططات وحماية المواقع الأثرية.
 - إنجاز وترميم المنشآت الثقافية.
 - تهيئة وترميم المنشآت الثقافية.
 - اقتناء وتجديد التجهيزات.
 - ترميم المواقع الأثرية.
- خصص لهذا البرنامج اعتماد مالي قدره : 16,0 مليار دج.

6. الطاقة:

بالنسبة لإيصال الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز، يتوقع في الفترة (2005-2009) إنجاز ما يلي:

- التزويد بالكهرباء (عدد البيوت الواجب ربطها بالشبكة) 397 700.
 - التوزيع العمومي للغاز (عدد البيوت الواجب ربطها بالشبكة) 964 900 .
- قدرت الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج بمبلغ 65,5 مليار دج.

7. الشؤون الدينية:

يتوقع إنجاز ما يلي:

- دراسة وإنجاز المسجد الكبير للجزائر.
 - إنجاز المراكز الثقافية الإسلامية الولائية.
 - إنجاز مقر المركز الثقافي الإسلامي للعاصمة.
- قدرت اعتمادات هذا البرنامج بمبلغ قدره : 10,0 مليار دج.

8. الاتصال وتطوير الإذاعة والتلفزيون:

يتوقع إنجاز في الفترة (2005-2009) ما يلي:

- اقتناء جهازين للبث المتعدد القنوات.
- إنجاز أو تهيئة قنوات تلفزيونية جهوية.
- اقتناء تجهيزات لمصلحة الإذاعة الدولية.
- توسيع وتجهيز دار الإذاعة.

تقدر الاعتمادات المخصصة للبرنامج بمبلغ 19,1 مليار دج.

9. التشغيل والتضامن الوطني:

يتوقع إنجاز ما يلي:

- استكمال المشاريع الجاري إنجازها منها:
 - 14 مركزا طبيا بيداغوجيا للأطفال المتخلفين ذهنيا.
 - 05 مراكز متخصصة لإعادة التربية.
 - 03 نواد للعجزة.

- إعادة تأهيل وتجهيز 40 مؤسسة متخصصة.

- دراسة وإنجاز منشآت اجتماعية جديدة.

- تمويل برنامج إنجاز 100 محل في كل بلدية.

قدرت الاعتمادات لتمويل هذا البرنامج بمبلغ 95,0 مليار دج.

10. تهيئة الإقليم والبيئة:

يتوقع إنجاز في الفترة (2005-2009) البرنامج التالي:

- إنجاز وتجهيز 33 مركزا للطمر التقني للفضلات المنزلية.

- أعمال حماية الساحل والوسط البحري.

- أعمال مرتبطة بإزالة التلوث الصناعي.
- أعمال لحماية التنوع البيولوجي والمناطق الطبيعية.
- دراسة وإنجاز مخبر جهوي، ومحطات للمراقبة ودور للبيئة.
- دراسة خاصة للبيئة وتهيئة الإقليم.
- قدرت الاعتمادات المقررة لتمويل البرنامج بمبلغ 36,5 مليار دج.

11. البرامج البلدية للتنمية:

وتتعلق بإنجاز أكثر من 15 000 عملية تتعلق بالخصوص بـ :

- إنجاز مشاريع للتزويد بالماء الشروب.
- عمليات فك العزلة (طرقا ومسالك).
- إعادة تأهيل المنشآت التربوية والرياضية والثقافية وصيانتها.
- عمليات تحسين المحيط الحضري.
- عمليات الإنارة العمومية.
- قدرت الاعتمادات لهذا البرنامج بمبلغ 200,0 مليار دج.

المبحث الثالث: البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا (2006-2009)

إن البرنامجين التكميليين لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا (2006-2009) جاءا كتكملة لمجموعة من الاستثمارات العمومية التي شرعت فيها السلطات العمومية منذ 2001 ومراعاة للميزة الجغرافية التي خصت بها المنطقتين، جاء البرنامجين في إطار سياسة التوزيع العادل للمشاريع الاستثمارية من جهة ومن جهة أخرى جعل المنطقتين قطب من أقطاب الاستثمار وبالتالي خلق ظروف مناسبة لاستقرار السكان وعدم نزوحهم نحو ولايات الشمال.

المطلب الأول: البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب

أولاً: دواعي صدور البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب

تم إعداد البرنامج التكميلي الخاص بولايات الجنوب بناء على التعليمات التي قدمها رئيس الجمهورية السيد بوتفليقة عبد العزيز، إثر زيارته لكل من ولايتي ورقلة والأغواط في سبتمبر 2005⁽¹⁾، وتم بذلك الموافقة على البرنامج من قبل مجلس الوزراء وذلك يوم 14 جانفي 2006 ويهدف البرنامج إلى تحسين ظروف معيشة سكان المنطقة وترقية التنمية المستدامة في المنطقة، وقد خصص لهذا البرنامج 250 مليار دج، ثم أضيف مبلغ آخر حوالي 100 مليار دج، تم رصدها لدعم إنجاز مشاريع إضافية مثل : المشاريع المخصصة لمنطقة حاسي مسعود، وقد استهدفت عدة ولايات من هذا البرنامج منها: أدرار، الأغواط، بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، إليزي، الوادي، تندوف وغرداية، ليصل المبلغ المخصص لولايات الجنوب إلى 377 مليار دج.

ثانياً: محتوى البرنامج التكميلي لولايات الجنوب

1 خصص لهذا البرنامج أكثر من 286 مليار دج موجهة لتحسين ظروف السكان من خلال:

- ♦ إنجاز 60 ألف مسكن إضافي بتكلفة تفوق 110 مليار دج لتغطية العجز في مناطق الجنوب وترحيل سكان البيوت الهشة.
- ♦ تخصيص حوالي 20 مليار دج لتعزيز مشاريع ربط البيوت بالغاز الطبيعي والكهرباء بسبب التكاليف الكبيرة لهذه المشاريع.
- ♦ تخصيص أزيد من 80 مليار دج للموارد المائية.
- ♦ إنجاز 10 آلاف مقعد بيداغوجي إضافي و7500 سرير للإيواء لصالح قطاع التعليم العالي بالجنوب.
- ♦ تخصيص 12 مليار دج لفائدة قطاع التربية الوطنية بولايات الجنوب.
- ♦ إنجاز 11 مركز للتكوين المهني، 10 ملحقات وداخليات بقيمة 03 مليار دج من أجل تأهيل شباب المنطقة.

(1) بيان اجتماع مجلس الوزراء 2006 13h00 15-04-2011 www.el-mouradia.dz

♦ دعم الرعاية الصحية بولايات الجنوب وبناء 09 مستشفيات ومستشفيات جامعيين و20 وحدة علاج و13 مركز متخصص.

♦ إنشاء 10 قاعات متعددة الرياضيات و 16 مركب رياضي و11 مسبح و20 حوض للسباحة بتكلفة قدرت ب : 06 ملايين دج.

♦ برنامج حماية البيئة، خصص له مبلغ 2,5 مليار دج.

2 برنامج إضافي للتنمية الاقتصادية: رصد هذا البرنامج لتنمية ولايات الجنوب قرابة 74 مليار دج تضمنت:

♦ أكثر من 47 مليار دج لتطوير وتعزيز شبكة الطرقات بمناطق الجنوب.

♦ تخصيص حوالي 2 مليار دج لتعزيز وتطوير قطاع النقل.

♦ أزيد من مليار دج خصصت لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية والسياحية.

♦ دعم الإنتاج الفلاحي في مناطق الجنوب ومساعدة الفلاحين وخصص لذلك أكثر من 17 مليار دج لقطاع الفلاحة.

♦ تخصيص حوالي 02 مليار دج لتنمية المناطق الصناعية والأنشطة الصناعية.

3 برنامج إضافي موجه لتحسين وسائل الإدارة: خصص لهذا البرنامج قرابة 20 مليار دج وقد خصص هذا البرنامج التكميلي لتحسين وسائل الإدارة خاصة العدالة ومصالح الرقابة.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا

أولا: ظروف صدور البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا

تم الإعلان عن هذا البرنامج من قبل رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في سبتمبر 2005، و جاء البرنامج ليعزز عزم الدولة على السهر على تحسين ظروف معيشة المواطنين أينما وجدوا عبر التراب الوطني وكتكملة للبرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب، حيث خصص للبرنامج 620 مليار دج وهذا لتنمية مناطق الهضاب العليا.

ثانيا: مضمون البرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا

خصص للبرنامج غلاف مالي قدر ب : 620 مليار دج موزعة كالتالي:⁽¹⁾

1 تحسين ظروف معيشة السكان: وخصص لهذا البرنامج 288,5 مليار دج، موزعة كالتالي:

▪ 288,5 مليار دج موجهة لقطاع السكن.

▪ 36,4 مليار دج موجهة لقطاعات التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي.

▪ 20,2 مليار دج موجهة لقطاع الصحة.

▪ 43,2 مليار دج لتزويد السكان بالمياه.

▪ 57 مليار دج لتوصيل الغاز والكهرباء إلى البيوت.

▪ 14,7 مليار دج للشبيبة والرياضة والثقافة.

▪ 43,2 مليار دج للتشغيل والتضامن الوطني.

2 برنامج التنمية الاقتصادية: خصص لهذا البرنامج لترقية التنمية الاقتصادية مبلغ 233 مليار دج موزعة كالتالي:

▪ 50 مليار دج لتنمية الري الفلاحي.

▪ 137 مليار دج لتنمية الهياكل القاعدية للنقل بما فيها السكك الحديدية والطرق.

▪ 39,3 مليار دج لتنمية الفلاحة والغابات.

▪ 6,7 مليار دج لتنمية الصناعة والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والسياحة.

3 تعزيز مصالح الدولة: خصص لهذا البرنامج 18 مليار دج لأجل تعزيز مصالح الدولة ومن بينها: 11,3 مليار دج لقطاع العدالة.

36,8 مليار دج خصصت للمشاريع البلدية للتنمية.

29 مليار دج لانطلاق ورشة إنجاز مدينة بوغزول الجديدة.

⁽¹⁾ بيان اجتماع مجلس الوزراء، مرجع سابق. www.el-mouradia .dz

إن البرنامج التكميلي لتنمية ولايات الهضاب العليا، شأنه شأن البرنامج المقرر في جانفي لولايات الجنوب، بحيث يأخذ في الحسبان الخصوصيات الجغرافية لهذين المنطقتين وكذا ليعزز المساواة من حيث التنمية لصالح السكان المحليين.

وتجدر الإشارة إلى أنه سبق وأن استفادت ولايات الجنوب والهضاب العليا في إطار البرنامج الخماسي لدعم النمو الذي تبلغ اعتماداته 4200 مليار دج بمبلغ إجمالي يقارب 1150 مليار دج.

المبحث الرابع: برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

يندرج برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات، ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001، وتواصلت الديناميكية ببرنامج فترة (2004-2009) الذي تدعم هو الآخر بالبرنامج الخاص لصالح ولايات الجنوب وولايات الهضاب العليا في الفترة (2006-2009).

ويهدف البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها وأيضاً إطلاق مشاريع جديدة،⁽¹⁾ وسندرس في هذا المبحث النقاط التالية في شكل مطالب:

المطلب الأول: دواعي صدور البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)

جاء البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) عقب مجموعة من البرامج التي تبنتها الجزائر منذ 10 سنوات ابتداء من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، مروراً بالبرنامج التكميلي لدعم النمو ليأتي برنامج خاص والمتعلق بدعم ولايات الجنوب والهضاب العليا ليكتمل بالبرنامج الخماسي للتنمية والذي وضع للفترة الممتدة (2010-2014) وقد استلزم من النفقات 21 214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9 700 مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار).
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11 534 مليار دج (أي ما يعادل 156 مليار دولار).

المطلب الثاني: محتوى البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)

يخصص البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) أكثر من 286 مليار دولار موزعة على القطاعات التالية:

⁽¹⁾ بيان اجتماع مجلس الوزراء 2010، مرجع سابق، www.el-mouradia.dz

أولاً: تحسين التنمية البشرية

خصص البرنامج للفترة (2010-2014) أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك من خلال إنجاز:

- إنجاز ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية)، و 600 000 مكان بيداغوجي جامعين و 400 000 مكان إيواء للطلبة، وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين.
- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية، منها 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.
- مليوني (02) وحدة سكنية منها 1,2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية، على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014.
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220 000 سكن ريفي بالكهرباء.
- تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سدا و 25 منظومة لتحويل المياه، وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها.
- أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة، منها 80 ملعبا و 160 قاعة متعددة الرياضيات و 400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.
- وكذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

ثانياً: برامج الاستثمارات العمومية

- يخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص:
- أكثر من 3100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.
 - أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (تجهيز 14 مدينة بالترامواي)، وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.
 - ما يقارب 5000 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة.

■ وما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

ثالثاً: دعم التنمية الوطنية

يخصص هذا البرنامج أكثر من 1500 مليار دج لدعم التنمية الوطنية وذلك من خلال ما يلي:

■ أكثر من 1000 مليار دج تم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية الذي تم الشروع فيه منذ السنة الفارطة.

■ وما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية، وتحديث المؤسسات العمومية.

رابعاً: تشجيع إنشاء مناصب الشغل

حيث استفاد القطاع من 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب في انتظار التشغيل، أيضاً هناك تسهيلات عمومية لإنشاء مناصب شغل التي سيوفرها تطبيق البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي، كل ذلك سيسمح بإنشاء ثلاث ملايين منصب عمل خلال خمس سنوات المقبلة.

خامساً: يخصص البرنامج الخماسي (2010-2014) مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسائل الإعلام الآلي داخل المنظمة الوطنية للتعليم وكذا في المرافق العمومية.

الخلاصة :

من خلال سلسلة الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدها السلطات الجزائرية خلال عشرية التسعينات والتي حظيت بمساندة من صندوق النقد الدولي وبعض المؤسسات المالية الدولية، وفي نفس الوقت وأمام تفاقم المشاكل الاجتماعية، بات من الضروري على الدولة الجزائرية إتباع سلسلة من الاستثمارات الكبرى لتفادي العجز الكبير الذي رافقه الانخفاض المستمر لأسعار النفط خلال عشرية التسعينات، لكن بحلول مطلع القرن الحالي عرفت أسعار النفط ارتفاعا قياسي الأمر الذي دفع بالسلطات العمومية إلى تبني العديد من الإجراءات أولها كانت تخفيف عبء المديونية، وثانيها المباشرة في إنجاز مشاريع تنموية كبرى في إطار برامج تنموية شملت عدة قطاعات بغية إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني.

حيث جاءت المشاريع التنموية الكبرى خلال فترة (2001-2014) في شكل برامج تنموية متعاقبة انطلق أولها في الفترة (2001-2004)، حيث جاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والذي خصص له حوالي 07 مليار دولار كبداية لتحسين الوضعية الاقتصادية وتماشيا مع بداية ارتفاع عائدات صادرات البترول، تلا البرنامج برنامج تكميلي لدعم النمو في الفترة (2005-2009) أرفق البرنامج ببرنامجين تكميليين خاصين بولايات الجنوب والهضاب العليا (2006-2009) لتصل المخصصات المالية للبرنامج التكميلي إلى حوالي 180 مليار دولار، وفي الأخير جاء البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014) والذي خصص له غلاف مالي قدره 286 مليار دولار ليهدف إلى استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها، وأيضا لإطلاق مشاريع جديدة.

وفي نهاية الأمر كانت هذه المشاريع تشمل جميع القطاعات وموجهة لكل مناطق الوطن دون تمييز.

تمهيد :

إن الأزمة المالية العالمية الراهنة منذ 2008 والتي حدثت بتفاعل مجموعة من الأسباب أخطرها عدم قدرة المقترضين في الولايات المتحدة على سداد قروض الرهن العقاري، وبذلك بدأت بوادر الأزمة، فمن ناحية غياب الرقابة الحكومية في منح القروض العقارية ومن ناحية أخرى انعدام الشفافية في عمل النظام المصرفي، كل هذا تسبب في جذب المخاطر ونشوب أزمة عمت اقتصاديات الدول المتقدمة وكذا اقتصاديات الدول المتخلفة وهذا نظرا للتشابك بين مختلف أطراف النظام الاقتصادي العالمي.

وتعتبر الأزمة المالية الراهنة هي شاملة وتحوي جميع الأزمات التي سبقت ابتداء من أزمة 1971 والتي انتهت بانهيار نظام بريتن وودز، أيضا الأزمة الآسيوية 1998، أزمة دول أمريكا اللاتينية، الأزمة المالية المكسيكية 1994 والأزمة المالية للثلاثينات 1929، لكن ما ميز الأزمة الحالية هو اصطحابها لأزمة غذائية وأزمة بيئية لم يشهدها العالم من قبل.

والجزائر من بين الدول التي تأثرت بهذه الأزمة خاصة من الجانب التجاري والمالي والنقدي، وباعتبار الاقتصاد الجزائري مرتبط بتصدير المحروقات بنسبة 98 % ، فإن تدني إيرادات الدولة من العملة الصعبة أوجب ضرورة التفكير في أشكال جديدة لتمويل الاقتصاد الجزائري.

وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى أسباب ظهور وانتشار الأزمة المالية العالمية، مدى انعكاسها على الاقتصاد الجزائري سلبا وإيجابا، وأخيرا ما هي الإجراءات اللازمة لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية ؟

المبحث الأول: أسباب ظهور وانتشار الأزمة المالية العالمية

تحضى الأزمة المالية العالمية باهتمام العديد من الاقتصاديين، كون أن هذه الأزمة تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول سواء أكانت متقدمة أم دول نامية، وهذا راجع للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده هذه الدول ولاندماجها في المنظمة العالمية للتجارة.

ويواجه الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن أزمة مالية حقيقية عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية وبرزت حداثها سنة 2008، والتي جسدت أزمة سيولة قضت على العديد من المصارف، وعليه سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى النقاط التالية في شكل مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية العالمية وأنواعها

المطلب الثاني: أسباب الأزمة

المطلب الثالث: آثار الأزمة العالمية على العالم العربي

المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية العالمية وأنواعها

أولاً: ماهية الأزمة المالية

توجد عدة تعاريف للأزمة نأخذ منها ما يلي:

تعريف 1: لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للأزمة المالية، لكن من المفاهيم المبسطة لمصطلح الأزمة المالية، هو " أن الأزمة المالية هي اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية التي تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى في نفس الدولة وقد تمتد إلى بلدان أخرى تربطها بها مصالح اقتصادية، أو ربما يكون تأثيرها عالمياً كالأزمة المالية الحالية".⁽¹⁾

تعريف 2: " تعرف الأزمة على أنها توقف الأحداث المنظمة والمتوقعة واضطراب العادات والعرف مما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن لتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة".⁽²⁾

تعريف 3: تعرف الأزمة بشكل خاص بأنها: " انهيار النظام المالي برمته مصحوباً بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي".⁽¹⁾

1 ثريلل خزرجي: "الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية: التحديات وسبل المواجهة" مقال منشور على موقع: www.jps-dir.com/forum/uploads/9/09/2011_13h00 ص-ص: 4-5.

2 فريد كورتل: "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية"، مقال منشور على موقع الإلكتروني: www.jinan.edu.id/conf/money/1_9/09/2011_14h20 ص: 2.

تعريف 4: "حالة تمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان، وتكمن خطورتها في آثارها على الاقتصاد مسببة بدورها أزمة اقتصادية ثم انكماش اقتصادي عادة ما يصاحبها انحصار القروض، أزمات السيولة والنقدية وانخفاض في الاستثمار وحالة من الذعر والحذر في أسواق المال".⁽²⁾

تعريف 5: هي " انهيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد، ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار "فقاعة سعرية" مثلا، والفقاعة المالية أو السعرية، أو فقاعة المضاربة، كما تسمى أحيانا هي بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية المادية، كالأسهم أو المنازل بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية".⁽³⁾

من مجمل التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعاريف التالي للأزمة المالية:

"هي تلك التذبذبات العميقة التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، وعلى حجم إصدار وأسعار الأسهم والسندات وإجمالي القروض والودائع المصرفية ومعدل الصرف، وتعتبر على انهيار شامل في النظام المالي والنقدي" ويمكن حصر الخصائص الأساسية للأزمة في النقاط التالية:

- ♦ تحدث بشكل عنيف ومفاجئ، واستقطاب اهتمام الجميع.
- ♦ التعقيد والتشابك والتداخل في عواملها وأسبابها.
- ♦ نقص المعلومات الكافية عنها.
- ♦ تصاعدها المتواصل يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة.
- ♦ سيادة حالة من الخوف من آثار الأزمة وتداعياتها.
- ♦ أن مواجهة الأزمة يستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانيات، وحسن توظيفها في إطار تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة.⁽⁴⁾

¹ فريد كورتال، مرجع سابق، ص:2.

² www.le groupe wikipedia: crise financière/http://fr, Wikipedia, org, 11/09/2011, 16.10

³ إبراهيم علوش، "نحو فهم منهجي للأزمة المالية العالمية"، مقال منشور على موقع الإلكتروني:

www.aljazeera.net , consulté 11/10/2011 13.00

⁴ فريد كورتال، مرجع سابق، ص:3.

ثانيا: أنواع الأزمات المالية

يمكن تصنيف الأزمات المالية إلى عدة أنواع نأخذ منها ما يلي:

1. أزمة مصرفية:

تظهر هذه الأزمة عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة ومفاجئة في طلب سحب الودائع وبالتالي تحدث أزمة سيولة لدى البنك، وإذا امتدت إلى بنوك أخرى تحدث في تلك الحالة أزمة مصرفية، وحين تتوفر الودائع لدى البنوك وترفض منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة اقتراض أو ما يسمى بأزمة ائتمان، ومن أمثلة ذلك ما حدث من تعثر مالي لبنك بريطانيا وبنك الولايات المتحدة الأمريكية عام 1931.

2. أزمات أسواق المال: "حالة الفقاعات"

تحدث عدة أزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة والتي تحدث عندما يرتفع سعر الأصل بشكل يتجاوز قيمتها العادية نتيجة شدة المضاربة، ويكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرته على توليد الدخل، وبمجرد عودة أسعار الأصول الأخرى سواء في نفس القطاع أو قطاعات أخرى.⁽¹⁾

3. أزمة ميزان المدفوعات:

تحدث الأزمة عندما تتعرض عملة بلد ما لهجوم مضاربي شديد يؤدي إلى انخفاض قيمتها انخفاضا كبيرا، وهذا يفرض على السلطات النقدية خفض قيمتها وبالتالي تحدث أزمة انهيار سعر صرف العملة.

ثالثا: عرض بعض الأزمات المالية

خلال القرن العشرين شهدت الأسواق المالية العالمية انهيارات كبيرة تسببت في حدوث أزمات متباعدة، آخرها كان الأزمة المالية الأمريكية، نتناول أهم هذه الأزمات فيما يلي:

1. الأزمة الاقتصادية 1929:

تعد من أشهر الأزمات المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي، حيث انخفضت أسعار الأسهم في سوق المال الأمريكي بنسبة 13%، ثم توالى الانهيارات في أسواق المال مما أثر سلبا على الاقتصاد الأمريكي.

¹ نفس المرجع السابق، ص:4.

❖ أسباب الأزمة: (1)

- انهيار في سوق الأسهم، وانخفاض مؤشر دوجونز في الأعوام الثلاثة التي تلت سنة 1929 بـ 89%.
- تقليص حجم القروض جراء إفلاس المصارف التجارية بعد انهيار أسواق الأسهم بشهور.
- إفلاس ما لا يقل عن 608 مصرف منها Bank Of America
- قيام البنك الفيدرالي في تفاقم الأسهم عن طريق تقليص من قروضه للنظام المصرفي، عوض التخفيض والتحكم في الأزمة من خلال تخفيض نسبة الفوائد، توفير القروض وشراء السندات.
- تم إشهار إفلاس 1860 مصرف سنة 1932.
- تسببت الإشاعات الداعية إلى خفض سعر الدولار والصادرة عن إدارة الرئيس فرانكلين روزفلت، بتهاقت الناس على بيع الدولار وشراء الذهب فزاد الاحتياطي الفيدرالي وكان ذلك بمثابة إعلان إفلاس 2500 مصرف سنة 1932.
- الفرق بين الأزمة الحالية وأزمة 1929 يتمثل في كون الاحتياطي الأمريكي قام بتخفيض أسعار الفائدة بصفة دورية وضح أموالا كثيرة في السوق وتأميم أو أخذ حصص في البنوك الكبرى التي كانت على وشك الانهيار.

❖ نتائج الأزمة:

- ارتفاع معدلات البطالة لتصل إلى حوالي 25% قوة العمل الأمريكية سنة 1932.
- انخفاض شديد في الاستهلاك نتيجة التدهور الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة.
- انخفاض شديد في القطاع الإنتاجي.
- امتدت آثار الأزمة إلى خارج الولايات المتحدة لتضرب دول أوروبا الغربية.
- فقدان مصداقية النظرية الكلاسيكية لأدم سميث والتي من أهم ركائزها ضرورة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

¹ عبد القادر بلطاس: "تداعيات الأزمات المالية العالمية - أزمة Sub-prime"، دار النشر légende ، بدون بلد النشر، 2009، ص- ص: 137- 138.

- قيام الاقتصاديين في الغرب بالبحث عن حلول لمشكلات الاقتصاد الحر.
- ظهور النظرية الكنزوية والتي تؤكد على ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

2. أزمة الديون العالمية مع بداية الثمانينات:

خلال الثمانينات حدثت أزميتين متتاليتين هما أزمة (1987 و 1989)، ويرجع السبب الرئيسي لنشوءهما في تغيرات الأسعار في أسواق رأس المال الناتجة عن اختلال التوازن بين الطلب والعرض، ونتناول فيما يلي أهم الأسباب الداعية لنشوب الأزميتين:

⚡ أزمة 1987 (أزمة الاثنين الأسود):

حيث عرفت بورصة وول ستريت بنيويورك في 19 أكتوبر 1987 انخفاضا متتاليا في أسعار تداولاتها المالية، حيث دفع المستثمرين إلى بيع أسهمهم مما أدى إلى انخفاض مؤشر دوجونز بمقدار 508 نقطة في يوم واحد، هذا أثر على باقي البورصات العالمية وكانت الخسائر كبيرة، حيث سجلت بورصة نيويورك انخفاض قدره 800 بليون دولار بنسبة 26%، وطوكيو 17% ، وبورصة فرانكفورت 15% ، في أمستردام 12% .

وتتلخص أهم الأسباب المؤدية لحدوث أزمة الاثنين الأسود إلى النقاط التالية:

- ◆ نشاط السوق المالية الدولية بشكل مذل، حيث بلغ ذروته سنة 1987.
- ◆ ضخامة الصفقات المالية والعمليات المتداولة في الأسواق المالية العالمية.
- ◆ تنوع الأصول المتعامل بها.
- ◆ استخدام أحدث الأساليب في الاتصال، وأكثر التقنيات تطورا في إدارة الأنشطة والعمليات ساعد على سرعة انتقال الأزمات من سوق لآخر.
- ◆ قوة العلاقات النقدية والمالية كان من أهم قنوات انتقال الأزمة، حيث تسبب تدهور قيمة الدولار في تفاقم الأزمة المالية الدولية في أكتوبر 1987.
- ◆ التفسيرات المتناقضة التي تتعلق بكفاءة السوق المالية.⁽¹⁾

¹ فريد كورتل، مرجع سابق، ص:6.

لل أزمة 1989:

بدأت آثار الأزمة في سبتمبر 1989 عقب إعلان الحكومة الأمريكية عن رفع أسعار الجملة والتجزئة بنسبة 9% و5% على التوالي، حيث امتنع البنك المركزي الأمريكي عن تخفيض أسعار الفائدة، وفي أكتوبر 1989 انخفض مؤشر دواجونز بنسبة 190 نقطة، أي بمقدار 7%، وفي طوكيو فقد مؤشر نيكاي 647 نقطة، وفقد مؤشر فاينانشل تايمز 142 نقطة.

وتختلف أزمة 1989 بالمقارنة بأزمة أكتوبر 1987 لأسباب عديدة منها:

- ♦ تحسين الظروف الاقتصادية وعدم توافر ما يدل على اقتراب حدوث أزمة اقتصادية.
- ♦ نظرا لارتفاع عوائد الأسهم لم يكن هناك دافع لبيعها، لذا لم يكن يتوقع أن يحدث انخفاض في أسعارها.
- ♦ اقتصر بيع الأوراق المالية (خاصة الأسهم) على المستثمرين الصغار دون تدخل الشركات الكبيرة، مما يعني ضعف حجم ونطاق العمليات وبالتالي عدم تسببها في التأثير بشكل كبير على الأسعار.
- ♦ عدم وجود توقعات حول إمكانية ارتفاع أسعار الفائدة بشكل ملحوظ.
- ♦ إن إصرار المستثمرين عام 1987 لبيع أسهمهم تسبب فعلا في انخفاض الأسعار، أما عام 1989 فضل المستثمرين عدم الاستعجال بالبيع، مما ساعد على تهدئة الأسواق والحد من انخفاض الأسعار.
- ♦ اتسم موقف الحكومة الأمريكية باللامبالاة في أزمة أكتوبر 1987 مما أثر سلبا وزاد في تفاقم الأزمة، على عكس 1989 حين سارعت الحكومات إلى التدخل لإيقاف الأزمة عن طريق مواجهة عمليات البيع المتزايدة بحجم كبير من السيولة، وهو ما ساعد على احتواء الأزمة.

3. أزمة الأسواق المالية الناشئة: (*)

شهدت فترة التسعينات العديد من الأزمات المالية لدول أمريكا الجنوبية، حيث تعتبر هذه الأزمات متشابهة نوعا ما، ويمكن حصرها في العوامل التالية:

* "الأسواق المالية الناشئة": يقصد بها أسواق مالية لبلدان تعودت على تلقي تدفقات رؤوس أموال خارجية ضخمة لفترة طويلة، فأصبحت أكثر اندماجا في السوق الدولية وأشد حساسية لآليات السوق.

* إختلال في التوازنات الكبرى، أي العجز في ميزان المدفوعات.

* التحرر المالي.

* ضعف جهاز الرقابة المصرفية.

* السياسات المتبعة في الإنفاق العام قبل الأزمة.

* رسملة ضعيفة للقطاع المصرفي.⁽¹⁾

للأزمة الأرجنتينية:

عانى الاقتصاد الأرجنتيني بداية الثمانينات مشاكل اقتصادية حادة تمثلت في ضعف الوساطة المالية من جهة وعدم استقرار الاقتصاد الكلي من جهة أخرى، وباستمرار التضخم بنسب عالية.

أصبح التعامل بالدولار الأمريكي لتفادي الخسارة الناتجة عن التضخم، إضافة إلى ذلك ازدياد العجز في ميزانية القطاع العمومي وتأثيره على القروض المقدمة للقطاع الخاص.

مع بداية التسعينات 1991 بدأ في تنفيذ خطة الاستقرار الاقتصادي الجديدة التي دعمت بإصدار قانون جديد يقضي بتحرير العملة المحلية وجعلها قابلة للتداول في سوق الصرف، وفي ديسمبر 1994 قام البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي للودائع بالدولار الأمريكي بهدف التقليل من مشكل السيولة، واتبعت هذه الخطوة إجراءات أخرى شملت الودائع بالعملة المحلية.

ونتيجة لفقدان الثقة في برنامج الحكومة المتعلق بالتوازنات الكبرى، أدى هذا إلى العجز في الميزانية وثقل الديون الخارجية والتي أصبحت موعد استحقاقها قريبا، كما أدى إلى إفلاس عددا كبيرا من البنوك أغلبهم من البنوك الإقليمية، وقدرت الخسارة التي تكبدها البنك المركزي خلال الأزمة في مارس 1995 ما يقارب 5 ملايين دولار من احتياطي الصرف الأجنبي.²

للأزمة المكسيكية:

تعرض الاقتصاد المكسيكي إلى أزمة مالية حادة سنة 1994 بسبب تزايد العجز في ميزان العمليات الجارية في ميزان المدفوعات، بحيث أدى إلى خلق أزمة في سعر صرف العملة المحلية،

¹ عبد القادر بلطاس، مرجع سابق، ص: 111.

² نفس المرجع السابق، ص: 120.

وكذلك انهيار النظام المصرفي نتيجة وقف تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وخروج التي كانت موجودة وبصورة مفاجئة، وبالتالي أدى ذلك إلى أزمة مالية واقتصادية حادة.

ومن أهم العوامل التي ساعدت على تفاقم الأزمة المكسيكية: (1)

* ارتفاع قيمة العملة المحلية، بحيث تسبب في خلق حالة اللاتوازن في النشاط الاقتصادي.
* العجز في الموازنات التجارية الخارجية وإضعاف النظام المصرفي بعد خصصته مع بداية التسعينات.

* أزمة الثقة في سياسة الحكومة التي انتهت آنذاك.

* الارتفاع في معدلات الفائدة في الولايات المتحدة.

* الارتفاع في النفقات العمومية.

* الارتفاع في حجم القروض غير المجدية لدى النظام المصرفي.

* غياب نظام الرقابة المصرفية.

4. أزمة جنوب شرق آسيا:

شهدت الدول الآسيوية أزمة مالية شديدة بدأت بانهيار عملة تايلاند عقب قرار تعويم العملة الذي اتخذته الحكومة والتي فشلت بعد ذلك محاولاتها في دعم عملتها في مواجهة موجة المضاربات القوية التي تعرضت لها سنة 1997، وقد تأثرت مجموعة من الدول الآسيوية بتلك الأزمة مثل: الفلبين، اندونيسيا، كوريا الجنوبية وغيرها، وكان نتيجتها أن تفاقمت الأزمة، حيث تزايد حجم الدين الخارجي لأربع دول آسيوية إلى أن بلغ 180% من حجم إجمالي الناتج المحلي لها.

هذا أدى إلى تدخل صندوق النقد الدولي، حيث اقترح مجموعة من السياسات لإصلاح الوضع مع التقيد بمجموعة من الشروط المفروضة والمتعلقة بتنفيذ برامج معينة للإصلاح الاقتصادي والهيكلية وهذا انطبق على مجموعة من الدول، عدا ماليزيا التي رفضت تلك الشروط.

¹ عبد القادر بلطاس، نفس المرجع، ص: 132.

5. أزمة فقاعات شركات الانترنت "أواخر القرن العشرين":

خلال مطلع الألفية الثالثة عرف العالم نوعا جديدا من الأزمات المالية بدأت حين أدرجت أسهم تلك الشركات في سوق الأوراق المالية في الولايات المتحدة، والذي يعرف بمؤشر ناسداك "NASDAQ"، حيث ارتفعت أسعار أسهم تلك الشركات في البداية بشكل كبير في حين حققت عدد قليل من تلك الشركات أرباحا حقيقية، مما أدى إلى انفجار تلك الفقاعة سنة 2000.

من نتائج الأزمة:⁽¹⁾

- ♦ انخفاض أسعار تلك الأسهم بسرعة ملحوظة.
- ♦ تزامن هذا الانخفاض مع أحداث هجمات سبتمبر 2001 والتي أدت إلى إغلاق أسواق المال الأمريكية بشكل مؤقت.
- ♦ استمرار الانخفاض لتهبط قيمة مؤشر سنداك بحوالي 78% في 2002.
- ♦ قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة من 6,25% إلى 1%، وذلك لحفز النمو الاقتصادي نتيجة لتأثر تلك الشركات.

المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية العالمية

أولا: بداية الأزمة المالية الحالية

برزت الأزمة (أزمة الرهن العقاري) في الولايات المتحدة الأمريكية بداية سنة 2007، حيث شهدت أسواق الائتمان والأجهزة المصرفية العالمية ندرة في السيولة إضافة إلى بداية الانكماش في قطاع العقارات في الولايات المتحدة وكذا الممارسات المرتفعة المخاطرة في الإقراض والاقتراض.

بدأت الأزمة عندما انفجرت فقاعة سوق العقارات والتي نتجت عن تسويق العقارات لمحدودي الدخل في الولايات المتحدة وبشروط تبدو سهلة للوهلة الأولى، لكن في طياتها بمثابة مصيدة لمحدودي الدخل، فقد كانت في مجملها تحايل على قوانين الدولة، حيث تضمنت العقود نصوصا تجعل القسط يرتفع مع طول المدة، وعند عدم السداد لمرة واحدة تؤخذ فوائد القسط 3 أضعاف عن الشهر الذي يتم سداه إضافة إلى ذلك تتضمن العقود بنود تنص على أنه ترفع الفائدة عند تغييرها من البنك الفيدرالي الأمريكي، هذا ما يسمى بالرهن العقاري ذو الفائدة القابلة للتغيير.

¹ عبد الله شحاته: "الأزمة المالية، المفهوم والأسباب"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/15/10/2011_13h30 ص:3.

وفي سنة 2006 نشب ما يسمى بـ: أزمة القروض العالية المخاطر والتي حملت القطاع المصرفي الأمريكي خسائر كبيرة وذهب ضحيتها مئات الآلاف من الأمريكيين، واندلعت أزمة القروض عالية المخاطر حين منح المصارف المختصة في قطاع العقار في الفترة (2001-2006) قروض لمئات الآلاف من المواطنين ذوي الدخل المحدود وبدون ضمانات هذا من جهة، ومن جهة أخرى اتسمت الأوضاع الاقتصادية بانخفاض هام لنسب الفوائد المعمول بها وبنمو غير مسبوق لقطاع العقار مما دفع بالكثير من المواطنين إلى حد القناعة بضرورة شراء مسكن.⁽¹⁾

في صيف 2007 تضخم حجم قطاع العقارات حتى وصل إلى ذروته، حيث انخفضت قيمة العقارات بنسبة 50% من قيمة العقار ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم، حيث بعد بيع عقاراتهم المرهونة، وفقد أكثر من مليوني أمريكي ملكيتهم العقارية وأصبحوا مكبلين بالتزامات مالية طيلة حياتهم، ونتيجة لتضرر المصارف الدائنة بسبب عدم سداد المقترضين لقروضهم انخفضت قيم أسهمها في البورصة، وأعلنت شركات عقارية عديدة إفلاسها، وقد بلغ إجمالي الديون الفردية الأمريكية الناجمة عن الأزمة العقارية 66 تريليون دولار.⁽²⁾

ثانياً: ملخص أهم أسباب الأزمة المالية العالمية

يمكن تلخيص أهم الأسباب المؤدية للأزمة منذ بداية 2007 في الولايات المتحدة في النقاط التالية:⁽³⁾

- منح البنوك ومؤسسات الإقراض بأمريكا قروض عالية المخاطر وشجعها على ذلك ازدهار السوق العقارية في الفترة ما بين (2001-2006)، حيث قامت بمنح قروض للمقترضين بدون ضمانات كافية مقابل سعر فائدة أعلى لتعظيم الربحية.
- بلغت جملة القروض 700 مليار دولار لما توسعت كبريات المؤسسات المالية في اقتراض شركات العقارات والمقاولات.
- تغيرت السوق الأمريكية نتيجة لارتفاع لسعر الفائدة، وعجز المدنيين في انخفاض أسعار المنازل.

¹ محمد أحمد زيدان: "فصول الأزمة المالية العالمية: أسبابها، جذورها وتبعاتها الاقتصادية"، ورقة مقدمة لمؤتمر حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، طرابلس، لبنان، 2006، مقال منشور على الموقع: www.jinan.edu.id/conf/money/4:12/11/201113h20 ص:5.

² محمد أحمد زيدان، نفس المرجع، ص:6.

³ جمعة محمود عباد: "الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وأثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني"، ورقة مقدمة ضمن مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 2009، مقال منشور على الموقع www.jinan.edu.id/conf/money/2:12/11/2011_14h30 ص:10.

- تجلت مظاهر الأزمة بوضوح مع بداية 2007 خاصة عند توقف المقترضين عن السداد، وزيادة ظاهرة استيلاء المقترضين على العقارات وكثرة المواجهات بين المقترضين والبنوك.
- حسب الودائع بصفة مفاجئة الأمر الذي أدى إلى انهيار الاسواق المالية.
- بلغ حجم القروض المتغيرة للأفراد نحو مئة مليون دولار، ثم تقادم الأمر حتى ارتفعت قيمة الأصول المرتبطة بالرهون العقارية إلى 700 مليار دولار.
- نجم عن هذا الوضع اضطرار الأفراد والمؤسسات لبيع العقارات، فانخفضت قيمتها وزاد العرض على الطلب، فدارت الأزمة في حلقة مفرغة، حيث تقادم الوضع بزيادة عدد المنازل المعروضة للبيع بنسبة 75% في 2007 لتبلغ 2,2 مليون.
- انخفاض الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي الناجم عن ضعف قدرة البنوك على تمويل الشركات والأفراد، مما أدى إلى عدة مؤسسات وبنوك إضافية إلى تحقيق كساد كبير في الاقتصاد الأمريكي.
- انتقال الأزمة لأوروبا واسيا للارتباط الوثيق بين المؤسسات المالية فيما بينها وبين السوق المالية الأمريكية، حيث باتت أزمة تهدد العالم بأكمله.

ثالثا: المراحل الكبرى للأزمة العالمية

نوردها في النقاط التالية:

- فبراير 2007: عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري يتكثف في الولايات المتحدة ويتسبب في إفلاس العديد من المؤسسات المصرفية المتخصصة.
- أغسطس 2007: البورصات تندهور أمام مخاطر اتساع الأزمة والمصاريف المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.
- أكتوبر إلى ديسمبر 2007: عدة مصارف كبرى تعلن انخفاضا كبيرا في أسعار أسهمها بسبب أزمة الرهن العقاري.
- 22 يناير 2008: البنك المركزي الأمريكي يخفض معدل فائدته الرئيسية إلى ثلاثة أرباع النقطة إلى 3,50% وهو إجراء ذو حجم استثنائي، ثم جرى تخفيض تدريجي إلى 2% بين يناير ونهاية أبريل.
- 17 فبراير 2008: الحكومة البريطانية تؤمن بنك " نورذرن روك".
- 11 مارس 2008: تضامن جهود المصارف المركزية مجددا لمعالجة سوق التسليفات.

- 15 مارس 2008: " جي بي مورغان تشيز " يعلن شراء بنك الأعمال الأمريكي "بير ستيرلز" بسعر متدن ومع المساعدة المالية للاحتياطي الاتحادي.
- 7 سبتمبر 2008: وزارة الخزانة الأمريكية تضع المجموعتين العملاقين في مجال تسليفات الرهن العقاري " فريدي ماك " و " فاني ماي " تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجها لإعادة هيكلة ماليتها، مع كفالة ديونهما حتى حدود 200 مليار دولار.
- 15 سبتمبر 2008: إعلان بنك الأعمال " ليمان بروذرز " عن إفلاسه، في حين يعلن أحد أبرز المصارف الأمريكية " بنك أوف أمريكا " شراء بنك آخر للأعمال في وول ستريت هو " ميريل لينش ".
- تنفق عشرة مصارف دولية على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال 70 مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا، في حين توافق المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف، إلا أن هذا لم يمنع تراجع البورصات العالمية.
- 15 سبتمبر 2008: الاحتياطي الاتحادي والحكومة الأمريكية تؤمnan بفعل الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم "أي آي جي" "AIG" المهدة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 9,79% من رأسمالها.
- 15 سبتمبر 2008: تواصل البورصات العالمية تدهورها والتسليف يضعف النظام المالي، وتكشف المصارف المركزية العمليات الرامية إلى تقديم السيولة للمؤسسات المالية.
- 15 سبتمبر 2008: البنك البريطاني "لويدي أس بي" يشتري منافسه "أتش بي أو سي" المههد بالإفلاس.
- السلطات الأمريكية تعلن أنها تعد خطة بقيمة 700 مليار دولار لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع.
- 15 سبتمبر 2008: الرئيس الأمريكي "جورج بوش" يوجه نداء إلى التحرك فوراً بشأن خطة إنقاذ المصارف لتفادي تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة.
- 23 سبتمبر 2008: الأزمة المالية تطغى على المناقشات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.
- الأسواق المالية تضاعف قلقها أمام المماثلة حيال الخطة الأمريكية.
- 26 سبتمبر 2008: انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس" في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

• 28 سبتمبر 2008: خطة الإنقاذ الأمريكية موضع الاتفاق مع الكونغرس وفي أوروبا يجري تعويم "فورتييس" من قبل سلطات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، وفي بريطانيا جرى تأمين بنك "براد فورد وبينغلي".

• 29 سبتمبر 2008: مجلس النواب الأمريكي يرفض خطة الإنقاذ وول ستريت تنهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها.

• أعلن بنك "سي تي غروب" الأمريكي أنه يشتري منافسه "واكوفيا" بمساعدة السلطات الفيدرالية.

• 1 أكتوبر 2008: مجلس الشيوخ الأمريكي يقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة.⁽¹⁾

وقد حذر الخبراء الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي وعلى رأسهم الخبير "سايمون جونسن" من حدوث ركود عالمي جراء الأزمة المالية المدمرة التي ضربت الولايات المتحدة وأوروبا على حد سواء.

كما أشار إلى أن خطة الإنقاذ الأمريكية التي تكلفتها 700 مليار دولار، والتي مررها الكونغرس الأمريكي ووقع عليها الرئيس جورج بوش لا تعدو كونها إجراء طارئاً له يحول دون انكماش خطير لأكبر اقتصاد في العالم.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للأزمة المالية العالمية

تعتبر الأزمة الاقتصادية العالمية، أزمة خاصة من نوعها لأنها تفصل بين المال والاقتصاد، لكن وفي نفس الوقت تؤثر على الاقتصاد العالمي بشكل كبير، وسنحاول في هذا الإطار توضيح مدى تأثير كل الاقتصاد الغربي والاقتصاد العربي على حد سواء بهذه الأزمة.

أولاً: تأثير الدول الغربية بالأزمة المالية العالمية

■ امتد أثر الأزمة المالية ليطال الدول الأخرى منها الأوروبية والآسيوية وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي، حيث هبط الإنتاج الصناعي الأوروبي في ماي 2008 بمعدل 1,9%، ويعتبر هذا أكبر انخفاض منذ أزمة سعر الصرف سنة 1992، هذا وقد سجل الاقتصاد الأوروبي في الربع الثاني من العام 2008 انخفاضا بمعدل 2%.

■ سجلت حالات البطالة في بريطانيا زيادة في شهر سبتمبر 32.500 حالة.

¹ جمعة محمود عباد، مرجع سابق، ص: 13.

- أصبحت أيرلندا أولى دول الاتحاد الأوروبي دخولا في الكساد الاقتصادي، حيث شهد الاقتصاد الأيرلندي في الربع الأول من هذا العام انكماشاً في إجمالي الناتج المحلي قدره 1,5%، وفي الربع الثاني 0,5%.
- ارتفعت معدلات البطالة في إسبانيا في هذا العام لتبلغ 9,9% أي 425.000 حالة زيادة عن العام 2007، هذا وقد انتقلت العدوى إلى باقي دول أوروبا بدرجات مختلفة مثل بلجيكا، النمسا، ألمانيا والدانمرك والسويد، وغيرهم من الدول الأوروبية.⁽¹⁾
- تراجع كبير في نسب نمو الدول الصناعية من 1,4% سنة 2008 إلى حدود 0,3% سنة 2009 مع توقع تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن تصل نسب النمو عام 2009 في الولايات المتحدة إلى 0,9% مقابل 0,1% لليابان، و0,5% لأوروبا.⁽²⁾
- تراجع أسعار النفط بدول منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" إلى ما دون 55 دولار للبرميل.
- إعلان رسمي بدخول إيطاليا وألمانيا كأول وثالث اقتصاد أوروبي في مرحلة ركود اقتصادي.
- التعثر والتصفية والتوقف وإفلاس العديد من البنوك.

ثانياً: آثار الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية

- انعكست تداعيات الأزمة المالية على اقتصاديات الدول العربية باعتبار أنها جزء من المنظومة الاقتصادية العالمية قد تتأثر سلباً أو حتى إيجاباً، ومدى تأثر الدول العربية والعالم الخارجي، ويمكن إجمال هذه الأسباب فيما يلي:
- اعتماد الدول العربية على الدولار كغطاء نقدي لعملائها مما يجعلها عرضة لتغيرات في الاقتصاد الأمريكي وخاصة بعد فك الدولار عن الذهب في بداية السبعينات.
 - ارتباط اقتصاديات العالم بالشركات متعددة الجنسيات التي غزت العالم باسم العولمة مما يجعل بعضها مجرد تابع للشركات الأمريكية الضخمة.
 - استثمار دول العالم ومنها الدول العربية في الأسواق والبورصات العالمية بمبالغ هائلة لاسيما في سندات الخزينة الأمريكية.
 - اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستورد لصادرات بعض الدول كالصين واليابان مما يجعل اختلال الاقتصاد الأمريكي ودخوله في مرحلة ركود أو كساد يؤدي إلى تأثر اقتصاديات هذه الدول بصورة مباشرة وقوية.

¹ عبد الله شحاته، مرجع سابق، ص: 9

² فريد كورتيل، مرجع سابق، ص: 11.

■ الهيمنة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية على قطاع كبير من أنظمة الحكم في العالم سيما دول العالم الثالث ومنها الدول العربية مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي لهذه الدول دول العالم الثالث ومنها الدول العربية كانت ولا تزال تتأثر بما يصيب العالم من اضطرابات مالية وهزات اقتصادية، ويمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات أساسية من حيث درجة تأثرها بالأزمة وهي: دول مجلس التعاون الخليجي الذي يتسم اقتصاديا بدرجة انفتاح كبيرة وهي المجموعة الأولى، تونس، الأردن، مصر ولبنان، وهي الدول العربية ذات درجة انفتاح متوسطة وهي المجموعة الثانية، وأخيرا المجموعة الثالثة، تضم الجزائر، السودان، ليبيا، العراق وهي الدول العربية ذات درجة انفتاح منخفضة.

المجموعة الأولى: (1)

تمثل صادراتها بنسبة كبيرة من الناتج المحلي وتعتبر المحروقات المصدر الأساسي للدخل الوطني، وقد نتج عن هذه الأزمة انخفاض أسعار البترول من حوالي 147 دولار للبرميل في شهر جويلية من عام 2008 إلى حوالي 70 دولار للبرميل سنة 2009، أي بانخفاض تقريبا 50% ، ودون شك سيؤثر هذا الانخفاض على الميزانيات العامة لهذه الدول في الفترات القادمة وبالتالي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، أيضا إن هذه الدول استثمرت جزء كبير من عوائد النفط في العالم الخارجي، حيث أصبحت تمتلك صناديق ثروات سيادية تستثمر في الولايات المتحدة وأوروبا.

حيث يشير صندوق النقد الدولي من خلال دراسة حديثة قام بها أن خسائر صناديق الثروات السيادية تقدر بحوالي 4 مليارات دولار بما فيها الدول الناشئة، كما بلغت الاستثمارات العربية بالخارج حوالي 240 مليار دولار سوف تتأثر تلك الاستثمارات بحسب الجهة أو الدولة التي تم الاستثمار فيها.

المجموعة الثانية:

وتضم تونس، الأردن، مصر ولبنان فإن تأثرها بالأزمة سيكون أقل من المجموعة الأولى إذا استثنينا تأثر البورصات الذي كانت في مستوى تأثر بورصات دول الخليج.

المجموعة الثالثة:

تضم الجزائر، السودان، ليبيا، العراق، درجة تأثر هذه الدول بالأزمة محدودا، فالقطاع المالي لهذه الدول لم يتأثر بالأزمة بسبب التدابير الاحترازية التي اتخذتها هذه البنوك والسياسة الرشيدة للحكومات بالرغم من الأزمات الداخلية التي تمر بها من حروب، إرهاب، اختلاسات ... وغيرها.

¹ بن حبيب عبد الرزاق، صحراوي بن شيخة: "تأثير نتائج الأزمة المالية العالمية على التنمية الاقتصادية في الجزائر - دراسة حالة المشاريع الاستثمارية الكبرى قيد الإنجاز-"، مقال مقدم ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحكومة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أكتوبر 2009، ص:8.

المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري

إن تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري يظهر من خلال مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة في مجموعة من النقاط نأخذها بالتفصيل في المطالب التالية:

المطلب الأول: أسباب تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية.

المطلب الثاني: انعكاسات وآثار الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثالث: إجراءات مواجهة آثار الأزمة المالية في الجزائر.

المطلب الأول: أسباب تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية

تأثرت كافة دول العالم بالأزمة المالية العالمية لكن بدرجات متفاوتة وبالنسبة للاقتصاد الجزائري فقد كان التأثير بشكل غير مباشر ويمكن إيجاز هذه الأسباب فيما يلي:

♦ ارتباط الاقتصاد الجزائري بالدولار، حيث أن معظم صادراتها بالدولار والذي شهد تدهورا كبيرا في قيمته.

♦ ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمتغيرات العالمية خاصة بعد التحول إلى اقتصاد السوق، وإبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

♦ اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات بنسبة 98% من الصادرات، لذلك يعتبر اقتصاد هش لكونه عرضة لتقلبات أسعار البترول.

♦ عدم انخراط الجزائر في تكتلات اقتصادية تسمح لها بمواجهة تداعيات الأزمة.

ويرجع هذا التأثير بالأزمة المالية بدرجة أقل من الدول الأخرى للأسباب التالية:

♦ عدم وجود سوق مالي حقيقي، كما أن البورصة لم تندمج في الأسواق المالية العالمية.

♦ عدم وجود تعاملات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية.

♦ انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي بشكل جزئي، حيث أن الجزائر لم تنظم بعد للمنظمة العالمية للتجارة.

♦ التسديد المسبق للمديونية الخارجية، والذي جنب الجزائر من الاضطرابات في الأسواق المالية.

♦ قيام البنك المركزي للجزائر في السادس الأول لسنة 2008 تثبيت معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، في ظل ظروف دولية تميزت بالتقلبات في الأسواق المالية والنقدية وأسواق الصرف، وعودة التضخم على المستوى العالمي.

♦ بلغ الاحتياطي الصرف 140 مليار دولار، وفائض السيولة النقدية في البنوك الجزائرية تقدر: 4192 مليار دج أي ما يعادل 58,14 مليار دولار، مما يسمح بتمويل الاقتصاد وتغطية النفقات العمومية لمدة تتجاوز سنتين.⁽¹⁾

المطلب الثاني: انعكاسات وآثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الجزائري

إن دراسة مدى انعكاس الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري تمر من خلال حصر الروابط المالية والتجارية والنقدية الموجودة بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد العالمي لتنتقل بعدها إلى محاولة حصر هذه الانعكاسات بإيجابياتها وسلبياتها كما يلي:

أولاً: الانعكاسات الايجابية

يترتب على الأزمة المالية العالمية بعض الانعكاسات الايجابية تجلب فوائد للاقتصاد الجزائري وذلك من خلال:

❖ **المشاريع الاستثمارية الكبرى قيد الانجاز:** شهدت مؤسسات مالية كبرى عبر العالم انهيارات حادة نتيجة ارتباطها المباشر بالأزمة المالية، حيث أن للأزمة آثار ايجابية أيضا إضافة إلى تلك السلبية، خاصة في حالة الاقتصاد الجزائري، حيث من شأن هذه الأزمة إعطاء دفعة قوية لأصحاب القرار في إعادة اتخاذ برامج جديدة وإصلاحات جذرية في البنية الاقتصادية وبعث قاعدة إنتاجية وعدم الاعتماد على مصدر وحيد هو النفط في الناتج المحلي وإرادات الميزانية والصادرات والتحول إلى اقتصاد حقيقي.

وعلى العموم يكمن الأثر الايجابي في أن الجزائر قد تستفيد من الأزمة المالية التي خفضت مستوى الطلب العالمي على السلع والخدمات وبالتالي: انخفاض أسعارها خاصة في السوق المحلية باعتبارها مستوردة إضافة إلى ذلك أن هذه الأزمة جعلت الجزائر قطبا مناسبا للاستثمارات سواء كانت الغربية منها أو العربية وخاصة الخليجية لتعويض الخسائر التي مستها من جراء أزمة الرهن العقاري، وبهذا فالأثر الايجابي يكمن في إعادة التفاوض مع الشركات العالمية المختصة سواء في إطار استخراج النفط أو الشركات العاملة في الهياكل القاعدية أو البناء للحصول على شروط أفضل فيما يخص التعاقد والانجاز وإعادة تقييم المشاريع حسب الأسعار المتداولة بعد حدوث الأزمة المالية.

وبما أن الاقتصاد الجزائري عائداته مقتصرة على تصدير النفط وبذلك يمكن الاستفادة من ظروف الشركات العالمية والحصول على استثمارات بشروط ميسرة، سواء لانجاز المشاريع قيد الانجاز

¹ ناصر مراد: "آثار الأزمة الاقتصادية الراهنة - حالة الجزائر-"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني www.iefpedia.com 19/11/2011 15h00 ص-ص:10-11.

أو المشاريع المستقبلية، أيضا هناك ايجابية أخرى تتمثل في انخفاض أسعار الواردات الجزائرية خاصة السلع الغذائية والمواد الأولية مثل الحديد والاسمنت وهذا يؤثر بدوره إيجابا على الميزانية العامة للدولة. هناك ايجابية أخرى تتمثل في اعتماد الحكومة الجزائرية عند إعداد الميزانية العامة على سعر مرجعي يقل بكثير عن أسعار السوق وهو 37 دولار للبرميل، وهذا ماجنبها الآثار السلبية لانخفاض أسعار البترول إلى الحدود الدنيا، وسنأخذ على سبيل المثال مشاريع سونطراك ومشاريع البنية الأساسية:

• **مشاريع سونطراك:** تعتبر شركة سونطراك الجزائرية أكبر شركات الطاقة الإفريقية والثانية عشر عالميا لم تؤثر الأزمة في مواصلة خططها الاستثمارية المستقبلية والمقدرة بنحو 63 مليار دولار إلى غاية نهاية سنة 2013.⁽¹⁾

إن المشاريع المسطرة في البرنامج الخماسي حتى 2013 ستتواصل من خلال تطوير البنية التحتية للشركة وفي مجالات التنقيب والاستكشاف وتعزيز قدراتها في ميدان النقل والتصدير، حيث خصصت الشركة 1,5 مليار دولار للاستكشاف وتخطط لتعزيز قدراتها في مجال نقل الصادرات بنسبة 50% من خلال دعم أسطول النقل البحري وتجديده من خلال شراء بواخر جديدة.

دخلت شركة سونطراك عدة مناطق من العالم خاصة في مجال الإنتاج من خلال الشراكة مع دولة البيرو في مجال الغاز مع شركات "هانت" و "إسكايل" و "رييسول" ، وفي إفريقيا دخلت موريتانيا والنيجر وليبيا ومصر ونيجيريا وتونس، وفي مجال التسويق دخلت أسواق اسبانيا، بريطانيا والولايات المتحدة، أما صادراتها من الغاز الطبيعي فيعتبر موردا هاما للاتحاد الأوروبي، حيث تربط الجزائر بدول الاتحاد أنابيب غاز، فيعد أنبوب أنريكو ماسي الذي يعمل بكل طاقته والذي يمر عبر المغرب، جاء أنبوب ميدغاز الذي يربط الجزائر باسبانيا والذي يمتد عبر البحر واستكمل انجاز محطة الضغط الخاصة بالصفة الجزائرية خاصة المتعلقة بدائرة بني صاف، وهناك مشروع أنبوب غالسي الذي سيربط الجزائر بإيطاليا، ويضاف لهذا المشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء من نيجيريا، حيث برمج تشغيله مع بداية سنة 2015.

وتعتزم شركة سونطراك رفع طاقة إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 30% ، مع بداية سنة 2012 من خلال مجمعين جديدين يتم إقامتها في مدينتي سكيكدة وأرزيو لينتجا معا حوالي 9 ملايين طن من الغاز المسال.⁽²⁾

¹ بن حبيب عبد الرزاق، صحراوي بن شيخة، مرجع سابق، ص:10.
² بن حبيب عبد الرزاق، صحراوي بن شيخة، مرجع سابق، ص:11.

وتقدر طاقة إنتاج مجمع سكيكدة بنحو 4,2 مليون طن سنويا خلال سنة 2011، أما مجمع أرزيو فسينتج أواخر 2012 نحو 4,7 مليون طن سنويا.

ومن خلال المشاريع القائمة تسعى الشركة إلى تصدير 85 مليار م³ من الغاز الطبيعي سنة 2010 و100 مليار م³ سنة 2015، ومن المحتمل أن تصل صادرات الشركة من الغاز السائل إلى إيطاليا 7 مليارات طن متري سنة 2009، و8 مليارات طن متري من الغاز السائل إلى إسبانيا، كما أن هناك مشروع ثالث لمد أنبوب لنقل نحو 8 مليارات طن متري من الغاز السائل من الجزائر إلى إيطاليا عبر جزيرة سردينيا، إضافة إلى المشروع المشترك الأوروبي الجزائري في مجال الطاقة والذي سيسمح للجزائر بتصدير أكثر من 10 مليارات طن متري من الغاز السائل عبر أنبوب ثالث ينتهي العمل فيه خلال سنة 2014.

• مشاريع البنية الأساسية:

خصصت الجزائر حوالي 150 مليار دولار للبنية الأساسية في قطاعات لانجاز مشاريع ضخمة عديدة في قطاع الصناعة والطاقة والسياحة والعقار والزراعة، وهي القطاعات التي تركز عليها الجزائر في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي، حيث قامت الحكومة في المرحلة الأولى تسليم 7 مليارات دولار لمجموعة شركات يابانية وصينية ضمن مشروع الطريق السيار شرق غرب وهو أضخم مشروع في الجزائر منذ الاستقلال، حيث يضم 1300 كلم عابر للبلاد من مغنية الحدودية مع المملكة المغربية إلى عنابة مع الحدود التونسية، ويضم البرنامج الخماسي إلى جانب الطريق السيار 7 طرق جانبية و 25000 كلم من طرق و 5 موانئ صيد جديدة و 4 مطارات، كما تساهم الحكومة الجزائرية في هذا المجال بـ: 260 مليون لانجاز مشروع مشترك يتمثل في طريق عابر للصحراء على طول 7000 كلم يربط الجزائر الأوراس.

كما تعمل شركات عالمية كبرى إماراتية منها: شركة "امار"، "مبادلة" الدولية للاستثمار و "دوبال" على تعزيز تواجدها في السوق الجزائري لانجاز عدة مشاريع ضخمة بلغت قيمتها 25 مليار دولار أهمها:

- مشروع بناء واجهة بحرية جديدة لمدينة الجزائر تتضمن مجموعة من الأبراج العالية تنظم مراكز أعمال، وشقق فاخرة وفنادق، ومساحات ترفيهية واستجمام على شاكله مدينة دبي.
- مشروع يخص إعادة تأهيل محطة القطار "الآغا" بوسط مدينة الجزائر وبناء فنادق وأبراج يسمح بمرور أكثر من 80 ألف مسافر يوميا على السكك الحديدية.
- مشروع بناء مجمع تكنولوجي في مدينة سيدي عبد الله الجديدة بمدينة الجزائر.
- مشروع انجاز مدينة طبية في مدينة سطاولي.

■ مشروع انجاز مجمع سياحي بشاطئ العقيد عباس على الطريق الوطني الرابط بين الجزائر وتيارزة.

غير أن هذه المشاريع عرفت تأخرا في الانجاز وهذا راجع لتأثير الأزمة، أما المشاريع الضخمة الخاصة بشركة "الدولية للاستثمار" تحضى مشروع: "دنيا بارك" وهو مجمع ترفيهي طبيعي رياضي قرب العاصمة يسع لأكثر من 600 هكتار والمشروع الثاني لهذه المؤسسة هو "محاصيل" ويتعلق المشروع بإنشاء مزرعة كبيرة لتربية 10 آلاف بقرة حلوب بولاية تيارت، كما أخذت الشركة الدولية للاستثمار على عاتقها مشروع كابلات الجزائر والتصدير، كما أن هناك مشاريع ضخمة أخرى تحضى محطات تحلية المياه بهنين وسوق الثلاثاء بتلمسان.

ثانيا: الآثار السلبية للأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري

لم تكن الأزمة المالية لتؤثر على الاقتصاد الجزائري إلى حد ما، هذا جراء ما تمتلكه الدولة من فوائض مالية المتأتية من تصدير النفط، لكن تحول الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية هذا سيؤثر سلبا على الاقتصاد الجزائري خاصة في المجالات التالية:

1 الانعكاسات التجارية للأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري:

1.1 تقلص صادرات الجزائر من المحروقات وتدهور مستوى إيراداتها:

حيث انخفض سعر النفط من 147 دولار للبرميل في جويلية 2008 إلى 70 دولار للبرميل سنة 2009، وهذا نتيجة انخفاض الطلب العالمي على هذه المادة الإستراتيجية ودخول الاقتصاد العالمي حالة من الركود مما أثر سلبا على مداخيل الدول النفطية، ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض مستوى النمو الاقتصادي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، اليابان والهند، وازداد الأمر تعقيدا في ظل سياسات ترشيد استهلاك الطاقة ووجود بدائل طاقوية مثل الفحم، الطاقة الشمسية ووجود عرض فائض من النفط.

إن انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية ينجر عنه تقلص إنتاج كل دولة منتجة ومصدرة للنفط وبالتالي تقلص إيراداتها من صادرات المحروقات وكون المداخيل المتأتية من تصدير المحروقات لا بد من اقتطاع مبلغ يقارب 20 مليار دولار يخصص لشركة سونطراك من أجل ضمان إعادة الإنتاج والحفاظ على مستوى إنتاج السنة السابقة وتوفير إمكانية تطوير الإنتاج لاحقا ودفع أرباح الشركاء الأجانب، ومن تم المبلغ المتبقي العائد للخزينة يتقلص بانخفاض سعر النفط، وبما أن مداخيل المحروقات محدودة فإن الحكومة ستضطر إلى الاعتماد على احتياطيها من العملات الصعبة، حيث ستضطر السلطات العمومية إلى تقليص النفقات العمومية مما ينعكس سلبا على الوضع الاجتماعي وعلى النمو الاقتصادي.

2.1 انخفاض أسعار المنتجات المستوردة وتزايد فاتورة الواردات الجزائرية:

تأثرت العديد من المنتجات مثل: (القمح، السكر، الحديد، الحليب ...) جراء الركود الاقتصادي بسبب الأزمة، وحفاظا على احتياطي البلد من العملة الصعبة لجأت الحكومة الجزائرية إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري للتأثير على الطلب على الواردات ومن ثم إبقاء فاتورة الاستيراد على الأقل عند مستواها السابق.

جدول رقم (53): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال سنتي (2007 و 2008)

الوحدة: مليون

| سنة 2008 | | سنة 2007 | | البيان |
|--------------|-----------|--------------|-----------|----------------------|
| دولار أمريكي | دج | دولار أمريكي | دج | |
| 39.156 | 2.525.334 | 27.631 | 1.916.829 | الواردات |
| 78.233 | 5.051.340 | 60.163 | 4.172.730 | الصادرات |
| 39.077 | 2.526.006 | 32.532 | 2.363.775 | رصيد الميزان التجاري |

المصدر: عبد الرحمان مغاري: "انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري، مقال مقدم ضمن الملتقى الدولي، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، أكتوبر 2009، جامعة سطيف، ص:5.

بلغت الواردات الجزائرية خلال سنة 2008 حوالي 40 مليار دولار، حيث وجهت نسبة كبيرة من هذه الواردات لاستيراد التجهيزات الصناعية، دعى هذا الوضع إلى تصحيح، وتم بذلك من خلال تقليص قيمة الدينار من أجل كبح الواردات.

2 الآثار المالية للأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري:

1.2 انعكاسات الأزمة المالية على الجهاز المصرفي والمالي الجزائري:

إن البنوك الجزائرية في أغلبها بنوك عمومية لا تمارس أعمال المضاربة والقروض المقدمة للأفراد لا تشكل إلا نسبة محدودة لا تتعدى 10% من حافظة البنوك الجزائرية، من ناحية أخرى نسجل أن جزء كبير من الكتلة النقدية للجزائر تدور في قنوات الاقتصاد غير الرسمي ولا تدخل البنوك وبالتالي فهي لن تتأثر بالأزمة المالية العالمية.

فيما يخص بورصة الجزائر فإن وضعها الحالي لا يسمح بدخولها إلى الأسواق العالمية، ومن ثم لا يمكن للأزمة أن تؤثر على الاقتصاد الجزائري.

2.2 انعكاسات الأزمة المالية على احتياطات الصرف الجزائرية:

تأتي احتياطات الصرف الدولية من إيرادات الصادرات المختلفة إلى جانب القروض المحصلة من الخارج، وبذلك تسمح هذه الاحتياطات ببعث حركة الاستثمارات كذلك حماية العملة المحلية وتمويل عجز ميزان المدفوعات وتمويل التنمية الداخلية، كما يمكن توظيف احتياطات الدولة من العملة الصعبة بالخارج عندما يكون المردود المتوقع أكبر من المردود المتوقع للاستثمار الداخلي.

• حجم احتياطات الصرف الجزائرية:

وتشير الإحصائيات أن احتياطي بنك الجزائر من العملة الأجنبية بلغ في 1 سبتمبر 2008 حوالي 140 مليار دولار وقدر حجم التوظيف بالخارج 90 % من هذه الاحتياطات، حيث تم توظيف 55 % من هذه الاحتياطات، أي ما يعادل 43 مليار دولار في شكل أدونات الخزنة الأمريكية.⁽¹⁾

وقد عملت الجزائر خلال الفترة (2001-2003) على تنويع توظيفاتها من خلال الاهتمام بالتوظيف في شكل أورو (45%)، الدولار (45%) والباقي مناصفة بين الين والجنيه الاسترليني، غير أن أزمة الرهن العقاري دفعت الجزائر إلى تفضيل التوظيف في أدونات الخزنة الأمريكية، حيث أن بنك الجزائر عمل على شراء الأورو عندما كان منخفضا، الأمر الذي جعل الاحتياطي من هذه العملة عال جدا.

إن الأزمة المالية العالمية وركود الاقتصاد الأمريكي والأوروبي من شأنها أن تؤثر على مردود التوظيفات المالية الجزائرية بالخارج وهذا ناجم عن انخفاض معدلات الفائدة في الأسواق العالمية، من ناحية أخرى نجد التضخم السائد في الولايات المتحدة الأمريكية فاق نسبة 4,5% خلال سنة 2008 نتيجة ارتفاع أسعار النفط وأسعار المنتجات الزراعية في وقت لم يتعدى معدل الفائدة على أدونات الخزنة الأمريكية 4,6% خلال سنة 2007، واستمرار هذا المستوى من التضخم لفترة طويلة من شأنه أن يؤثر على ودائع الجزائر، لكن انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي بفعل الأزمة المالية من شأنه أن يخفض من مستوى التضخم.

¹ عبد الرحمان مغاري، مرجع سابق، ص:7.

• **الجزائر وإنشاء صناديق السيادة: (*)**

إن امتلاك صندوق سيادة يدخل ضمن إطار تسيير الموارد المالية الفائضة ويمكن لصناديق السيادة أن تستثمر في الخارج وأيضاً في الداخل وفي الجزائر تعارضت المواقف الرسمية من إنشاء صندوق سيادة في الوقت الحالي وهذا بسبب عدم ملائمة الظروف لإنشاء مثل هذا الصندوق لعدم كفاية الموارد المالية، حيث تزامنت وفترة برامج دعم النمو الاقتصادي والبرامج الإضافية للجنوب والهضاب العليا والتي تتطلب بدورها موارد مالية كبيرة لانجازها، وبالتالي يصعب إنشاء صناديق سيادة بالجزائر في الوقت الحالي، إلا أن السيد شكيب خليل وزير الطاقة، أشار إلى أنه بإمكان الجزائر أن تمتلك صندوق سيادي في أجل 5 سنوات، من ناحية أخرى لم تشجع الخسائر التي لحقت بصناعة السيادة جراء الأزمة المالية على مضي الجزائر في إنشاء هذا الصندوق.

3 الآثار النقدية للأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري:

إن ارتباط الاقتصاد الجزائري بسلة من العملات، فمن جانب الصادرات ارتباطه بالدولار، ومن جانب الواردات ارتباطه بالأورو هذا الارتباط المزدوج دفع الجزائر إلى تخفيض قيمة الدينار، فارتفاع سعر النفط لا يعني بالضرورة تحسن وضع ميزانها التجاري لأن التغير الحاصل في الإيرادات من الصادرات إذا ما قيم بالأورو سيبدو أقل مما هو بالدولار. (**)

نجد الجزائر مقيدة بسعر عمليتين من جهة انخفاض سعر النفط ومن جهة ثانية انخفاض قيمة الدولار مقارنة بالأورو الذي يعتبر عملة دفع غالبية واردات الجزائر.

وفيما يلي نأخذ تطور معدلات صرف الدولار مقارنة بالأورو خلال الفترة (2002-2009):

(*) صناديق السيادة: هي صناديق استثمار يتم إنشاؤها من طرف الدولة التي تمتلك فوائض مالية ناتجة عن فوائض موازين مدفوعاتها مثل: الصين، دول الخليج ... وتقوم باستثمار الموارد النفطية في شراء أصول متعددة موجودة عبر العال، حيث بلغ عدد صناديق السيادة 27 صندوقاً بلغت أموالها خلال 18 ماي 2009: 7.520.566 مليون دولار أمريكي، وتحتل الصين المرتبة الأولى عالمياً باحتياطي يقدر بحوالي 1.842.713 مليون دولار، تليها اليابان أما الجزائر فقد جاءت في المرتبة 11 باحتياطي يقدر: 126.905 مليون دولار، أما الولايات المتحدة احتلت المرتبة 21 باحتياطي: 69.668 مليون دولار والمملكة العربية السعودية في المرتبة 41 باحتياطي يقدر: 34.000 مليون دولار. (***) بتاريخ 8 ماي 2009 بلغ سعر نفط البرنت 58 دولار (1 أورو = 1,28 دولار)، فارتفاع سعر النفط بـ 10 دولارات خلال الفترة جانفي - ماي صاحبه تدهورا في معدل صرف الدولار مقارنة بالأورو، وإذا ما قدرنا الزيادة سنجدها تعادل حوالي: 5,24 أورو.

جدول رقم (54): تطور متوسط معدل صرف الأورو معبرا عنه بالدولار خلال الفترة (2002-2009)

الوحدة: دولار

| السنة | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|--------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| المعدل | 0.94 | 1.13 | 1.24 | 1.24 | 1.25 | 1.37 | 1.47 | 1.31 |

Source : www. Développement – Durable.gouv.Fr . 2009/09/25.14h00

بمجرد دخول الأورو في التداول النقدي منذ 2002 أصبح معدل الصرف لصالحه مقارنة بالدولار وقدرت سعر صرف الأورو مقابل الدولار سنة 2006 بـ: 1,25 وقيمة معتبرة مقارنة بالسنوات السابقة، وعلى إثر الأزمة المالية العالمية زاد سعر صرف الأورو مقابل الدولار ليصل إلى 1,47، ومن أجل تفادي الزيادة في تدهور قيمة الدولار قامت الصين والمملكة السعودية بالتدخل من خلال شراء كميات كبيرة من الدولار قصد رفع قيمته هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن البنك المركزي الأمريكي تدخل لمنع انخفاض الدولار قصد تفادي إتساع حجم العجز العمومي.

إن استمرار الركود للاقتصاد الأمريكي سيؤثر سلبا على قيمة الدولار، كما أن استمرار الركود للاقتصاد العالمي من شأنه أن يجعل الطلب على المحروقات ينخفض وهذا بدوره يؤثر سلبا على إيرادات الجزائر.

وبالرغم من الآثار التجارية للأزمة المالية على الاقتصاد الوطني، عملت السلطات النقدية الجزائرية في نهاية ديسمبر 2008 إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري، فالانخفاض الشديد في أسعار المنتجات الأولية والغذائية في الأسواق الدولية خلال الأزمة المالية زاد طلب الجزائريين على هذه المنتجات بشكل أصبح يهدد احتياطات الصرف الجزائرية، بحيث انخفضت أسعار التجهيزات سلع الاستهلاك الوسيطة والنهائية بمعدل يصل إلى 25%، ولمواجهة احتمالات ارتفاع الطلب المحلي، بادرت السلطات الجزائرية ابتداء من 15 ديسمبر 2008 إلى تخفيض قيمة الدينار بحوالي 20%⁽¹⁾ من قيمته، فارتفع معدل صرف الدولار إلى حوالي 70-73 دولار بعدما كان يقارب 60-63 دولار، في حين قارب اليورو 100 دج بعدما كان يقارب 80 دج، وبالتالي أصبح معدل الصرف الحقيقي للدينار الجزائري يقترب من مستوى التوازن.

إن تخفيض قيمة الدينار الجزائري جعل أسعار الواردات أكثر غلاء مما سمح بتقليص الطلب عليها على الأسواق الأوروبية والأمريكية رغم انخفاض الأسعار فيها وانخفاض الطلب الإنتاجي سيؤثر

¹ www. algeriepyrenes.com /2009/09/25 14h30.

سلبا على المؤسسات الإنتاجية كتسريح العمال، أما من ناحية العرض فإن تخفيض قيمة الدينار سبب الرفع في تكاليف إنتاجي المؤسسات الجزائرية.

إن تخفيض قيمة الدينار مقارنة بالدولار من شأنه أن يجعل إيرادات الدولة من تصدير المحروقات تبدو كما لو ارتفعت وهو ما يجعل موارد الجباية النفطية ترتفع ظاهريا وبالموازاة انخفاض العجز الموازي، لكن هذا ظاهريا فقط وهو يخفي العجز الحقيقي في نهاية الأمر.

4 انعكاسات الأزمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

في غياب الشروط المشجعة للاستثمارات الأجنبية، لا يتوقع أن تشهد الجزائر حركة فعالة في مجال جلب الاستثمارات مثل عدم توفر بنى تحتية متكاملة، غياب الاستقرار الأمني وبالتالي السياحي، عدم استقرار التشريعات الحكومية وهو الأهم بالنسبة للمستثمر الأجنبي، حيث تم تعديل مؤخرا قانون المحروقات وقانون الاستثمار بحيث مس عدة قطاعات حيوية، أيضا نقص الانفتاح والحرية في الاقتصاد الجزائري خاصة بالنظر إلى معايير إنشاء المؤسسات، عدد مناصب الشغل، حماية المستثمرين، الحصول على القروض، الحصول على الرخص، دفع الضرائب، نقل أو تحويل الملكية، تنفيذ العقود، وغلق المؤسسات، ففي مجال إنشاء المؤسسات فإن الجزائر تتميز بعدة إجراءات تأسيس المؤسسات، إذ تفرض 14 إجراء وهو ما يتطلب 21 يوم لانطلاق النشاطات الجديدة وهي مدة طويلة إذا ما قورنت ببقية الدول خاصة دول الخليج (6 أيام في قطر).

كذلك كثرة الإجراءات البيروقراطية المرافقة لعمليات التصدير والاستيراد، بحيث للقيام بالتصدير يتطلب حوالي 17 يوما وهو ما يكلف حوالي 1248 دولار لكل حاوية، في حين يبلغ المتوسط الجهوي حوالي 1024 دولار للحاوية الواحدة، أما من جانب الواردات فإن العملية الواحدة تتطلب مدة تقدر بـ 23 يوم وتكلف 1428 دولار للحاوية الواحدة، في حين نفس العملية لا تتطلب أكثر من 10 أيام في الإمارات العربية المتحدة ولا تكلف سوى 587 دولار للحاوية الواحدة.⁽¹⁾

هذا ما يمكن أن يفسر تأخر دخول الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر والجدول الموالي يبين حجم تدفق رأس المال الأجنبي المباشر نحو الجزائر في الفترة 2000-2006.

¹ عبد الرحمان مغاري، مرجع سابق، ص: 13.

جدول رقم(55): تدفق رأس المال الأجنبي المباشر نحو الجزائر في الفترة (2000-2006)

الوحدة: مليون دولار

| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|-----------------------------|-------|-------|-------|------|-------|-------|-------|
| الاستثمار الأجنبي المباشر | 438 | 1,196 | 1,065 | 634 | 882 | 2,078 | 1,795 |
| الاستثمارات العربية البينية | 347,5 | 35,00 | 54,6 | 80,4 | 263,3 | 260,6 | |

المصدر: عبد الرحمان مغاري: "انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري"، مقال مقدم ضمن الملتقى الدولي، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، أكتوبر 2009، جامعة سطيف ، ص:14.

تميزت الفترة 2000-2006 بارتفاع أسعار النفط الأمر الذي يفسر استقطاب استثمارات هامة خاصة في مجال المحروقات، الاتصالات ومشاريع البنى القاعدية، وهو إقبال محدود مقارنة بالدول العربية، حيث احتلت الجزائر المرتبة الثامنة ضمن 14 دولة بحوالي 2,07 مليار دولار وذلك سنة 2005.

5 انعكاسات الأزمة المالية على الادخار وعلى تمويل التنمية في الجزائر:

لقد عمدت الجزائر لمواجهة احتمالات انخفاض أسعار النفط إلى اتخاذ إجراءات احترازية تمثلت في التسديد المسبق لديونها وتمويل التنمية عن طريق الأموال الداخلية دون اللجوء إلى الاقتراض إلى جانب إنشاء صندوق ضبط الإيرادات والذي ضم نهاية شهر نوفمبر 2008 ما قيمته 4192,5 مليار دج، في حين توفرت البنوك على فائض سيولة بلغ 2418 مليار دج، هذه الموارد ستسمح حسب محافظ بنك الجزائر، بتمويل نفقات الاستثمار الحكومي وكذا مواجهة الطلب على القروض المصرفية، كما أفاد السيد أحمد أويحي الوزير الأول، أن الجزائر بإمكانها أن تقاوم لمدة 5 سنوات حتى وإن انخفض سعر النفط إلى أقل من 37 دولار.⁽¹⁾

¹ عبد الرحمان مغاري، مرجع سابق، ص: 15.

المطلب الثالث: إجراءات مواجهة آثار الأزمة المالية في الجزائري

على الرغم من كون الجزائر لم تتأثر بالأزمة المالية بشكل مباشر إلا أنها قد تأثرت بالركود الاقتصادي، لذلك يجب إنشاء صندوق سيادي مكلف بتطوير - بالشراكة مع القطاع الخاص - قواعد التنمية الاقتصادية ويكون مدعما بمجموعة من الخبراء الاقتصاديين وهذا لضمان تسيير واستثمار الادخار المحلي.

أيضا يجب إتباع مجموعة من الإجراءات لمواجهة الآثار السلبية للأزمة نوردها فيما يلي:

- العمل على النهوض بالنمو الاقتصادي لمواجهة التحديات السلبية للأزمة المالية من بطالة وفقر وتدهور القدرة الشرائية.
- إقامة اقتصاد قوي من خلال تنويع مصادر الدخل من خلال قطاعات أخرى وتنميتها كالقطاع الزراعي، الصناعي، السياحي وقطاع الخدمات.
- العمل على تشجيع إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تكون درجة تأثرها بالأزمة منخفضة.
- العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعمل في المقابل على تهيئة ظروف مستقرة ومحفزة للاستثمار.
- تحسين إدارة المخاطر والسرعة في اتخاذ القرارات لمواجهة الأزمة المالية.
- العمل على المحافظة على ميزان تجاري رابح من خلال التخفيض من الواردات لمواجهة النقص في حصيلة الصادرات.
- ترشيد النفقات العامة ومكافحة جميع أشكال الفساد والرشوة والبيروقراطية.
- ضرورة الحصول على معلومات مالية من طرف البنك المركزي بهدف اجتناب المضاربة.
- توسيع التعاون العربي في مجالات الاستثمار والتجارة البنينة لتفادي ركود أسواق الدول المتقدمة.

المبحث الثالث: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي.

اتخذت العديد من الدول والهيئات الاقتصادية العالمية مجموعة من الإجراءات لمواجهة الأزمة العالمية، كما تم عقد مجموعة من الخطط لإنقاذ الأسواق المالية، وسنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب:

المطلب الأول: مجموع خطط الإنقاذ المقترحة من طرف الدول الغربية والعربية لمواجهة آثار الأزمة المالية.

المطلب الثاني: القم العالمية لمواجهة الأزمة العالمية الراهنة

المطلب الثالث: حلول الأزمة من منظور إسلامي.

المطلب الأول: مجموع خطط الإنقاذ المقترحة من طرف الدول الغربية والعربية

أهم الخطط التي اعتمدها الدول لمواجهة الأزمة المالية نوجزها فيما يلي:

1. خطة الولايات المتحدة الأمريكية:

بعد مصادقة مجلس النواب الأمريكي على خطة هنري بولسن وزير الخزانة الأمريكية لإنقاذ النظام المالي في 24 أكتوبر 2008 والتي تبلغ قيمتها 700 مليار دولار شرع في تنفيذ الخطة والتي تهدف إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأموال العقارية التي تعود إلى دافعي الضرائب وحماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن.

وإجمالاً تتضمن الخطة 14 نقطة نوجزها فيما يلي:⁽¹⁾

❖ السماح للحكومة بشراء أصول هالكة بقيمة 700 مليار دولار مرتبطة بالرهن العقاري.

❖ يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار في مرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى 350 مليار دولار بطلب من

¹ ضياء مجيد الموسوي: "الأزمة المالية العالمية الراهنة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص-ص: 61-62.

الرئيس، ويملك أعضاء الكونغرس حق النقض "الفيتو" على عمليات الشراء التي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه 700 مليار دولار.

❖ تساهم الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق.

❖ يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول أخرى لوضع خطط مماثلة.

❖ رفع سقف الضمانات للمودعين من 100 ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة سنة واحدة.

❖ منح إعفاءات ضريبية بقيمة 100 مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات.

❖ تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم.

❖ منع دفع تعويضات تشجع على مضاربات لا فائدة منها، وتم تحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يستفيدون من التخفيضات الضريبية بـ 500 ألف دولار.

❖ استعادت العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد.

❖ يشرف مجلس المراقبة على تطبيق الخطة، ويضم هذا المجلس رئيس الاحتياطي الفيدرالي ووزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة.

❖ يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على حضوره في الخزانة لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدفق في الحسابات.

❖ تعيين مفتش عام مستقل لمتابعة قرارات وزير الخزانة.

❖ يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة.

❖ اتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات.

2. خطة الدول السبع الصناعية G7: (*)

* الدول الصناعية السبع الكبرى: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان وكندا.

بعد القرار الأمريكي، وبالمقابل وضعت الدول الصناعية السبع الكبرى خطة استعجالية لمواجهة الأزمة وتعهد أعضاؤها، منع إفلاس البنوك الكبرى، وضمان استقرار السوق المالي وإعادة تدفق القروض وضمان ثقة المدخرين، واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحريك القروض والأسواق النقدية كي تتمكن المؤسسات المالية من الحصول على السيولة والرساميل، كما أعربت المجموعة عن استعدادها للقيام بكل ما هو ضروري من أجل تحريك سوق قروض الرهن الذي كان سبب الأزمة المالية الحالية.

3. خطة منطقة اليورو:

تبنى قادة مجموعة الأورو خطة إنقاذ مالي تعتمد على تأميم جزئي للمؤسسات المالية المتضررة وتستند أساسا إلى ضخ أموال عامة في المصارف المتضررة لضمان الودائع، كما تسعى إلى ضمان القروض بين المصارف، مع اللجوء إلى إمكانية إعادة تمويلها.

● **بريطانيا:** أقرت بريطانيا خطة تضخ بموجبها 250 مليار جنيه إسترليني (450 مليار دولار)⁽¹⁾ من أموال الحكومة في أكبر بنوك البلاد وتشمل الخطة عرض سيولة قصيرة الأجل على البنوك وإتاحة رؤوس أموال جديدة لها، إضافة إلى توفير أرصدة كافية للنظام المصرفي من أجل مواصلة تقديم قروض متوسطة الأجل، وتشترط الخطة البريطانية على البنوك الحد من المزايا الممنوحة للمسؤولين التنفيذيين وتخفيض التوزيعات النقدية في هذه المصارف.

● **فرنسا:** أعلن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الذي تتولى بلاده إلى غاية 2008 رئاسة الاتحاد الأوروبي: ان دول منطقة الأورو تبنت خيار الدخول في رأسمال البنوك لإنقاذها ومسح ديونها، كما اعتمد البرلمان الفرنسي خطة اقترحتها الحكومة لإنقاذ المصارف بمبلغ 360 مليار أورو (491 مليار دولار)، وتهدف الخطة إلى إنهاء أزمة الثقة السائدة في الأسواق وضمان إعادة تمويل البنوك من خلال توفير ضمانات قروض لتنشيط عملية الإقراض بين البنوك في السوق النقدي، وتوفير أموال أخرى لإعادة هيكلة رؤوس الأموال المتعثرة فيها.

● **ألمانيا:** وافقت الحكومة الألمانية على خطة لإنقاذ البنوك تتضمن تأسيس صندوق لإعادة الاستقرار إلى الأسواق وخصصت له مبلغ أربع مائة مليار أورو (540 مليار دولار)، حيث أكد وزير المالية الألماني بير شتاينبروك أن الخطة تهدف إلى تحقيق ميزانية متوازنة كما دعا إلى تقييد رواتب مسؤولي المصارف التي تستفيد من حزمة الإنقاذ الحكومية وتحديد العلاوات ومستحقات إنهاء الخدمة.

¹ ضياء مجيد الموسوي: "الأزمة العالمية الراهنة". مرجع سابق، ص: 68.

● إيطاليا: صادقت المفوضية الأوروبية على خطة الحكومة الإيطالية لإنقاذ البنوك المتعثرة بتكلفة قدرها 20 مليار أورو وهي خطة تتيح لروما إنقاذ هذه البنوك بشرط تثبيت كفاءتها وجدارتها بالحصول على الدعم من المال العام، كما ذكرت المفوضية أن الخطة تتيح للحكومة الإيطالية شراء البنوك غير القادرة على مواجهة الأزمة المالية العالمية.

● إسبانيا: كما صادقت أيضا المفوضية على خطة الحكومة الإسبانية يوم 23 ديسمبر 2008 لإنقاذ القطاعين المالي والمصرفي بتكلفة تصل إلى 200 مليار أورو، حيث تلتزم الخطة الإسبانية بالقواعد الأوروبية الداعية إلى حماية المنافسة وتلتزم بمساعدة البنوك في حدود مالية وزمنية محددة، كما أن الخطة تتضمن وسائل مناسبة لمعالجة أي اضطراب محتمل في الاقتصاد الإسباني.

4. خطة روسيا:

أقر مجلس الدوما الروسي خطة اقترحها الرئيس ديمتري ميدفيدف لإنقاذ القطاع المصرفي بقيمة (84 مليار دولار) وسيتم توفير مبالغ الخطة من الاحتياطي النقدي الروسي وتمويل من بنك التنمية، حيث ستحصل البنوك المتعثرة على القروض من هذه المبالغ، كما أكد رئيس الوزراء (فلاديمير بوتين) عزم حكومته البدء في شراء سندات الشركات الروسية بقيمة تصل إلى خمس مليارات أورو (6,65 مليارات دولار)،⁽¹⁾ كما قرر البنك المركزي الروسي تخفيض الاحتياطي الإلزامي للبنوك إلى 0,5% بغية زيادة السيولة في القطاع المصرفي، وإرساء الاستقرار في السوق المالية الداخلية وتعزيز السيولة في القطاع المصرفي الروسي.

5. خطة دول الخليج:

قامت الدول العربية وعلى رأسها دول الخليج العربي بمجموعة من التدابير لمواجهة الأزمة والتخفيف من حدة التوترات في الأسواق المالية، حيث قرر المصرف الإماراتي المركزي أن تتيح للبنوك قروضا قصيرة الأجل من خلال تسهيل بقيمة خمسين 50 مليار درهم (13,61 دولار) وخصص المصرف بذلك تسهيلات للبنوك لاستخدامها كقروض مصرفية استثنائية بهدف تخفيف التوترات في القطاع المصرفي.

ونتيجة ارتفاع معدل المسحوبات من البنوك والمصارف العربية مما سبب خلا في حركة التدفقات النقدية والمالية، فاضطرت البنوك المركزية في دول الخليج العربي إلى ضخ كميات من السيولة لتلبية احتياجات الطلب على النقد مما أحدث ارتباكا في سوق النقد والمال وأثر على الاحتياطات النقدية

¹ محمد أحمد زيدان، مرجع سابق، ص:20.

بالبنوك والمصارف المركزية العربية وعموما يبقى تأثير الأزمة المالية محدودا خاصة بعد اجتماع وزراء المالية ومحافظوا البنوك المركزية لاتخاذ إجراءات وسياسات تحول دون انتقال تبعات الأزمة المالية للقطاع المصرفي العربي.

ومن أبرزها ضخ أموال في النظام المصرفي لمواجهة أي نقص في السيولة النقدية وتحديد نسبة التمويل الموجه إلى الرهن العقاري، ومراقبة المؤسسات المالية العربية المرتبطة بالمؤسسات الدولية، وعقب ذلك قامت العديد من الدول باتخاذ مجموعة من الإجراءات نلخصها كما يلي:

• **الكويت:** قامت الدولة وبهدف التخفيف من حدة التوترات في الأسواق بضخ مليار دينار كسيولة في الأسواق، وعرض البنك المركزي أموالا لليلة واحدة ولأسبوع ولشهر للبنوك لإظهار استعداداته لضمان توفير سيولة كافية بعد الهبوط الأخير للبورصة وتأمّل الحكومة من خلال هذا الإجراء تخفيف أسعار الفائدة بين البنوك.

• **قطر:** اشترت هيئة الاستثمار ما بين 10% و 20% من أسهم البنوك المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية لتعزيز الثقة في السوق، وتم تدعيم ذلك بشراء أسهم محلية لدعم أسعار البورصة خاصة بعد الانخفاضات المتتالية التي عرفتتها البورصة وعزوف جماعي للمستثمرين، إلى جانب ذلك قامت بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وهذا ما اتخذته جميع دول مجلس التعاون الخليجي للتقليل من تكلفة تمويل البنوك.

• **السعودية:** أعلن البنك المركزي السعودي عن توفير أي سيولة نقدية تحتاجها البنوك، ومنحها خيار اقتراض ما قيمته 75% من الأوراق الحكومية التي تبلغ قيمتها مائتي مليار ريال (أي 153 مليار دولار)، كما قرر البنك المركزي خفض معدلات الفائدة بنصف نقطة لتصبح 5%، وكذلك خفض معدل الاحتياطي الإجمالي الذي ينبغي على البنوك التجارية المحافظة عليه مقارنة بودائعها من 5-10%.⁽¹⁾

• **البحرين:** صرح محافظ البنك المركزي البحريني عن سلامة الأوضاع خاصة وان كل بنوكها تستثمر أموالها في دول الخليج المنتعشة اقتصاديا وليس في الأدوات المالية المشتقة، شأنها شأن البنوك الإسلامية وبذلك فهي لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية.

ويمكن تلخيص الإجراءات المالية المتخذة من طرف دول مجلس التعاون الخليجي كما يلي:

¹ فريد كورتيل، مرجع سابق، ص: 14.

جدول رقم(56): إجراءات دول الخليج لمواجهة الأزمة المالية

| الدولة | الإجراءات المتخذة |
|----------|---|
| الكويت | - خفض نسبة الفائدة 1,5 % - خفض الأجل 1,5 % - ضخ مليار دينار كسيولة في الأسواق - عرض أموال لليلة واحدة، ولأسبوع ولشهر |
| الإمارات | - قروض قصيرة الأجل بقيمة 13,6 مليار دولار - إعادة شراء كل شهادات الإيداع المتبقي من أجلها 14 يوم |
| قطر | - شراء ما بين 10-20 من رأسمال البنوك المدرجة - شراء أسهم محلية لدعم الأسعار |
| السعودية | - طرح خيار للبنوك باقتراض 75 % من الأوراق الحكومية - خفض نسبة الفائدة 5 % وخفض معدل الاحتياطي الإلزامي |
| البحرين | - عدم اتخاذ أي إجراءات لسلامة الأوضاع البنكية |

المصدر: فريد كورتيل، مرجع سابق، ص:15.

المطلب الثاني: القمم العالمية لمواجهة الأزمة المالية العالمية الراهنة

عقدت مجموعة من القمم العالمية لمواجهة الأزمة المالية العالمية نأخذها في النقاط التالية:

1 قمة باريس في 04 أكتوبر 2008:

ضمت القمة ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وبريطانيا، حيث اعتمدت خطة استعجالية تقدم للدول الأوروبية الأخرى ورفضت القمة اقتراح الرئيس الفرنسي نيكولا سركوزي بخصوص تأسيس صندوق أزمات ببلغ 300 مليار أورو (450 مليار دولار).

وفي اليوم الموالي أعلنت ألمانيا أنها قدمت ضمانا للاستثمارات الخاصة في مصارفها وبذلك حذت حذو إيرلندا التي قررت حكومتها في الأسبوع الأخير من سبتمبر 2008 تقديم ضمانا بالنسبة 100% في مصارفها، كما قامت اليونان ، إيرلندا، النمسا والدانمارك بنفس الخطوة.

وفي فرنسا وافق بنك BNP على شراء 75% من حصة بلجيكا ولوكسمبورغ في مجموعة فورتنس المالية الأوروبية المتهاوية، هذه الإجراءات تسببت في تراجع جاد في أسعار الأسهم في الأسواق المالية يوم 2008/10/06.

2 قمة وزراء مالية الاتحاد الأوروبي في لكسمبورغ في 07 أكتوبر 2008:

ضمت القمة 27 دولة أوروبية، حيث اجتمع وزراء مالية الاتحاد الأوروبي في لكسمبورغ لوضع إستراتيجية لحل الأزمة ودعم البنوك الأوروبية، حيث وافق الوزراء على توفير ضمانات لحساب التوفير وقد استجابت أسواق المال الأوروبية بشكل ايجابي على هذا الحل.

وقد اقترح صندوق النقد الدولي إجراءات منها: أن تقوم البنوك المركزية بخفض سعر الفائدة في وقت واحد، وبذلك أعلنت المصارف المركزية في الولايات المتحدة وبريطانيا وكذا البنك المصرفي الأوروبي عن تخفيض نسبة الفائدة بـ 0,05 كما خفض بنك الصين نسبة الفائدة بـ 0,025 وقد أبدت بريطانيا خطة الإنقاذ من 03 عناصر:

في البداية تقوم الحكومة البريطانية بتوفير 9 مليار دولار للمصارف البريطانية دون إعطائها للبنوك، وفي حالة لجوء أحد البنوك إليها فهناك شروط: (1)

1. وضع حدود لدخول المدراء سواء في شكل رواتب أو حوافز.
2. تقوم الحكومة بضمان المصارف عند الاقتراض من مؤسسات مالية أخرى مقابل عمولة ما.
3. يضاعف بنك انكلترا ما سيوفره في برامج السيولة الخاصة من 100 إلى 200 مليار دولار، وهو البرنامج الذي يسمح للمصارف أن تستبدل قروضها العقارية بسندات من وزارة المالية تعادل أموالا.

وتهدف هذه الخطة إلى إيقاف تفاقم الموقف ثم تحسينه، وفي نفس الوقت قام بنك انكلترا بتخفيض سعر الفائدة بـ 0,05 من أجل تسهيل عملية الاقتراض ودفع عجلة الاقتصاد وأيضا زيادة الانفاق العام والتخفيضات الضريبية التي بلغت قيمتها 20 مليار جنيه استرليني (39 مليار دولار).

¹ ضياء مجيد الموسوي: "الأزمة العالمية الراهنة". مرجع سابق، ص: 80.

3 قمة بروكسل 15 أكتوبر 2008:

اجتمع قادة الاتحاد الأوروبي لدراسة خطط مستعجلة لإعادة الثقة إلى المصارف التي تأثرت بالأزمة المالية وقد استهدفت القمة مقارنة وجهات النظر لتحديد أطر تحرك موحد لطمأنة الأسواق المالية في المنطقة.

دعا الرئيس الفرنسي سركوزي والذي تتأس بلاده الاتحاد الأوروبي، إلى دعم قطاع الصناعة لاسيما صناعة السيارات ليتجنب آثار الأزمة المالية كما طالب لإصلاح صندوق النقد الدولي في إطار إصلاح النظام المالي العالمي، كما ناشد الاقتصاديات النامية أن تلعب دورا من أجل إصلاح النظام الرأسمالي في العالم.

4 قمة وزراء مالية مجموعة السبع الصناعية في واشنطن في 10 أكتوبر 2008:

وضعت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى في اجتماعها يوم 10 أكتوبر في العاصمة الأمريكية خطة تحرك من خمس نقاط لمواجهة الأزمة المالية العالمية، كما تعهد أعضاؤها بالعمل على منع إفلاس المصارف الكبرى وبعد اجتماع وزراء المالية وحكام المصارف المركزية الدول السبع: الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان وكندا.

قال بيان لوزارة الخزانة الأمريكية أن المجموعة اتفقت على أن الوضع الراهن يتطلب عملا عاجلا واستثنائيا، وتعهد المجتمعون بمواصلة العمل معا من أجل استقرار الأسواق المالية وإعادة تدفق القروض لدعم النمو الاقتصادي العالمي، وأيضا اتخاذ إجراءات حاسمة واستعمال جميع الوسائل الممكنة لدعم المؤسسات المالية الكبرى والحيلولة دون إفلاسها، كما اتفقت الدول السبع على اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحريك القروض والأسواق النقدية كي تتمكن المؤسسات المالية من الحصول على السيولة والرساميل.

وقد اتفق المجتمعون في واشنطن على خطة عاجلة وصفت بالحذرة تتلخص فيما يلي:⁽¹⁾

1. السماح بتدخل حكومي مباشر عبر امتلاك أسهم في البنوك والمؤسسات المالية لمنع انهيارها بعد أن فشلت الخطوات المتخذة في إحداث صدمة ايجابية في الأسواق المالية.

¹ ضياء مجيد الموسوي: "الأزمة العالمية الراهنة". مرجع سابق، ص: 86.

2. الحث على تأمين سيولة للبنوك والمؤسسات المالية من القطاع الخاص الموازي مع ضخ الأموال الحكومية.

3. حماية أموال المودعين و ضمان عدم اتخاذ أي دولة إجراءات تضر بالدول الأخرى، مع التشديد على إطار عمل أحادي ومشارك لتأمين السيولة للأفراد وتعزيز المؤسسات المالية.

4. ضرورة التنسيق لتطوير برامج عمل وفق معايير موحدة لإعادة الثقة إلى الأسواق المالية العالمية.

وبالرغم من خطط الإنقاذ في ضخ الأموال الكبيرة، حيث خطط الإنقاذ الأمريكية التي بلغت 700 مليار دولار، وال خطة البريطانية التي فاقت بمجموعها الخطة الأمريكية وتجاوزت 800 مليار دولار، وقيام بنك الاحتياطي الفدرالي في تخفيض سعر الفائدة مع بنوك مركزية عالمية، إلا أن المستثمرين متخوفين من احتمال حصول ركود اقتصادي بسبب سوق الائتمان المجمد.

5 قمة أمريكية أوروبية في 18 أكتوبر 2008:

بحث الرئيس الأمريكي جورج بوش مع نظيره الفرنسي سركوزي تطورات الأزمة المالية العالمية الراهنة أثناء قمة جمعتهما في 18 أكتوبر 2008 في واشنطن بمشاركة رئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويل باروسو، حيث تم التطرق إلى مجموعة من الإجراءات منها:

- ضرورة اتخاذ مجموعة من الخطوات من أجل إعادة الثقة للأسواق المالية.
- الحفاظ على أسس النظام الرأسمالي وتجنب عزل الاقتصاديات في بعضها البعض.

6 قمة باريس لدول منطقة اليورو:

تتضمن 15 دولة هي: اسبانيا، ألمانيا، بلجيكا، فلندا، فرنسا، اليونان، جمهورية ايرلندا، ايطاليا، لكسمبورغ، هولندا، النمسا، البرتغال، سلوفينيا، مالطا وقبرص.

دعت القمة إلى أن تعمل كل دولة على ضمان الودائع وضخ أموالا في البنوك المتضررة لتفادي أي إفلاس، ومساهمة الدول في رأس مال البنوك.

انعقدت في باريس في 12 أكتوبر 2008 قمة الدول 15 فيما يسمى مجموعة اليورو في محاولة لتنسيق الجهود فيما بينها لاتخاذ خطط تنسيقية جديدة من أجل منح الثقة للمؤسسات والمتعاملين قبل فتح الأسواق المالية المتردية يوم الاثنين 13 أكتوبر، وتهدف الخطة التي توصل إليها أعضاء

المجموعة 15 إلى ضمان القروض بين البنوك وتوفير رأس مال حكومي لحماية رأسمال المؤسسات المالية المتعثرة، دون تحديد رصيد من المال لهذه الخطة، حيث تم الإعلان عليه في اليوم الموالي لعقد القمة، وكانت الحكومة البريطانية قد أعلنت عن خطة لدعم النظام المصرفي للبلاد تم عبر تخصيص اعتمادات بقيمة 200 مليار باوند وإعادة رسملة المصارف بمبلغ يصل إلى 90 مليار دولار.

كما قررت حكومة المستشارية الألمانية، أنكيلا ميركل: خطة إنقاذ للبنوك الألمانية تضمنت تأسيس صندوق لإعادة الاستقرار إلى الأسواق تبلغ قيمة المساهمة الحكومية فيه 400 مليار يورو.

أما الحكومة الإسبانية خصصت مبلغ 100 مليار يورو كضمان للقروض بين البنوك وأعلن الرئيس الفرنسي سركوزي أن حكومته ستزود البنوك بمبلغ 360 مليار يورو لمساعدتها على تجنب الانهيار، فيما أقر مجلس الوزراء الإيطالي خططا تنفيذية لدعم القطاع المالي في البلاد لا تتضمن مبلغا محددًا لذلك.⁽¹⁾

7 قمة بكين في 24 أكتوبر 2008:

عقدت قمة أوروبية آسيوية في بكين لمناقشة سبل توسيع التعاون لاستفادة ثقة المستثمرين وتقويتها وتجاوز تداعيات الأزمة المالية، ويضم الاجتماع 16 دولة آسيوية إضافية إلى دول الاتحاد الأوروبي الـ: 27، وهي دول تجري فيها 60 % من المعاملات التجارية الدولية.

اجتمع زعماء أسيويون وأوروبيون في قمة تضم 43 دولة في 24 أكتوبر 2008 ولغاية 26 منه لتعزيز ثقة الأسواق التي يعصف بها الخوف العالمي ومنح صندوق النقد الدولي دورا قياسيا في مساعدة الدول الأكثر تضررا من الأزمة المالية، كما تدعو القمة صندوق النقد الدولي والمؤسسات العالمية المماثلة الأخرى للعمل فوراً على دعم استقرار البنوك المتعثرة ووقف انهيار أسواق الأسهم الإقليمية.

8 قمة العشرين في واشنطن يوم 15 نوفمبر 2008:

تضم مجموعة العشرين دول مجموعة الثمانية الكبرى،^(*) إضافة إلى استراليا وعدد من الدول الأكبر اقتصاديا من الدول النامية، وهي جنوب إفريقيا، السعودية، الأرجنتين، البرازيل، الصين، كوريا

¹ ضياء مجيد الموسوي: "الأزمة العالمية الراهنة". مرجع سابق، ص: 102.
* مجموع الدول الثماني الكبرى: ألمانيا، كندا، الولايات، فرنسا، إيطاليا، اليابان، بريطانيا وروسيا.

الجنوبية، الهند، إندونيسيا، المكسيك وتركيا، أما العضو العشرين فهو الاتحاد الأوروبي الذي تمثله في هذه القمة فرنسا التي تتأسس دورة الاتحاد الحالي.

ومن الأهداف المسطرة الصادرة عن القمة:

- إيجاد إستراتيجية فعالة لأزمة الرأسمالية.
- إصلاح النظام النقدي الدولي بشكل يعيد تحديد خطوط مالية شاملة والتفكير في سياسات الاقتصاد الشمولي على صعيد عالمي.

وقد قررت مجموعة العشرين مخططات إنعاش تعطي نتائج في أقصر الآجال.

أما القرار الثاني الذي اتخذ في القمة يتعلق بإصلاح نظام بريتون وودز، ولهذا قررت المجموعة دعم دور المجلس المالي لصندوق النقد الدولي من خلال آلية كشف مالية قادرة على اكتشاف الضعف في الأنظمة المالية الوطنية وعلى إيجاد حل لها قبل أن تتسبب في أزمات، كما قررت ضرورة دعم تمثيل الاقتصاديات النامية ومساهمتها في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

أما الاتحاد الأوروبي فقد دعا إلى تنظيم مالي مدعم حسب المحاور التالية:

- توسيع المراقبة التنظيمية على جميع الفاعلين في المالية.
- اعتماد قانون مراقبة يهدف إلى تجنب المغامرات الكبيرة في القطاع المالي.
- تجانس قواعد المحاسبة.
- اضطلاع صندوق النقد الدولي بدور رئيسي، باعتباره هيئة عالمية لحكم الاقتصاد الشامل.

9 قمة العشرين في لندن يوم 2 أبريل 2009:

اتفق القادة الأوروبيون على دعم احتياطي صندوق النقد الدولي بأكثر من 100 مليار دولار لكنهم رفضوا الاستجابة لدعوات واشنطن لإنفاق مزيد من الأموال لتحفيز النمو الاقتصادي، وهذا ضمن قمة الاتحاد الأوروبي في بروكسل لبحث سبل بلورة موقف أوروبي موحد في قمة الـ 20 في لندن، وكانت دراسة قد صدرت في شهر فيفري 2009 من جانب صندوق النقد الدولي قد أوضحت أن جهود التحفيز التي تقوم بها تسع دول من أكبر الاقتصاديات في العالم معا، سوف توفر دفعة هامة

للنمو وتقاوم استمرارية التدهور السلبي، ومع ذلك حذرت دراسة الصندوق من أن مثل هذه الجهود لن تكون كافية لتجنب حدوث ركود عالمي مما يعني احتمال الحاجة إلى مزيد من دعم السياسة النقدية.

ويصدد التوقعات المستقبلية قال مدير صندوق النقد الدولي ستراوس كان، أن على الدول أن تعيد نفسها لضخ المزيد من السيولة ووضع خطط حفز جديدة للعام المقبل في حالة لم تفلح إجراءاتهم الحالية على إنعاش الاقتصاد في العالم الجاري، ويشار إلى أن الصندوق طلب من دول مجموعة العشرين تخصيص 2% من إجمالي ناتجها القومي لصالح خطط حفز اقتصادي في العامين 2009 و 2010.

10 ملتقى مجموعة قمة العشرين في لندن في 02 أبريل 2009:

حضر في قمة لندن في 02 أبريل 2009 أكبر عشرين اقتصاد في العالم الذين تشكل بلدانهم 90% من الاقتصاد العالمي، حيث جاء البيان الختامي، أن اتفقت القمة على ضخ 5 تريليون دولار من الأموال في اقتصاديات دول العشرين مع توفير 1 تريليون دولار لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ليتمكنا من تقديم مساعدة أكبر الدول المتضررة بالأزمة، وخصصت 100 مليار دولار أخرى للبنك الدولي ومجموعة من بنوك التنمية، منها بنك التنمية الآسيوي، أيضا 50 مليار دولار لمساعدة البلدان الأكثر فقرا في العالم، وسيشهد صندوق النقد الدولي زيادة رأس ماله بمقدار 500 مليار دولار، وستكون للدول المساهمة في زيادة رأس مال الصندوق القدرة على اتخاذ القرار، وستخصص 250 مليار دولار لزيادة حقوق السحب الخاصة في الصندوق أما الـ 250 مليار دولار الأخرى فستوجه لتمويل التجارة العالمية على مدى عامين لزيادة حجم التجارة العالمية.

وعقب إعلان البيان الختامي عقد الرئيس الأمريكي باراك أوباما مؤتمرا صحفيا جاء فيه: تعتبر القمة نقطة تحول لإنعاش الاقتصاد العالمي وإصلاح النظام الرقابي الفاشل، وفي هذا الإطار وفي مجال الدفع الضريبي قدمت أمريكا تنازلا من جهة الرقابة على صناديق التحوط وتعزيز سلطة مجلس الاستقرار النقدي الذي كان يسمى سابقا منتدى الاقتصاد النقدي.

المطلب الثالث: حلول الأزمة من منظور إسلامي.

أولا: مفهوم الاقتصاد الإسلامي للأزمة المالية العالمية

يقصد بالمفهوم الاقتصادي الإسلامي لأسباب الأزمة المالية العالمية، بيان أن هذه الأسباب ناتجة من أساليب وممارسات في التعاملات المالية وشبه المالية، محرمة شرعا في منهج وأحكام الشريعة الإسلامية، كما يتضح فيما يلي: (1)

1. الفائدة (الربا):

تحرم الشريعة الإسلامية كل أشكال منح القروض بفائدة ما، وهو أحد أهم أسباب الأزمات المالية التي تعرضت لها البشرية، والربا لغة يعني الزيادة، ويعرف شرعا بأنه الفضل الخالي عن العوض المشروط في البيع والتعامل به حرام بدليل الكتاب والسنة والإجماع.

ففي الكتاب وردت عدة آيات من بينها قوله عز وجل: " يحق الله الربا ويربي الصدقات" (2)، أما في السنة فقد ثبت عن بن مسعود رضي الله عنه - أنه قال: " لعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه"، كما أجمع المسلمون على تحريم الربا وعلى أنه من الكبائر.

وقد أصدر مجمع الفقه الإسلامي من قراره الإسلامي بشأن حكم التعامل المصرفي بالفوائد، بين فيه أن كل زيادة أو فائدة على الدين الذي حل أجله وعجز عن الوفاء به مقابل تأصيله، وكذلك الزيادة أو الفائدة على القرض منذ بداية العقد، صورتان محرمتان شرعا.

ومن بين أسباب تحريم الربا: (3)

1.1 أسباب أخلاقية:

يعد الربا من أبشع صور الجشع والشه والاستغلال لأن المرابي يستغل حاجة أخيه الإنسان الفقير المحتاج، فيفرض عليه ما يشاء من الفوائد الباهظة دون شفقة أو رحمة والإسلام يأبى أن تقوم علاقات البشر على أساس من المادية التي تنكر قواعد الأخلاق والآداب.

¹ أحمد شعبان محمد علي: "الارتباط بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي ودور الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته المصرفية في تجنب الأزمات المالية"، مقال مقدم في المؤتمر العلمي العاشر: الاقتصاديات العربية وتطورات بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، بيروت، لبنان، 2009، ص:15.

² سورة البقرة، جزء من الآية 276.

³ المؤتمر الدولي الرابع اتجاهات اقتصادية عالمية بعنوان: " الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي"، مقال بعنوان أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي

www.iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/10/09/2011/13h30

➤ المرابي لا يبذل عملا يستحق عليه ربحا، فالإسلام لا يعترف بأي ربح دون أن يبذل فيه العمل والجهد، والربا يؤدي إلى وجود طبقة خاملة عاطلة بلا عمل تنتظر الربح في تكاسل، مما يؤدي إلى حرمان المجتمع من الكفاءات والمهارات، وقصر التفكير في مصلحة الفرد وحده.

➤ وفره المال مع المرابي دون عمل يدفعه إلى الانغماس في الذات وإنفاقه في اللهو، لأنه لا يشعر بقيمة هذا المال الذي لم يبذل فيه كفاحا أو جهدا، وأيضا الفراغ وانعدام الوازع الديني والخلقي.

2.1 اسباب اجتماعية:

➤ إن الربا يزرع الكراهية، ويثير الأحقاد في نفوس أفراد المجتمع ويقضي على التعاون والترحم والرفق بالضعفاء والمحتاجين.

➤ إن الربا يتضمن الاضرار بالمحتاجين من أفراد المجتمع وخاصة الذين يضطرون إلى الاقتراض لتلبية احتياجاتهم الاستهلاكية، وهو الأمر الذي يتيح للمرابين فرض ربا مرتفع، استغلالا لحاجة المستهلك الماسة وهو الذي يسهم في مساعدتهم والتخفيف عنهم، وفي المقابل يؤدي إلى زيادة أعبائهم.

3.1 أسباب اقتصادية: نذكر أهمها في:

➤ إعاقة الإنتاج بعدم استثمار المال في المشاريع الهامة، قد تكون بعض المشاريع في غير صالح المجتمع، إن لم تكن ضارة أحيانا ولا شك أن ذلك يضر بالمشاريع التي يحتاجها المجتمع في مجال الزراعة والصناعة والتجارة وغيرها مما يسبب رفاهية المجتمع ورخائه.

➤ انتشار البطالة والفقر والحرمان، حيث يرى كينز أن كل نقص في سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة في الإنتاج، وبالتالي زيادة في العمالة، وإيجاد الفرصة لتشغيل المزيد من الناس، ويظهر ذلك من خلال ما تطبقه المؤسسات الربوية التي تقوم على أساسين:

الأول تكديس فائض القيمة كاحتياطي لضمان رأس المال الثابت، والثاني استخدام هذا الاحتياطي في قروض قصيرة الأجل بفائدة ربوية، وكلا الأساسيين يحد من فرص العمل، وبالتالي يزيد البطالة والحاجة والفقر، وهذا ما يحرمه الإسلام.

➤ تكديس الثروة في أيدي فئة قليلة من أفراد المجتمع.

➤ غلاء الأسعار وزيادة الأعباء على الشعوب، بحيث الذي يتحمل دفع الفوائد الربوية في النهاية هو المستهلك، كلما ارتفعت الفوائد، ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية، فالمستهلك يدفع ضريبة غير مباشرة للمرابي تتمثل في فروق الأسعار التي تتجمع في جيوب المرابين.

2 المشتقات المالية:

ازدادت الأسواق المالية هشاشة بالتوسع في تجارة المشتقات التي لا تتعلق بالاتجار في أسعار ودخول أصول مالية حاضرة، لكنها تشتق من أصول مالية وهمية لا يمتلكها أي من الطرفين وقت العقد وتنطوي على وعود بالشراء أو البيع في المستقبل، وقد بدأ التعامل فيها في الأسواق الحقيقية، ثم انتقل إلى الأسواق المالية الأولية والثانوية، وقد زاد التعامل فيها إلى 600 تريليون دولار أي ما يعادل عشر أضعاف الناتج الإجمالي العالمي، فتسبب في زيادة عنف تقلبات الأسواق والتي تتمثل في مجموعة من عقود المستقبل والخيار والمبادلة.

حرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية الذي يقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة، إذ تعد من أشكال المقامرات المبرمة شرعا، فقيمة المشتقات التي كانت سببا في تفاقم الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية بلغت أكثر من 600 تريليون دولار، في حين تقدر قيمة الإنتاج العالمي بـ : 60 تريليون دولار، أي أن القيمة المالية هي 10 أضعاف القيمة العينية.

3 الرهن العقاري:

شكل الرهن العقاري سببا رئيسا لقيام الأزمة نتيجة ما صاحب التعامل به من تجاوزات غير مسبوقة، فالرهن العقاري تعاقد يتم بين مالك العقار ومشتري وممول من مؤسسات مالية وبنوك، على أن يدفع المشتري جزء من الثمن ويدفع الممول الباقي الذي يصير قرضا في ذمة المشتري بفائدة.

وقد أهملت البنوك التحقق من السجل الائتماني للمقترضين، وتوسعت في منح القروض، مما خلق طلبا متزايدا على العقارات، وأدى ذلك إلى انخفاض أسعارها، وقد باعت البنوك تلك القروض إلى شركات التوريق التي أصدرت بها سندات طرحتها للاكتتاب العام، فترتب عن كل رهن مجموعة من الديون مرتبطة ببعضها في توازن هش اهتز عند توقف المقترضين عن سداد ديونهم، خاصة بعد الارتفاع المتوالي لسعر الفائدة، حيث بلغ حجم تلك القروض نحو 1,3 تريليون دولار.

فالفوائد الربوية التي حملتها الرهون العقارية والتي تحرمها الشريعة الإسلامية كانت عاملا أساسيا في حدوث أزمة، وذلك فضلا عن عمليات توريق(*) الديون أو تسنيد الديون العقارية التي زادت من

* عمليات التوريق: التوريق هو عملية مالية مستحدثة سيأتي شرحها في النقاط الموالية.

معدلات عدم الوفاء بالديون، وفي هذه الحالة نكون أمام تصرفات عديدة تتم بنفس الطريقة مما يحملها التزامات أكبر من قيمتها الحقيقية، وكل هذه المعاملات تخالف الضوابط الشرعية للرهن العقاري في الشريعة الإسلامية.

- الضوابط الإسلامية للرهن:

كل ما جاز بيعه جاز رهنه ومن ذلك العقارات، فطالما جاز بيعها جاز رهنها، وقد شرع الإسلام الرهن لضمان حق الدائن لقوله تعالى: "وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً فرهان مقبوضة." (1)

وكذلك فعل الرسول - صلى الله عليه وسلم - به، فعن عائشة رضي الله عنها: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - اشترى من يهودي طعاماً ورهنه درعه.

لا يحق للمرتهن له أن يستفيد من الرهن وهو في حيازته، لا يحل له أن ينتفع بشيء منه بوجه من الوجوه، وإن أذن له الراهن، لأنه أذن له في الربا لأنه يستوفي دينه كاملاً فتبقى له المنفعة زيادة فيكون ربا.

يشترط في المرهون أن يكون مالا متقوماً يجوز تملكه وبيعها، وأن يبقى الرهن على ملك الراهن ما دام مرهوناً، ولا يحق للدائن المرتهن أن يملك المرهون مقابل دينه، إلا إذا وافق المدين على بيعه إياه والمقاصة بين ثمنه ومقدار الدين، أما الانتفاع بالرهن فيجوز للراهن أن ينتفع بالمرهون بإذن المرتهن، ولا يجوز للمرتهن الانتفاع بالرهن مطلقاً ولو بإذن الراهن.

4 التوريق أو التسديد:

هو أداة مالية مستحدثة تتمثل في تحويل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول، أي تحويل الديون من المقرض الأساسي إلى مقرضين آخرين، وتسمى أيضاً بالتسديد.

التوريق يتعامل أساساً بالديون، حيث يعمل على بيعها بتقسيم الدين الواحد إلى صكوك أو سندات تطرح على الجمهور ليكتتبوا فيها ثم يتم تجميع ما تشابه منها في محفظة واحدة لتباع لممول جديد، لتكرر هذه العملية في موجات متتالية، والتي بنيت في الأصل على دين واحد وفوائده تعد المحرك لكل موجات التوريق المتعاقبة عليه، والتي يسعى المورقون والمستثمرون والمقرضون إلى اقتسامها.

وبهذا يسمح التوريق بظهور أزمات، ويعتقد أن الحل لا يكون بالتخلي عن عمليات التوريق لكن يستحسن استخدامه وفقاً للتقويم الإسلامي للاستفادة من إيجابياته، ويكون تقويم التوريق المالي إسلامياً

¹ سورة البقرة، الآية 283.

يربطه بسلعة أو بخدمة يكون ثمنها هو الدين الذي يورق، فهذا ما أجازته مجمع الفقه الإسلامي بجدة في دورته السادسة عشر، ورد فيه: "يرى المجمع أن البديل الشرعي لحسم الأوراق التجارية وبيع السندات، وبيعها بالعروض - السلع - شريطة أن يسلم البائع إياها عند العقد، ولو كان ثمنها أقل من قيمة الورقة التجارية، لأنه لا مانع شرعا من شراء الشخص سلعة بثمن مؤجل أكثر من ثمنها الحالي".⁽¹⁾

ثانيا: الحلول المقترحة لتجاوز الأزمة من منظور إسلامي

يقوم النظام المالي والاقتصادي على مجموعة من القواعد التي تحقق له الأمن والاستقرار وتقليل المخاطر وذلك مقارنة مع النظم الوضعية التي تقوم على نظام الفائدة والمشتقات المالية، وعليه فإن الالتزام بقواعد وضوابط الاستثمار والتمويل الإسلامي والاعتماد على أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية هي البديل المقدم.

وفيما يلي الحلول المناسبة لتجاوز الأزمة الراهنة من منظور إسلامي:

1. المشاركة في الربح والخسارة:

تعد المشاركة في الربح والخسارة إحدى طرق تحقيق العدالة التي يسعى الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيقها في المجتمع، وذلك من خلال نظامه المالي الذي من مبادئه أن يشترك صاحب المال في المخاطرة، وهذا يعني أن المنظم والممول عليهما أن يفتسما الربح والخسارة بينهما بصورة عادلة، وحتى يتحقق ذلك لم يسمح النظام المالي الإسلامي بخلق الديون من خلال الإقراض والاقتراض المباشر، إنما طلب خلق الديون بواسطة بيع الأصول وإجارتها، عن طريق أساليب التمويل القائمة على البيع أو الإيجارة، ولم يكتف بذلك بل وضع شروطا لهذه الأساليب ليصح التعامل بها، وهي كما يلي:⁽²⁾

♦ يجب أن يكون أصل المؤجر (أو المباع) أصلا حقيقيا، لا خياليا، وهذا يساعد على استبعاد الكثير من عمليات المضاربة التي تنطوي على الغرر، والقمار.

♦ على البائع أن يمتلك السلع المبيعة أو المؤجرة، وهذا يجعل البائع يشارك بحصة من المخاطرة وبذلك لا تكون المبادلات صفرية، وإنما حقيقية، يتوزع من خلالها الربح والخسارة.

¹ صبري عبد العزيز: "التوريق وأثره في وقوع الأزمة المالية العالمية في ضوء الفكر الإسلامي"، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث عشر حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، مصر، 2009، ص:33.

² محمود فهد مهيدي: "المضاربات الوهمية السوقية ودرها في الأزمة المالية عقود الخيارات"، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية المعاصرة من منظور إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2010، ص-ص:19-20.

♦ يجب أن تتوفر نية الاستلام والتسليم للثمن والمثمن، وهذا يساعد على استبعاد الكثير من المضاربات، والمشتقات الوهمية.

2. منع التمويل الربوي:

إن الأزمة بدأت بالربا (القروض) وتطورت إلى الميسر (المضاربات الوهمية) وأصبح أحدها يغذي الآخر لتنتهي بأزمة، والربا هو فصل التمويل عن النشاط الإنتاجي وبهذا يسمح للقروض بأن ينمو ويتضاعف بمجرد مرور الزمن بمعزل عن الثروة الحقيقية، وبالتالي لمنع الربا يتطلب أمرين هما: استبعاد القروض كوسيلة لتمويل الأعمال، ومنع المتاجرة بالقروض.

3. تحريم نظام المشتقات المالية:

حرمت الشريعة الإسلامية نظام المشتقات المالية والتي تقوم على معاملات وهمية يسودها الغرر والجهالة، وقد صنفها فقهاء الاقتصاد الإسلامي على أن هذه المعاملات هي من المقامرات المنهى عنها شرعا.

ولقد أكد الخبراء من علماء الاقتصاد الوضعي أن من أسباب الأزمة المالية العالمية المعاصرة هو نظام المشتقات المالية لأنها لا تسبب تنمية اقتصادية حقيقية، بل هي وسيلة من وسائل خلق النقود التي تسبب التضخم وارتفاع الأسعار، كما أنها تتسبب بالانهيار السريع في المؤسسات المالية التي تتعامل بمثل هذا النظام، وكذا حرمت كافة صور وصيغ وأشكال بيع الدين بالدين مثل: خصم الأوراق التجارية وخصم الشيكات المؤجلة السداد، ونظام جدولة الديون مع رفع سعر الفائدة.

4. إحياء نظام الزكاة:

الزكاة نظام تكافل اجتماعي تم تطبيقه على المستوى الدولي في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز وفوائدها لم تكن مقتصرة على المسلم ولكن استفاد منها حتى أهل الذمم من الرسائل الأخرى، وكان الربيع الاقتصادي في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز يعتمد بصورة كبيرة على الزكاة وهو ما يمكن تسميته بالنظام الضريبي المالي ولأن الزكاة ركن من أركان الإسلام كالصلاة والصوم، والمسلم مطالب بأدائها ليصرف ريعها في خدمة المجتمع من خلال جعل المال يتداول بين جميع فئات المجتمع، ولأجل التحقيق الفعلي لتداول المال بين جميع فئات المجتمع، فرض الإسلام للفقراء حقا ثابتا في مال الأغنياء، ويفرض الإنفاق على الضعفاء وغير القادرين على التكسب من الأبناء الأزواج والأقارب، كما يرغب في التصدق على الفقراء والمساكين وذوي الحاجات، ويجعل القيام بحاجات جميع المحتاجين فرضا من فروض الكفايات، وكل ذلك يجعل المال يتحرك بين أفراد المجتمع.

5. انظار المعسر:

قرن القرآن الكريم بين تحريم الربا وبين انظار المعسر، وذلك لما لهذا الخلق من وظيفة اقتصادية غاية في الأهمية، وقد ظهرت هذه الأهمية بظهور الأزمة المالية، فالأزمة بدأت بتعثر المقترضين من ذوي الملاءة المنخفضة وهذا قد أدى إلى تراجع في تمويل القروض العقارية، ومن ثم تراجع أسعار العقار، مما فاقم من مشكلة التعثر، وأدى إلى سلسلة من الإخفاقات في المؤسسات المالية والمصرفية، لهذا إن كان الانهيار ابتداءً بتعثر السداد، فإن من أهم عوامل تطوير الأزمة ومحاصرة تداعياتها هو إهمال المدينين غير القادرين على السداد.

6. تحريم بيع ما لا يملك وبيع ما لم يقبض:

حرم التشريع الإسلامي بيع ما لا يملك كبيع السمك في البحر وهذه الصورة البسيطة من أنواع البيع مشابهة لما نراه من مضاربات وهمية في الكثير من السندات العقارية والأوراق المالية والتي أصبحت من خلالها النقود مجرد سلعة جامدة تباع وتشتري دون أن تدخل في العمليات الإنتاجية الملموسة بإحياء الأراضي الزراعية وإنشاء المصانع وغيرها، لذلك منع بيع السلع قبل أن يحوزها المشتري، وتحريم بيع ما لا يملك الإنسان، وتحريم تداول الأوراق المالية والسندات والأسهم الناتجة عن العقود الباطلة، لما له دور كبير في إخراج المضاربات الوهمية من الأسواق المالية، لأن المبدأ الذي يرتكز عليه المستثمرون هو بيعهم لأوراق مالية لا يملكونها.

7. دور الدولة في إدارة الأزمة:

يقوم الاقتصاد الإسلامي على مبدأ التوجيه الإداري للنشاط الاقتصادي وهذا المبدأ مؤسس في أصوله على نظرية التوازن الاجتماعي التي يعتمدها الإسلام أسلوبا وهدفا لتحقيق العدالة الاجتماعية، وبهذا يخضع النشاط الاقتصادي في حركته وتوجهه لإدارة الدولة بوصفها الممثل الشرعي للمجتمع، وقد منحت الشريعة الإسلامية لاولي الأمر سلطات غير مباشرة تنظيمية ورقابية تتيح له التدخل في الحياة الاقتصادية وسلطات مباشرة إنتاجية وتوجيهية ترمي إلى القيام بمهام الإنتاج في بعض الفروع الإنتاجية، وتوجيه الإنتاج في فروع إنتاجية أخرى بالصورة التي تتفق ومصالحة المجتمع، لذلك فالدولة من وجهة نظر الفكر الإسلامي لها دور مراقب وموجه، ومسؤوليتها تستدعي أحيانا إلى درجة التدخل

في السوق لتعديل ميزان العرض والطلب بهدف رفع المظالم، لذا يمكن أن يسهم دور الدولة في الحد من الأزمة المالية الراهنة من خلال قيامها بالوظائف التالية:⁽¹⁾

- ♦ إلزام البنوك بالتوقف عن بيع الديون: بيع الديون محرم في الشريعة الإسلامية.
- ♦ نشر ثقافة الاقتصاد الإسلامي: والتي منها الدعوة إلى التزام ضوابط الاستثمار والإنتاج والتوزيع والاستهلاك وفق مبادئ وقيم الشريعة الإسلامية.
- ♦ إلزام البورصات بالتوقف عن المخالفات الشرعية: والتي منها البيع على الهامش والبيع على المكشوف والعمليات الآجلة، وبيع السندات الربوية، وتندرج هذه جميعا ضمن صور المعاملات المالية المحرمة، وإلزامها بضوابط الاستثمار الشرعية.
- ♦ إلزام المؤسسات المالية باستخدام صيغ التمويل الإسلامي: وهي التي تعتمد في المصارف الإسلامية من مرابحات ومشاركات واستصناع وغيرها من صيغ التمويل المشروعة والبعيدة عن الربا.

¹ محمود فهد مهيدات، مرجع سابق، ص: 22.

الخلاصة :

كشفت الأزمة المالية العالمية هشاشة الأنظمة الاقتصادية والمالية المتبعة والتي تمثلت مظاهرها في انهيار بنوك ومؤسسات مالية دولية عملاقة في ظل اقتصاد يعاني مجموعة من التناقضات في طبيعته، ولمواجهة الأزمة الراهنة عملت الدول الغربية والعربية على إعادة النظر في النظام النقدي والمالي الدولي بما يسمح لها بتحقيق الحرية الاقتصادية والسياسية وذلك من خلال تدخل الحكومات والبنوك المركزية لضمان توفير السيولة للجهاز المصرفي على مستوى محلي، ثم العمل بعد ذلك على مستوى عالمي، أيضا إعادة النظر في القواعد الأساسية للنظام الرأسمالي في إطار إيجاد حلولاً للأزمة والتي ولدها القطاع المالي.

والجزائر من بين دول العالم المتأثرة بالأزمة في عدة مجالات ونظرا لاعتماد الاقتصاد الجزائري على مصدر وحيد في العملية التمويلية بنسبة 98% وهو الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات، فإن هذا يزيد من هشاشة الاقتصاد الوطني ويدفع إلى ضرورة أخذ الحيطة والحذر لمواجهة أزمات مستقبلية من خلال تنويع وتطوير القطاعات الأخرى (فلاحة، صناعة، سياحة) لإسهامها في التنمية الاقتصادية مع ضرورة تشجيع وتطوير الاستثمار والعمل على تذليل العقبات التي تعيقه من رشوة، بيروقراطية

وفي الأخير فإن الحلول المقترحة من قبل متخذي القرار في الولايات المتحدة مستمدة من تعاليم الإسلام، بحيث خفضوا سعر الفائدة كونه ضار بالاقتصاد، وهذا ما تنص عليه تعاليم الإسلام لقوله تعالى: "لكم رؤوس أموالكم لا تظلمون وتظلمون." (1)

فالفائدة في الإسلام هي الربا وهي محرمة.

إن الشريعة الإسلامية تقوم على أسس اقتصادية تحمل في طبيعتها سبل الخروج من الأزمة في شتى التعاملات نظرا لما جاءت به من درء للمفاسد، ومنعا لكل أشكال الاستغلال، ولعل توالي الأزمات والانهيارات في النظام الرأسمالي والاشتراكي لدليل على الثغرات الموجودة في كلا منهما، وضرورة اعتماد الشريعة الإسلامية بما تحمله من مبادئ وصور مثالية.

وخلاصة القول أنه عندما يتم الالتزام بقواعد وضوابط الاقتصاد الإسلامي يكمن الخروج من الأزمة وصدق الله لقوله: "فإما يأتينكم مني هدى فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى ومن أعرض عن ذكرني فإن له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى." (2)

¹ سورة البقرة، الآية 279.

² سورة طه، الآية 123، 124.

خاتمة عامة:

لقد انطلقنا من الفرضية المتمثلة في مدى تأثير أدوات السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، وأيضا التأثيرات المتبادلة بين الاستثمار وبعض المتغيرات الاقتصادية كالدخل، الاستهلاك، الادخار والعالم الخارجي، وتوصلنا إلى أن الاستثمار يعتبر المحدد الرئيسي للنمو والتنمية الاقتصادية واستنتجنا وجود تأثيرات متبادلة بين الاستثمار كعامل نمو والمتغيرات الاقتصادية، وقد عالجتنا بحثنا في ستة فصول ومكنتنا الدراسة من استخلاص النتائج التالية:

نتائج البحث:

♦ من خلال تعرضنا لمفهوم السياسة المالية وتطورها عبر مختلف المراحل الاقتصادية، اتضح لنا أن السياسة المالية لها مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة كونها شهدت تطورات جوهرية وأصبحت أداة الدولة للتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي والحيلولة دون تعرضه للكساد.

♦ أما دراستنا لمختلف مفاهيم الاستثمار، توصلنا لكون هذا الأخير هو حجر الزاوية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج وبالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء من خلال تجديد الطاقات الإنتاجية والمحافظة على الطاقات القائمة.

كما تعرضنا من خلال الدراسة لمختلف المفاهيم الاقتصادية لكل من الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي لمختلف المدارس، فالأول تحكمه ضوابط شرعية، كالربا (الفائدة) المحرمة شرعا تعتبر من العوامل المؤثرة سلبا على الاستثمار باعتباره تكلفة إضافية، بينما نجد في الاقتصاد الوضعي أساس نظرية الاستثمار من خلال توجيه الادخار والاستثمار.

في حين نجد الزكاة لها آثار إيجابية على الاستثمار بسبب زيادة الطلب على السلع والخدمات، فتحفز المستثمرين على التوسع في الاستثمار، لذا يرى بعض الاقتصاديين أن تطبيق الاقتصاد الإسلامي سيوسع مجالات الاستثمار، ويخفف من الأزمات الاقتصادية وحجتهم في ذلك أن الفائدة هي مصدر هذه الأزمات.

كما توصلنا من خلال الفصل الثالث إلى ما يلي:

تميزت فترة التنمية الاقتصادية المخططة مركزيا بحجم كبير من الاستثمارات، وبمشاكل في إنجاز المشاريع المبرمجة، حيث أدى ذلك إلى اللجوء المفرط للاقتراض من الخارج بالإضافة إلى الإصدار النقدي من البنك المركزي دون مقابل في الإنتاج، مما ساعد على توسيع الفجوة التضخمية وتفاقم المديونية الخارجية التي أصبحت مؤشر خطر على الاقتصاد الوطني، وفي نفس الوقت عرفت الموازنة العامة تطورا هائلا نظرا لارتفاع أسعار النفط، ومن ثم إيرادات الجباية البترولية التي تعتمد عليها ميزانية الدولة بنسبة كبيرة.

وفي أوائل الثمانينات بدأت تظهر مساوئ التخطيط المركزي فرغم ضخامة الاستثمارات الحكومية لم يطرأ تحسن كبير على الإنتاج خاصة بعد أزمة 1986، ولمواجهة هذه الأزمة ومعالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية اتجهت الجزائر نحو سياسة جديدة اتسمت بنوع من المرونة والفعالية والمتمثلة في سياسة التنمية اللامركزية، حيث اتخذت الجزائر عدة تدابير لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والإصلاحات الهيكلية، غير أن خطى التصحيح كانت بطيئة في البداية مما زاد في تدهور الاختلالات الاقتصادية الكلية.

وفي سنة 1988 حدث تحول جذري في مجال الإصلاحات الاقتصادية واتخذت عدة إجراءات في هذا الشأن، حيث شرعت الحكومة في تنفيذ برنامجين بدعم صندوق النقد الدولي والبنك العالمي والمتمثلان في برنامج الاستقرار وبرنامج التصحيح الهيكلي، ويهدف الانتقال من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق، اتخذت مجموعة من الإجراءات التصحيحية والتي كانت تتعلق بالبرنامجين السابقين.

شملت الإصلاحات الاقتصادية إنعاش الاستثمار والنمو الاقتصادي تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي والتصحيح الهيكلي بهدف تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية.

في حين عرف مجال التجارة الخارجية إصلاحات تمثلت في تحريرها، حيث شجعت الجزائر على تصدير المنتجات خارج المحروقات بتقديم التحفيزات والامتيازات وتشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتنشيط الصادرات، أما جانب الاستيراد فقد قامت الدولة بتقديم تسهيلات وامتيازات لاستيراد السلع الاستثمارية بينما قيدت الواردات التي ليست لها أولوية في التنمية.

أما في مجال الإصلاحات المتعلقة بالجهاز المصرفي فقد شكل قانون 90-10 الخاص بالنقد والقرض، منعطفا حاسما في الإصلاحات الاقتصادية بتطبيق قواعد جديدة تتناسب وآليات اقتصاد السوق بتطبيق السياسة النقدية، وبالتالي إعادة الاعتبار لوظائف الجهاز المصرفي في تحقيق الاستقرار الكلي وتمويل الاستثمارات وتسيير سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال.

أما في مجال الاستثمار، فإن صدور قانون الاستثمار 93-12 والأمر 03-01 قد فتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، وقد برز مسار الإصلاحات الاقتصادية من خلال تدعيم وتعزيز الاقتصاد وترقية الاستثمارات، وتم بذلك إزالة الفوارق بين الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وضمان حرية حركة رؤوس الأموال الموجهة للاستثمار وعوائده، وبالرغم من الإصلاحات الاقتصادية لتوفير مناخ الاستثمار، والمجهودات المبذولة، فإن الجزائر تعتبر من البلدان غير الجاذبة للاستثمارات بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، التي جعلت مكانة الجزائر ضمن المؤثرات النوعية الدولية السلبية أثرت على صورة الجزائر لدى المستثمرين الأجانب.

إن تقييم هذه الإصلاحات يبدو أنها حققت نتائج إيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث انخفض معدل التضخم، تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، ارتفاع احتياطي الصرف من العملة الصعبة، غير أنه رافقتها تكاليف باهظة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال ركود الاستثمار، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، انخفاض القدرة الشرائية، زيادة البطالة، تسريح عشرات الآلاف من مناصب عملهم، زيادة الفقر والأمراض الاجتماعية، هذه التعديلات تم تطبيقها بالتعاون مع الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي) لاسيما ابتداء من منتصف 1994 بإبرام اتفاقية Stand-by.

أما الفصل الرابع، فإن مشكل المديونية الخارجية، خاصة خدمات الديون التي عرفت نموا سريعا زادت من حدة تفاقم الصعوبات المالية في بداية التسعينات، مقرونا بانهيار جديد في أسعار البترول بـ: 20% سنة 1993 أدى إلى انخفاض آخر في إيرادات الصادرات بحوالي 10% ما بين 1992 و 1993.

ومع سوء استعمال الطاقة الإنتاجية تدهور النمو الحقيقي للنتاج الإجمالي إلى (-0,1%) سنة 1991، (-0,2%) سنة 1992، وكان هذا المعدل حوالي 04% خلال الفترة (1980-1985). من خلال هذه النتائج التي سجلناها على الاقتصاد الجزائري لاحظنا مدى التأثيرات المتبادلة بين الاستثمار من جهة، والدخل والعالم الخارجي من خلال التجارة الخارجية، وتدفق رؤوس الأموال والجهاز المصرفي من جهة أخرى، وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية، فلاحظنا أن الاقتصاد الوطني يعتمد على خاصية تصدير المنتج الوحيد والمتمثل في المحروقات باعتباره المصدر الرئيسي لإيرادات الخزينة وتمويل الاستثمارات العمومية خاصة، وهو يتأثر بمحصلة تفاعلات السوق العالمية، مما يبين خاصية التبعية الكبيرة للاقتصاد الجزائري للخارج سواء من حيث التصدير أو الاستيراد.

لذلك اعتمدت الجزائر على سياسة التحفيز الضريبي بشكل واسع وذلك من خلال قانون الاستثمار 93/12، إلا أن النتائج المحققة إثر تطبيقه لا تعكس تطورات الدولة، بحيث أنها لم تؤدي إلا دورا

ثانويا في ترقية الاستثمار ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها تلك المتعلقة بطبيعة التحفيز الضريبي في حد ذاته، أو تلك المتعلقة بالآليات الأخرى التي لها أهمية بالغة في القرار الاستثماري مثل: سياسة الائتمان، النقود، الأسعار ... إلخ، لذلك تبقى الضريبة لوحدها عاجزة على تحريك الاستثمار إن لم تشاركها عناصر أخرى، كالأستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي.

في فترة التسعينات قامت الجزائر بتنفيذ برنامج الخوصصة قصد معالجة الاختلالات التي تعاني منها المؤسسات العمومية، التي أظهرت عدم فعاليتها في تحقيق الأهداف المحددة لها بسبب الاحتكار، غياب المنافسة وانعدام الحافز على الأرباح، كل هذا أدى إلى اعتماد سياسة الخوصصة بهدف تحسين فعالية المؤسسات عن طريق تحقيق الكفاءة والمردودية المالية، جلب الاستثمارات الأجنبية، نقل التكنولوجيا توفير مناصب شغل، زيادة الصادرات، تحسين ميزان المدفوعات وبذلك تحسين في المؤشرات الاقتصادية الكلية.

ولكن بسبب صغر حجم القطاع الخاص الجزائري وافتقاره إلى الهياكل المؤسسية، وأساليب الإدارة الحديثة حال دون خوصصة المؤسسات العامة، ومن غير الممكن أن يتمكن القطاع الخاص المحلي من استيعاب الصناعات الضخمة التابعة للدولة، وبناءا عليه تحتاج عملية الخوصصة لنجاحها إلى درجة عالية من مشاركة المستثمرين الأجانب وبذلك يتم الحصول على رأس مال جديد، زيادة الكفاءات الفنية والتسييرية للمشروعات وكذا الحصول على تكنولوجيا متطورة.

أما الفصل الخامس فقد تناولت الدراسة التطرق إلى مختلف المخططات التنموية خلال الفترة (2001-2014).

ففي سنة 2000 عرفت أسعار المحروقات ارتفاعا معتبرا الأمر الذي مكن الجزائر من تحقيق زيادات في احتياطات الصرف، مما دفع السلطات الجزائرية إلى تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2001-2004) والذي يهدف إلى تحقيق التوازن عبر مختلف مناطق البلاد، إنعاش الاقتصاد، تخفيض نسب البطالة ومكافحة الفقر، حيث خصصت السلطات لهذا البرنامج غلاف مالي قدر بـ 07 مليار دولار، تماشيا والظروف السائدة آنذاك، لكن مع تزايد العائدات النفطية شرعت الدولة في تطبيق برنامج تكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009) مرفق ببرنامجين خاصين بالجنوب والهضاب العليا للفترة (2006-2009) خصص غلاف مالي قدر بحوالي 180 مليار دولار، أما البرنامج الخماسي للتنمية والذي خصص له حوالي 286 مليار دولار والذي يمتد خلال الفترة (2010-2014) والذي يشمل جميع القطاعات وكافة مناطق الوطن.

وقد تبين من خلال دراستنا لأهم المشاريع المعتمدة خلال الفترة (2001-2014) خاصة في قطاعات البنية التحتية والهياكل الأساسية وقطاعي السكن والفلاحة والتنمية الريفية، تبين الدور الذي يلعبه صندوق ضبط الإيرادات في تمويل مختلف المشاريع. وأظهرت الدراسة مدى تحقيق المشاريع لحاجيات مختلف مناطق الوطن وانعكاسها إيجابا على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية كمعدلات النمو خارج المحروقات، نسب التشغيل.

أما الفصل السادس والأخير فقد تناولنا في الدراسة مفهوم وأسباب الأزمة المالية العالمية وكذا تأثيرها على الاقتصاديات الغربية والعربية، وبالأخص تأثر الاقتصاد الجزائري بالأزمة و محاولة إيجاد الحلول لها.

حيث كشفت الأزمة المالية العالمية هشاشة الأنظمة الاقتصادية والمالية المتبعة والتي تمثلت مظاهرها في انهيار بنوك ومؤسسات مالية دولية عملاقة في ظل اقتصاد يعاني مجموعة من التناقضات في طبيعته، ولمواجهة الأزمة الراهنة عملت الدول الغربية والعربية على إعادة النظر في النظام النقدي والمالي الدولي بما يسمح لها تحقيق الحرية الاقتصادية والسياسية وذلك من خلال تدخل الحكومات والبنوك المركزية لضمان توفير السيولة للجهاز المصرفي على مستوى محلي، ثم العمل بعد ذلك على مستوى عالمي. والجزائر من بين دول العالم المتأثرة بالأزمة في عدة مجالات ونظرا لاعتماد الاقتصاد الجزائري على مصدر وحيد في العملية التمويلية بنسبة 98% وهو الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات، فإن هذا يزيد من هشاشة الاقتصاد الوطني ويدفع إلى ضرورة أخذ الحيطة والحذر لمواجهة أزمات مستقبلية من خلال تنويع وتطوير القطاعات الأخرى (فلاحة، صناعة، سياحة) لإسهامها في التنمية الاقتصادية مع ضرورة تشجيع وتطوير الاستثمار.

وفي الأخير فإن الحلول المقترحة من قبل متخذي القرار في الولايات المتحدة مستمدة من تعاليم الإسلام، كون الشريعة الإسلامية تقوم على أسس اقتصادية تحمل في طبيعتها سبل الخروج من الأزمة في شتى التعاملات نظرا لما جاءت به من درء للمفاسد، ومنعا لكل أشكال الاستغلال، ولعل توالي الأزمات والانهيارات في النظام الرأسمالي والاشتراكي لدليل على الثغرات الموجودة في كلا منهما، وضرورة اعتماد الشريعة الإسلامية بما تحمله من مبادئ وصور مثالية.

التوصيات:

تتمثل التوصيات المقترحة فيما يلي:

- ◆ ضرورة القيام بإجراء بحوث ودراسات لمعرفة أسباب تدني حصيلّة الإيرادات غير الجبائية وإيرادات الجباية العادية.
- ◆ ينبغي ترشيد الإنفاق العام غير الضروري وأيضا عدم تجاوز نمو النفقات نمو الإيرادات في الحالات الضرورية، وهذا كله لمعالجة العجز في الموازنة العامة بطرق فعالة.
- ◆ الاهتمام بإدارة الضرائب وتطويرها بهدف تحسين التحصيل الضريبي وتعميم استعمال الإعلام الآلي لمحاربة الغش والتهرب الضريبي.
- ◆ الموازنة العامة للدولة هي الوسيلة الأساسية لإخضاع السلطة التنفيذية لرقابة السلطة التشريعية فيما يتعلق بالتصرف في الموارد المالية العامة.
- ◆ تشجيع وترقية الاستثمارات الوطنية الخاصة والأجنبية، يتطلب توفير المناخ الاستثماري لها.
- ◆ ضرورة الاهتمام بتكييف التشريعات الاقتصادية حتى تتماشى مع التحولات الاقتصادية العالمية لتشجيع الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والرفع من قدرتها التنافسية.
- ◆ العمل على جلب التكنولوجيا الحديثة للإنتاج والقدرة على المنافسة وتشجيع الاستثمار في القطاعات المصدرة.
- ◆ تدعيم الإصلاحات المصرفية وتشريعها لترقية مساهمة الجهاز المصرفي في تمويل الاستثمارات، وتنشيط سوق الأوراق المالية لتمويل الاقتصاد الوطني بالأموال الضرورية للاستثمار عن طريق تعبئة المدخرات وتخصيص هذه الموارد وتوجيهها نحو الاستثمار.
- ◆ من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي يتطلب تأهيل الصناعات التي لها ميزة تنافسية وذلك بالاستثمار فيها خاصة تلك التي تعتمد على الموارد الأولية المتوفرة في البلد.
- ◆ ضرورة إتباع إستراتيجية طويلة المدى لأجل تنفيذ البرامج التنموية في الجزائر وذلك من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج والسياسات الاقتصادية التي لا تتعارض أهدافها.
- ◆ يجب تحديد أهداف واقعية وممكنة التحقيق ضمن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعيشها البلاد وهذا لإنجاح البرامج التنموية والوصول إلى الأهداف المرجوة.

- ◆ يجب تنويع مصادر التمويل لأجل تفادي تعطيل تنفيذ البرامج التنموية وعدم الاقتصار على إيرادات الجباية البترولية خاصة وأن أسعارها عرضة للانخفاض المفاجئ.
- ◆ العمل على تنويع هيكل الاقتصاد الوطني من خلال تنفيذ سياسات وإجراءات تهدف إلى دعم وتشجيع القطاعات الإنتاجية غير البترولية، لتخليص الاقتصاد من التبعية البترولية وتأثيرات الدول المستوردة له.
- ◆ ضرورة التركيز في الإنفاق العام على مشاريع التنمية الحقيقية ومشاريع البنية التحتية التي تصاحب أهداف التنمية المتوازنة.
- ◆ ضرورة العمل للحد النسبي من التبعية الاقتصادية للعالم الرأسمالي وإنشاء أسواق إقليمية متكاملة بما يعزز الإنتاج الحقيقي للدول النامية.
- ◆ ضبط قدرة المصارف بمختلف أنواعها للسعي نحو إيجاد آليات الائتمان وفق ضوابط البنوك المركزية.
- ◆ الحذر الشديد في التعامل بالمشتقات المالية وضرورة أخذ الضمانات الحقيقية التي تواكب القيم الحقيقية وليس الاسمية للمشتقات المالية.
- ◆ ضرورة الحذر في وضع السياسات النقدية المتبعة من قبل البنوك المركزية والمتعلقة بخفض سعر الفائدة تشجيعا لاستخدام السيولة وتوسيع القروض دون ضمانات كافية، إذ أن هذه السياسات لم تجدي نفعا لمعالجة الأزمة المالية العالمية.
- ◆ ضرورة الحذر الشديد لدى المصارف من تقديم قروض ذات مخاطر عالية وسجل ائتماني ضعيف للمقترضين.
- ◆ ضرورة التدخل الحكومي في تنظيم الأسواق المالية على وجه الخصوص ووكالات التصنيف العالمية المتخصصة بالتعاملات المالية.
- ◆ التركيز في التعاملات المالية على فكرة عدم وجود حدود جغرافية للتجارة الدولية في خدمات الأسواق المالية، وأن عولمة الأسواق المالية ألغت الحدود الجغرافية بين المتعاملين مما رفع مستوى المنافسة الدولية في هذه الأسواق.

- ◆ التأكيد على الاستثمار الحقيقي لفوائض الأموال العربية والاستثمارية، حيث بينت الأزمة المالية العالمية أن هناك فجوة متزايدة الاتساع بين حركة رؤوس الأموال والاقتصاد المالي من جهة وحركة النشاطات في الاقتصاد الحقيقي من جهة أخرى.
- ◆ ضرورة ترسيخ الأبعاد الأخلاقية المهنية في التعاملات المالية.
- ◆ وضع مخطط عالمي يقوم على تضافر الجهود الدولية.
- ◆ اعتماد الدول العربية على الاستثمار والبناء الداخلي وتنويع المصادر التمويلية عدا المحروقات.
- ◆ الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية، لأن الإسلام دين نظم جميع نواحي الحياة الإنسانية بطريقة علمية وإنسانية.
- ◆ تطبيق قواعد ومفاهيم وصيغ الاستثمار والتمويل الإسلامية القائمة على البيوع والمشاركة، حيث هي المنفذ من هذه الأزمات المالية.
- ◆ ضرورة قيام البنك الإسلامي للتنمية بوضع مؤشر متقل نوعي للأرباح يتوافق مع أحكام الشرع ويكون المؤشر حركي تتم مراجعته بشكل دوري، وكلما اقتضت الظروف الاقتصادية العالمية، وهذا يقدم للمصارف الإسلامية مؤشر استرشادي للأرباح بعيدا عن أسعار الفائدة السائدة.
- ◆ ضرورة تنويع القطاع المصرفي الإسلامي للصيغ الاستثمارية التي يتعامل بها وعدم الاقتصار على المرابحة، وضرورة التحول للصيغ الأخرى مثل المزارعة والاستصناع وغيرها.
- ◆ ضرورة الالتزام بالمبادئ العامة للنظام الإسلامي المتكامل كالاستخلاف، واحترام الملكية الخاصة، والحرية الاقتصادية حسب أحكام الشريعة الإسلامية.
- ◆ ضرورة تشجيع الجامعات العربية والإسلامية على فتح مجالات بحثية لطلاب الدراسات العليا لإعداد البحوث والرسائل العلمية في مجالات النظام الإسلامي بهدف تهيئة إطارات بشرية لتغطية النقص في الإطارات البشرية المؤهلة للعمل في نشاطات الصيرفة وتطبيق مبادئ الإسلام.
- ◆ ضرورة تفعيل الأسواق المالية الإسلامية من خلال الطرق الاقتصادية والأدوات المناسبة الشرعية.

- ◆ ضرورة الدراسات المعمقة لعولمة الأسواق المالية بهدف الاستفادة من الجوانب الايجابية، وتجنب النواحي السلبية خاصة فيما يتعلق بآثار العولمة على الأسواق المالية العربية.
- ◆ ضرورة التركيز على إيجاد منتجات مالية جديدة بغية توسيع مجالات الاستثمار الحقيقي وإيجاد أسواق اقتصادية مالية جديدة حقيقية وغير تقليدية.

آفاق البحث:

هناك إشكاليات أخرى جديرة بالبحث والدراسة، وكتكملة لموضوع دراستنا نذكر مجموعة من المواضيع كالتالي:

- ◆ ما مدى مساهمة الإصلاحات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي ؟
- ◆ هل الشراكة هدف للإصلاحات أم نتيجة لها ؟
- ◆ ما أثر خصصة المؤسسات العمومية على الاستثمار ؟
- ◆ المناخ الاستثماري وأثاره على جذب الاستثمار الأجنبي.
- ◆ الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضرورة تدعيمه لتحقيق الميزة التنافسية.
- ◆ التحولات الاقتصادية وأثر الانفتاح الاقتصادي على الاستثمار والقدرة التنافسية.

المراجع

باللغة العربية

الكتب

- ابدجمان مايكل: "الاقتصاد الكلي-النظرية والسياسة"، ترجمة منصور ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.
- ادم سميت: "بحث في طبيعة وأسباب ثروة المجتمع"، ترجمة حسني زينه، معهد الدراسات الاستراتيجية، ط.1، بيروت، 2007
- ألمان محمد الشريف: "محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي- نظريات و نماذج التوازن و اللاتوازن"، منشورات برتي، الجزائر، 1994
- الحاج طارق: "المالية العامة"، دار الصفاء للنشر، عمان، 1999
- السيد عبد المولى، "المالية العامة"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993
- السيد عطية عبد الواحد، "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية وضبط التضخم"، دار النهضة العربية، ط.1، القاهرة، 2000
- الشافعي محمد زكي: "مقدمة في النقود و البنوك"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992
- الشمري ناظم محمد نوري، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، دار زهران للنشر، ط.1، عمان، 1999
- العبادي عبد السلام: "الملكية في الشريعة الإسلامية، طبيعتها، وظائفها وقبورها"، مكتبة الأقصى، ج.2، ط.1، الأردن، 1975
- الكفراوي محمود: "السياسة المالية و النقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي - دراسة التحليلية مقارنة"، مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 1997
- الموسوي ضياء مجيد: "الأزمة المالية العالمية الراهنة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- الموسوي ضياء مجيد: "الإصلاح النقدي"، دار الفكر، الجزائر، 1993
- الموسوي ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000
- بركان عبد الكريم صادق، عبد المجيد دراز: "مبادئ الاقتصاد العام"، مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية، 1993
- بلطاس عبد القادر: "تداعيات الأزمات المالية العالمية - أزمة Sub-prime"، دار النشر légende، بدون بلد النشر، 2009
- بلعزوز بن علي: "محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- بهلول محمد بلقاسم حسن: "الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.
- بهلول محمد بلقاسم حسن: "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية"، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993
- حسين عوض الله زينب: "مبادئ المالية العامة"، الدار الجامعية، بيروت، 1994.
- حسين مصطفى حسين: "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط.3، الجزائر، 1992
- حشاد نبيل: "الاستقلالية البنوك المركزية بين التأييد و المعارضة"، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1994

- حمدي عبد العظيم، "السياسة النقدية و المالية، و مقارنة إسلامية" مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1976
- خريوش حسين علي ، عبد المعطي رضا رشيد: " الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق"، الشركة الدولية للتجهيزات والخدمات الهندسية والمكتبية، الأردن، 1996
- دراز حامد عبد المجيد، "دراسة في السياسات المالية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003
- رشدي شيحة مصطفى: "الاقتصاد النقدي والمصرفي"، الدار الجامعية ، بيروت، 1985
- رمزي زكي: " التضخم والتكيف الهيكلي في الدولة النامية "، دار المستقبل العربي، مصر، 1996
- سانو قطب: " الاستثمار أحكامه وضوابطه في الفقه الإسلامي"، دار النفائس، ط.1، عمان، 2000
- شامية أحمد زهير: " النقود و المصارف"، مؤسسة زهران للطباعة و النشر و التوزيع، ط.1، عمان، 1993
- صخري عمر: "التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط.2، الجزائر، 1991
- صيام أحمد زكريا: "مبادئ الاستثمار"، دار المناهج، ط.2، الأردن، 2003
- عبد المطالب عبد الحميد : "النظرية الاقتصادية – تحليل كلي و جزئي للمبادئ"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000
- عبد اللطيف مشهور أميرة ، "الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي"، مكتبة مدبولي، ط.1، القاهرة، 1991
- عفر محمود عبد المنعم ، أحمد فريد مصطفى، "الاقتصاد المالي الوضعي و الإسلامي بين النظرية و التطبيق"، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، 1999.
- عقيل جاسم عبد الله: "النقود و البنوك"، دار مكتبة الحامد للنشر، عمان، 1999
- قدي عبد المجيد، " مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006
- لعشب محفوظ: "سلسلة القانون الاقتصادي"، دم ج ، الجزائر، 1997
- محرز محمد عباس: "اقتصاديات المالية، الإيرادات العامة، الميزانية العامة"، دم ج، الجزائر 2003
- مروان شموط، كنجو عبود كنجو: "أسس الاستثمار"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008
- معتوق سهير محمود: "الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي"، الدار المصرية اللبنانية، ط.1، القاهرة، 1988
- مفتاح صالح : "النقود السياسية النقدية – المفهوم، الأهداف، الأدوات"، دار الفجر للنشر و التوزيع، الجزائر، 2005.
- منيس سعد عبد المالك: "اقتصاديات المالية العامة"، مطبعة مخيمرت ، مطبعة معدلة، الاردن، 1970
- نعمة الله نجيب ابراهيم: "أسس علم الاقتصاد" مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000
- ولعلو فتح الله: "الاقتصاد السياسي، مدخل للدراسات الاقتصادية – دار الحدائة للطباعة و النشر و التوزيع، ط.1، بيروت، 1981

الرسائل والاطروحات

- بابا عبد القادر: "سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة" (كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر) اطروحة دكتوراه غير منشورة، 2004.
- بالوناس عبد الله: "أزمة الديون الخارجية في الدول النامية وخيار إعادة الجدولة" (معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، 1996.

- بطاهر علي: " إصلاحات النظام الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية" (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2005، 2006.
- حمدي باشا رابح: " التخطيط وتوجهاته الجديدة" (معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، 1991.
- حميدات محمود: " دور السياسة الميزانية في تمويل التنمية تطبيق على الجزائر" (معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر) أطروحة دكتوراه غير منشورة، 1995.
- خلوط فوزية: " دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصاديين في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة دراسة حالة الجزائر"، (كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة) رسالة ماجستير غير منشورة، 2005.
- شملول حسينة: " أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية – دراسة حالة بنك الجزائر" (معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر) رسالة ماجستير غير منشورة، 2001.
- طالبي فريد: " فعالية السياسات النقدية و السياسات المالية و عوامل نجاحها في ظل التغيرات الدولية-دراسة حالة الجزائر". (معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002،
- طويلب محمد: " السياسة الميزانية للجزائر خلال فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق" (معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر) رسالة ماجستير غير منشورة، 1997.
- عرابي فتحي: " الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر خلال التسعينات" (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000/99.
- قدي عبد المجيد، " فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الاقتصادية الدولية" – دراسة حالة النظام الجزائري في الفترة ما بين 88-95" (معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر) أطروحة دكتوراه غير منشورة، 1995.
- قندوز فاطمة الزهراء: " الاستثمار في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال التسعينات" (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، 2001-2002.
- لعبني عمر: " إشكالية الاستثمار في الجزائر من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق" (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر) أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2005-2006.
- مدوخ ماجدة: " فعالية السياسة لنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة"، دراسة حالة الجزائر (كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة) رسالة ماجستير غير منشورة، 2003.
- مفتاح صالح: " النقود والسياسة النقدية، مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (1990-2000)" (معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر)، أطروحة دكتوراه دولة، 2002.
- نشيدة فريحة، " التمويل الداخلي للاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر" (كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، 96-1997.

القوانين، التقارير، والمراسيم :

- المرسوم التنفيذي رقم (70-93) المؤرخ بتاريخ 31 ديسمبر 1970 الحامل لقانون المالية لسنة 1971
- قانون المالية لسنة 1972.
- القانون رقم (86-12) بتاريخ 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض.
- المرسوم التشريعي (93-12) المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات الجريفة الرسمية رقم 64
- المرسوم التنفيذي رقم (95-22) المؤرخ في 3 سبتمبر 1995 المتعلق بخصوصة المؤسسات العمومية الجريفة الرسمية رقم 48.

- المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتعلق باستحداث وتثبيت القانون الاساسي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب .
- قانون رقم 01-12 المؤرخ في 19 جويلية 2001، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 38، الصادرة في 21 جويلية 2001.
- المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، التقرير العام
- المجلس الوطني للتخطيط والتهيئة العمرانية سابقا، تقرير المخطط الرباعي الثاني
- المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، الجزائر
- التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني (85-89) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، جانفي 1985
- الدليل الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر 1987
- المجلس الوطني للتخطيط والتهيئة العمرانية، تقرير الفترة (78-79).
- المجلس الوطني للتخطيط، مشروع القانون المتضمن المخطط الوطني لسنة 1990، ديسمبر 1989
- تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (أفريل 1998) نقلا عن دراسات اقتصادية، دورية متخصصة في العلوم الاقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية، جمعية ابن خلدون العلمية، الجزائر، السداسي الأول 1999
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة التاسعة عشر، نوفمبر 2001.
- المجلس الوطني للتخطيط 1999
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، " إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية"، نوفمبر 2000
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003، الدورة العامة 24، جوان 2004
- تقرير وزارة المالية، الوضعية الاقتصادية والمالية في نهاية سبتمبر 2004.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2003، أهداف الألفية من أجل التنمية، إنجازات وأفاق ، الدورة العامة الخامسة والعشرون، ديسمبر 2004
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، جويلية 2005

الوثائق :

- إحصائيات وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، 1995
- إحصائيات صندوق النقد الدولي لسنة 2002
- إحصائيات صندوق النقد الدولي (2000-2003).
- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، مصالح رئاسة الحكومة، أفريل 2005
- البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة (2005-2009)
- المحافظة الوطنية للتخطيط، الفقر في الجزائر، سبتمبر 2004
- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، مصالح رئاسة الحكومة
- صندوق النقد الدولي، فيفري 2005، الفترة (2001-2004).
- صندوق النقد الدولي: FMI ، إحصائيات (2004-2005)
- مصالح رئاسة الحكومة، الجزائر، معطيات حول تطور التنمية سنة 2004، مارس 2005

المجلات والمقالات :

- أحمد شعبان محمد علي: "الارتباط بين الاقتصاد العيني والاقتصاد المالي ودور الاقتصاد الإسلامي ومؤسساته المصرفية في تجنب الأزمات المالية"، مقال مقدم في المؤتمر العلمي العاشر: الاقتصاديات العربية وتطورات بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، بيروت، لبنان، 2009
- المؤسسة العربية المصرفية، الجزائر فرص للاقتصاد وللأعمال، عدد خاص، نوفمبر 1999
- بطاهر علي، "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، جامعة الشلف، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول
- بن حبيب عبد الرزاق، صحراوي بن شيخة: "تأثير نتائج الأزمة المالية العالمية على التنمية الاقتصادية في الجزائر - دراسة حالة المشاريع الاستثمارية الكبرى قيد الإنجاز-"، مقال مقدم ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، أكتوبر 2009
- صبري عبد العزيز: "التوريق وأثره في وقوع الأزمة المالية العالمية في ضوء الفكر الإسلامي"، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث عشر حول الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، مصر، 2009
- مجلة الفكر البرلماني، العدد السادس، الجزائر، جويلية 2004
- محاضرات السنة الثانية لمقياس النظريات والسياسات النقدية (حميدات محمود) معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1994.
- مغاري عبد الرحمان: "انعكاسات الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري"، مقال مقدم ضمن الملتقى الدولي، الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، أكتوبر 2009، جامعة سطيف.
- مهيدات محمود فهد: "المضاربات الوهمية السوقية ودرها في الأزمة المالية عقود الخيارات"، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية المعصرة من منظور إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 2010

I-LES OUVRAGES:

- Allen (Ed ward D) and Browndee (O, H): **Economics of public Finance**, prentice–Hall Inc, New York, 1948.
- Ammour Benhalima: **«Le système bancaire Algérienne»**, édition Dahleb, Algérie 1996.
- Benachenhou Abdelatif: **«L’expérience Algérienne de Planification et de Développement» 1962-1982**, opu, Alger 1983.
- Benhalima Mohamed: **«La politique de crédit, l’entreprise et la banque»** opu Alger sans date.
- Benissad Hocine: **«La réforme économique en Algérie» (au l’indicible ajustement structurel)**, opu. Alger 1991.
- Benissad Hocine: **«L’économie Algérienne contemporaine»** press universitaires de France, 1980.
- Benissad Hocine: **«Restructurations et réformes économiques» (1979-1993)**, opu Alger 1994.
- Demise Flouzat: **«Economie Contemporaine»**, Tom 2, le phénomène monétaire, 12^{ème} éd:Puf, Paris, 1991.
- Debboub Youcef: **«Le nouveau mécanisme économique en Algérie»**, opu, Alger, 1995.
- Dowidar Mohamed: **«L’économie politique une science sociale»** Maspéro, Paris, 1974.
- EUROPEAN Parlement: **«L’Investissement public et privé dans l’union Européenne»**, série affaire économique 2001.
- Ghernaout Mohamed: **«Crises financières et faillites des Banques Algériennes»**, 1^{ère} édition, G.A.L (Grand –Alger- Livres) 2004.
- Goumiri Mourad: **«L’offre de monnaie en Algérie»** ENAG, édition, Alger 1993.
- Henni Ahmed: **«Direction, Monnaie, Crédit et financement en Algérie 1962-1987»**, créad, Alger, 1987.

- Jesse Bulkheads: «**Government Budgeting**», John Wiley New York, 1963.
- Joël Jalladeau: «**Introduction à la macro économie**», de Boeck & l'acier, 2ème édition, Paris, 1998.
- Karl Marx: «**Fondement de la critique de l'économie politique**», édition du progrès, Moscou, 1974.
- LAKSACI Mohamed: «**Le financement monétaire de l'investissement productif, application de l'analyse dans le cas Algérien**», Ciaco, Lovain-la veuve 1985.
- Michelle De Mourgues: «**La Monnaie, système financier et théorie monétaire**», édition economica, 3^{ème} édition, Paris 1993.
- NAAS Abdelkrim: «**Le système bancaire Algériens (de la décolonisation à l'économie de marché)**», édition INAS, Maisonneuve et la rose 2003.
- Nashashibi Karim et autre FMI Algérie: «**Stabilisation et transition à l'économie de marché**», Washington 1998.
- Philip.A.Klein: «**The management of market, oriented economics a comparative perspective**», Wadswor the publishing company, Belmont California, 1973.
- Thierry Ananou: «**Investissement et capital**», Mémo seuil, Paris 1997.

II- LES BULTINS ET LES RAPPORTS:

- BADR Infos, édité par la BADR, N°12, 1^{er} trimestre 1996
- Banque d'Algérie, Rapport Annuel 1990.
- Banque d'Algérie: «**Tendances monétaires et financières**», en 1994.
- Banque d'Algérie: «**Tendances monétaires et financières**», au troisième trimestre de 1995.
- CREAD: «**Monnaie, Crédit et Finance en Algérie**» (1962- 1989) Alger 1990.
- Ministère de finances: les indicateurs de l'économie Algérienne.
- PCN (Plan Comptable National), Alger, éd Bertin 1999.
- Rapport: «Evolution de la dette extérieure de l'Algérie» 1994-2004, et «Bulletin Statistique» hors série 2006, de la Banque d'Algérie.

- Services du chef du gouvernement: «le plan de la relance économique (2001-2004), les composantes du programme.

مواقع على شبكة الانترنت:

- الخزرجي ثريا: "الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية: التحديات وسبل المواجهة" مقال منشور على الموقع: www.jps-dir.com/forum/uploads
- الديوان الوطني للإحصائيات ONS دراسة حول التشغيل البطالة WWW.ONS.DZ
- المؤتمر الدولي الرابع اتجاهات اقتصادية عالمية بعنوان: "الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي"، مقال بعنوان أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي www.iefpedia.com/arab/wp-content/uploads
- بيان اجتماع مجلس الوزراء 2006 www.el-mouradia.dz
- زيدان محمد أحمد: "فصول الأزمة المالية العالمية: أسبابها، جذورها وتبعاتها الاقتصادية"، ورقة مقدمة لمؤتمر حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام طرابلس، لبنان، 2006، مقال منشور على الموقع: www.jinan.edu.id/conf/money/4
- عباد جمعة محمود: "الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني"، ورقة مقدمة ضمن مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، 2009، مقال منشور على الموقع www.jinan.edu.id/conf/money/2
- عبد الله شحاته: "الأزمة المالية، المفهوم والأسباب"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.iefpedia.com/arab/wp-content/uploads
- علواش إبراهيم: نحو فهم منهجي للأزمة المالية العالمية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net
- كورتل فريد: "الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.jinan.edu.id/conf/money
- www.legroupewikipediacrisefinanciere/http://fr,Wikipedia.org, 11/09/2011, 16.10.
- ناصر مراد: "آثار الأزمة الاقتصادية الراهنة – حالة الجزائر-"، مقال منشور على الموقع الإلكتروني www.iefpedia.com

www.bank-of-algeria.dz

www.ons.dz

www.iasj.net/iasj?func

www.bu.edu.eg/olc/images/7th

www.algeriepyrences.com

www.Développement–Durable.gouv.fr

www.Finance-algerie.org.2011

www.cg.gov.dz/plan-relance.2011